





Handwritten text in a cursive script, likely a historical document or manuscript. The text is written in dark ink on aged, yellowed paper. The script is highly stylized and difficult to decipher, but appears to be a continuous line of writing.

9. 10

مع الفوائد الفصائية
للشيخ القزويني

١-

المع
عبد

لقد
فصل الله
الو، اطلب
لطف الله



207

٩
١٠
١٥٠٩
شرح

ابن الد
والذي
الغيب هو حيا
و

٥٠٩

مع

بهاية



بسم الله الذي جعلني مفتاحا لآبواب لطايف
 البيان بما نال من ربه من نور الحق فيكون
 على رسوله محمد بن عبد الله وعلى آل بيته
 يدور الدجى ما اضل الشكوك وكبر الخدعان وبعد فاف
 العقر الى الله الفدير محمد بن سلمان بن الحسن الفروي باب الله
 توبة نضوحا ان المختصر الموسوم بالفوائد العينية من مصنفات المولى
 الاعظم اسوه افاضل اصحاب رايان المعقول والمنقول مبين ايات
 الفروع والاصول حاوية على ما ليس جامع مقالات الخرين
 عضد الحق والملة والدين الى محمد بن احمد بن عبد العفان الصدوق
 الاخفى اسبغ الله طلاله على العالمين مع ما فيه من لطافة
 السلفى وحسن التدوين في مقاصد القسم السالك من مفاتيح
 العلوم باحسن بيان من توفيقاته من لطايف المعاني وتلك
 البيان على انه لم ينقص من كماله جنى العاطه واف سيجى معانيه
 فصداني ما دى التوفيق جادى الى التحقيق الى ان شئت حيث
 شكايد لد من فنون المعاني صيغها بغير وجه صنوف البيان
 نفاها مستهدا من فيوض من لصوصاب ومنه كاشايد من ايد عبادته
 بايضا الحكمة وفصل الخطاب ولما استنارت جوه مقصوداته
 عن نقاب الغمان استبان صفحات مخدرة عن حجاب الغمان
 هتفت في طياتها اخ السعادات واشايد الى فواج رواح
 الحرامات ثم به خزانه كتب السلطان اهل عدل الاعظم

مستمد

عرب والعجم مطهر شارح الشريعة عن البدع
 في الطريقه عن ظلم الظلم والاضلال مآكل
 في محرز قضات القواضل والفضائل بالاسس
 في القروم واستكاث من خيفته الترك والروم فاصم
 الجستاد والاعادى قاسم اسباب الكارم والايادى
 حول حرم ابوابه اساطير البيان روما للاحترام والمائلين
 حجابهم عرائين الزمان طلبا للاحتشام المستعبد من الكمال
 ونسبة بالخط الاول في المستند من المراتب السنيه بالقدحين
 البرق في المعلى مشيد ميان الملة الراية محقق قواعد الخلة الايمان
 مؤسس اساس الحساد مرتب رواتب المبرات الذي بعضا من دوحه
 دولته الشاملة لفقت مناهم امور الدين وبغراة محرمته الكاملة
 زينت براسم احكام سيد المرسلين والذي حق في حقه وصديق
 في وصفه ما طئه في مدحه وهو حق عن صروف الدهر اطراف
 فارس فاضت رايضا باض فيها القضايل اعزته ذلت ضاديه عصره
 شعوبهم دانت له والفتايل ملك وطئه افلام ربه العلية اعلى قمة
 الجوزاء واخذت ايدى نعمته الساميه الكليل الكمال من هامة السماء
 لا جرم شعوب معالي دولته الفاضلة لا معة في الاماكن واهوار اعلى
 صولة الباطنة تساطعة في المساكن عالم وضع من اسس تدر الشريعة فاف
 الحج والبيات عالم الاح من غرة المنيفه اشعة حقايق الكرامات رافع الوه
 العدل والاحسان فامع ابيية الظلم والطغيان الغاري في سبيل الله
 بقوة وسلطان الجارى حكمه على العالمين بضمه وبرهانه

ملاذ ملوك الارض والقد الذي لصاعى • ثم دابله وال
مبارك دين الله صنف ولبسه • سمي غنى الله الحق
ظل الله في الارضين فهران الماء والطين المويديا يدا الملك
محمد بن المظفر بن المصنوع خلد الله سلطانا وادام على العالمين
الذي احسنت فيه الاسلام بعد لنته في افق الدوام اظنار
جسمتها ورفعت دار ملك السلام ثم حمله الى اوج السماء السابعة
رفعتها زالت دبابض الدنيا بخصائير باقة بضعة وجياض الدين بخرابة
عاطفة غزير ما طلع بدو هلال وخطر معنى تبال فبالهدة التي هي على
فد مهك بما نوسلت الى ملك الحضرة العلية جفت بالميا من والسعادات
رجاء الاخر اطي في تلك اصبار الواصلين الى اعلى المارح وافاض الدوا
فان سير الوصول الى ذلك المقام فيه حصل المني وعنده محقق المرام وما ذلك
الا فضل ربحي من قبض الواهب العلام والى اعلى الله شانه وبعد
فصا محض في علم المعاني والبيان يضمن مفاصد مفاح العلوم سميته
بالقوايد الغياشيه سما باسم من التقى اليه الدهر فاده وقام بامر الملك بايد
فافاه وما آده بابه قبلة الحاجات يطوى اليه كل رغب وعيق وبلوى اليه
اعناق الآمال من كل بلد سحيق يعفر في قياه بجاه الصيد وسراج الاسلام
عنه شفاء الصناديد وامثال له حين امر بخص مسنود عاين وجردها
عن مصفاض عاراة المغممة التي تشميل النفوس بحسبها وتشتغل برفق
شفيقها وموتق تفويها عن مشاهد الجرايد المجلسه بها والفتح بطايف
خلقهن وشمايلهن لحنيلها وهي عنوان مرفوضه السمر مرفوعة الحاجات
الثام منصوة الجليات فيقضى منها وطر في فضرة ولا يعرج عليها الا

ساق الحمد لند بطايف كتاب الله وفوايد والعوص
ربانية لا استخراج فرائد والله تعالى اسأل ان يرفع به انه خير
بن اقول معنى كلامه بعد تحقيق معاني الاقفاط
ظاهر فليكم فيها فيقول القياد جل يقاد به الدابة وما آده اى
والفتح الطريق الواسع بين الجبلين والسيح البعيد وفناء الدار كسر
ما امتد من جوابها والصيد جمع الاصيد وهو الذي يرفع راسه
دبر او منه مل الملك اصيد وقيل لما يقال له اصيد لانه لا يليف يينا وشمالا
والاستلام القبيل والعينه اسكفة الباب والصناديد جمع الصيد يد
وهو السيد الشجاع والعبارة الفضاضة الواسعة والممنمة للزينة
ويوق كل شئ افضله وريق الشباب اقله سفيق الثوب وشقوفه
ايضا ان يرق حتى يرى ما خلفه والثوب شق يفتح الشين وكسرها والموتق
المعجب والقويق الخطيوط والبرد المقوف هو الذي فيه خطوط بس
والجرايد جمع الجرايد وهي الجبيه من النساء والمجلبية اللايسة الجلاب
والخلق بكسر الخاء المعجمة وفتح اللام جمع الخلقه بكسر الخاء وسكون اللام
وهي الفطرة والشمايل جمع الشمال بكسر الشين وهو الخلق والقوا
جمع الغاية وهي التي غنيت بهاها عن الشين مرفوضه الست اى
متروكة الست بكسر السين ما يبيت به وبالفتح للصد والمطاة
اسم مفعول من اماط الشئ اى نجاه واللثام ما كان على الفم من النقاب
منضوق الجلاب اى مخلوخته والوطر الحاجة والفرح الاقامة والنياد
الموج والعوضات المسكلات والعويص من الشعر ما يصعب استخراج
معناه والكلمة العوصا هي العزبه والغرايد جمع الغرايد وهي الدرة

الكيفية والكمية وهو مرتب على مقدمة وفصلين **الاول**
 على ذلك لان البحث فيه اما ان يكون عما يتوقف
 العلم اولا فاول هو المقدمة والثاني اما ان يكون
 عن التركيب من حيث افادتها الخواص وما يتصل به
 وغيره او عنها من حيث كيفية افادتها لحسب مراتبها المحدث
 في صنوح الدالة والتقصان فاول هو الفصل الاول في علم
 والثاني هو الفصل الثاني في علم البيان واعلم ان المصنف في هذا الفصل
 الثاني لعلم البديع وهو على ما عرفت صاحب الايضاح علم يعرف به
 وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة في ذلك
 الكلام وجعله قسامين معنوي ولفظي فيحقق منه ان مفاصل الكلام
 اربعة اثنان ما اشتمل عليهما الفصلان واخران ما اشتمل عليهما
 الذيل وانما انحصرت فيها لان خواص التركيب التي هي محاسنها
 بالحقيقة اما ان يكون بحسب اللفظ واما بحسب المعنى واما بحسب
 افادة اللفظ للمعنى واما بحسب كيفية افادته له فمعرفة الاول
 هو البديع اللفظي ومعرفة الثاني هو البديع المعنوي ومعرفة الثالث
 هو علم المعاني ومعرفة الرابع علم البيان **قال** المقدمة علم المعاني
 تنبع بالبعد عن التركيب لخرجه الوضع **اقول** ما يستحق التقديم ومن
 رتبته ان يصدر به العلوم قسمان احدهما ما يتوقف عليه الشروع
 في العلم وهو المقدمة والثاني ما يتوقف عليه مسأله وهو المبادئ
 الاول وهو المعبر عنه بالمقدمة في كل علم ثلثة امور احدها تصور ذلك
 العلم فان من ركب من غيا او شك ان يخط يخط عشا والثناني تصور

نما

ما لا يتصور فائدة كان توجهه اليه عشا وذلك من العالم
 في التصديق لموضوعه اذ العلوم انما يمارسها موضوعا
 علم لولم يعلم موضوعه لم يمتنع العلم المطلوب عنده عن غيره
 له في طلبه بصره اذا عرفت هذا فنقول موضوع كل علم من العلوم
 الشاكيك الصادقة عن البلغاء فان قلت اذا كان موضوع العلوم
 ثلثة امرا واحدا فلا يمتنع ان كل منها عن الآخر لما سبق الاشارة اليه من
 من ان ثنائين العلوم انما يكون بمار موضوعا فلما لا نسلم عدم الامتياز
 وانما يلزم ذلك ان لو كان البحث عن الشاكيك في العلوم ثلثة من جهة
 واحدة وانما اذا كان من الجهات المختلفة فلا فان كتاب الله تعالى موضوع
 لعلم النفسين واصول العقيدة الا ان الاول ينظره من جهة معناه والثاني
 من جهة دلالة على الاحكام الشرعية واستنباطها منه ولذلك لما ذكرنا
 عن الآخر والتركيب المذكور بالنسبة الى العلوم ثلثة كذلك لان صاحب
 علم المعاني اما بحث عن التركيب من حيث انما هل اجرت على ظاهرها ام لا ومن
 حيث انه ما فائدة كل كلمة في ذاتها ومع صاحبها وما فائدة كل تقديم وناخير
 وان السابق منها الى فهم البليغ ما هو وصاحب علم البيان بحث عنها من حيث
 المجاز والكناية والاستعارة ومن حيث انما هل يدل على المعنى المراد بدلالة يقتضيها
 الحال طفولا او تحف ام لا وصاحب علم البديع بحث عنها من حيث انها مضمرة لفظا
 او معني تبيينا او تزيينا وعند تعارض جهات البحث بتا العلوم ضرورة والقسم الثاني
 مما يستحق التقديم وهو المبادئ لما لم يتوقف عليه الشروع في العلم لم يذكره في
 المقدمة بل ذكر بعضه في الفصل الاول والبعض الآخر في الفصل الثاني وهذا
 كلام وقع في البين فلنرجع الى ما نحن بصدده فنقول البحث في التركيب

اما ما يفيد في مجرد الوضع وهو الذي تسميه اصل المعنى ومع
 علم بحث فيه عن هيات او آخر الكلام في التراكيب فيعلم منها ان
 عمر واما اذا اطلنا ان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فم
 كل تركيب ما اذا واما ما يفيد في مجرد الوضع ويكمل ببيان علم المعاني
 فان علم المعاني هو تتبع ما يفيد التراكيب لا مجرد الوضع بل اما الصدور
 البليغ لمعونة من العقل كقاعدة قول البليغ ان زيدا منطلق لمعونة من العقل
 في الشك او رد الانكار فان مثل ذلك التركيب اذا صدر عن غير البليغ لم
 يفيد شيئا منهما واما الحكم العقل كقاعدة كل قضية عكسها المنقوية والقيض
 وكقاعدة القول المشتمل على شرايط الاشاح حسب المادة والصورة كيفية وكمية
 وجهه قوله آخر ويسمى الفايده الاولى المنقودة من التركيب لصدور عن البليغ
 خطابه والثانية وهي التي حكم بها العقل عقيت اللفظ بالتركيب اسند لانه
 وقد عبر المصنف عن المعرفة بالتبع لاستلزامه اياها وانما فعل ذلك تبينها على ان
 معرفة تلك الفوائد انما يحصل بالتبع لتراكيب البلغا واثارها فيحتاج هو قوله
 هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاقادة وما يقتضيه بها من الاستحسان وغير
 الى ان الخواص فانه علم ان خلف الامر قل بين عددي سائر في قوله مجرد
 صاحب قبل المحرر ان ذلك يحتاج في التكرار علم ان لتراكيبه هذا خاصية منطقية
 اليه كغير الاستحسان كما يفهم من اختصاص الشارع في التوحيد على كلمة لا اله الا الله
 ان الاستحسان من النفي اثبات فعلم ان خاصية مثل ذلك التركيب المحصر هكذا
 اقادة المصنف في اماء المباحية وان معرفة العارفين للملك الفوائد بالطبع
 كادعاب البدوين لا ينبغي علم المعاني اعلم ان حقيق هذا التعريف
 ان يقال العلم انما يحصل بتبعه ويحصل عرض يليني عليه ويستحصل بطريق
 ممكن

محل ص

علو علم المعاني هو خواص التراكيب والعرض منه تطهير
 في الحال ذكره وهو من المصالح ان يورد في كل مقام
 لك المقام من الكلام الدال على الشكر او الشكاية والجد او الهزل
 او رد الانكار او نادية اصل المعنى وغيرها ومن السامع ان حمله
 يقتضي المقام حمله عليه مثل ان يحمل قول البليغ ان زيدا منطلق على يفي
 مثل او رد الانكار وقوله زيدا منطلق على نادية اصل المعنى وطريق استحصاله
 السبع فاشا زبقوله يتبع الى طريق الاستحصال وبقوله ما يفيد التراكيب
 لا مجرد الوضع الى المغلق ويثير بقوله وغاية تطهير الكلام على مقتضى
 المقام الى الغرض منه وانما قال ما يفيد ولم يقل ما يدل عليه لانه اصطلح
 على استعمال الاقادة فيما يفهم بالدلالات العقلية واستعمال الدلالة فيما
 يفهم بالدلالات الوضعية وقد سبقت الاشارة الى ان ما اعتره صا
 علم المعاني هو اما الدلول العقلي او ما يفهم من التركيب لمعونة العقل **قوله**
 وتسمى خاصية التركيب وانما يراعيها البليغ ويفهمها ذ والطبع السليم **اي**
 ما يفيد التراكيب لا مجرد الوضع بل اجد الى جهين المذكور من سعة خاصية
 التركيب لا اختصاص به بذلك الخاصية لا يراعيها الا من له فضل بغيره هو البليغ
 ولا يسوق الا الى فهم ذي الطبع السليم والذهن المستقيم القادر من بين افرانه
 تلمذ الذوق المميز بين مراتب انواع التراكيب حاصله ان يقال اما معنى خاصية
 التركيب ما يفهم البليغ من كلام البليغ فان الكلام وان كان بليغا اذا صدر
 عن غير البليغ لم يفهم البليغ منه خاصية يعتد بها عند البلغا لان المكلم لم يرد
 تلك الخاصية واذا لم يرد ها فلا يحمل كلامه عليها وكذا اذا صدر عن البليغ لم
 يفهم غير البليغ منه الخاصية لانه موقوف على معرفة الفرق بين اصناف التراكيب

التي هي ملزومات الخواص وعند عدم الفرق بين الملزومات
 بين اللوازم ولا نلك الخاصية لما لم يكن مما وضع اللفظ بازا
 بل انما لفهم منه بسبب انفصال الذهن من معناه الاصل الى بها فلا
 السامع ذاطبع سليم يمينا بين خواص التراكيب عارفا للتعلاقات الواقعة
 المعاني الموجبة للاسفال حتى يتقبل ذهنا اليها وغير البليغ ليس كذلك فلا يميز
قوله وينقسم الى ما هو كاللزام لصدره عن البليغ والى ما هو لازم
 لما هو جينا **اقول** خاصية التراكيب قسمان قسم خطاب وهو الترتيب الوجود
 وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله كاللزام وانما عبر عنها به لانها لا يلزم التركيب
 من حيث هو بل انما نفهم منه اذا كان صادرا عن البليغ وقسم اسفل الى
 وهو الذي سماه لازما للتركيب من حيث هو وهو اقل الوجود وذلك
 لان التركيب الذي يلزمه هذا اللزام كالقياس المستعمل على شرائط الالزام
 مائة وضوء بالنسبة الى النتيجة مثلا قد يقع فليد في بعض الاحيان صادرا
 عن بعض الاشخاص ولذلك عطفه بقوله جينا بحقيقة ان التركيب الذي يفهم
 منه الخاصية الخطابية كير الوجود لكن فهم الخاصية منه مشروط بكونه صادرا
 عن البليغ والتركيب الذي يلزمه اللزام الاسفل الى من حيث هو هو مع ملاحظة
 ترتيب اللزام عليه لما كان اقل الوجود لا يصدق من عن من له معرفة بعلم
 الاستدلال كان ذلك اللزام ايضا اقل ضرورة ان قلة وجود الملزوم
 يقتضي قلة وجود اللزام فعلم من هذا التحقيق ان قوله جينا متعلق بخلاف
 فيكون بقدر الكلام وهذا القسم يحصل اوقع جينا **قوله** ونعاشد
 نطيق الكلام على مقتضى الحال فان للقامات مختلفة كالجذع مع الهزل والنواضع
 مع الفخر وكل يستدعي تركيبا ينفصلها **قوله** لما عرفت علم المعاني

المطلوب استنفاد تفاسيها ان اراد ان تدين الغرض منه
 بغاية علم المعاني والغرض منه هو تطبيق الكلام على مقتضى
 قامات مختلفة والاحوال متفاوته فمقام الشكر بيان مقام
 ومقام التهنية بيان مقام الثغرة ومقام المدح بيان مقام الذم
 المزعيب بيان مقام الزهيب ومقام الجذب في جميع ذلك بيان مقام
 وكذا مقام النواضع بيان مقام الفخر وكل من تلك المقامات يستدعي
 مركبا اى نوعا من الكلام يفيد معنى مناسب لكل المقام وارتفاع شأن الكلام
 في الحسن والقبول بان يكون مطابقا لمقتضى الحال واخطاؤه فيها بان لا
 يكون مطابقا له واذا قد تحقق ما ذكرنا علمنا ان الحال هو الامر الداعي
 الى الكلام بوجه مخصوص وان مقتضى الحال هو الكلام المناسب لكل مقام
 فيكون غاية علم المعاني جعل الكلام الموردين في كل مقام مطابقا للاعتبار
 الذي مناسبة **قوله** على انه قد يقتضي قاذية المعنى لمجرد دلالات
 رابعة وضعيه وبالف **قوله** تبيينا على ان الخاصية التي يراعيها البليغ
 لا يلزم ان يكون زائدا في جميع الاحوال على اصل المعنى بل قد يقتضي
 المقام ان يكلم البليغ على وجه لا يفهم من كلامه الا الحمل المعنى بل ما اذا
 تكلم مع من لا يفهم من قولنا زيد قائم وان زيدا قائم وان زيد القائم
 او مع خالي الذهن عن قيام زيد فان مقتضى الحال حينئذ ان يوردى اصل المح
 لمجرد دلالات وضعيه والفاظ مستعملة كيف كانت مشتملة على اللفظ يخرج تلك
 الالفاظ عن حكم الحق بقولنا زيد قائم فان اصل المعنى ح فاذن مرادها البليغ من
 هذا التركيب والدليل عليه ان مثله لو صدق عن البليغ لم يقل انه افاض على
 ذلك لان مقتضى الحال بل بعد منه منزلة اصوات حيوانات تصد عن محالها

فعلم من ذلك انه يجوز ان يعد تركيب احد النسبة الى متكلم بمنزلة
و بالنسبة الى متكلم آخر لا يعد كذلك بل عند في افادة الخاصية
علم البيان معرفة مراتب العبارات في الجمل **اقول** قل الحق في
لا بد من تقدير مقدار افادتها المصنف اعلى الله شأنه في انشاء البياحة ليس
معرفة الاطلاع على ماهية علم البيان فيقول ان نسبة التراكيب الى القوة المد
للمعاني كسنة ضوء الشمس ونورها والنباتات الى الباصرة فكما ان الباصرة لا
تدرك الاشكال والالوان بدون الضوء فكذلك لا يتصور العقل على بساط المعاني بدون
سلوك منابع التراكيب فاجمع في فهم المعاني وتفهيمها الى معرفة الالفاظ وكما ان
الخطوط العظيمة وغيرها من عظام المحسوسات لا يحتاج في ادويتها الى تقدير دقيق وضوء
عظيم والخطوط الدقيقة تحتاج في ادويتها اليها كذلك المعاني الواضحة لا تحتاج في
دركها الى مزيد وضوح في الدلالة والدقيقة تحتاج اليه وللالفاظ في ذلك كما
على المعاني طبقات متفاوتة في الجلاء والحفاة وزيادتها فلا بد وان يكون المراد
لانواع الالفاظ في فالك افادة عارفاً بسلك الطبقات وكذا التصديقات لفهمها
حتى يتصور الافهام لتمام المراد من الكلام وفهمه اذا عرفت هذا فاعلم ان علم
البيان عبارة عن معرفة مراتب العبارات المختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة
على معنى واحد يراد ناديه بما وبالفضان ليس تلك المعرفة تطبق الكلام على
تمام المراد منه وتزيد لهذا الكلام بسطاً في مطلع علم البيان باذن الله تعالى **قال**
وهذا كسنة للمعاني **اقول** اراد ان بين بسبب ما في علم البيان عن علم المعاني
وتفريه ان يقال ان علم البيان كسنة من علم المعاني لا يمتنع عنه الا بزيادة اعباء
بسبب جري علم البيان من المعاني جري المركب من المفرد والمركب هو خوطبها في
ناحية وضعها لان مخالفة الوضع الطبع في قوة الخطا عند المحصلين اما ان

كسنة

لم المعاني كما تلونا عليك هو معرفة ما بعد التراكيب اي خاصيتها
طبق بناء الكلام على مقتضى الحال وذلك لا يمكن الا بعد معرفة
طريق واضح الدلالة او اوضحها اذ قد يكون مقتضى الحال ايراد المعنى
صح وقد يكون مقتضاها ايراده في طريق اوضح وتلك المعرفة هي عينها
فلو لم يكن التكلم عارفاً بعلم البيان لما امكنه التطبيق المذكور فثبت
بيان كسنة من علم المعاني واما انه لا يمتنع عنه الا بزيادة اعباء يكون
سببه كالمركب من المفرد فلان علم المعاني هو معرفة خواص التراكيب وعلم
بيان معرفة ايراد تلك الخواص في طرق مختلفة الدلالة بالوضوح وزيادته ولا
شك ان المعرفة الاولى جزء من المعرفة الثانية لان خواص التراكيب المختلفة جزء
من ايرادها في التراكيب المختلفة ومعرفة الجزء جزء من معرفة الكل فيكون مفهوم
علم المعاني جزءاً من مفهوم علم البيان **قال** وما افترطت الوقوف
على تمام المراد من كلام الله تعالى الى هذين العليين **اقول** اني صيغه
التعجب بيان الكثرة افقار من اراد الوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى ونقد
من كلامه الى هذين العليين حيث يقتضي منه العجب فيقول اما افقار الى المعاني
فلان تراكيب القرآن مختلفة بالنقد والناجس والاطهار والاضمار والحذف
والتكرار والفضل والوصل والاطناب والجان وغيرها من ذلك على طريق التخييم
في اوقات مختلفة واحوال متباينة ومقامات متفاوتة وكل مقام مقتضى
ولكل تركيب خاصية وقد علمت ان خواص التراكيب هي التي تحت عن صاحب
علم المعاني واما افقار الى علم البيان فلان كلامه تعالى مستحسن بالاعتبار
والتشبيهات والكنائيات والتشبيحات والمجازات والنصريات اللابنة
بما فيها الواقعة على مقتضى الاحوال وهذه الطرق هي التي تحت عنها

صاحب علم البيان فلا جرم انقلب انصاره اليهما قيل ان المراد هو ما
 العبارات المختلفة كعني زيد جواد فانه ينوي في افادة قولنا
 في النخاوة وزيد كالجرح في وجه الشبهة وزيد يجر حذف حرف
 ايضا وتام المراد ما يختلف في افادة العبارات بل يحتاج في افادة التي
 عن الحقيقة الى المحاذرة عن التصريح الى التعريض وغيره من التشبيه والامس
 والكناية وهذا القدر يمكن الوقوف عليه بلا خلاف **باب** الفصل
 الاول في علم المعاني والكلام في الخبر والطلب فالخبر تصور ضروري في الاصح
 وتعريفاته شبهات فان التعريف قد لا يراد به احدث تصور بل اللفظ
 الى تصور حاصل لبعض من بين تلك التصورات فيعلم انه المراد وكذلك
 الطلب بقسمه فان كلاً من بينهما ويورد كل واحد في موضعه ويجيب عنه بما
 يطابق حتى الصبيان ومن لا ياتي منه النظر **اقول** لما كان تصور موضوع
 كل علم وتصور اجزائه وجزئياته من مبادئ ذلك العلم وقد عرفت ان مبادئ
 كل علم ما يتوقف عليه مثاله صدر الفصل المسجل على علم المعاني بالكلام
 في تصور الخبر والطلب اللذين هما موضوعاه فنقول ان الناس اختلفوا في
 ماهية الخبر والطلب اما الخبر فقد ذهب بعضهم الى ان ماهيته يدعيه التصو
 وقال آخرون ان خلاف ذلك وهو لا يخرجوا اجزاء وعرفه كل حزب
 بما ست عنده وصح لديه فقال بعض الحكماء الخبر هو الكلام المحتمل للصدق
 والكذب وقال بعضهم هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقال ابو الحسين
 البصري من مكاني المعزله هو الكلام المقيد بنفسه اضافة امر من الامور الى
 امر من الامور نفي او اثباتا وقال الامام عبد القاهر الجرجاني هو القول
 المنفصل بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالسفي والاثبات ولما لم يصلح شيء

احداث

ت للقول عليه مع انه في نهاية الوضوح اخبار المصنف الذهب
 ان هذه التعريفات ليست بصالحة للقول عليهما اما الذي
 الفرق الاولى من الحكماء فلا سئل انه الدور مرتبه واحد لا يتم تعريف
 بان الخبر عن الشيء على ماهو والكذب بان الخبر عن الشيء لا على ماهو
 في اخذون الخبر في تعريف الصدق والكذب فيكون اخذ الصدق والكذب
 في تعريف الخبر كما ذكره دورا فان قلت الدور انما يلزم ان لو عرف الخبر
 المصطلح بالصدق والكذب المصطلحين او اللعوى باللغوى اما لو عرف
 الخبر المصطلح بالصدق والكذب اللعويين او بالعكس فلا قلت لا فرق بين
 مفهوم الصدق والكذب اللعويين والمصطلحين فالدور متعين واما
 الذي ذكره الفرق الثانية من الحكماء فلا سئل انه الدور مرتين لا يتم يعرفون
 الصدق بان الاحيان عن الصدق او النسبة اليه والكذب بان الاحيان
 عن الكذب او النسبة اليه ويعرفون الصدق والكذب بما ذكره الفرق
 الاولى فيلزم الدور مرتين وهذا اكثر فسادا من الاول وكذلك قول صاحب
 المفتاح ومن ترك الصدق والكذب الى الصدق والكذب ما زاد على
 ان وسع الدائرة واما الذي ذكره ابو الحسين البصري فلا يعرف الكلام
 بانه المنظم من الحروف المستوعبة التميزه وعلى هذا يلزم ان يكون قولنا في
 باب الوصف الغلام الذي لم يولد وكذا قولنا الغلام الذي ليس له ولد خبرا
 لانه بناء على تفسيره للكلام كلام مقيد بنفسه اضافة امر وهو الغلام الى امر
 وهو زيد بالاثبات في الاول والسفي الثاني مع انهما ليسا خبرين اذ لو كانا خبرين
 لما اختلف عنهما اللازم المشهور وهو اجمال الصدق والكذب والثاني باطل
 في نفسه مثله واما الذي ذكره الامام عبد القاهر فلا يوجب ان لا يكون

فولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يشك ولا يفتي في المعلوم
هو الذي يكون فيه نسبة معلوم الى معلوم آخر وظاهر ان المحكوم
التركيب ليس بمعلوم اذ منع ان يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوم
لم يكن معلوما لم يكن التركيب مشتملا على نسبة معلوم الى معلوم فلا يكون
مع انه خبر اتفاقا ولما قيل ان يقول المحكوم عليه في هذه القضية معلوم بوجه
اي من حيث اتصافه بانه لا يعلم بوجه من الوجوه وهذا القول من المعلومات
كافية صحة الحكم عليه فلا ينقض التعريف الا خبر واعلم ان المصنف
لما ذكر ان الخبر ضروري التصور مع ان العقل لا يذكر له تعريفات استسعر
سؤال سأل يقول لو كان الامر كما زعمتم لما اشغل العقل بتعريفه اذا العاقل
لا يحصل الحاصل فاشارة الى الجواب بقوله وتعرفيات بتبهمات وان التعريف
فليتراد به ابحاث ضرورية بحقق ماهية الشيء وابقاع صورته في النفوس
كتعريف الانسان مثلا بانه حيوان ناطق وقد مراد به ذلك بل يكون المراد
به الالفاظ التي واجد من التصورات الحاصلة ليست من التعريف بذلك التعريف
الذي هو بالحقيقة منه من بين سائر التصورات واذا قد عرفت ما في الخبر
من الاختلاف فاعلم ان في تصور ماهية الطلب ايضا خلافا فاذ هي المحققون
الى ان ماهية بهمة التصور وذات خروج الى خلاف ذلك واختار
المصنف بداهته واستدل على بطلان هذا الخبر والطلب كليهما بان كل واحد من
العقل من لم يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين لم اذ في بيوت ولا
يباق منهم النظر فيكون بينهما وكذا بين ارباب كل منهما يد كل انهم يصيدون
ابدا في مقام الصدق ويكذبون في مقام الكذب اعني يصيدون ويكذبون
فيما لا يحيطون فيه لغيره مثلا يصيدون التكلم او يكذبون في مثل قوله زيد عالم

لخبره وذلك موقوف على معرفته الصادق والكاذب لان
مره هو الاخبار عن كون التكلم صادقا او سببه الى الصدق
يب هو الاخبار عن كون التكلم كاذبا او سببه الى الكذب والعلم بالصا
د ب موقوف على العلم بالصدق والكذب الموقوف تصورهما على
حور الخبر لان الصدق موافقة الخبر الواقع والكذب لا موافقة له وكذا يورد
كل واحد منهم كلا منهما ومن اقسامهما في مقامه فانه يورد الخبر الصادق حيث
اراد ان يصدق ويورد الخبر الكاذب حيث اراد ان يكذب واذا كان كذلك
فيكون ماهية الخبر ضرورية التصور وهو المطلوب وكذا يورد كلاما من اقسام
الطلب في موضعه فانه ثمة ويستفهم ويامر وينهى وتفيد موقعا كالاتي منها
في موقعه عن علم وكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب مخصوص
مستوفى بالعلم بنفس الطلب فيكون تصور مطلق الطلب ضروريا لا يستحال
ضرورية الكل دون ضرورية خبره ولا يخفى عليك ان هذا الدليل لا يدل
الا على وجود التفرقة الضرورية بين الطلب والطلب واقسام كل منهما ولا
يلزم من ذلك ان يكون تصور حقيقتهما ضروريا **قال** القانوت
الاول في الخبر مرجع الخبر الى حكم يوقع لخواه هو قائم لا الى حكم تشار اليه
بما الذي هو قائم او انه قائم فانه تصور حكم به وعليه ومن حقه ان يكون
معلوما قبل **اقول** مرجع الخبر به وليس لها الى حكم يوقع يعني السبب
في كون الكلام خبرا شاملا على حكم يوقع الخبر في حكمه مفهوم لذات
بما قوله زيد قائم لا غير كذا لانه على ثبوت الحكم في الواقع اذ لا دلالة للخبر
على اعيان الموجودات فان قولنا زيد قائم لودل على قيام زيد في الواقع
لما يحق الكذب اصلا ولزم اجتماع المقصدين فيه عند الاخبار بالامر
المناقضين بل زيد قائم زيد ليس بهام والتالي بقسمته باطل فلهذا المقدم
قوله لا الى حكم يشان اليه يعني ليس مرجع الخبر به الى حكم ثابت قبل الاخبار
يشير اليه الخبر كالحكم الشار اليه بقوله الذي هو قائم او انه قائم فقام بفتح ال فـ ان

قوله الذي هو قائم بنصور مفرد جعل محكوما عليه اوبه وكذا قوله
 بنصور مفرد نقله المجز عن الحكم بن ثوبان القاسم للصفير في قوله
 المحمد بنصور مفرد الحكم به اارة كما في قولنا نحن انما قائم من
 عليه اخبرنا كما في قولنا نحن انما قائم ومن جهة اخرى ومن غير الحكم
 بقوله الذي هو قائم ويقول انه قائم ان يكون معلوما للخطاب قبل الحكم
 بينا ان كل واحد من الحكمين المذكورين امر مفرد جعل محكوما عليه اارة
 به اخرى وما جعل محكوما عليه اوبه يجب ان يكون معلوما للخطاب واللام
 تفيد الحكم **قال** ومراجع احتمال للصدق والكذب التي يحققه من
 حيث هو حكم حاكم معهما بدلا وان كان خصوصية المحل قد نأى بالخطا جدا
اقول كون الجز محتملا للصدق والكذب راجع الى امكان تحقق
 الحكم من حيث انه حكم ما من الاحكام صادرة من حكم ما من الاحكام معهما
 اي مع الصدق والكذب على سبيل البدل ضرورة ان تحقق الجز مع الصدق
 والكذب كليهما على سبيل الاجتماع اجتماع للمقتضين وهو محال لا من
 حيث انه حكم خاص مثل قولنا الواحد نصف اثنين وقولنا الانسان
 نصف الواحد فان خصوصية المادة تأتي في الاول لا الصدق وفي
 الثاني لا الكذب ولا من حيث انه حكم حاكم خاص كاحكام الصادقة
 عن الله تعالى فانها لا تكون الا صادقة والصادقة عن المبتنى في باب
 نبوة نفسه فانها لا تكون الا كاذبة ولما كان عدم احتمال الامر في
 امثال هذه الاحكام لا يرجع الى نفس الحكم من حيث انه حكم حاكم مطلقا بل
 اما راجع الى خاصية المادة واما الى خصوصية الحاكم فلا يفتح في كون الجز من
 حيث هو جز محتملا لهما فان مفهوم الجز من حيث هو لا يقضي الصدق ولا
 لو تحقق مع الكذب وكذا لا يقضي الكذب ولا لم يتحقق مع الصدق **قال**
 ومراجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها وقيل مع القصد حيث
 لا قصد فلا صدق ولا كذب لقوله تعالى افترى على الله كذبا ام جنة

يذكره الله قائم وحكم
 له احرك كما في قولنا

خصوصية

البيان

ن الا فتى آء اخص وقيل الى مطابقة الواقع وعدمها ولذلك يفر
 بدعوى الاعتقاد او الظن بحقيقة قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
 والجواب انه يسئل من تكذب اليهودي في قوله الاسلام حق وقصد
 خلافة والاجماع خلافة وكذا يكون اي فيما يشعرون ان واللام واسمية الجملة
 كون الشهادة عن جميع الحكم **اقول** اختلف في ان مرجع كون الجز
 صدقا او كذبا الى اى سى هو ذهب الجمهور الى ان مرجع كون الجز صدقا
 او كذبا الى مطابقة ذلك الجز للواقع او الى كالمطابقة له يعنى الجز الصدق هو
 المطابق للواقع والجز الكذب هو اللا مطابق له وهذا المذهب هو الذي اخاره
 المصنف وعليه التقويل اذ لا واسطة بين السنى والادبيات اى بين اللام مطا
 للواقع والمطابقة له ودفع المحاط الى ان مرجع كون الجز صدقا او كذبا الى مطابقة
 للواقع او الى المطابقة له مع القصد اى مع اعتقاد الجز المطابقة واللام مطابقة وعلى
 هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة وهو الجز الصادق عن ك يقضيه اى
 لا يعقد مطابقة ولا لا مطابقة فانه على هذا المذهب لا يوصف بالصدق ولا
 بالكذب سواء كان مطابقا للواقع او غير مطابق له واستدل على هذا بقوله تعالى
 حكاية عن الكهان المنكرين صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما اتي به من الاحكام
 افترى على الله كذبا ام به جنه ووجه الاستدلال به انهم مع كونهم بلغا عارضا
 بخواص التايك قالوا لا ريب الا انهم افترى على الله كذبا ام به جنه فجعلوا
 كلام من زعموا جنونه فسيم الاقتران على الله وذلك انما يصح الاعتقاد ان الجز
 الصادق به كاذب عن قصد لا يوصف بالصدق ولا بالكذب اذ لو لا ذلك لما
 صح جعلهم كلام من به جنه بزرعهم فسيما للكذب فلما جعلوه فسيمة علم
 اهم فقا بين الكذب وبين كلامه بحيث واسطة بين الصدق والكذب لا
 يقال لا يلزم من جعل كلام من زعموا جنونه فسيم الاقتران آء ان كلامه لا يوصف
 بالكذب ولا بالصدق اذ من الحار ان يكون صادقا فلن لك صح جعله فسيما
 لك لا ينفرد هذه الامة بحكاية عن قول الكهان المعاند من الذين اعتقدوا ان ما
 واخبر ايت به محمد عليه السلام من امر الرسالة ليس بصدق واذا لم يعقدوا

القول

لا

صدق مع نرد بلهم كلامه بين الكذب وكلام من به حجة علم انهم
المجنون لا يوصفان كما وليس في لك الاعداد صدق واد عن الفصل و
ان الصدق مع المطابقة واللامطابقة المذكورين معنيهما في كون الخبر صدق
والجواب عنه ان الافتراض احصى من مطلق الكذب لانه الكذب الذي
عن تعبد يعني لا يلزم من جعل الافتراض فيهم كلام من ادعوا جوده اعتقادهم بان
المجنون ليس بكذب لان الافتراض احصى من مطلق الكذب ويجوز ان يكون
كلام المجنون ايضا كذلك بان يكون كذا بمعضو صافي فيكون ان احصين تحت اسم
فلا يكون بين الصدق والكذب واسطة وقال الفاضل المحقق قطب الله والذليل
الشيرازي في تفصيل هذا المذهب هذه العبارة وبصريح ذلك على رايه
ان يقال الخبر اما مطابق للواقع او لا فان كان مطابقا فاما ان يكون معه اعتقاده
مطابق او لا يكون معه هذا الاعتقاد وهو شئان لانه اما ان يكون معه اعتقاده
انه غير مطابق او لا يكون معه هذا الاعتقاد لا لطرف الثبوت ولا لطرف الاستفاء
فالمطابق مع اعتقاده انه مطابق صدق ومع اعتقاده انه غير مطابق كقول القائل زيد
في الدار على اعتقاده انه ليس فيها وكان فيها لا يكون صدقا ولهذا لا يسمى فائده
المدح ولا كذا بالمطابقة خبره للواقع وان كان غير مطابق فان كان مع اعتقاده انه
غير مطابق كان كذا باوان لم يكن معه هذا الاعتقاد فهو لا صدق ولا كذب سواء
كان معه اعتقاد المطابقة كن اجبر عن كون زيد في الدار على اعتقاده انه فيها
ولم يكن فيها ولهذا لا يوصف المجبر بكونه كاذبا فلا يسمى الذم ولا يكون صادقا
لعدم مطابق خبره للواقع ولم يكن معه اعتقاد اصلا لا لطرف الثبوت ولا
لطرف الاستفاء فاذا صدق عند صاحب هذا المذهب هو المطابق مع اعتقاده
انه مطابق والكذب هو غير المطابق مع اعتقاده انه غير مطابق وما لم يكن كذلك
وهو اربعة اقسام ليس يصدق ولا كذب وذلك بعض الي ان مرجع كون الخبر
صدقا او كذا بالمطابقة الخبر لا اعتقاد المجبر او طنه او الى لا مطابقة لهما سواء
كان خطأ او صوابا يعني الخبر الصادق هو المطابق لا اعتقاد المجبر او طنه مطابقا
للواقع او لا والخبر الكاذب هو اللامطابق لهما كذلك واذا قد عرفت تقرير

لنا علم ان صاحب السند دل عليه بوجوهين احدهما دعوى تقرير المجبر عن
مظهر خبره بخلاف الواقع بان لم يكلم بخلاف الاعتقاد والظن بل
مظهر خبره بخلاف الواقع بدعي بنزاع من الكذب ويدفع العار عن نفسه
بقول المناقلة ذلك بناء على اعتقاده او ظن فلو لم يكن الصدق عبارة عن مطابقة
بل اعتقاد المجبر او طنه والكذب عن لا مطابقة لهما لما صح منه دعوى التبري
عن الكذب ح والى هذا الوجه اشار المصنف بقوله ولذلك ستر عن الكذب
بدعوى الاعتقاد والظن وثانيهما قوله تعالى اذا جاءك المنافقون فالواشهاد
المستعمل الله والله يعلم انك ستوله والله يشهد ان المنافقين كاذبون ووجه
الاستدلال بهذه الآية ان الله تعالى سماهم كاذبين في قولهم انك رسول الله
مع انه خبر مطابق للواقع وذلك لعدم اعتقادهم بذلك فعلم بذلك ان الخبر الصادق
هو المطابق لا اعتقاد المجبر او طنه والكاذب هو اللامطابق لهما ونظر الجواب
اما اوله فيان نقول لو صح ما ذكرتم من اعتبار المطابقة واللامطابقة لا اعتقاد
المجبر او طنه لصح كذلك سبنا لليهودي اذا قال الاسلام محين لانه يكلم باليسر
مطابقا لا اعتقاده او طنه وان كان مطابقا للواقع وصح تصديقه له اذا قال
الاسلام باطل لانه يكلم ما مطابق اعتقاده او طنه وان لم يكن مطابقا للواقع واللام
باطل فاللامزم مثله والى هذه المعارضة اشار بقوله والجواب انه يستلزم
لكذب اليهودي الى قوله والاحصاء بخلافه واما ثانيا فيان نقول لا نسلم
ان المجبر اذا اظهر خبره بخلاف الواقع تبرأ عن الكذب بل تبرأ عن التمسك بالكذب
الوجب للنجيب والتوقع واما ثالثا فيان نقول لا نسلم ان الله تعالى سماهم كاذبين
لعدم اعتقادهم حقيقة الرسالة بل لانهم ادعوا انهم هم المرسل عنهم انما صدق عن حقيقة
القلب دليل البهرات بالجملة الاسمية تصدق بان مع اللام فلما كان هذه الدعوى
منهم ليست مطابقة للواقع تسبهم الى الكذب والى هذا الجواب اشار بقوله وكذا
ذنون الزنا خبره ويكن ان يجاب عن الاستدلال بالآية بوجوهين آخرين احدهما
انه انما سماهم كاذبين لانهم ادعوا انهم مستمرون على هذه الشهادة خلافا وملاوغة
في هذه الدعوى كاذبون لانه لا يصدقون رسالته وثانيهما ان المراد من قوله

ان المتأخذين كاذبون ان شأن هؤلاء الكذب وان صدقوا في هذا الخبر
 لا انهم كاذبون فيما اخبروا به لعدم اعتقادهم واعلم ان ههنا من جهة اخرى
 ان طابق الواقع واعتقد الخبر مطابق له فصديق والا فكاذب ان لم
 ولم يكن الخبر معقدا واعتقد علم المطابقة او الطابقة او كان مطابقا ولم يكن
 واعتقد علم المطابقة يكون الخبر كاذبا فصاحب هذا المذهب يعتبر في جانب
 مع مطابقة الحكم للواقع اعتقاد الخبر مطابق له ولم يعتبر في جانب الكذب فلا
 عنده بينهما ايضا **قال** ثم البحث في الخبر اما عن الاستناد او عن طريقه
 او عن وضع كل عند صاحبه او عن وضع الجملتين اذا بعدت فغيره **اقول**
 اعلم ان قنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر يخصص في أربعة لان الجملة اما ان
 يكون واحدا او متعددا فان كانت متعددة فكل من الجملتين عند صاحبها
 وضع من الفصل والوصل والاختيار والاطناب وان كانت واحدة فالبحث فيها اما ان
 يكون عن نفس الاستناد اعني الحكم من حيث انه مجرد عن الموكلات ومقرون
 بشيء منها لا من حيث انه حكم لغوي الخواص الله البقل او غفلي خواص الريح البقل
 فان البحث عن الحكم من حيث انه لغوي او غفلي هو البحث عن طريق تأديبه المعنى
 وقد عرفت ان البحث من الجنب المذکور من وظائف علم البيان او عن طريقه اعني
 المسند اليه من حيث انه محذوف او ثابت منكر او معرف مقرون بشيء من التوابع
 او مجرد عنها والمسند من حيث كونه منزها او غير منزه كجملة او مجردة او فعلا او شيئا
 منكر او معرفا الى غير ذلك مما سيتلى عليك في موضعه او عن وضع كل منهما عند
 صاحبه من البقل ثم والتاخير وغيرهما فافهم المصنف لكل من هذه الاعتبارات ثلثة
 الاول في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الاستناد الثاني في تفصيل الاعتبارات
 الراجعة الى طريقه الثالث في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى وضع كل من المسند
 اليه والمسند عند صاحبه الرابع في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى وضع كل من
 الجملتين عند صاحبها **قال** الف الاول في الاستناد فليدبر به المتكلم ان يعلم
 منه الحكم بخود ليحيط به ان لا يعلمه ويسمى فائدة الخبر فليدبر به ان يعلم انه يعلمه
 نحو حفظ التوراة لمن حفظه ويسمى لانهم فائدة الخبر **اقول**

ما

ب ان مرجع الخبر به الى حكم بوضع المتكلم في حكم مفهوم لذات وهو المسمى
 بالخبر فاعلم ان المتكلم فليدبر به ان يعلم الخطاب الحكم بنفسه كما اذا قال
 فاعلم ان لا يعلم قيامه ويسمى هذا ان علم الخطاب ذلك الحكم فائدة الخبر وقد
 يدبر به ان يعلم الخطاب ان المتكلم عالم بالحكم الذي اتى به كما اذا قال لمن حفظ
 التوراة يحفظ التوراة فانه لا يدبر به ان يعلم الخطاب انه حافظ فان كل
 امرئ اعرف رسم فوجه بل يدبر به اعلام الخطاب فانه عالم بحفظه التوراة ويسمى
 هذا ان علم الخطاب بان المتكلم يعلم ذلك الحكم لانهم فائدة الخبر والفائدة الاولى
اعني فائدة الخبر يدور الشان اعني لانهم فائدة الخبر مع الحاصل لا يستفاد ان يستفاد
 الخطاب من كلام المتكلم الحكم ولا يعلم ان المتكلم يعلمه دون العكس اي كما يمنع حصول
 الفائدة الثانية بدون الاولى لخوانا ان يعلم الخطاب من كلام المتكلم انه عالم بالحكم
 مع انه لا يستفاد الحكم من كلامه بل يكون عالما به قبل الاخبار كما في المثال المذكور
 وكما في كل لازم اعني اولا زعم مسا ومجهول المساواه فان اللزوم المعين لا يفكر
 عنهما حال ومما قد يفتكر انهما اما اللزوم الاعني فليجوز معلومته من لزوم آخر
 واما مجهول مساواة فليجهول مساواة له عند السامع واعلم ان مراد المتكلم من
 الكلام ليس لمخصص في القسمين المذكورين بل فليدبر بالخبر عنهما كما في قوله
 تعالى حكايته عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى فان المراد ههنا ان
 اعلام الله تعالى الحكم او اعلامه عليها بالحكم لانه يعلم السر واخفى بل ارادت بقذا
 الكلام اطهارا للجنس على ظهوره ما لا يكون صالحا لما تدبرت به فعلى هذا يكون
 مراد المصنف من قوله فليدبر الى آخره حصص مراد المتكلم في القسمين تحت
 الاغلب **قال** ومن حق الكلام عفلا ان يكون بقدر الحاجة لا ازيد
 ولا انقص فخطاب الجنب اما مع خالي الذهن مجرد عن الموكلات بخود فاعلم
 لان الجمل الخالي يمكن منه كل نقش ورد عليه ويسمى ابتدائيا واما مع متغير طرفاه
 عنده دون الحكم فهو من موكلات بخود فاعلم وان زيدا قام ويسمى ظاهريا واما
 مع منكر حكم خلافا فيزيد توكيده بحسب قوه ان كان بخوان زيد القام ووالله ان
 زيد القام ويسمى انكاريا وليشهد له قول رسل عيسى عليه السلام اولاد انا اليكم

الحصول

مرسلون وثاناً اذ بولج في كذبهم ربنا يعلم انا اليكم مرسلون **اقول**
 اذا شئ في الكلام ينبغي ان ياتي بالكلام على قدر الحاجة مفعلاً في قالب
 لا ازيد ولا اقل منها باوة انقض والا على جازا فالكلام الجبري اما ان يكون
 خالي الذهن عن الحكم وطرفه لمحض طرفاً عنه وشغف في ذهنه اسناداً احد
 الى الآخر او مع طالب الحكم عالم بطرفه مجبر في الحكم فهو من بين اي من الابدان
 والفي يعني لا يعلم ان الحكم بطرق الاثبات او النفي او مع حاكم خلاف حكم المتكلم
 فان كان الاول فينبغي ان ياتي الجبري بالكلام مجرداً عن المولدات بخلافه فقام لعدم
 الاختصاص اليها فان الذهن الخالي يمكن فيه كل يقين برده عليه يدل عليه قول الشاعر
 انا في هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبي خالياً يمكناً ويسمى هذا
 النوع من الجبري ابتداءً لا مثله في الاعلى يقع ابتداءً اي قبل سوال وانكار
 وان كان الثاني وهو ان يكون التكلم مع الطالب العالم بطرف في الحكم المجبر في الحكم
 نفسه فينبغي ان يولد الكلام بنوع من المولدات من اللام الابتدائية بخلافه فقام
 او ان الحقيقة بخوان زبياً قام لتقده عن قسمة الجبرية ويسمى هذا النوع من الجبر
 طلباً لا نه كانه جواب عن سوال سائل يطلب مخلصه عن قسمة النزاد وان كان
 الثالث وهو ان يكون التكلم مع من حكم خلاف حكم التكلم فينبغي ان يولد في المولدات
 بحسب قوة الانكار وضعفه فيقول ان زيدا قائم لمن سكر قيامه وان زيدا قائم لمن
 يبالغ في انكار قيامه ووالله ان زيدا قائم لمن يبالغ فيه اشد مبالغة ويسمى هذا
 النوع من الجبري انكاراً لا نه يصاغ لرد الانكار وبعضهم يسمي ما لا مبالغة فيه انكاراً
 وما فيه مبالغة انكاراً لا نه ويشهد له اي لما قبل من ان الزيادة في التاكيد انما يكون
 بحسب قوة الانكار كلام رب العرش حيث قال اذ ارسلنا اليهم اسبين فلكم توهمها
 فعزنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا اما انتم الا بشر مثلكم وما انزل الرحمن
 من بين ان انتم الا كلدون قالوا ربنا يعلم انا اليكم مرسلون بحقيق القصة ووجه
 شهادة الآية لما مر من ان الكلام اذا كان مع الشكر ينبغي ان يزداد فيه للتاكيد
 بحسب قوة الانكار ان عيسى عليه السلام لما ارسل رسولاً من بني اسرائيل ووجهه الى
 الناهل نظاكيه ليدعوهم الى الدين القيم والصراط المستقيم فلكم توهمها وانكروا

ا فغيرهما اي قواهما ثالث هو بولس بالباء المنقوط من تحت نقطه وقل
 بالنون وقل فوالس للفاء وقل هو حيث النحاة فقالوا بعد ما شاهدوا من
 بكار انا اليكم مرسلون بان الحقيقة فلما انكر وجهه اشد انكاراً بقوله ربنا يعلم الا
 بشر مثلكم وما انزل الرحمن من بين ان انتم الا كلدون بقاء على اعتقادهم الباطل ان
 الرسول لا يكون من نوع البشر قالوا اي الرسول ربنا يعلم انا اليكم مرسلون
 بان واللام مع ما في قوة القسم وهو فوق له تعالى ربنا يعلم فان الايمان بان بعد
 الانكار الاول وبان واللام مع ما في قوة القسم بعد الانكار الثاني يدل على
 ان التاكيد فينبغي ان يكون بعد الانكار ليكون لباس الكلام على قدر المقام لا زبياً
 ولا ناقصاً فقد ثبت من هذه الخفيا ان قول القائل زيدا قائم اخبر عن
 قيامه فقط وذلك لا يكون الا ابتداءً ولذلك يسمى ابتداءً بقوله ان زيدا قائم
 جواب عن سوال سائل اما حقيقة او تقدير او لذلك يسمى طلباً وقوله ان زيدا قائم
 رد لان قيامه ولذلك يسمى انكاراً **قال** هناك اخراج الكلام
 على مقتضى الظاهر **اقول** هناك اخراج الكلام في هذه الاحوال التي هي
 الانكار والطلب والخلق عنهما على الوجه المذكور اعني تحريك عن المولدات
 في الايمان والتاكيد في الطلبي وزيادة في التاكيد في الانكار يسمى في علم الباعث
 اخراج الكلام على مقتضى الظاهر في علم البيان بالضحاح وهو اخص من اخراج
 الكلام على مقتضى الحال لان مقتضى الحال قد يكون اخراج الكلام على مقتضى الظاهر
 كما عرفت في قوله تعالى انا اليكم مرسلون وربنا يعلم انا اليكم مرسلون وقد يكون
 لخراج لا على مقتضى الظاهر كما سيجي **قال** وقد تعدل عنه ويسمى اخراج
 الكلام لا على مقتضى الظاهر فيقام العالم بالمبالغة ولا زبياً مقام الجاهل الجاهل رات
 خطابه ترجعها اليه لوجه مختلفه كما في قوله تعالى لو كانوا يعلمون حيث
 لم يعلموا بعد قوله تعالى ولقد علموا مولداً باللام القسمية ونظيره وما
 اذ رمت وازيك شوا انهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقالوا اية
 الكفر انهم لا ايمان لهم **اقول** وقد يعدل بالجبر عن مقتضى الظاهر فيقام
 العالم ببايئه الجبري كما في قوله فاما الجاهل اعني خالي الذهن عنهما وذلك

لعله
 من التحقيقية
 الحقيقة
 بنارهم

لا عتبار في خطابيه اي افعاله لا يراها فيه مرجع تلك الاعتيادات
 اي تحصل العالم بالقائد من لوجه مختلف كما اذا اشكل العالم في
 بنوع شكل ليحصل العالم عند المشكل كن حصر عند طرف الجمل دون الاله
 بناء على تشكيكه اياه وحسبانه انه صار شاكا طالبا وان لم يكن كذلك قصد
 له الجملح باللام او ان فان شبح الكلام على هذا السؤال يحزن اخرها له لا
 على مقتضى الظاهر اذ لا شك ولا طرد عند السامع في نفس الامر لكنه يكون
 على مقتضى الحال بناء على اعتقاد الكلام وذلك اعتبار خطاي وكذا اذا المر
 يعمل العالم لمقتضى علمه في مقام مقام الجاهل في هذا الاعتبار فانه ايضا
 اعتبار خطاي كقول تعالى ولقد علم المؤمن استزاه ماله في الآخرة من خلاق
 وليست ما شئوا أنفسهم لكانوا يعلمون الله لقد علم اليهود من اسرى كتاب
 السماوات والارض اي في الجنة من نصيب والله ليس ما باعوا به وهو كتاب
 السماوات أنفسهم لانه روي لم النافذ لو كانوا يعلمون لا يستعملوا وجه القتل بالاله
 ان اخر الاله في العلم عن اهل الكتاب مع ان صدقها وهو قوله ولقد علموا
 يصعبهم به على سبيل التوكيد القسري وذلك لانهم لما لم يعلموا بعلمهم وكان
 لا علم لهم حقيقة وذلك ايضا من الاعتبارات الخطائية وانما لم يحل قوله لو كانوا
 يعلمون على ظاهره اذ لو حل عليه لزم المناقض للجمع بين النفي والاثبات وانما
 فسرنا الخطابية في قوله لا اعتبارات خطابيه بالافعالية لان الخطابية كما نرى
 في علم الاستدلال صناعته يمكن بما افقاع الجهل هو فيما اراد ان يصدق قوله
 بقدر الامكان اعلم انه لما اجتمع في الآلة المذكورة نفي واثبات وبما متافضا
 ظاهرا مع انها غير متافضا في حقيقة لان اهلها وهو الاشياء على ظاهره
 والاخر هو النفي غير جائز عليه وكان لها نظاير في اجتماع الامور الملتزمة تناوب
 المقام قال ونظيره اي ونظيره المثال المذكور في اقامة العالم من الجاهل
 بل في اجتماع الامور الملتزمة المذكورة وفي سبيل المتصف بالشئ منزله الخافي
 عنه قوله تعالى وما ريت اذ ربيت فانه اجتمع فيه النفي المستفاد من قوله
 وما ريت والاثبات المستفاد من قوله اذ ربيت وبما متافضا ظاهرا

تشكيكه

بسم

فمن حقيقته لكون النفي غير محري على ظاهره روي ان النبي صلى الله
 وسلم لما طلع فريش قال هذه فريش قد جات بخيلها وفخرها
 بون رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وعدني فانه جيل عليه السلام
 وقال خذ قبضة من ثراب فارمهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لما طلع النفي
 الجحان تعالى رضى الله عنه اعطى قبضة من حصي الوادي فاعطاهاهم
 بما في وجوههم فقال شاهدوا الوجوه فلم ينسركم الا شغل بعينهم فانهم ا
 واذ قد عرفت القضية فحقوقي معنى الاله وكيفية تطبيقها على مقتضى الحال
 فيقول معناها وما ريت ان يا محمد اذ ربيت يعني ان الرمي بالتي صدرت
 مثل طاهر الم يصدق بكل حقيقة اذ لو كانت صادرة مثل ما بلغ اثرها الا مبلغ
 روي البشر لكها كانت ربيقة الله حيث اثرت ذلك الار العظيم واليه الاما
 بقوله ولكن الله تعالى واثبت الرمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لان
 صورته ما وجدته ونفاها عنه لان الاشياء العظيمة الذي لا تطيقه البشر
 فعل الله تعالى وكان الله فاعل الرمي على الحقيقة وكان ما لم يوجب من الرسول
 صلى الله عليه وسلم بل هو السبب والله الفاعل هلكت افادة الفاضل في
 شرحه لمصالح العلوم ومن نظاير الاله المذكور ايضا في اقامة العالم
 مقام الجاهل بل في اجتماع الامور الملتزمة المذكورة قوله تعالى وان كانوا
 انما هم من بعد عهدهم وطعنوا في ذلك فقالوا ايم الكفر انهم لا ايمان لهم
 فانه لو كانت اثبت ايم الايمان او لا حيث قال وان تكذبوا بالبينات فسبحان الله
 التكبث بل هو نفاها اخر بقوله انهم لا ايمان لهم حيث الظاهر والماقص
 آخر الكلام اوله بل من حيث الحقيقة يعني لا ايمان حقيقة معبرة لهم من حيث
 ايمهم لا يوفون بما كانوا له ايمان لهم اصلا فاجمع فيها اثبات الايمان
 ونفيها وبما متافضا ظاهرا غير متافضا حقيقة لان قوله لا ايمان لهم
 غير محري على ظاهره كما عرفت والله اعلم **قال** وقد نفى الجزم الى المنكر
 مجرد ان يلا له منزله من لا ينكر اذ كان معه ما اذا تأمله ارتدع تقول للكافر
 الاستدلال حق لوضوح دلالته ومثله لا ريب فيه **اقول** وقد نفى الجزم

بسم

الى المنكر محذرا عن المولدات لشئ بل المنكر منزله من لا يكره وذلك لا يكره
 بل اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اذ يدع اي اشتهع عن الاكثار
 المنكر الاسلام الاسلام حتى يدون في من المولدات لا يكره ما لا
 او فقه يستهو له على لا يكره عن الاكثار لوضوحها ومثله اي و
 المثال المذكور في شئ بل المنكر منزله من لا يكره للوجه المذكور قوله تعالى
 في حق القرآن لا يكره فانه في الرب عنه مع كثرة المرتابين فيسبغ على
 ان معهم ما لو استعملوه لا يكره عن الارباب وهو العقل **قال** ولا
 غير السائل مولدا اذا قدم اليه ما يلوح به لانه للنفس النقيض مظنة الزدود وقال
 تعالى ولا تحاطبني في الدين ظلموا انهم مغرورون **اقول** وقد يلقى الخمر
 الى غير السائل مولدا من لا يكره لانه السائل فلا يلقى بينهما في مباحة الكلام
 اي يفرغ الكلام منها في قالب واحد وليس في كل على الاطلاق بل اذا قدم
 اليه من الكلام ما يلوح اي يسر بالخبر لان مقدم التلوخ بالخبر للنفس النقيض
 مظنة الزدود يعني التقديم المحض من محل النفس النقيض من جهة بين اقدام
 على ان الحكم الملوخ به هو على ما لوح به للتلوخ وبين اجماع عن كون الحكم
 على ما لوح به لعدم التصريح فذلك يخرج الجملة الى غير السائل مصدرة
 بان او باللام وانك تترك ارباب البلاغة وفرسان الطراد سالكين هذا
 المسلك زاعمين ان ذلك من كمال البلاغة مثاله قوله تعالى ولا تحاطبني
 في الدين ظلموا انهم مغرورون اي لا تراجعي يا نوح في اهلاك الذين
 ظلموا يعني ابنه كنعان وغيره من الكفار انهم يحكمون بغير فهم وجه القيل
 بالآية انه تعالى لما قدم النبي عن المراجعة اوردت ذلك بغير نوح عليه
 السلام في سبب عدم المراجعة وانما هل يفيد عدم اغراقهم او لا فان
 يخبره بان قال انهم مغرورون ونظير الآية المذكورة في الاقامة غير السائل
 مقام السائل قوله تعالى وما يبرئ نفسي ان النفس لامانة بالسوء والا
 كما رحم نوح اي وما ان كنت نفسي عن السوء انما في جميع الاشخاص لا مارة
 بالسوء اي الشهوة والردية الامل عصاة الله تعالى وفيل ما هم فانه لما

والكرتوك
 كمال

قال

من نفسي اوردت ذلك المحاطب خيرة في انه كيف لا يبرئ نفسه عن
 كونها مطمئنة طاهرة زكية ازال الخيرة عنه بقوله ان النفس لامانة بالسوء
 بشارتك واصاحني قبل المحر ان ذاك النجاح في السبكي فانه لما قدم قوله
 واصاحني قبل المحر ادرك ان صاحبه تصار محتمل من جانب جوده هل السبكي يبرئ
 النجاح فزال خيرة مما بقوله ان ذاك النجاح في السبكي **قال** وكذا التي غير
 المنكر عند شئ من خيال الاكثار قال الشاعر جاء شقيق عارضا في حجة
 اني في علك فيهم رماح **اقول** وقد يلقى الخمر الى غير المنكر مولدا من لا
 له منزله المنكر لا مطلقا بل اذا كان عنده شئ من خيال الاكثار اي مظانه واماراة
 كما يلقى الى المنكر غير مولدا من لا له منزله غير المنكر وكما يلقى الى غير السائل مولدا من لا
 له منزله السائل فيجاء حين الكلام طمعا اي للمنكر وغيره على منوال واحد كقول
 الشاعر جاء شقيق عارضا رخصه اني في علك فيهم رماح قوله عارضا اي
 مشرعا واخذه بالعرض وشقيق اسم رجل تصور ان مقابله مع شئ عنه
 بتناق بسهولة وانه كالحناج فيها الى عنده وعده ولدك قال الشاعر ان
 في علك فيهم رماح **قال** انه لما جاء مشرعا رخصه او اخذه بالعرض غير
 جاعل طرفه الى قرنه من لا يلفت الى مكان وجهه مغرورا بشاعته منزله
 الشاعر منزله من شكر وجود السداد من الرضاخ وغيره في سبب عمة فقال
 اني في علك فيهم رماح واذا قد حققت هذا فاعلم ان اخراج الكلام لا على
 مقصود الظاهر يسمى في علم البيان بالكتابة وله انواع تقف عليها وعلى
 وجه حسنيتها بالتفصيل ان شاء الله تعالى **قال** ومن هنا مع ما سبقت
 تعرف اعيد ركب العباداة او العباداة او العباداة حتى له تحسب المقام
 ويقف على اعتبارات النفي وعلى سبب نزول القرآن على هذه المناهج
اقول واما هذه نالك كهيئة صوغ الجمل الخيرة به اعني الاستبائية والطلبية
 والاكتارية واخراج كل منها على مفضل الطاهر او لا على مقتضاها وحسب
 للمفاتيح مع ما سبقت في القرن الرابع من بيان احكام الفصل والوصول
 تعرف المفاتيح من هذه الجمل الثلاث اعني قول العاقل اعيد ركب ان

كس

تفاوت
 فالعلاء

ان العباد تفي له وقوله اعبد ربك العباد تفي له وقوله اعبد ربك فالعباد
 له بحسب المقام فانه يوفى بالجملة الاولى حيث يكون المراد التحقيق وان
 لا التعليل والثانية حيث يكون المراد اخضا في الجملة عند مخاطب
 ولا تتقاسم الاستناد في ذهنة لا التاكيد والتعليل ويكون المراد التعليل
 ويكون فهم السامع حيث يكون بل يجب تفويض فهم التعليل اليه كمال هذا
 قوة او وفور بلاغته وعلى هذا فنرى كالفاء نقول بلا على شهادة العقل
 اولي من اقبل نقول بلا على شهادة اللفظ لان شهادة العقل اقوى من
 شهادة اللفظ وبالثالثة حيث يكون المراد التعليل لا غير ولا يكون فهم
 السامع حيث يفوض من غير البيان بالفاء ولا بخطا بلاغته وارتفاع
 بلا دته ويقف اي ومن هنا يقف ايضا على اعتبارات النفي فان
 من انقضى الكلام في اعتبارات الايجابات وقف على اعتبارات النفي وانما قال
 ذلك اعتناء بالعدم تعرضه لا اعتبارات النفي لان امثلة المذكور الحاسبة
 ويقف ايضا على نزول القرآن على هذه المناهج اى الطرق المذكورة
 من اعتبارات الاستناد الخرى اما على وفق الظاهر او على وفقه كل
 كتابات النبي صلى الله عليه وسلم على كل واحد منها انه اخراج الكلام على
 مفضي الظاهر كقائمة العالم بفائدة الجملة الجزية وبلازم فائدة مقام
 الجاهل وبالعكس ويجعل غير السائل سائلا وعكسه وكثير من غير المنكر من
 المنكر وعكسه **باب** الفصل الثاني في المسند والمؤيد اليه والكلام
 في الحذف والاشياء في التعريف بانواعه والسنن وفي التواضع النوع
 الاول في الحذف والاشياء فالخذف انما يجوز لقربة حاله او مقالة
 ويحذف في المسند والمؤيد اليه وفي الفعل والمفعول في سائر المفعولات سوى
 الفاعل اذا الفعل وضع للاستناد المحصل وهو نسبة لا تحصل الا بذكر
 المسند اليه **اقول** لما فرغ من تفصيل الاعنارات الراجعة الى الاسناد
 شرع في تفصيل الاعنارات الراجعة الى المسند والمؤيد اليه والكلام
 الراجع الى اعتباراتهما انما يكون في حذف كل واحد منهما وفي اتيانها

اعند را

بانواعه الخمسة من الاضمار والالهام والعلمية والتعريف باللام
 في التي اطلعها اضافة معنوية وفي السنن وفي التواضع الخمسة
 فئة والاكيد والبدل والعطف بالحرف وعطف البيان اذا عرف
 واعلم ان هذا الفن مشتمل على ثلاثة انواع احدها في الحذف والاشياء
 الثاني في التعريف بانواعه والسنن والمال في النوع الرابع الاول
 في الحذف والاشياء اعلم ان الحذف مطلقا سواء كان للمؤيد اليه او
 للمؤيد انما يجوز اذا دل على المحذوف قرينة خالية بقول المستعمل عند
 ترائي الهلال الهلال والله وكقول من ثم طيبا المسك او مقالية كقول قصير
 جميل وقوله يسبح له فيها بالعدو والاصال رجال وان الحذف في اربعة
 اقسام لانه اما ان يكون للمؤيد اليه وحده او للمؤيد وحده او لهما جميعا
 او لسائر المتعلقات اى متعلقات الفعل من المفعول والمفعلة والمصنف
 لم يفرص حذفها جميعا وجعل حذف الفعل مستمرا من اقسام الحذف فشيئا
 لحذف المستند مع ان حذفه راجع الى حذف المستند وكانت اراد بالمستند في
 قوله ويحذف في المسند المستند في الجملة الاسمية فلو كان جعل حذف الفعل
 متيقنه لانه وان كان مستندا لكنه ليس مستندا في الجملة الاسمية واما
 الفاعل فلا يجوز حذفه لان الفعل وضع للاستناد المحصل اى لا
 يستند الى شئ يحصل اى معنى لا الى موضوع ما غير معين كما زعم
 بعض المحصلين فلا يجوز حذفه في كل الشئ المعين اعني الفاعل لا لما قيل
 من ان الاستناد المذكور نسبة بين المسند والمؤيد اليه والنسبة
 لا يحقق بدون المتنسبين لان هذا الدليل يقتضي عدم جواز حذف
 المسند لان الجملة الاسمية لا من الفعلية كونه احد المتنسبين
 كما يستند اليه وجواز حذفه طاهر لان الشئ لا يصح محذولا اى لا
 بالذکر فلو حذف لا يكون الفعل مستندا الى شئ محصل وقد تقرر
 اسناده اليه هنا خلف ولما قيل ان يقول ان اردتم تكون الفاعل
 امر محذولا لا بد ان يكون محذولا عند المكمل فذلك محصل كقولنا سلم

الى

انه عند السامع كذا
 فذلك محذوع وان ارد
 به انه لا بد ان يكون
 محصلا

المسند

انه لو كان محذوف لم يكن محصلا عنده مع ان لا يجد ان يورد النص بال
فانه فعل مع انه لم يوضع للاسناد الى امر محصل اللهم الا ان يخص
في قوله اذ الفعل وضع للاسناد المحصل بالمبنى للفاعل فانه لا
التفصيح و بالسنن ايضا فانا اذ اولنا الفعل وضع للاسناد المحص
وذلك يقتضي عدم جواز حذف الفعل فله ان يقول الخبر ايضا وضع
للاسناد المحصل لعدم الفرق بين المسند الى الفاعل والمسند
الى المتكلم في الاسناد الى ما قام به الحديث وذلك يقتضي عدم جواز حذف
المبتدأ مع ان حذفه جاز انفا **قال** ثم انه من جملة ما يورد في
صيق المقام الثاني الاحتمال ان غير العيش يحسب له فيها بالغد وواكر
صال رجال وفيه مع ذلك فكير الفائدة ببيان من ثلث جمل يكون
له رجال مفقودين وبذلك السئ مجمل ثم مفصلا وهو ايدع في النفس
الثالث يحل القول على شهادة العقل دور اللفظ وكم بينهما الرابع
تطهير اللسان عنه ويقرب منه الحياء من المضحك كما قالت عائشة رضي الله
عنها ما وادى سني وما رابت منه الحامس تطهره عن اللسان السادس
امكان الاكدار ان يخرج اليه السابيع اعينه الخ حيفة او ادعاء الكامن ايسع
الاستعمال نحو نعم الرجل زيد وصري زيدا قايما وسقلا ورعا ولا خطبة فلا
الجنة التاسع اخبار السامع وقد وثقه العاشر بكثرة الفائدة باختم
امرين ومنه صرح جميل وطاعة معروفة الحادي عشر ان يفصح بحذف
المفعول بغير الفعل او اطلاقه قال الله تعالى وركبهم في طلمات
لا يبصرون ان في ذلك لآية لقوم يعقلون الثاني عشي رعاية فواصل
التي هي ما ودعك ركب وما لي **اقول** الحذف قد يقع على الاشياء
اكثر وجوه ذكر المصنف منها افعول الاول صيق المقام بقول المصنف
محمي بالاجماع في جواب من سأل كيف انت فان المراد المقتضي للضحك
عن كثر الكلام جملة على حذف المسند اليه حيث لم يقل انا محمدي
بالاجماع وكقول المحب عليل في جواب المجرب اذ قال له كيف انت والحال

نبيه

سها

لما استقرت حيث لا فاف في مضيق خائف عن ثبته الرقب فان خوف
بالمضيق لا خنضا بالكلام جملة على حذف المسند اليه فلم يقل انا
وعليه قول الشاعر قال كيف انت قلت عليل شهردام وخرن طوق
لم يقل انا عليل وكذا لم يقل في شهردام فحذف المسند اليه من هذا الكلام
جملة التي حذفها المسند اليه من الكلام الاول وقوله قالت وقد رأت
اصفرا ربي من به وتنهت فاجنبها المسند هذا البيت يصلح مثلا للحذف
المسند اليه على تقدير هو المسند والحذف المسند على تقدير المسند هو المطالب
به قوله من به اي من المطالب به او من فعل به وتنهت اي تنفست الصعدا
الساكن الا حتران عن العيش نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغد والاصال
رجال يسبح اليه في يسبح على بناء الفعل للمفعول فانه لو ذكر الفعل المسند
الى رجال لكان عيشا لدلالة الاول عليه تعالى عنه علوا كبيرا وفي الحذف
في هذا المثال ونظائره مثل بكت القران في زيد بناء الفعل للمفعول
مع فائدة الاحتران عن العيش فوايد آخر منها ان الكلام متى تسبح على هذا
المسوال نابت ثاب الجمل اليك احديها يسبح له الثانية الجملة المدلول عليها
برجال وهي من تسبح لان قوله تعالى رجال جواب عن سوال مفقود فيكون
دالا على السؤال الثالثة رجال مع الرابع المقدس وهو يسبح بكسر الهمزة واما تسبح
على سوال آخر وهو بناء للفاعل فلا يكون كذلك لانه لا يكون ح الا جملة واحدة
فيكون الاول اجمع للفوائد وظاهر ان الكلام متى كان اجمع للفوائد كان المبح
والثاني ما ذكر من الفائدة اشارة بقوله وفيه مع ذلك كسر الفائدة ببيان
عن ثلث حمل ومنها ان الكلام متى سبق هذا المساق كان كل واحد من لفظة
له ورجال مفقود في الذكر غير مستغنى عنه لان لفظة له على هذا المساق
يقوم مقام الفاعل فيكون مقصودا وكون رجال مقصودا ظاهرا لا نه فاعل
فعل محذوف بخلاف ما اذا استق الكلام على سياق آخر وهو بناء يسبح للفاعل
فان لفظة له تكون ح فيه فضلة ولا يمكن ان سوي الكلام على وجه لا فضلة
فيه اولى من موقفة على وجه يكون فيه الفعل فضله والى هذه الفائدة اشار

لفظة

بقوله ويكون نسخ له ورجال مفسودين ولا يخفى عليك ان في هذه العبارة
لان لفظ الفعل مفسود على كل حال في المفعول او الفاعل ومنها ان
مضى سلك هذا المسالك فيضم ذكر الشيء او لا يحل او انما مفسود وهو
في النفس من ذلك او مفسودا وذلك لان الكلام حينئذ يفسد استناد
النسخ الى الفاعل مرتين مرة على الوجه الاحتمالي واخرى على الوجه التفصيلي
بخلاف ما اذا اثنى الفعل للفاعل فانه يفسد على هذا استناد النسخ الى
الفاعل من وجه واحد وهو التفصيلي فحينئذ يكون التركيب على الوجه
الاول ابلغ لكون الاستناد فيه اقوى وكون التفصيلي فيه اعرجا في
الآخر لان الحصول بعد الطلب اعرج من المنساق فلا تغب اثنان محتمل
ان في تركه تعويلا اثنى اعنما على شهادة العقل دون اللفظ فالمتشبه
اذا قال الهلال والله دون هذا الهلال والله فانما يتكلف لفظه هذا اعتمادا
على شهادة عقول السامعين واذا ذكره فهو انما يقول على شهادة اللفظ
وكم بين الشهادة بين من التفاد في القوة والصنوع يعني شهادة العقل
اقوى من شهادة اللفظ واذا كانت الشهادة العقلية اقوى كان الحذف
المعقول عليها ارجح الرابع يظهر للسان عما ذكره وذلك ان كان ذلك
المتروك مستحقا في غاية الخسة والذم فليس ينكف المتكلم عن اللفظ
به كقولك عند قيام الفريسة يقطع يده اي السارق يقطع يده وتقر
منه اي من يطهر اللسان عنه لحسنه وذنابه الجاء من الضمير بذكره
وذلك اذا كان المتروك ما يكون اللفظ به مستقيا كقول عابسه رضي الله
عنه ما راى منى وما راى منه فانما لما استجنت عن اللفظ بذكر العورة
ترك ذكرها فلم يقل ما راى العورة منى وما راى العورة منه الخامس
يظهر المتروك ذكره عن اللسان وذلك اذا كان عظيم الشأن رفع القدر
والكان لا يحل المتكلم للسان اهلية ان اخرى عليه كقولك امير المؤمنين اي
السلطان يا مومنينه السادس مكان الكار ان شئت اليه الحاجة
كقولك فيسوق ويخرج من تعرف منه اي تعرف مرادك القيام الفرائض

لكن

في ان ابيكم عليك ما يقول اوله فاذا انجففت انكارة انك انت رتبة
والفجور اليه فقلت ان مرادى ما كان الذي سبق اليه فهمك ويقر
ما قيل في اصول الفقه ان من فوائد الاشياء ان المتكلم لا يكذب ولا
كفانه اذا اطلق اللفظ المشترك فأي معنى يصح فله ان يقول ذا
دي وما لا يصح فله ان يقول ذا اليس مرادى وفق خليفه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ابي بكر الصديق رضي الله عنه حيث قال انه رجل
يدينني السيد في جوابي فيسأله عن النبي صلى الله عليه وسلم عند
ذهابهما الى الغابة فانه لو قال في جوابه انه محمد كان ذلك القول مضطرا
للضد عن الكفار ولو قال فولا آخره يصدق على النبي صلى الله عليه وسلم
لكان من الكاذبين بخلاف الوجه الذي تكلم به فانه مع كونه صادقا في
ذلك المقال ابلغ غايته شدد رجم لعدم النص في السابع بعين المتروك
لان تخيير عنه بهذا الخبر اما حقيقة بان لا يصلح ذلك الخبر حقيقة اولا
لذلك المتدلى به كقولك لما يشاء فاعل لما يريد مرتباً به الله خالق
لما يشاء فان هذا الخبر لا يصلح حقيقة الا له تعالى وتنع سبق الذهن
الى غيره واما ادعاءنا من بعض المتروك لان خبر عنه بهذا الخبر لا حقيقة
وبه نفس الامم لكن خست دعوى المتكلم كقولك وهو غيبه الا ان كذا
اي التلويح وهو كذا اذا كان في ذلك لا يصلح للاخبار عنه بهذا الخبر اه
السامع اثناع الاستعمال بان يكون الاستعمال واردا على حذف ذلك الشيء فحذف
المتكلم ايضا وذلك على قسمين احدهما ان يكون حذفه سماعيا لا نفاس عليه
حذف نظامه كقولك امير المؤمنين اي هذا من غير رام ولا يقول
فله من غير فاعل فإيسا عليه لان هذا الحذف سماعي وكقولك سقيا ورعيا
والثاني ان يكون حذفه قياسا نفاس عليه حذف نظامه كقولك نعم الرجل
زيد على قول من يقول ان الاصل في نعم الرجل زيد نعم الرجل هو زيد بخلاف المشدأ
وجعل الكلام جليلين لا على قول من يقول ان الاصل فيه زيد نعم الرجل فانه على
هذا التقدير لا حذف فيه لشي من السند والسند اليه بل فيه نقد وبأخيه كقولهم

ضرب: زيدا فاما فان بغير الكلام على الاصح ضرب في زيدا حاصل اذا كان فاما
 حاصل اشياء لا يستعمل واما قلنا على الاصح لا فيه بل شذوذا في الالف
 من اهل البصرة الى ان البصري ضرب في زيدا حاصل اذا كان فاما حذف جاء
 كما حذف متعلقات الظروف العامة كالوجود والكان والحاصل لم حذف
 الطرف وهو اذا كان دلالة الحال عليه من حيث ان لفظة في هذه فيهما
 مع ضرب في زيدا فاما حذف الخبر ههنا ملزم لوجود ما يدل على خصوصية وهو
 الحال لدلالة على الطرف الدال على الحصول ولو حذف لفظ الزم وضعه
 موضع الخبر وهو الحال ايضا وذهب الكوفيون الى ان بغير ضرب في زيدا فاما
 حاصل وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل موضع الزم فيه حذف الخبر
 فلا بد فيه من واقع موقعه واذا جعل الحال من جهة المبتدأ فلم يقع موضع الحذف
 لفظ بمقامه فلا يكون حذفه ملزما واما معنى فلا ان المفهوم من ضرب في
 زيدا فاما هو الحكم على كل ضرب متى واقع على زيدا في حال القيام حتى لو وقع
 عليه ضرب في غير حال القيام لم يستعمل هذا الكلام وهذا لا يستقيم على ما
 الكوفيين لا نه حيث يكون معنى كل ضرب واقع على زيدا في حال القيام حاصل
 فلو قدرت ضربا في غير حال القيام لم يكن متافضا اذ لم يخبر الا عن ضرب في
 حال القيام بالحصول واخبارك عن شيء عام او خاص بالحصول لا يمنع من اخبارك
 عن غيره بالحصول او بغيره وايضا فانه يخرج عن هذا الباب للاتفاق على ان الحال
 المتعلقة بالمصدر المبتدأ لا يمنع من ذكر الخبر اذ لا خلاف في جواز قول ضرب في
 زيدا فاما خبر من ضرب في فاعلا وخو فلا يكون ما الزم فيه حذف الخبر وهو منه
 هنا خلف وذهب بعض المتأخرين منهم الى ان البصري ضرب في زيدا فاما
 وضعه ههنا وان كان مصدرا لكنه قائم مقام الفعل عندهم وهو ايضا فاسد لفظا
 ومعنى اما لفظا فلان المبتدأ لو كان قائما مقام الفعل لاستعمل بفاعل كما استعمل
 اسم الفاعل بفاعله في قولك اقام زيد انكته لا يستعمل فاعلا لو طرقت ضرب في
 او ضرب في زيدا لم يكن كلاما واما معنى فلما ذكرنا في ابطال هذا الكوفي لان
 ضرب في زيدا فاما لو كان في بغير ضرب زيدا فاما لكان المعنى الاخبار عن الضرب

١٨
 على زيد في حال القيام بالحصول ولا يمنع هذا من ان يكون ضرب في غيرها
 قيام فاما اذا قلت ضرب زيد قائما لم يمنع من ان يكون ضرب فاعلا وخو الا خطبه
 فلا اليه خطبة هي فعيلة بمعنى فاعلة من خطبت المرأة عند زوجها خطوبة
 وخطوة بالكسر والضم واليه ايضا فعيلة بمعنى فاعلة من الايا لواءى فصرى
 خطبه واليه منصوبين وترفع عنان وناصب خطبه هو كان الناقصة لا غير
 والبصري ان لم يكن خطية ورافعها يجوز ان يكون مائة والبصري ان لم يكن اي
 ان لم يلبس خطية فما التوت محذوف في مصداق خطوة وان يكون ناقصة والبصري
 ان لم يكن لك خطية اي ذات حظ مثل لان طبعك لا يلائم طبعهن فاني غير
 مقصدة ووجه نصب اليه كصفت خطية بغيره كان الناقصة وعلى تقدير الرفع
 يجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف بغيره فاما غير اليه موضع لا موضع غير
 وذلك قليل واما سماع ذلك لكونه مثالا ويجوز في الامثال ما لم يخبر في غيرها
 كقوله دور اينما يجوز ان يكون لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اي لا اليه
 حاصله وهو ايضا قليل واصل هذا المثل ان رجلا كان لا يخطي سنده امرأه فلما
 خرج هذه لم تأل جهدا في ان يخطي عنده ولم يخط مع ذلك لم يخطها فقلت لا
 يخطيه فلا اليه هم جرى جملة مثالا في ذلك وما قال به فيقال في كل قضية كان
 الانسان اهلا لها محبتها فيها ولكنها اشعث عليه لعارض عرض من عندهم الماسح
 اخبار السامع اي المتخيلة هل يتبين عند وجود الفرائض المشقة بالمذكور التي هي
 منها المحذوف كما يكون للفقير من التيقظ او لا يتبين عند ما كالبلاء والحمى
 وان كان قد تبينه عند وجودها وان قد التفت به مما خلف بالعلة والكمرة
 بحسب تفاوت افراد الانسان في الذكاء والبلاهة العاشد بكمير القابض
 على تعدد الحذف اجمال الكلام للامر اي لان بغير المحذوف مستندا
 تارة ومستندا اليه اخرى كما في قوله تعالى فصوره حمل فانه يجوز ان يعد المحذوف
 خبره ويوزن بغيره الكلام فصوره حمل اي حسن لا يخرج فيه اجملا اي احسن وجوز
 ان يعد المحذوف مبتدأ ويوزن بغيره فصوره حمل وقوله تعالى طاعة
 معروفة فان هذه الآية ايضا يحمل امرين احدهما حذف الخبر ليكون التقدير طاعة

١
 فاني

معروفة اي منه صادقة حاصلة امثل اي افضل وأولى من أياكم الكاذبة او
 من طاعتكم الدخوله والثاني حذف للنسبة ليكون التقدير طاعتكم طاعة معروفة
 اي معروفة بالقول دور الفعل الحادي عشر ان يقصد حذف المعول خصوصا
 اما تقيم الفعل كقولهم في باب المبالغة فلان يعطى وتنع فانه اع من ناولا من قولهم
 يعطى الدرهم وينعه وذلك لان الفعل هو الاعطاء او النع في الاول غير
 مقصور على مفعول لعدم ذكره وفي الثاني مقصور عليه لا تناول عنه
 فانه احد انواع محركات الكلام من حيث يتوصل لتقليل اللفظ وهو الحذف الى
 تكبير المعنى وهو التمجيد وعليه قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام ويبدى من
 نبياء الى صراط مستقيم فالادعوة من الله تعالى الى دار السلام لما كانت
 عامة في حق جميع الناس اختلف مفعول يدعوا ليكون ذلك ليلا على التمجيد
 والهداية لما كانت خاصة ذكر مفعول يدعى وهو نبياء ليدل على ان الهداية
 غير عامة بل هي مقصورة على من نبياء هدايته لا يتخللهم وهذا القسم اعني قصد
 التمجيد حذف المفعول يقع غالبا في الكلام المبني نحو قوله انعم الله على من ارادكم فيه
 طمأنينة ليصبر من واما اطلاقه اي اطلاق الفعل والقصد الى نفس الفعل
 بشرط المتعدي منزلة اللازم نحو قولهم فلان يعطى فانهم قد يعنون به انه يعجل
 الاعطاء ويريد هذه الحقيقة اياما للمبالغة وفي الاصل قوله الذي هو
 غير الاعطاء بالنسبة الى الاعطاء منزلة العدم ونحو الاعطاء غير بالنسبة
 الى الاعطاء كذلك فمعنى هذا الكلام انه لا غير ويوجد هذه الحقيقة لا غيرها
 وهذا القسم يقع غالبا في الكلام المبني كقوله تعالى ان في ذلك لآية لقوم
 يعقلون الثاني عشر رعايه فواصل الاى اي او اخرها بان يكون متساوية
 واقعة على نحو واحد كقوله تعالى والصبح والليل اذا جئنا ما ودعك ربك
 وما قلى اي ما قطع قطع مودع وما فلاك اي ما بالعضل كما قال المشركون
 من ان محمدا قد ودعه ربه وفلا ه وذلك حيث انقطع عنه الوحى مدة يسيرة
 انه سئل عن اصحاب الكهف والروح فقال ما خرجتم عنا ولم يسفث اعنى لم
 يزل انشا الله ارنسب انه كان في بعض جرد قلب ووجهه الاستشهاد بما

ايها ما للمباكم

نحو

انه من

انه حذف مفعول فلان فلم يقل وما فلا كما لو قال هلك الما كان مشاكلا
 لقوله اذا سوي **قال** والامات بحذف عند عدم الفريضة وبني نحو
 لوجه الاول تونه الاجل مع عدم الصارف السابق زيادة الفريضة الثالث
 الاختصاص لفعله النقة بالمراب الرابع ان لا يمكن السامع من ادعاء عدم
 التنبه له الخامس الاستشكال اذا السادس التبرك السابع التبعث اليه من
 العظمى الثامن الهامه العاشر بسط الكلام افسا اصلا تصفا
 السامع نحو عصاة اتوكا عليها الاية قبل ذلك استغ ما التبع
 الحادي عشر النصيح في المسند بالاسم للثبات او بالفعل للحدود
 او لبعض احكامه من البلية بالاختصاص او بالطرف للاجمال
 الثاني عشر الغرض بغاوة السامع **اقول** اسباب كل واحد من
 جزيي الكلام عند عدم الفريضة واجبا لو حذف جزمه مع عدم الفريضة
 الدالة عليه لم يكن الكلام فينا واما عند وجودها فكل واحد من
 الحذف والامات جان ولديتي حج احدا الطرفين لكن لا لانه بل لمرح
 وقد مر ان الوجه المرجحة للحذف واما الوجه المرجحة للاسباب
 فهي حسب ما ذكره المصنف اسبابا عشرة وجهها الاول كون الامات
 هو اصل فاذا ثبت كل واحد من اجزاء الكلام يكون ذلك اشياء علالا
 لما ذكرنا من ان الاصل في كل كلام ان يكون اركانه مذكورة واعلم ان
 اشياء الاصل اما يكون من جنس الامات اذا لم يوجد صارف عن الاصل
 اما اذا وجد صارف كواحد من الوجه المرجحة للحذف فلا يسع الا
 المانع والى هذا القيد اسار يبقوله مع عدم الصارف السابق زيادة
 البعير والايضاح وذلك اذا كان المشب بحث لولم يشك فكان
 معلوما لقوله العرا من فائيب لزيادة البقير والايضاح الثالث
 الاضطرار في احضار المشب في ذهن السامع لفعله الاعتماد بالقران
 وذلك اذا كانت مما لا ينفع بها الا يطرد من الرابع ان لا يمكن السامع
 من ادعاء عدم التنبه له اي لذلك المبيت فانه لو تركه اعتمادا على

صل

صل

دقيق

فهم السامع فله عند الواحدة يدعي عدم فهمه مراد المتكلم فاذا ذكره انقطع عذر
 السامع والجسم مادة ادعاء الحاشية الاستلزام بذكر اثبت كاشيات العاشق
 اسم المعشوق فانه لما ذكره لانه يستلزم به وقد كشف المعنى عن هذا المعنى حيث
 قال يا شيخنا بقرض عند الدولة فتاخير شمسها اسياسا لم ترده معرزة والالفة
 ذكرها السامع من الترتيب بذكر الشئ كذا الله تعالى والاسباء والاوليا فان
 تلك الاسماء قد حوى على اللسان فيما وتبين كما يقول للوحد الله تعالى خالق
 كل شيء ورازق كل حي السامع التقي اي التقي من المستند اليه بذكر السند والمستند
 اليه كليهما كقولك زيد يقادم الاسد فالك لو قلت زيد ولم يكن معه يقادم
 الاسد او قلت يقادم الاسد ولم يذكر زيد لم يحصل التقي بالاسم العظيم اذ
 كان المقام مقامه كقولك الملك فله فعل كذا وكقولك عند الخالف الملك الراشد
 القس السامع الا هاهنا اذ كان المقام مقامها كقولك اللص هذا هو الفاعل الصانع
 وقولك زيد ابن ابيه واعلم ان قول المصنف الثامن العظيم منهم لا يفيد تخصيص
 العظيم بالمستند اليه او بالمستند كما لا يفيد عمومهم بان يكون المستند اليه نارة
 والمستند اخرى وكذا قوله السامع الا هاهنا لا يفيد تخصيص الا هاهنا ولا تعقها
 ايضا وكلام صاحب المفاتيح في بيان كل واحدة من الحالات التي يفتيها اثبات
 المستند اليه والحالة التي يقتضي اثبات المستند ليس ببيان الالهيات لغرض العظيم
 انما هو لتعظيم المستند اليه مطلقا وان اهاهنا في صورة الاثبات فلا هاهنا ايضا
 محصية بالمستند اليه والظاهر انهما ليسا بخصيين به فان المقام فلا يقتضي تعظيم
 المستند بذكره او بذكر المستند اليه كما اذا قلت معظما شان المعلم الملك مع علو
 شانته متعلم فان ذلك الكلام عند تعظيم شان المستند وكذا المقام فلا يقتضي اهاهنا
 المستند بذكره او بذكر المستند اليه فالك اذا قلت محقرا شان الشعراء كل عامي يقول
 كلاما موزونا مفعلي فهو شاعر فان اهاهنا انما يكون للمستند العاشر بسط الكلام
 افترضا اي اعتسابا لا صغارا السامع مخفولة تعالى حكاية عن موسى في عصا
 فانه يتم الجواب عن قوله تعالى وما لك بميك يا موسى ان يقول عصا كمين
 عليه الصلوة والسلام لما كان مستندا الى الكلام مع الله تعالى وادرك فرصة الصغارا

باصح

الاستدلال

باصح الكلام من طرفه ما الكافي لمجرد الجواب المطابق بل زاد عليه كما هو شأن الجواب اذا ادرك
 من محققه آثار العناية فاضايق العضا الى نفسه وذكر المستند اليه ايضا وهو وذكر
 بعض منافع مفصلا بقوله انوكاء عليها واهش بها على عني وبعضا آخر مجملا حتى فا
 من الاطباء الخ ترك الادب في حضرة جلال رب العالمين بقوله وفي فيها ما رتب
 اخرى قبل من ما رتب التي حصلت من عصاه انما كانت تنظم اذا سئم من الاقرا د
 وانما كانت تطول وبصير شعبا هاد لواحى يستقي بها الماء اذا وصل اليه ولم يكن
 معه جل يد لو وان سحبيتها شغلان بالليل واذا استنهي ثمة ركنها فاورق واثرت
 وانه حمل عليها زاده مجرت معه واذا ضرب بها على الارض ينبع منها الماء واذا نام
 كانت تحرسه عن الهوام بامر الله تعالى فثبت ان موسى عليه السلام انما منع قوله هي
 عصاى قوله انوكاء عليها الآية لا جل البسط افترضا لا صغارا هكذا اقبل المصنف
 لما لم يرخص هذا الوجه قال قيل ولذا لك تتبع ما تبع رسالته لحقق هذا المقام فاذا كان
 السؤال اذ كان واردا على شيء ظاهر من ذلك السؤال انما يتوجه الى امر يتعلق
 به بحث مقتضى الحال والا كان عبثا لطهورة كما اذا سالت محضا عن لبس ثياب
 السفر بقولك ما هذا الثوب فالك لا يشاله عن نفس الثوب وما هيته بل انما سالت
 عن سبب لبسه فالك قلت ما غيرك فجواب اللابس حينئذ ان يقول اريد
 سفر كذا ولوا جابا نه كنان مثلا عك لا عينا فذلك ههنا لما كان السؤال عن امر
 ظاهر فيكون متعلقا بها الى ما يتعلق بالعصا من منافعها وكانه قال ما يفعل بما في
 بيك يا موسى فلن لك قال هي عصاى انوكاء عليها الآية فان قلت لو
 كان قوله تعالى وما لك بميك سوالا عما يتعلق بالعصا لكان هو الجواب
 ان يقول اريد ان انوكاء عليها واهش بها على عني وكان قوله هي عصاى
 ضاعا غير مطابق للسؤال كناية السؤال عن لبس ثياب السفر فذلك هذا السؤال وان
 كان عما يتعلق بالعصا كنه تعالى لما علم انه سيرد عليه الصورة الثعالبية عند
 سحر السحرة وكان ذلك مقام ان يخاف موسى لشاهدة الصورة المنكرة التي ليس
 بعهدا فاراد بتبش ما هيته وغوارضها في نفسه لئلا يدعش عند ورودها
 عليه فلن لك قال ما لك لمحب من ما هيته ايضا كما يجب عننا فعها تحقيفا

شعبتاها

تلييت

لزيادة السبب فحصل معنى الجواب حينئذ عصاى اعرفها بالذات والحوار من
وان صورنا مقترنة في معنى لا ينفك الامتاع امثالها فاني قد بينا ان كاء عليها واضح
بما على معنى ولما رتب اخرى الحادي عشر من الوجوه المرجحة للاشياء هو
يخص بابا السند ان يعين سبب الاثبات كونه اسما خورزدي قائم فليسفاد
منه الشوب صريحا لان الاصل في الاسم صفه كان او غيرها الدلالة على الشوب او
يعين كونه فعلا فليسفاد منه مع افادة الاختصاص بالحدود وتعيين احد الارز
السلته فان قولنا زيد قائم مع انه احض من قولنا زيد قائم في الزمان الماضي بعد
حدد الفيا م لزيد في الزمان الماضي او شغل كونه طرفا بخورزدي في الدار فيورث
احتمال التحدد على تقدير ان يقد المتعلق فعلا وهو الاصح والشوب على تقدير
ان يقدن اسما الثاني عشر التعريف بعبارة السامع والاسارة التي انه في
البلادة التي حله لا ينفك بالقران بل لا يفيد الا الصريح **قال** النوع
الثاني في التعريف باقسامه والسكر التعريف لا فادة فابده يعين بما فان الحكم
سواء كان فابده الجزا ولا زما كما كان احض فاحتمال وقوعه اقل فالقاعدة
في تعريفه اقوية فاعترش ما موجود وزيد من طيب ما هو **اقول**
النوع الثاني من الفن الثاني في التعريف باقسامه والسكر اعلم ان كل واحد من
طري في الحكم انما يعرف او يفيد ما يفيد التخصيص اذا كان المقصود من الكلام
افادة السامع فابده يعين ثلثها اي فادة معتزلة يكون لها باثر في السمع
والقلب السبب في احتياج الفادة المعبرة التي التعريف ان الحكم سواء
كان فابده الجزا ولا زما كما كان احض كان احتمال وقوعه اقل فالقاعدة
في بيان اقوى وكما كان ام كان احتمال وقوعه اكثر فالقاعدة في بيان اصعب
وذلك لان الحكم اذا كان بعد وقوعه كان تحت السامع منه اكثر وكان ثابته
في النفس اقوى ومنى كان اقرب وقوعه كان تحت منى اقل وكان باثرة في النفس
اقل وتعد تحقق الحكم حسب خصص السند اليه والسند كليهما لا يخص احد مما
فانك لو قلت زيد من عمر موجود لم يكن هذا الحكم بعد التحقيق كذلك اذا قلت شخص
ما كاتب ما هو اما اذا قلت زيد من عمر وكاتب ما هو فذلك لم يعين به كونه

يفيد

الامر
الامر

بعيد المحقق ما اذا عرف ان بعد تحقق الحكم وعلمه انما يكون بسبب التخصيص وعلمه فحلا
ان اد الطرفان بخصصا ارداد الحكم بعنا وكما ارداد اعومنا ارداد الحكم فبالاينما
كلما كانا اشد تخصصا كان الحكم الشا استبعادا وكلما كان انقص تخصصا كان اقل
استبعادا احاصلة ان قوة فائدة الحكم انما يكون بخصص الطرفين وخصصهما
انما يكون بالتعريف وما يشاكله فاذا قصد الحكم افادة فائدة فائدة فائدة
بما فلا بد له من تعريف طري في الحكم او بقصد ما يفيد موجب التخصيص كما ينبغي ان
كث في زيب ما ذكرنا فاعترش قولنا شئ ما موجود وهذا الشئ موجود لا في موضوع يصح
لكمية الفرق من فائدة الحكمين قوة وضعفا وما توقع من ان قوة الفائدة وعلمها
في المسائلين اللذين اورد بها المصنف انما هي حاصلة من جوهر اللفظ لا من التعريف
والسكر لان لفظ مثال التعريف خاص ولفظ مثال السكر اعم العام فليس يشي لان
قوة الفائدة في قوله زيد من عمر وطيب ما هو انما يكون بخصص السند اليه لكن نه
علما موصوفا بان مضاف الى علم آخر وخصص السند كونه موصوفا اذ لو قيل
رجل ما طيب لم يكن بينه وبين الشا به في القوة وعلم قوة الفائدة في قوله شئ ما موجود
انما يكون كونه طري في الحكم عامين وعمومهما انما يكون لاجل السكر لا لجوهر اللفظ
اذ لو كانا مقرون مع بقاى الجوهر بحاله لما كانا اعم الاشياء نحو قولنا في الهدى
الشئ هو الموجود لا في موضوع **قال** بلسه التعريف بقصد به معين
عند السامع من حيث هو معين كانه اشارة اليه بذلك لا عنشا واما النكرة فيقصد
بها النفات النفس المعينة من حيث هو من غير ان يكون في اللفظ ملاحظة
وان كان لا يكون الامعينا فان الفهم موقوف على العلم بوضع اللفظ له وذلك انما
يكون بعد تصور وتثبته عنده عما عداه وبه يعرف الفرق بين اسد والاسد مراد به
الحقيقة وان مورد لهما بالحقيقة واحد وانما يختلف الاعنيان فلذلك حكم يفارهما وهو ن
وصف المعرفة هذا التعريف بالنكرة في قوله تعالى غير المغضوب عليهم وقيل
في ولقد امر على الليم بسبب مضيت به قلت لا ينبغي ان يسبب صفه لا حاله
اقول هذا التفسير بغير قول بل حليله لا بد من حقيقتها فيقول التعريف
بقصد به ما هو معين عند السامع من حيث هو معين اي يكون القصد به على الوجه

الذي هو ذلك الوجه معين عنده وكان ذلك التعريف إشارة الى ذلك المعين بذلك الاعتبار
 اي على الوجه المعين تحقيقه ان يقال الشئ اذا كان معينا عند السامع بكونه مشارا
 اليه مثلا فتعريفه هو القصد اليه بالاشارة نحو هذا واذا كان معينا عنده بانه شخص
 مخصوص لا يتناول غيره الا بالاستراكية الاسم فتعريفه هو القصد اليه بما يخصه من العلم
 بخوريك وان كان معينا عنده بكونه معهودا اليه وبين عيني فاذا اراد المتكلم مخاطبة
 مع الغير بذلك المعهود فطريق ان يقول تعريفي الرجل اي المعهود بيني وبينك واذا كان
 معينا من حيث انه متعلق بعين فتعريفه ان يقصد اليه مضافا الى ذلك المعين
 غلام زيد ودان وثوبه التي عبرة لك فالك اذا قلت غلام زيد مثلا وكالك هذه الامانة
 اشترت على الوجه الذي به علم السامع واما النكرة فيقصد بها الصفات النفس المعين
 من حيث هو معين اذا الصفات النفس في الشئ من حيث هو معين غير متصور فذلك
 الشئ المعبر عنه بلفظ منكر معين ايضا وان لم يوجد في اللفظ ما يشعر بتعيينه كما في المعارف
 المذكورة اذ لو لم يكن معينا لامتنع فهمه من اللفظ لان الفهم منه موقوف على العلم
 بالوضع وذلك اي العلم بالوضع موقوف على تصور الموضوع له ولين عند السامع
 عما عناه واذا كان متصورا معينا عنده عما عناه يكون معينا للخصه ان ما يحكم
 عليه لا بد وان يكون معلوما اما بكونه حقيقة او بوجه ما اذا الحكم على المحمول مطلقا
 محال وكذا الشئ الذي يحكم به يجب ان يكون معلوما كذلك لكن طبقات المعلومات متفاوتة
 فاذا علم من جهة كوني مشارا اليه او من جهة انساب اليه تحمله اليه او بكونه موضوعا للمكلم
 او مخاطبا او غاياب او بالاشخص او بالعين او بالمعهود شرا وبالاضافة الى احداهما معنى
 فيقصد اليه على الوجه المعلوم وذلك معرفة واذا علم من جهة كوني مشارا اليه
 المعينات مثل كوني ذكر ام ذكر امي او فرد ام فرد او اريد الموجودات وما اشبهها
 فغير عنه بسمي يدل عليه بهذا الوجه وذلك نكرة وما قيل من ان الفرق بين المعرفة
 والنكرة ليس الا في اللفظ وذلك ان في لفظ المعرفة اشارة الى ان السامع يعرفه وفي
 النكرة لا توجد هذه الاشارة فباطل لانه يشعر بعلم الفرق عند السامع بين قولنا ضرب
 الرجل وضرب رجل الية اللفظ وبطلان ما ظهر من ان يحق في الكلام اذ اعلم ان
 الضارب هو المعهود بينه وبين مخاطبه فيقول ضرب الرجل واذا لم يعرفه الا بانه

تعريفه ص

وبالكلام او الخطاب
 او تعدد الذكر

الاي اللفظ

ذكر من ذكرنا آدم يقول ضرب رجل واذا كان بين الكلامين فروعا في المعنى
 فيا تامل تحقيق الفرق بينهما عند السامع هذا اذا لم يقصد بالتعريف تعريف الحقيقة
 اما اذا قصد به ذلك التعريف وذلك لا يكون الا في التعريف باللام فلا فرق
 بين النكرة والمعرف ذلك التعريف كاسد والاسد اذ الريد به الحقيقة لا الحمد او
 الاستغراق فان موداهما اي مفهوم النكرة والمعرف ذلك التعريف بالحقيقة واحد
 وهو الحيوان المفترس والاختلاف بينهما لا يكون الا بالاعتناء وهو الك في
 المعرفة اشترت الى تعينه عند السامع وفي النكرة بخلاف ذلك ولذلك اي ولاجل
 اتحاد مفهوميهما حكم النجاة بغيرها وحوزوا وصف المعرفة ذلك التعريف
 اي تعريف الحقيقة بالنكرة ويقولون في قول الشاعر
 فمضيت ثم قلت لا تعني ان قوله بسبني صفة الليم لا حال عنه ولو كان ذلك
 المعروف اي الليم في حكم النكرة لما حاز وصفه بيبسني لانه نكرة والى هذا التحقيق
 اسار بقوله وبه تعرف الفرق بين اسد والاسد واعلم ان في تمييزه وصف المعرفة
 تعريف الحقيقة بالنكرة بقوله تعالى غير المغضوب عليهم بخلاف تعريف الدين
 في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم ليس من باب تعريف الحقيقة لهو
 من باب تعريف المبهومات لانه من الموضوعات سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان غيرا في قوله
 غير المغضوب عليهم نكرة وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ما بعده وهو المغضوب عليهم
 مشهورا بالمغفرة لما قبله وهو المنعم عليهم واسمها رما بالمغفرة طاهر واذا اشتهر
 بالمغفرة فلا يكون غير نكرة لان النحن بين ذكر والاعنى اذا اضيف الى ما هو
 مشهور بالمغفرة لما قبله فكس من المضاف اليه التعريف وقد عرفت هذه الشهادة
 على المصنف فاجاب عنها بان المراد ان المعرفة باللام تعريف الحقيقة لا توقف
 فيه كما ان الذين لا توقف فيه ايضا ولذلك يجوز وصفه بالنكرة كما في قوله تعالى
 الذين انعمت عليهم الية واقول هذا الكلام حسن لكن عبارة الكتاب لا تقضي به
قال فان قلت ففرق بين الاسد واسامة ولم قبل الاسد اسم
 جبر واسامة علم قلت اسامة يدل على المعين بخلاف اللفظ فلا يحمل غير الاسد
 خلافا فان التعيين مستفاد باللام **اقول** هذا سؤال عن الكف عن حقيقته

بالعلم اما لكونه اعرف المعارف عنده لكونه دالا على شئ معين جوهر اللفظ اولاه
 وقع في القضية او لا فقول قد حار العلم لان بعينه عن الشئ لوجوه الاول
 احضاره بعينه بطريق محضه يعني اتيان العلم على غير من الاسماء انما يكون اذا كان
 المقصود احضار الشئ في ذهن السامع بعينه اي بخصه بطريق محض بذلك الشئ
 ومنه عن غير وهو لفظ العلم لا بطريق لتعيين الشئ خاصه فالعلم الاول
 وهو بعينه احضار كل احضار لا يكون كذلك كقولك رجل طريق فانه يفيد احضار
 الشئ في ذهن السامع لكن لا بخصه لفظا به كذا لان يقصد الكل بالكل
 لا بعينه الجرسه وبالماد وهو قول لا بطريق محضه عن الاحضار بساير المعارف
 فان غير العلم من المعارف وان كان ايضا طريقا الى تعريف الشئ لكنه ليس
 طريقا خاصا به فان اما مثلا ليس طريقا خاصا الى مستكمل معين لوضعه
 لكل مستكمل وكذا الكلام في انت وهو ساير المعارف وقد ترك المصنف
 قيدا اخر ذكره صاحب المفاتيح فانه قال واما الكالة التي تقتضي
 كونها علم فانه اذا كان المقام مقام احضاره بعينه في ذهن السامع
 اسما بطريق محضه فاعين العلم المقصود الى احضار الشئ انما
 واخبرنا بهذا القيد عما اذا كان المقام مقام احضار الشئ بعينه لكن
 الاول مرة بل مرة ثانية فانه لا يلزم حصد احضاره بعينه بل يكفي
 احضاره بعينه كقولك زيد حيا وهو راك فالك لما اردت ان
 محي زيدا في حال كونه راكبا تحت الحد كزيد باينا لكن لما كان مذكورا
 اوله يكفي لذكره باسا ذكر صمعه وانما تركه لان قوله بطريق محضه
 يعني عنه يعرف بالناظر الى الساتر العظيم يعني اتيان العلم بتكوينه للعظيم
 اذا كان العلم صالحا له كما في الالفاب والحق المحمودة مثل اى المعاني
 وصدر الا فاصل الثالث لاهاية وذلك انما يكون اذا كان العلم
 صالحا لها كما في الكنى والالفاب المذكورة محوام كلب وفقه ونطه
 ويره قحطه واعلم ان العلم اما ان يكون في اوله انظام او لا فان
 كان فهو كونه كافي في عدم كلثوم وان لم يكن فاما ان يدل على مدح او مذم

لا اول

وهو اللفظ اوله يدل على شئ مفهوما وهو الاسم الرابع الاسلذا ذكره كقول
 المبني .. اما سماع بقارس الحاسن السرك به كقولك الله الف ومثل ينسب **قال**
 والمضمر لوجه T الاسان الى مذكون او ما في حكمه حكاه المصنف
 المحاطب وحق الخطاب ان يكون مع معين وقد يعبدل عنه تعميما وعليه حمل ولو ترى
 اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم كانه لوضوحه حق ان مخاطب به كل من ساقى
 منه الروية **قال قول** وقد حار المضمر بعينه عن الشئ لوجوه الاول الاسان
 الى مذكور بعينه انما يوفى بالمضمر الغائب اذا كانا الشئ الذي هو عبارة عنه مذكورا
 كقول الشاعر ارى البصر محمدا وعنه مناهب فكيف انا لم يكن عنه مذموم
 هو المذهب المحمدي من اخذت به مكانه دهر ليس عن من مهرب اوم يكن مذكورا لكنه
 في حكم المذكور كقولك تعال اعدوا هو اقرب للفقوى اى بلفظ هو عابدا الى
 العدل لان قوله تعالى اعدوا للمادة على العدل صار كانه منقلم من حيث
 المعنى فيكون في حكم المذكور الثاني بحكاية حال المستكمل اعني وقد بحثنا
 المضمر المستكمل لان محمل احد حري الجملة اذ اراد المستكمل بيان حاله مفردا
 كان او متعد غير ما لالمفرد قوله الشاعر انا الذي يجدوني في صدورهم
 لا ارفى صدورهم ولا ارد كان الف من يجدونه ليكون في الصلة ضمير
 يعود الى الموصول لكن لما كان الذي جبرا لا ناهيا وهو المنشا شئ واحد ركة
 الضمير الذي يحجوه الى الثاني الى الاول كقول علي رضي الله عنه
 اما الذي سميتي ابي حيدر جيت لم يقل عنه قوله لا ارفى اى لا اصعد
 الصدور بالمحتر بك هو الاسم من صدرت عن الماء وعن البلاد وبالسلين
 الصدور وهو الرجوع من صدر بصد راسها اى من صدرهم المعنى
 لا اخرج من صدورهم ولا ادخل فصر غصنة في صدورهم لانه لا تسوع
 ولا يوف ومثال الجمع ونحن مواع على ذاك سائر ابي فيها بعضه شامس
 على ذاك اى مع ذاك الزر الى التمازج جمع التفرق وهو وسادة صغيرة
 فيها بعضه اى شدة البعض وشافس اى بحاسد المعنى نحن ابناء عم
 وعلى ما ينسب من القرابة فنشت بينا بسط شئ تشتمل على شافس وبخاسد

الوجه
الاول
الاول

المعنى

الثالث من الوجوه التي تخرجها المضمرة تخصيص المحاطب بالحكم اعني اذا اراد المكلّم
ان يخص الحكم بالمحاطب مفردا او مثنى او محمدا فالحال يقتضي ان يوتي بغيره
كذلك كقول الشاعر يا ابن الاعراب كرم من عندنا قد علموا وتالذ المجديين
العم والحال انت الذي تترك الايام منزلها وتسكن الارض من حشف وزلز ال
فوق له قد علموا حمله معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والثالث من المال
هو القديم الاحتمالي يقتضي الطارف اعلم ان المصنف لما بين الوجوه التي هي
مقتضية لاحتمال الضمير اراد ان يبين فائدة متعلقة بصير المحاطب فقال
وهو الخطاب الى آخره يعني ان حوز الخطاب ان يكون مع واحد معين اذ لا
يقصد بالخطاب الا المعين فان الكلمة والخطابة مع غير المعين تكون سفها
او عبثا وقد يعيد لغيره اي عن الحق الذي هو كون الخطاب معينا الى غير
المعين تعيينا اي لا يفيد نعت الخطاب مع كل من يصلح له كما سبق اول ان
كرم ان اسات له الكرم وان احسن اليه حازاك احسن الحارة فذلك قد يد
بقولك ما ت واخسنت محاطبا معينا بل النعم كما كنت ان ابي اليه
اكرم وان احسن اليه جازي احسن الجزاء فمضد الى ان حسن معاملته لا يقتض
مواحد دون واحد بل ذلك منه بالنسبة الى كل احد وله في القرآن نظام منها
قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعا
فارحنا فعمل صالحا انا موقنون فان هذا الخطاب في ان كان صورة مع النون
صلى الله عليه وسلم لكن محل على العموم حتى لا يخص بالنون فقط الى تقطيع حال
المجرمين وان حالهم قد بلغت من الظهور الى حيث لا يحق على احد فذلك
لا يخص براءه ولا ياتي بل لوضوحه من ان الخطاب به كل من ياتي منه اي يسير
له الروي **قال** والموصول لوجوه **ت** ان لا يعلم به المحاطب والمحاطب
او ما غير ذلك **ت** استهجان النضج **ت** الاحفاء **ت** زيادة التمرير بخواردة
التي هو في بينها **ت** توجه الدهن لما سجد عليه **ت** بناء الجز عليه تعظما حتى
ان الذي سمك السماء بني لنا مناد عامه اعز واطول او حقيقا الخزان
التي ضربت بينا مهاجرة بني فخر الجند غالت ودما غول او بعيلة الخزان

بئس منه

الذين اسوا وعلوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس وهذا قد شيعه نعتهم
للمتكلم او السامع او المذكور او لغيرها او اهاية او تبيينها على خطا نحو ان الذين
تروهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تضرعوا او غيرها قال الشاعر
ان الذي الوحشة في ذان يواسيه الرحمة في جلد **اقول** وقد خيل الموصول
لان غير معين شيء متى صح احضار ذلك الشيء في ذهن السامع بواسطة ذكر
حمله معلومة الاشياء اليه ومع ذلك رجع احضار بينا الوحيد لواحده
الوجوه التي ذكرها الاول ان لا يعلم المكلّم او المحاطب معانته أي من الشيء
المعبر عنه بالموصول غير ذلك اي غير اشياء معنوية بل اليه معن الايمان
بالموصول نحو الذي تضرع اليه اعرفه والذي اكرم عمرو رجل عالم الشائبة
استهجان النضج بالاسم وذلك ان كان الاسم المراد بسنة الشيء اليه
من الاسماء المذمومة مثل خطلة ومرة وكلب فلا يقال مرة فكل كذا
للاستهجان بل يقال الذي كان معك فكل كذا الثالث الاحفاء اي ارادة
اخفاء اسم المعبر عنه بالموصول عن غير المحاطب مثلا اذا اردت بيان شيء
الحبيب وكان امس صاحبك والمحاطب في الستة ففحات من النضج
باسم اطلاق الوقت فعلت الذي كان تصاحبا امس في البستان حان
الرابع زيادة نقر والجبن نحو قوله تعالى وراودته التي هو في بينها عن نفسه
اي اراودته ليحا يوسف يقول راودته على كذا المرادة وراودا اذا اردته
فانام مقام لفظه زلجا قوله التي هو في بينها لان في كونه في بينها زيادة
نقر المرادة لزيادة الروي المستلزمة لزيادة الاطلاع على دقايق
حسنة او زيادة نقر لثمة يوسف عن المرادة فان كونه في بينها يقتضي
زيادة رعايته حقوقها وفي المرادة هناك الحق وتوكل هذا الوجه احسن
لان الاية في معرض من يوسف عن المحاطب الخامس توجه ذهن السامع
الى ما سجد عليه من الجنب عن الموصول فانه اذا تقدم ما يوجب توجه ذهنه
الى الجنب بصيرة منظر الوردية فاذا ورد احد مكانه وتوكل في ذهنه زيادة
تمكن لما قبل من ان الموصول بعد الطلب اعز من المناسا فلا تعقب قوله

بهذا

ارادته

والذي حارت الربة فيه حيوان مستحيل من جمادى الذي نخر التاس فيه
ولم يندوا بعقولهم لوجهة أمر الحيوان المخلوق من الجمادى برب آدم عليه السلام
او نافر صلاح عليه السلام فان كل منهما يصدق عليه انه حيوان مستحيل
من جمادى السادس بناء الجوز عليه اي ارادة بناء الجوز على الموصول اعطيا
لشان الجوز كقوله ان الذي سئل السماع عنى لنا مناد عامه اعز واطول
سئل اي رفع يقال سئل السماع سمكا اي رفعها وبذلك الشئ سمكا ارتفع و اراد
بالبيت كجبة جرسها الله تعالى والاعمى جمع دعاة وهي عماد البيت فعدل
عرق له ان الله بنى الى قوله ان الذي سئل السماع لان دلالة هذه الجارة
على تعظيم شان الجوز اظهر وافق من دلالة قولنا ان الله بنى لا شجاعة
بان باني البيت هو سائل السماع والفاوت ههنا واضح او بحقها اي
اخيار الموصول لبناء الجوز عليه اما ان جوز تعطي لشان الجوز كما ذكرنا واما
تحقيقا له بخوان التي ضربت بينها حرة بكنه الجوز عالت ودعا غول صر
اي بنت وكثره الحند هو اللد المسهوق بكنهه وانما سميت بكونه الحند
لعمام الحند فيها عالت ودعا غول اي وقع ودعا في مهلكة من عالت
غول اذا وقع في مهلكة والغول بالضم من الشاكي والجمع اغوال وغيلان
وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول عدل عن قوله ان فلانة عالت
ودعا غول الى قوله ان التي ضربت بينها حرة لتحقيق الجوز وهو قوله غالت
ودعا غول فانه لما قال انما ضربت بكنهه الجوز بينها حرة حقق انما طوف
جبال وصاها وغال مدعا غول قبل الفرق بين التقرير والتحقيق ان الاول
راجع الى التصور والثاني الى التصديق قوله او تعليل عطف على قوله
جميعا اي اخيار الموصول لبناء الجوز عليه فليكون للدياء الى علة الجوز
كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس
فان بناء قوله كانت لهم جنات الفردوس على قوله ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات موصى الى ان علة استحقاق جنات الفردوس انها هو الايمان
والعمل الصالح وهذا اي بناء الجوز على الموصول للتعليل قد شيعه تعظيم

اما للمشكل نحو قولك الذي يرافقي يسحق الاجلال فان بناء قولك يسحق الاجلال
على قولك الذي يرافقي مع انه يشتر عليه المرافقة المذكورة لا يستحق
الاجلال يدل على عظم شاكل ايضا واما السماع كقولنا الذي يرافقي يستحق
الاجرام واما للبد كون وهو المعبر عنه بالموصول نحو الذي يكرمه السلطان يستحق
التعجيل واما لغيرها اي غير المشكل والسماع والمذكور كقوله تعالى الذي يكرمه
شعبا كانوا هم الحاسن بن فان بناء الجوز وهو قوله كانوا هم الحاسن بن على
قوله الذي يكرمه يستحق مع انه يدل على علية بلدهم شعبا حسنا ثم يدل
على تعظيم المصدق فيه ونسبهم عن الحسن بن وطاهر ان المصدق الذي يدل
الكلام على نراه من الحسن بن ليس في كلام لهذا الكلام ولا سماع ولا مذكور قوله
او اها نه اي وقد شيع بناء الجوز على الموصول اها نه اما للمشكل او للسماع او للمذكور
او لغيرها نحو الذي يرافقي يسحق الاجلال والذي يرافقي يسحق اللق م
والذي عند لا ينفى يسحق الصنيع والذين آمنوا هم القانين بن
فانه يدل على اها نه الملكتين له ويتبعدهم عن درجة القانين بن قوله او يسحق
عطف على قوله تعطي السادس بناء الجوز على الموصول اما تعطي او تحقيقا
او تعليل او شيئا للتخاطب على خطأ نحو ان الذين آمنوا هم اخواتكم يسحق
عليه صلواتهم ان ضرب عوايرهم اي يطبقونهم و اراد بتعليل الصدور حقاها
واجر افعالهم انض عوايرهم على شيع اي ضربهم ووجه دلالة هذا الكلام
اعنى قوله ان الذين آمنوا هم اخواتكم على خطأ المخاطبين من حيث انهم و اخواتهم
وهم اعادهم او غيره اي اخيار الموصول لبنا الحسن اما ان يكون تعظيما او تحقيفا
او تعليلا او شيئا للتخاطب على خطأ او غير كل واحد من المذكورات غير تطيب
قلوب الفقراء كقول الشاعر ان الذي الوحشة فيم ان تؤنس الرحمة
في لحدته اي ان الذي توحشت دانه بسبب فقد تؤنس الرحمة في لحدته
لتجده وظهره علا بعه ظاهرا ان بناء الجوز وهو قوله تؤنس الرحمة في لحدته
ان الذي الوحشة فيم دانه يقتضي تطيب قلوب الفقراء **فان**
والاسارة لوجهه **احسن** طريقا **العناية** بجمال التبيين **الشيء** على عبادة

الباسم وادعاء ان الشئ لا يميز عنده الا بالحسن اليهم كما يقولون للائحة هذا هذا وليس به
 شأيا بل حاله في القرب والبعد والنقطة لهذا وذلك اذ به كمال التميز
 وذلك اذ كان الشئ نحو اوليك على هذا من دهم واوليك هم المفلحون وقد بعثنا القرب في الرتبة بحسب
 بحسب اصحابه هذا الذي بعث الله رسوله والبعد فيها تعظيما نحو الم ذك كالحجاب في خلافة
 2 دهر السامح نو **فقد جعل احد طريق الخلة اسم** **تسار** الحسنة وانما قيد
 ساطع لراساره 3 بالاسان الحسنة اخرا زاع من صحة احضاره في ذهن السامع بواسطة الاسارة
 الذهنية كلاسارة بذكر جملة معلومة الانساب اليه كما مر في الموصول هذا
 هو الوجه المحزون للاميان باسم الاسارة وقد يوفق على غيره لاحد الى حق
 المذكور الاول تعينه اى تعين اسم الاسارة طريقا الى احضار ذلك الشئ
 وذلك اذ لم يكن للمفكر كمال في احضاره في ذهن السامع طريق سوى الاسارة
 الحسنة مثلا اذ ارات انسانا يفعل الحجاب ولم تعرفه باسمه ونسبه ولذا
 او عرفت بوجه منها لكرهت ان السامع لا يعرف بغير هذا الوجه واددت
 الاخاء عنه به فقلت هذا اوداك اوداك بحسب مقتضى المعام يفعل
 الحجاب ويلبسي الغراس الباقى العناية بكما لم يميز ما عبر عنه باسم الاسارة
 فان الاسارة الحسنة ادخلت في الفهم والتعريف عن غيرها كقول ابن الرومي
 هذا ابو الصقر فاداني محاسنة من نزل شيان بين الصلال والسلام كانه التميز
 في برج الليف به على البرية لانا دله علم الصلال السيد بالبرية الواحد ضالة والسلام
 هو بحر من الغضاه الواحدة سلمة والغضاه كل شجر عظيم له شوك واحد ما غضاة وغضنه
 وغضنه للليف الشوق الرفع والاستسهاد في لفظ هذا فالشاعر لما اراد ان يميز
 المدوح وهو ابو الصقر وتعينه بحيث يبان عملناه اكل يميز بغير اشار اليه بلفظه
 هذا وقال هذا ابو الصقر الثالث اليه على غباوق السامع يعنى احبنا راسم الاسارة
 قد يكون للتميز على ان السامع من لا يقع بما فيه ادنى دقة وادعاء انه في العناية
 بلغ هذا التميز الشئ عنده الا بالحسن كقول الفردق خطا بالجر او ليك ما ياتي
 محقق بلهم اذا جمعنا باجره الجامع واعلم ان صاحب المنهاج جعل قصد كمال التميز
 والتعريف احد الوجوه المرجحة لا حثيا راسم الاسارة بالاصالة ومثله بقول ابن الرومي

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

شوك

المشرف
 واثم
 منتفع

هذا ابو الصقر اليه وقع على ذلك الاصل من بين الوجهين اعني العناية بكما لم يميز
 له بقوله تعالى اوليك على هدى من ربهم واوليك هم المفلحون وللتعريف على غباوق السامع
 ومثله بقوله الفردق اوليك اياى البيت وفرق الفاضل المحقق افضل المتأخرين
 قطب الملة والدين الشيرازي في شرحه بين الملة اعني الاصل وفرعيه في المال فقال
 والفرق بين قول هذا ابو الصقر وبين هذين المثالين ان قوله هذا ابو الصقر عام من
 كل منهما لا خيال ان يكون المقصود منه كمال العناية بتميز او التميز على غباوق
 السامع بخلاف المثالين الاخرين فان كل واحد منهما نص في مدلوله فمحقق من
 كلاهما ان القصد الى كمال التميز قد مرترك بين الوجهين الاخرين وتميز
 الاول من الوجهين عن قسمة العناية بكما لم يميز والثاني عن الاول بقصد التميز
 على غباوق السامع وهذا الفرق ودعوى كون كل واحد من المثالين الاخيرين نصا في
 مدلوله فيه ما فيه الرابع التهم اى الاشهاد كما يقولون للائحة هذا او يقولون مثل ذلك
 للبصر وليس به مشارا اليه الخامس بيان حال المعبر عنه باسم الاسارة في القرب والبعد
 والنقطة فاما في اردت بيان حاله في القرب اتي بلفظ هذا لانه للاشارة
 الى القرب اذ انقضى بيان حاله في النقطة ذكرت ذاك لانه للمقوسط واذا
 حاولت بيان حاله في البعد اخترت لفظ ذلك لانه للبعد والضابط فيه ان
 اسم الاسارة مجرد عن حرف الخطاب للقرب ومعه فب للنقطة ومعه مع حرف
 اخر من كم وعينه للبعد فاذا ارادوا كمال تميز الشئ عما عداه عبروا عنه بواحد منها
 بحسب المقام لانه يدل على بيان حاله في القرب او البعد او النقطة وبهذا البيان
 يحصل كمال تميز عن غيره والى ما ذكرنا من التعليل اشار المصنف بقوله اذ به
 كمال التميز وقوله تعالى اوليك على هدى من ربهم واوليك هم المفلحون مثال للاشارة
 الى المقوسط واما اولا فللقرب واولا لك فللبعد ولذا حكم سائر اسماء الاسا
 رة من اوناك وتلك وغيرها قوله وقد بعثنا القرب في الرتبة اشارت الى ان القرب
 والبعد والنقطة كما يعبر بحسب المسافة فقد يعبر بحسب الرتبة اما اعشار القرب
 بحسب الرتبة فلحقى المشار اليه واستند اليه خوفق له تعالى حكاية عن الكفاة اذ هذا
 الذي بعث الله رسوله وكفى له هذا الذي يذكر انكم اى هذا الحقيق المستند له

صان
 ملاجل

رة
 رة

ويعتبر من ابراهيم عليه السلام وقوله تعالى وما هذه الحيوة الدنيا الا لعب ولهو واما
اعتبار البعد فيها فللنقصان نحو قوله تعالى الرذالك الكتاب ان يلفظ ذلك
مشيرا به الى الكتاب وهو القرآن مع انه قريب بيانا لعل درجته وارتفاع
رتبته عند الله وكقوله تعالى حكايه عن زليخا فذكر الذي لم يمت في انت ما يفيد
الاشارة الى البعد مشيرة الى يوسف وهو كان حاضرا عند ما حقيقا لا ارتفاع
منزلة في الحسن وبيانا لا استحقاقه ان يمت ويقتل به او خلافة أي وقد بعثت
البعد في الرتبة بخلاف النقص وهو التحقيق كما يقول ذلك اللعين مشيرا الى
من هو حاضر حقيقا لكنه غير يسحق البعد عن ساحة الاعتناء ويتوجه الشبهة
عن مقام الالتفات ويجوز حملها على النقص ايضا على ما يدل ذلك اللعين العظيم
المرتبة في اللعن **قال** والمعروف باللام للاشارة الى الحقيقة نحو من الملاء
كل شيء حتى اول الاستغراق مطلقا نحو ان الانسان في خسر او مفيد نحو جمع الائمة
الصاعدة او للعهد لفظا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فغصى فرعون الرسول
او هذا نحو اطيعوا الله واطيعوا الرسول **اقول** ونحو المعرفة لان بعثت عن
الشيء للاشارة الى الحقيقة أي اذا كان المراد الاشارة الى نفس الحقيقة
اعني الماهية التي تجرد عنها بالحسن فوفى باسمها محلي باللام وحسب يقال
لذلك باللام انما لتعين الماهية نحو قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا
يؤمنون أي جعلنا سائر كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء فان قلت كيف
يوجب هذا الكلام وقد ثبت ان آدم من تراب والجن من نار قلت فلداني في الروايات
انه جل وعلا خلق الملا من روح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وادم
من تراب خلقه منه أي من الماء ومن هذا القبيل الرجل خير من المرأة أي هذا
الجنس خير من ذاك والدين خير من الدهر ونعم الرجل زيد ولقرب المسافة بين هذا
المعرف والمنكر دلالة كل منهما على شيء واحد وهو الماهية يعامل هذا المعرف
معاملة المنكران رقع كل منهما موقع الآخر ويجعل النكرة صفة له كما يقدم او
لاستغراق أي وقد كان المعرف باللام للاشارة الى الاستغراق أي لا فادتنا
مهم افراد الحقيقة اما مطلقا أي جميع الافراد وذلك اذ ان المعرف بكل اللام

باللام

على الحقيقة اللغوية ولم يقل الى العرف نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان
الانسان لما اتى على الحقيقة اللغوية افاد الشمول لجميع افراد الانسان ولذلك
يصح عنه الاستثنا بقوله الا الذين آمنوا والمعنى ان افراد الانسان في خسر
الا الاشخاص الموصوفين بالامان والعمل الصالح لا ان جنس الانسان في خسر اذ
لو كان المراد هذا الماصح الاستثنا لان الجنس ليس بقدر حتى يصح منه استثنا
بعض افراده واما مقيدا أي افادة اللام عموم افراد الحقيقة اما مطلقا كما ذكرنا
مقيدا بان يفيد عموم بعض الافراد كقولك جمع الائمة الصاعدة فان اللام في الصاعدة
وان كانت للاستغراق لكنها لم تفد الشمول لجميع افرادها حتى ينشأ اول افراد صاعدة
الدين بل يفيد عرفا الشمول لجميع افراد صاعدة بلدة او اطراف ملكة لمعذر جمع افراد
صاعدة الدنيا عادة وعرفا او للعهد أي قد خسر المعرف باللام للاشارة الى العهد
لفظا أي للاشارة الى المعهود الخان حي وذلك اذ ان آدم ذكر الشيء بلفظ منك
ثم اعيد ذلك اللفظ معرفا باللام كما في قوله كما ارسلنا الى فرعون رسولا فغصى فرعون
الرسول او لم يقدم ذكره بلفظ يدل عليه لكن يوجب في الخارج قرينة تدل عليه كقولك
لمن سد ستمها القرطاس او للاشارة الى المعهود ذهابا وذلك اذا كان الشيء معهودا
في الذهن لانه في الخارج فيفسر باسم على باللام ليدل بوجهه على ان ذلك الامر ثابت
في الذهن من أي جنس هو ويدل باللام على غيب كقولك ادخل السوق لمن لم يكن
بيك وبينه شوق معهود وكقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان ذكر الرسول
وان لم يقدم منكرا لكن لما كان عظيم الشأن رفيع المكان معهودا به الحكم لا رباط
مصالح الدين والدنيا مطاوعة فهو كذلك كانه حاضر في الاذهان بل كانه معهود
خارجي واذا كان المعهود الخارجي أي به معرفا على طرف المعهود الخارجي حاصله
ان مدلول الاسم المعرف باللام الذي هو للعهد فستمان معهود خارجي ومعهود
ذهني واما المحصر فمما لان المعرف باللام هنا فيه اشارة الى ما هو معين ومعهود
قبل ذلك المعهود اما ان يدل عليه قبل ذلك المعرف بلفظ او قرينة خارجية او لا يدل
عليه شيء منهما فاول هو المعهود الخارجي والثاني هو المعهود الذهني **قال**
نبيه اللام للتعريف والحقيقة يفيد ما جهر اللفظ والتعظيم والتخصيص عارضا ن

قَوْل فحتاج فيها الى فنه **قَوْل** لما كان الاسم المعرف بلام التعريف مفيداً للشيء
 اشياء احدها الحقيقة والثاني التعريف والثالث العموم او المخصوص اراد المصنف
 ان لا ينسب على ان كل واحد من هذه المعاني انما يفيد امر فافاد ان اللام تفيد التعريف
 وان الحقيقة من حيث هي هي اي مجردة عن ملاحظة العموم او المخصوص انما يفيد
 جوهر اللفظ فان جوهر لفظ الانسان بلا توسط اللام يدل على الماهية الانسانية
 من حيث هي وان النعم والتخصيص بما عارضان للماهية من خارج كما نرى في موضع
 من ان الماهية من حيث هي لا تقتضي الوحدة ولا الكثرة فيحتاج في النعم والتخصيص
 الزايد من على مدلولي الجوهر واللام الى قرينة هي مقتضى المقام او غيره فان
 قلت اللام كما تفيد التعريف تفيد العموم والمخصوص ايضا لان اللام اما ان تشار
 بما الى الاستغراق فتفيد العموم اما مطلقا او مفيدا كما صرح به واما الى العهد لفظا
 او ذمنا فتفيد المخصوص على التفسير **قَوْل** انا نقول لا نقول فقولهم اللام للتعريف
 الاستغراقي الا افادتها للعموم وكذا لا معنى لقولهم اما للتعريف العهد الا افادتها
 المخصوص وكذا نقول ان المعرف باللام كالانسان يدل على شيء يقال له
 النعم وشي آخر يقال له التعريف بل التعريف هو غير النعم وكذا في قوله تعالى
 واطيعوا الرسول **قَوْل** التعريف المستفاد من الرسول هو عين التخصيص لا غير الدليل
 عليه ان اللام التي للجنس لما لم تفد شيئا من النعم والتخصيص لم تعيد بما في التعريف
 وجعل المحلى بما في حكم التكررات كما سفت الاسماء اليه قلت اللام في جميع
 موارد استعمالها للتعريف الحقيقة وبشرها عن غيرها لكن الحقيقة من حيث هي
 لما لم تكن متحدة لتحققها مع الوحدة لا لا متحدة لتحققها مع الكثرة وان لم يمكن
 في الوجود عن احدهما وبالضرورة يكون الحكم باستغراقها وعدم استغراقها راجعا
 الى مقتضى المقام لا الى اللام لما يشاء من ان لا يفيد الماهية ولا يمتنعها عما
 عليها وان الماهية من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة وفيه نظر لانه يباين في تقسيمهم
 اللام الى التي للتعريف الحقيقة والتعريف الاستغراقي والتعريف العهد
قَالَ والمضاف الى امور الاول ان لا طريق سواه الثاني تعدد النعت اد
 نحو مطر او نحره او املا له الثالث مجاز لطيف الكوكب الخرقاء الرابع نوع

مفيد

نظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما او اها **قَوْل** ونحو المضاف
 الى احدها المعارف لان بعضه عن شيء لوجه ترجيح اختياره الاول ان لا يكون للمتكلم
 المتأخضاره في ذهن السامع طريق سواه اي سوى كون ذلك الشيء مضافا وذلك
 بان لا يعرف المتكلم او السامع او كلاهما شيئا غير المضافه كقولك غلام زيد
 جاء الثاني تعدد النعت اد اي امتناع تعدد لاهية لا حقيقة لا مكان تعدد كل جملة
 موجوده في الخارج بل عادة كقول الشاعر بنو مطر يوم اللقاء كأنهم اسود لها في
 غيل خفان اسبل الغيل بالكسر لاجه وماوى الأسد ايضا وخفان موضع وهو غل
 مأسدة واسبل جمع سبل وهو ولد الأسد فانه لما علم ان وصف المدح خير واجبا واحدا
 لا ينافي ان يطول جمعهم بالاضافة ثم وصفهم بالشجاعة وكقوله اولاد جفنه حول
 قبرا أيهم قبرا بن هاربه الكرم المفضل جفنه من ملوك الشام قبرا بن هاربه يدل من قبرا
 ايهم والاسنفساد في قوله اولاد جفنه فذلك طاهر او نحره اي تغسر النخلة
 يعني اختيار المضاف اما لتعدد النعت اد كما مر او لتضيق ذلك بان يمكن التعداد
 لكن يستلزم تعديل ح الى المضاف قصر للساعة كقول الشاعر فوقي هير
 قتلوا ايم اخی فاذا رشت يميني سمي يقول فوقي يا ايهمم الذين جفوني **قَوْل** اخی
 فاذا رشت الاسبقان منهم عادة ذلك بالكافة في معنى لان عز الرجل بعشيرته
 فاذا اهلكهم ذل ولا يعني هلك ان قوم الشاعر عن الموصوفين سبل اخيه لا يتخذ
 حصنهم لكونهم محصورين بالضرورة لكن لما تغسر النخلة كثر يتم مع انه لو قتل فاقلى
 اخيه لم يقدوه وايضا في التفضيل بضم فوقي وعلم ما بهم اهلهم وعلمهم بالاضافة
 فقال فوقي نصر اللث فنه او املا له اي املا ل النعت اد يعني ونحو المضاف اما
 لتعدد النعت اد او لتضيق كما ذكرنا ولا ملا له كقول الشاعر فباينا سبع وانم نلثة
 وللسبع مخير من لث واکثر الثالث مجاز لطيف اي الثالث من الوجوه المرححة
 للمضاف ان تغفر الاضافة اغيار الطيفات مجازا يقول الشاعر اذا كوكب الخرقاء
 لاح بشجرة سهيل اذا غر لها في القراب فان اضافة الكوكب الى الخرقاء
 لما يغفر مجازا لطيفا وهو الاضافة لادنى ملايسة وهو طهور جفها عند طلوعه
 اخار الاضافة فقال اذا كوكب الخرقاء والخرقاء هي التي يغفلها صقوف

الممدوح

يصبيني سهي

يقتل

فه

واراد بها امرأة كانت عادتها ان لا تعمل الصنف لاجل النساء واذا اطلع سهل
 في بلدها وظهر آثار البرد اشتعلت بنهضة آسباب الشتاء بان فرقت عن لها
 اي مغروها وهو القطن في فرايتها ليغزل لها فلما كان اشتغالها بنهضة آسباب
 الشتاء عند طلوع ذلك الكوكب اضاف الكوكب اليها لان الاضافه يلزمها
 الاختصاص ففقدت اضافته محاذية لاختصاص محاذي الشجرة بالضم السحر الا على
 واذا غبت أي اقيمت واطهرت وقررت من ذراع الخبز يذبح ذبعا وذبعا وذبعا
 اذا انشتر الرابع من الوجوه المرجحة لا خيرا والمضاف نوع تعظيم اما للمضاف
 او للمضاف اليه او لغيرهما أما تعظيم المضاف فهو كك عبد الخليفة امر به هذه
 الاضافه تعظم شأن العبد واما تعظيم المضاف اليه فهو كك حضر عبد في عظم
 شأنك بان لك عينا او لغيرها غير المضاف والمضاف اليه فهو كك عبد
 الخليفة عند زيد فتعظم شأن زيد بحضور الخليفة عند قوله او اهانته
 عطف على قوله تعظيم اي وحقنا المضاف اما النوع تعظيم للمضاف او للمضاف اليه او
 لغيرهما واما النوع اهانته وحقنا المضاف او للمضاف اليه او لغيرهما كما يقول وليد
 الحمام جاء فحقن شأن المضاف او يقول غلام الفاضل سرق فحقن شأن الفاضل لان
 سرقه علامة تدل على سياسته او يقول ولد الحمام يصعب زينا فحقن شأن زيد فصاحبه
 ولد الحمام **قال** تدب قد يقع المعرفة مستندا وكذا معلوما معينا لا يمنع
 كون الخبر مفعلا اذ قد يقصد به لازم الفائدة او الفائدة بان يكون السامع علم دائر
 بصفتين ثم يشك في احديهما اي الاخرى ام لا فنحن عن ذلك الشك ومبدأ يعرف
 الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد ويعرف معنى قول النجاة المقدم من المرفقين
 هو المبدأ مع انه اذا اريد به الحقيقة افاد حصرت هاتين المبتدأ **اقول** لما قرع
 عن المباحث المتعلقة باخبار المرفق مطلقا اي سواء كان مستندا اليه او مستندا
 ذنب هذه المباحث تحت مختصر يعرف السند فقوله المعرفة قد يقع مستندا وذلك
 متى كان عند السامع شيئا باحدى طرفي التعريف معلوما له فخذ زيد اخوك او
 اخوك زيد واعلم ان المصنف لما بين ان السند قد يقع معرفة استشرع سوال شيئا بل يقول
 اذا كان السند متعينا عند السامع معلوما له استلزم ذلك لا محالة كون السند اليه معلوما

ل
 شأن
 واما تعظيم
 عبد

شور

ايضا لما ثبت من اتفاق الخوين على ان الخبر اذا كان معرفة منع ان يكون المبتدأ مكررة
 واذا كانا معرفتين فأي متى يستفاد السامع من الكلام فقال تقر بالجواب وكونه
 معلوما الى آخره وحقيقته ان كون السند معلوما عند السامع لا ينافي كون الخبر
 مفعلا اذ قد يقصد المصنف بذلك الخبر لازم فائدة الخبر وهو ان يعلم السامع ان
 المصنف علم ذلك الحكم كما في قولك لمن اشئ عليك بالغيب است الذي اشئ على الغيب
 فالك تعلم بذلك الخبر علم السامع بانك علم بشئ عليك او يقصد بفائدة الخبر ذلك
 بان يكون السامع علم دائر بصفتين كمثل في ان احدى الدائرتين هي
 الاخرى ام لا فهو ذلك الخبر المعروف الطرفين ينفي عن السامع ذلك الشك ويوجب
 عنه الاستنباط مثلا اذا علم السامع ان له اخا وكذا علم انسانا يسمى زيد من حيث
 انه مسمى بمالك لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه او لا فهو في هذا المقام يعلم
 الدائرتين بصفتين لانه يعلم احدى الدائرتين بوصف الاخوه ويعلم الاخرى بوصف
 التسمية برؤس كذا في ان الدائرتين الموصوفة بأخوة هي الدائرتان المسماة
 برؤس ام لا فاذا قال المصنف زيد اخوك او اخوك زيد ازال عنه الشك وخلصه من قرينة
 الحيرة التي فضاء الغيب واعلم ان تقدم احد الجزئين ثارة وناجرا لاخرى
 في قولنا زيد اخوك ليس جارا فاعلم ان سبيل الاتفاق لا يقدم قبل واحد من
 الجزئين على صاحبه الا لفائدة تحسب ما يقتضيه المقام فان السامع اذا علم كلاما
 مما يحتمل كذا لا يعلم ان احد هما هو الاخر فاما كان يحسب نكاح بحيث يكون
 السامع كالطالب لان يحكم عليه بالاخر وجب تقدمه مثلا اذا قلت اخوك
 زيد قلته لمن تعبد اذ خالف نفسه كذا لا يعرفه على التعيين فتصوره طالبا مثل
 الحكم على اخيه بالتعبد واذا قلت زيد اخوك قلته لمن يعلم زيدا وهو كالطالب
 ان يعرف حكمه والحال انه يعتقد ان له اخا كذا لا يعلم على التعيين هذا اذا
 كتب مفعلا فائدة الخبر اما اذا كتبت مفعلا لازم فائدة ثم وجب تقدم ما يصور
 ان السامع كالطالب لان يعلم عليك بالحكم عليه بالاخر مثلا اذا اشئ عليك بالغيب
 انسان وعلم ان الشئ نقل اليك وانت تقصده كالمستبين عن خالك هل تعلم ان
 ذلك الشئ عليك هو وهل يحكم على ذلك الشئ بانه هو فنقول الذي اشئ على الغيب

ويزج

مروطة

تصوره

انت فتات بالحكم على الوجه المنصور ولا اذا اثنى عليك بالغيب ان وتقل اليك
 النساء محضه ومحضه غير فصورته كالمطالب ان يثبت له كيف حكم عليه اكلت
 عليه بالشيء عليك ام لا فقلت انت الذي اثنى علي والغيب فاثبت بالحكم على
 الوجه المطلوب وما ذكرنا من المحققات بعلم الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد
 ويعرف ايضا معنى قول النجاة المقدم من المعرفين لا يعلم جزا من غير قاعدة
 بل لما يقدم ما يتصور ان السامع طالب للحكم عليه واذا لم يقدم الا ما هو معلوم
 عليه فلا يكون المقدم الامتداد قوله مع انه اذا اريد به الحقيقة افاذا حصصها
 في البناء اشارة الى قاعدة قد تضمنها تعريف السند ومقر بكلامه ان يقول
 تعريف السند مع انه لا يمنع كون الخبر مقيدا فديفيد قاعدة اخرى وهي حصر الخبر
 في البناء وفي ذلك اذا كان المسند مرفا باللام التي هي لتعريف الحقيقة فانه ح
 يفند اخصا بالحقيقة في البناء لان معنى قولنا زيد المطلق حينئذ ان زيدا
 هو حقيقة من ثبت له ان يطلق ولذلك يصح ان يقال زيد المطلق لا غير ولا
 يصح ان يقال زيد المطلق وغير ولا يستلزم الساقض ولما قيل ان يقول المفهوم من
 كلام صاحب الفتح حيث قال اني قلت زيد المطلق او المطلق زيد في المقام الخطا
 لزم ان لا يكون غير زيد مطلقا بعد قوله ان المقام اذا كان خطا ياجل المرف
 باللام على الاستغراق ان الخبر المرف باللام الاستغراق في بقية اخص ايضا واذا
 كان كذلك فما وجه تخصيص المصنف افادة الحصر بكون اللام لتعريف
 الحقيقة ويمكن ان يقال وجهه ان اللام التي يقال لها انما للاستغراق هي التي
 تفقد تعريف الحقيقة لما بينا من ان اللام لا يفيد الا تعريف الحقيقة وليس ما عداها
 ولكن الحقيقة قد تكون ناخوذة مع الاستغراق وقد يكون ما خوذة لا معية المقام
 فذلك حال لسلك اللام انما للاستغراق لا لما في نفسها يقتضيه الاستغراق واذا
 كانت الاستغراقية هي التي لتعريف الحقيقة فلا منافاة بين الكلامين **قال**
 والسكين لا سورا الا افراد خصوصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء
 ان لا تعرف من ذلك الفقه حقيقة او ادعاء وعليه حل قوله تعالى هل لكم على حل
 نبيكم اذا امرتم كل منزق الكفر في خلق جديد **ح** ان لا يمكن تعريف السامع عم

هو الجسد وذلك لان
 قد بينا ان ما تقدم
 من المحرمات

مانع من الثمن **٦** ايام بلوغه تحت لا يمكنه لحقارته او لعظمته وخفاهما قوله تعالى
 اني اخاف ان يسكن عدائي من الرحمن **اقول** وحنا المنكر لان بعض به عن الشيء
 لا يجوز لنا اوله افراد خصوصا اي ارادة الايمان به اما فرد من افراد نوع اي مع
 وحدة شخصية نحو جاني رجل اي فرد من افراد الرجال ونوعا من انواع جنس اي
 مع الوحدة النوعية والمسال الذي ذكره المصنف وهو قوله تعالى والله خلق
 كل دابة من ماء يصلح مثالا للام من اما ان اريد بكل واحد من الممكنين وسما دابة
 وماء الوحدة الشخصية فيكون المعنى والله خلق كل دابة فرد من افراد الدابة اي
 كل شخص من اشخاصها من فرد من افراد الماء وهي النطفة المخصوصة التي خلق
 الشخص المخصوص منها واذا اريد بكل منهما الوحدة النوعية فيكون المعنى والله
 خلق كل نوع من انواع هذا الجنس وهو الدابة من نوع من انواع الماء وهو نطفة
 ذلك النوع السات من الوجوه المرحمة للسكران لا يعرف الحكم منه اي ما غير
 عنه بالسكر الا ذلك الفقه بمعنى لا يعرفه بنوع من النفعين الذي يرتقي به عن
 درجة السكرات وذلك اعني عدم المعرفة اما حقيقة فذلك باق بالسكر لعدم
 اقداره على التعريف نحو جاني رجل واما ان يكون ذلك ادعاء لا حقيقة
 مثل قوله تعالى فكنا من الكفارة هل ندرككم على رجل نبيكم اذا امرتم كل منزق
 انكم لنفي خلق جديد ارادوا به محلا صلى الله عليه وسلم وهو عندكم اشهر من الشمس
 والشمس لا يخفى بكل مكان ككهم لفرط عتوهم ووفور غناديم غاهلوا وادعوا
 انهم لا يعرفون منه الا حسبه وانه رجل ما من افراد الرجال ويجوز ان حمل السكرت
 في هذه الآية على التخييل والاستبعاد بحقيقة ان الكفار لما اعتقدوا خلاف
 ما اتى به محمد صلى الله عليه وسلم فاستبعدوا وان يكون محض بقول مثل ما قاله وقد
 مثل ما ادعى في سماعه عند ذلك الامم المستبعد عنهم فالواهل ندكم على رجل
 بالسكرت ينجس الناس من امره واستبعاد القول به يعني هل ندكم على رجل
 عجيب يقول كل ما غرنا ويدي عن امر استبعاد القول ما سمعنا مثله قط وانما قالوا
 هذه الآية ذلك استهزاء به وتحرية ولا حمل السكرت في هذه الآية هذا الوجه ايضا
 قال وعليه حل ولم يعل ورد الثالث من الوجوه المرحمة للسكران لا يمكن تعريفه

امكان
بأحد

للسامع وذلك بان لا يعرف السامع الا قدر ما يسمع في نفسه من خبره النكرات في
لا يمكن للمتكلم اذا اراد ان يبين كلامه الى القدر المعلوم للسامع ان يعبر عنه بأحد
المعارف فيأتي بالكلمة لعدم إمكان التعريف الرابع منها ان ينبع عن التعريف
بما هو ذلك اذا كان التعبير عن أحد المعارف هو الآخر اما المتكلم او من عبر عنه بالمتكلم
كما مر من قول الصديق رضي الله عنه انه رجل يمدى السبل او لغيرهما او يكون مانع
آخر يقتضي عدم التعيين وذلك ان من ان يوصي الخاسر ان ينام المتكلم ان المعبر
عنه بالمتكلم يبلغ مبلغا لا يمكن كونه أي كانه راجح تحت التعيين وبلوغ ذلك
المبلغ اما للحفارة او للعظمة وكلامهما يحمل قوله تعالى حكاية عن ابراهيم ما ابث
اني اخاف ان يسكن عذاب من الرحمن فيكون للشيطان وليا فان تنكر عذاب
يحتمل ان يكون له بتمام حقا ربه فيكون معنى الآية اني اخاف ان يسكن عذاب
من عذاب الرحمن يؤيد هذا الاحتمال قوله ان يسكن فان المسكين يشعر بالعظمة
ويحتمل ان يكون له بتمام عظمته ويكون المعنى ان يسكن عذاب عظيم من الرحمن
ويؤيد قوله من الرحمن فان العذاب الذي يصح ان يقال انه من عند الرحمن
يكون عظيما وذلك لان الموصوف بالرحمة العظيمة والغنى المطلق لا يرسل
العذاب بادنى استحقاق للعذاب فاذا ارسل فذلك لما يكون للاستحقاق
الشديد وعند الاستحقاق الشديد يكون العذاب شديدا مع ان قليلا من العذاب
اذا اسند الى الملك القهار يكون عظيما بقوله يا الله من مستيسر عذاب وقوله الساع
له حاجته في كل من شئيه وليس له عن طالب العرف حاجته من هذا العيشيل
فانه نكر حاجته في الصراع الاول اشارة الى ان له حاجبا عظيما عابثا
ولكنه في الثاني يسرها على انه ليس له عن طالب العرف حاجته من المحام والحكم
بما ذكرنا من العظم في الاول والتحقيق الثاني هو العقل السليم **قال**
النوع الثالث في التوابع وهي لزيادة الفائدة لا بما يفيد زيادة بقدر **اقول**
تفيد أحط طريق الجملة أو كليهما سبق من التوابع الخمس ان يكون اذا اراد تزييه
الفائدة اني تكبرها وذلك التزييه قد يحصل بتخصيص الحكم كما في العبد بالصفة
وعطف البيان وبعض التأكيد وقد يكون بتعميمه كما في العطف بالحرف

مضرا

ان
المتكلم
ادخل

تقديم احد طرفي الجملة
او كليهما بشئ من التوابع

ومع

وتعوض التأكيد وقد يكون شوطية ما ليس بقصوده ليحقق المقصود كما في البدل
وسيط لعل على جميع ما ذكرنا بفصل الكلام في التوابع وفيه احوال مقتضية
لها **قال** فالوصف لوجه العبد 2 المتيقن واليقين الذين يؤمنون
بجملتها 3 التأكيد نحو تلك عشرة كاملة نحو المدح والذم بقصد الشيء بالوصف
تكون لوجه اليقين وذلك اذا كان الوصف كاشفا عن حقيقة ذلك الشيء
مستترة بان يكون وصفا لا زما محصيا لا مفارفا او عاما كما اذا قلت الجسم
الطويل العريض الجيوق يحتاج الى حين تشغله وظاهرا ان الوصف في هذا المثال
وهو قولك الطويل العريض الجيوق كاشف عن حقيقة الجسم وبين له الثاني الغير
اي يميز الموصوف عن غيره يعني قد يوصف الشيء بغير ذلك الوصف عما عداه
كقولك زيد الناجر عند ما قال زيدا وان كان علما غير شاول غيره كنه قد يقع الاستدراك
في الاعلام بان يجعل زيدا سميا مسميات متعددة فيلبيس حين بعض المسميات
بالبعض فاذا وصفه بالناجر او غيره مما يحض به اما عن غيره والصفة في قوله
لعالى هدى للمسيكين الذين يؤمنون بالغيب ويقفون الصلوة وما رزاهم
ينفقون يحمل الوجهين المذكورين اعني اليقين واليقين اما اليقين فهو اذا كان
المراد بالمتيقن هو الذي يفعل الواجبات باسرها ويحجب الفواحش والنكرات
برمتها اذ على هذا التقدير يكون الوصف المتيقن بقوله والذين يؤمنون بالغيب
ويقفون الصلوة وما رزاهم ينفقون وصفا بما هو كاشف عن حقيقة المتيقن معرفا
لهم وذلك لانه ذكر في وصفهم الايمان الذي هو اساس الحسنات واردة بالصلوة
التي هي ام العبادات البدنية وهاهنا عن الغيب لقوله تعالى ان الصلوة تنهى
عن الفحشاء والمنكر وبالزكاة التي هي ام العبادات المالية فقد وصفتها هو
مبين لما هيته المتيقن ومعرفة لهم واما التيقن فهو اذا كان المراد بالمتيقن هو المحتجب
عن الفواحش وذلك لان الايمان والصلوة والاتفاق حين لا يكون داخله
في مفهوم المتيقن فيكون وصفهم بما للمتيقن لا لكشف الحقيقة وذلك ظاهر
واذ قد تحقق هذا فاعلم ان القسم الاول اعني الوصف بما يصلح ان يكون
كاشفا عن حقيقة الموصوف التيقن بالصفة المفارقة فثبت من هذا انما يستلزم

اقول

سراويل

تقديم التوابع بالوصف

القديم

في افادة التميز لان الكاشفة تفيد التميز بين الماهيات المختلفة بالحقيقة والاخرى
تفيد التميز بين الافراد المتفقة بالحقيقة ولما كان التميز في الاجرة اتم خصتها
الصفة باسم المميزه حيث قال الاول البين والثاني التميز الثالث من الوحد
المضميه للتمييز بالصفة الماكيد وذلك اذ لم يفل الصفة الاعين ما استفيد من الموصوف
فيكون بالصفة الماكيد المجرى الخالي عن التميز والغير وغيرهما من فوائد الصفة
بحق قوله تعالى تلك عشرة كاملة فان قوله كامله لا يفيد الا ما استفيد من عشرة وكهولم
أمر الدابر لا يعرف فان الدابر لا يفيد الا البقي وهو مستفاد من أمر ايضا الرابع
المدح والذم مثال المدح قوله تعالى هو الله الخالق البارئ المصور فان هذا الوصف
وهو الخالق البارئ المصور لمجرد المدح لا يمنع ان يكون هو وغيره بل هو على الله
تعالى كاشفا اما عند المعتزله فلان لفظ الله اخص الاسماء الدالة على ذاته تعالى فلا
لفظ أدل على ذاته منه بل دلاله ما سوله على الذات دون دلالة واما عند غيرهم
فلا نه تعالى اوضح من ان وضع او غيرا له عن غيبه لانه تعالى ينار به عن غيبه
فلا يكون غيره ميمز له والا لزم الاختصاص او تاكيد الا ان التاكيد هو الذي لا يفيد الا
ما افاده الاول وظاهر ان هذا الوصف ليس كلفك واذا انتفت هذه الاقسام
فحين ان يكون للمدح وفيه نظرو مثال الذم قولك ليس العبد الفاجر الفاسق
ضال مضل **قال** واعلم ان الصفة معلومة البوت للموصوف وهو فرع بثوبها
في نفسها فلا يكون طلبا فان وقع اول ففي قوله تعالى ولقد نجينا بني اسرائيل
من العذاب المهيمن من فرعون بقراءة الاستفهام اي المقول عنه **اقول**
لما بين الامور التي يقتضي بصد الشيء بالصفة اراد ان ستن اي شي يصح الوصف
به واي شي لا يصح ان يوصف به الانباء بل بقول ان الصفة من حقها ان يكون
معلومة البوت للموصوف اذ احصل فيها التميز وتميز الشيء عن الشيء بالاه
يعرف ثبوته له غير منصور وظاهر ان بوت الشيء لغيره فرع على ثبوت ذلك
الشيء لغيره الوصف في نفسه مما لا يكون تابيا في نفسه لا يكون وصف
ومن هذا التحقيق علم ان الوصف لا يكون طلبا لان وصفه الطلب يقتضي ان
يكون المطلوب به تابيا للموصوف والمطلوب به غير حاصل حال الطلب لان

الطلب

الطلب سمي في تحصيله فلو كان حاصله كان السعي في تحصيله تحصيله للحاصل وهو
محال ولان وصف الشيء حال له والطلب ليس حاله للموصوف بل هو هيئة نفسا
للحكم فلا يصح الوصف به واذا ثبت ان من حق الطلب ان لا يقع صفة فلو وصف
به وجب تاويله كما في قولنا جاني رجل اضرب فانه هو قول بقولنا مقول عنه اضرب
لكون الوصف بالحقيقة جمل فقوله تعالى ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهيمن
من فرعون على قراءة ابن عباس اي لم ينج من يكون للاستفهام مرفوع المحل
على الانباء ورفع فرعون ليكون خبر له مع انه صفة للعذاب فاول بقوله عنه
هذا القول يعني من العذاب المهيمن المقول عنه من فرعون والمحقق فيه ان الله
تعالى لما وصف العذاب كونه مهيما بالشدته امره ومضاه شانه قال
من فرعون بلفظ الاستفهام يعني هل تعرفون من هو في غاية العتو والتمرد
ونماية الطغيان والتكبر ومن هو في فطعته وشدة شرهته عليه وما ظنكم
بعذاب يكون من عنده ويكون المعذب به مثله يعني يكون مثل ذلك
العذاب شديد من الله تعالى فاحاوره عن الحد بقوله انه كان عالما من السرفيت
قال والتاكيد لمجرد التقرب او مع دفع توهم التجوز والسهو او خلاف الشمول
اقول التمسد بالتاكيد قد يقصد به مجرد التقرير كقولك عرفت انا افر
عرفت او عرف زيد او نفسه او عينه وقد يقصد به التبرير مع رفع توهم السامع
ان في حلك تجوزا او سهوا او نسيانا فالك اذا قلت جاء الملك تجوز ان يظن
السامع انك تجوزت في هذا الحكم بان يكون الجاني بعض علمان الملك كاهو انت
اسندت الفعل اليه بما را فاذا اكدته بقولك نفسه ارتفع هذا الوهم وكذا اذا قلت
قدم زيد من السفين تجوز ان يظن السامع انك سهوت في اسناد القدوم الى زيد
بان لا يكون قدم زيد ولا غيره او نسيته بان يكون القادم غيره فاذا اكدته بوجه
من فسحى التاكيد رفع هذا الوهم وقد يقصد به التقرير مع رفع توهم خلاف
الشمول والاحاطة كقولك جاء الرجلان فانه تجوز ان يظن السامع ان
لا شملهما بالحقيقة بل انما اسندت اليه لان احد هما جاني والاخر
دال عليه فاذا اكدته بقولك كلاهما زال ذلك الوهم فاني ناكلك الضمير

است

جاني

يعني المصلو الشفا

اعلم ان المقصود اذا كان معلوماً بانها في النفوس كما علم بقدره الله تعالى مثلاً فاليلج
 محتمل ان يكون له وان لا يكون له فان اتي بالتاكيد فقد كلف الفصل بيان كونه تعالى حكماً
 عن عيسى عليه السلام ان كانت علام العيوب وان لم يات به فقد كلف المعنى لا يقتصر
 لوضوحه الى زيادة بفرهقهة تعالى انك على كل شيء قدير وان كان المقصود
 غير معلوم بل شكوكا فيه فالاولى التاكيد سواء كان تأكيداً لاصل بالمنفصل
 كقوله خطا بالموتى عليه السلام لا تخف انك انت لا على فان موسى عليه السلام
 لما لم يكن على يقين بعلية على السحرة الا ضميره ليكون ذلك أثق للخوف من قلبه
 أو تأكيداً للتفصيل بالمتفصل كقوله تعالى ألم اقل لك انك لن تستطيع معي صبرا هكذا
 افادة الفاصل المحقق في شرحه للمفتاح **قال** والبيان للامتناع ولو
 لمعنى ضمني قال الله تعالى لا عند واليهين اسين انا هو الله واحد **اقول**
 نفس السبق يعطف البيان انما يكون اذا كان المقصود زيادة تفسيره وايضا
 لما يخصه من الاسم كقولك حد يمتد الى ان فان خالداً ما يذكر زيادة اوضح
 بما يفهمه واعلم ان الايضاح قد يكون لما هو مصرح به كما مر وقد يكون لمعنى
 ضمني اي مفهوم من اللفظ المتقدم ضمناً كما في قوله تعالى لا تحذوا الهين
 اسين انا هو الله واحد فان اسين بيان لما يفهم من الهين ضمناً وهو لا ينبغي
 وكذا واحد بيان لما يفهم من الله ضمناً وهو الوحدة وانما قلنا ان الانشئة في الاول
 والوحدة في الثاني مفهومان ضمناً لا لفظاً الهين محل معنى الجند ومعنى الشئة
 وكذا اللفظ الله محل الحبسية والوحدة ولما كان الكلام في الاول مستوقاً للمعنى
 الانشئة وفي الثاني لاثبات الوحدة لا كلف الحبسية في الاول واثباتها
 في الثاني وان كان لها ايضاً مدخل اذ ليس المعنى عن اتحاد اسين مطلقاً بل عن
 اتحاد اسين من هذا الجنس وكذا المراد في الثاني ليس اثبات واحد مطلقاً
 بل احده من هذا الجنس شفع الهين باسين والله بواحد بياناً لما هو الاصل
 في الغرض وهو ان الشئ في الاول والاثبات في الثاني ورد اعلى اليشيه
 والواحد الاعلى الجنس فمهما واذ قد تحققت هنا فاعلم ان في اسين وواحد
 خلافاً ذهب صاحب الكشاف الى ان اسين تأكيداً للهين وواحد لا كونه وذهب

تفيدة

سوقا

ان م

ابن الحاجب الى انهما صفتان لهما وقال ان تعريف التاكيد لا يطبق عليهما لان
 التاكيد تابع بقرينة امر المتبوع في النسبة او الشمول وذلك المعنى يتوقف
 على دليل النابع على المتبوع بل على اتحاد مفهوميهما وليس في واحد وانين
 دلالة على الله والهين فصلاً عن اتحاد مفهوميهما واما الصفة وهو تابع يدل
 على معنى في متبوعه منطبق عليهما فيكونان صفتين لا تأكيداً وذهب صاحب
 المفتاح الى انه عطفت بيان وتبعه المصنف وقال الفاصل المحقق في شرحه
 ان نظراً صاحب المفتاح اذ قد حيث جعله من قبل البيان والتفسير لا من الصفة
 والتاكيد ثم قال بياناً يتوقف على مقدمة ذكرها ابن الحاجب وهي ان الحدود
 النحوية بمعنى التي ذكرها في الكافية قد حذفت عنها للاختصاص هذه اللفظة
 وهي ما ذكره ليدل على معناها يكون هذا الصفة عند تابع ذكر ليدل على معنى في
 متبوعه واذ كان كذلك فما يدل على معنى في متبوعه ههنا كلفظ الانين الذي
 على النسبة في الهين ولفظ واحد الدال على الوحدة في الله لم يذكر ليدل على
 على ان في المتبوع معنى الشئ او الوحدة بل يذكر ليدل على ان المراد من المتبوع
 ما يؤخذ اليه النفي والاثبات هو الشئ والوحدة لا الجزء الاخر وهو الحبسية
 فلا يكون صفة بل سائلاً كونه تابعاً غير صفة يوضح متبوعه وذكر صاحب ايضا
 انهما وصفان للبيان واقول في كل واحد ماد ذهب اليه هو لا الفاصل
 نظراً ما في كلام صاحب الكشاف فلان التاكيد اما لفظي واما معنوي
 واللفظي هو تكرار اللفظ الاول والمعنوي هو ما يكون بالالفاظ المحفوظة
 المحفوظة في كتب النحوي وظاهر ان اسين وواحد النسيان من الاول لا من الثاني
 لما ذكره ابن الحاجب من ان نفي السابغ امر المتبوع يتوقف على دلالة النابع
 على المتبوع بل على اتحاد مفهوميهما وما ليس كذلك لا يمنع عدم دلالة
 اسين وواحد على الهين والله وكذا المنع وجوب اتحاد الموكد والموكدة في كل
 تأكيد فعلم ما ذكرنا ان لا وجه لكلام صاحب الكشاف الا اذا حمل التاكيد في
 قوله على التاكيد بحسب المعنى لا المصطلح واما في كلام ابن الحاجب فلما فرده
 شارح المفتاح واما في كلام صاحب المفتاح دلالة اعترفت بان عطفت البيان

بيان

لا ح

دلالة م

للشئ بحال ان يكون ما يخصه من الاسم وظاهر ان اثنين وواحدا بالنسبة الى اثنين
 والله ليس كذلك واما في كلام صاحب البصائر فلا في الصفة وعطف البيان في قوله
 مخلعان ومن المحال ان يكون احد النوعين المختلفين عن النوع الاخر اللهم الا باعتبار
 مختلفين فالاصوب ان يقال ان من قبل البيان معنى لانه عطف بيان صناعي
 ويمكن حمل كلام المصنف حيث قال ولولم يكن معنى على ما حققناه فتأمل ويمكن ان
 يقال من قبل صاحب البصائر انه لما كان مودعا في المودع الى البيان الصناعي عدة منه **قال**
 ومنه وما من دابة في الارض ولا طائر يطير يحتاج الى اسم امثالك **اقول**
 الضمير في منه يجوز ان يعود الى البيان ويجوز ان يعود الى القول المستفاد من قوله
 قال تعالى لا يجدوا ما على النظم الاول فيكون معناه ومن البيان قوله تعالى وما
 من دابة في الارض ولا طائر يطير يحتاج الى اسم امثالك وذلك لانه لما كان لفظ
 دابة يحمل معنى الجنس والوحدة المستفادة من السورين وكذا لفظ طائر يحمل معنى
 الجنسية والوحدة المستفادة من السورين ايضا واراد تعالى في كل منهما الجنس
 ذكر مع دابة قوله في الارض ومع طائر قوله يطير يحتاج الى اسم ان العطف من لفظ
 الدابة وطائر ليس الى صنفين او فردين منهما بل الى صنف واحد وهو الجنس
 الشخص بل العطف انما هو الى الجنس والى يقر بما على عمومهما ولهذا بينهما خواص
 الجنس وهو حصول الاول في الارض وثبوت الطير في الجناح للتأني ولولم يقيد بها
 بالفتدين المذكورين لادوم التذكير المستفاد من السورين فيهما ان المراد منهما
 اما صنعا او فردا ان منهما ولا وادوم ايضا ان المراد منهما غير الجنسين المتعارفين
 لقوله تعالى بعد الا اسم امثالك فلما قدما بالفتدين المذكورين اندفع ذلك الاحتمال
 ولما كان بيان دابة وطائر في الآية ليس بما يخصهما من الاسم قال ومنه اذ ليس عطف
 بيان صناعي واما على التعديل الثاني وهو ان يعود الضمير الى القول المستفاد
 المذكور فيكون المعنى ومن قيل قوله تعالى لا تجدوا ما على اثنين اثنين قوله وما من دابة
 في الارض الآية ووجه المشاركة بينهما ان كل واحد منهما يشمل على بيان
 المقصود بما يخصه الا يري ان المقصود في الآية الاولى لما كان في الآية الثانية بنية
 بالعدد وفي الثانية لما كان المقصود الجنس بنية خواصه ولما كان بين الاثنين فرق

ر
 حمل

من جهة ان المقصود في الآية الاولى العدد لا الجنسية وفي الثانية الجنسية لا الوحدة
 وهو عكس الاول افرد بالذكر وقال ومنه الى اخر **قال** والبديل المذكور المقصود
 بعد التوطئة الآية الغلط وهو لا يقع في فصيح الكلام **اقول** بقصد الشئ
 بالبديل المذكور المقصود بعد توطئة ما يكون البديل عبارة عنه كما في بدل الكل من الكل
 او توطئة ما هو بعض منه كما في بدل البعض من الكل او توطئة ما يكون بينهما علاقة وملازمة
 غير الكلية والجزئية كما في بدل الاستعمال لزيادة التقرير والاضحاح بقوله في
 بدل الكل من الكل حتى عليك الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم وفي
 بدل البعض من الكل جاء القوم اكثر ثم وفي بدل الاستعمال شلب زيد ثوبه فان
 توطئة البديل منه واجزاء البديل عليه في الصور المثلث بقصد زيادة تقرير البديل
 وذلك طاهر وما ذكرنا من قصد ذكر الشئ بعد التوطئة انما يكون في الابدال
 الثلاثة المذكورة لانه في بدل الغلط نحو رايت رجلا حارا فانه لم يقصد فيه التوطئة
 اذ قصد التوطئة انما يقصود اذ لم يكن التلطف بالشئ على سبيل الغلط والبديل منه
 في بدل الغلط انما هو صادرة على سبيل الغلط فلا يقصود قصد التوطئة فيه وهو انما
 يكون في بدل الكلام فاما اذا قلت رايت رجلا حارا فانه انما كان مرادك ان تقول رجلا
 لكن سبقت لك اليه ثم بدركه بقولك حارا واذا كان كذلك فلا يكون هناك
 توطئة لذكر المقصود ولا ذكر البديل لزيادة التقرير فلا يقع في فصيح الكلام
 لانه لا بد وان يكون صادرا عن قصد وهو ليس كذلك اعلم انه ذكر ابن المالك في بعض
 نصائحه ان بدل الغلط قد يقع في فصيح الكلام كما تقول اعطني ثوبا فاصاحلا
 ثم قال ومن حكمة الله لا يقع فيه انما حكم بذلك لانه لو لم ان بدل الغلط بحال يكون
 بدلا عن الغلط وليس الامر كذلك لان يقال له بدل الغلط قد لا يكون بدلا عن
 الغلط كما في المال المضروب لكن لما كان صورة صورة الغلط سمى باسمه
 واذا لم يحكم به بدلا عن الغلط فقد يقع في فصيح الكلام والمصنف حيث حكم بان
 هذا البديل لا يقع في فصيح الكلام اراد به البديل الذي هو بدل عن الغلط وهو المشهور
 لا القسم الاخر الذي اراده ابن المالك **قال** والعطف لتفصيل مع اختصار
 لما دخل عليه الواو وصاحبه مع التعقيب الفاء وتراخ ثم ويندرج حتى ولا ضرب

لان

بل ولد قال الحكم أو شك أو فهم لا ولكن وللشك أو الشك أو أو أمّا قال وللغير
 أي عند **أقول** العطف بالحرف أمّا للفضيل مع الاختصاص أو لا مع
 أولد السامع إلى الصواب أو للشك أو الشك والعطف للفضيل مع الاختصاص
 أمّا للفضيل ما دخل عليه حرف العطف أو للفضيل صاحب ما دخل عليه حرف
 العطف فلفظ فضيل ما دخل عليه حرف العطف الواقع على ما كان ذلك المدخول
 نحو جاني زيد وعمرو أو مفعولا نحو رايت زيدا وعمرو أو مبتدأ ٢ نحو زيد وعمرو فاما
 أو خبر نحو زيد عالم وكرم أو غيرهما من تعلقات الفعل فإن في كل منها تفصيلا مع
 الاختصاص لفظي للفعل وحذفه من المعطوف وليس فيه تفصيل للفعل لحوال أن
 يكون صدوره عن المعطوف عليه والمعطوف أو وقوعه عليهما معا في زمان
 واحد وكذا الكلام في البواقي وللفضيل صاحب المفعول عليه أعيى الفعل مع أفاد
 التعقيب القاء ٢ نحو جاني زيد وعمرو فإن فيه مع الاختصاص وأفادة التعقيب
 تفصيل الفعل لأن التعقيب يقتضي تغييرا زمنة المحي فان المحي في قولك جاني
 زيد وعمرو محبان وكذا المروزي في قولك مررت بزيد وعمرو فإن قلت ان المحي
 في قولك جاني زيد وعمرو ايضا محبان لصدر زمني من شخصين ومحال أن يكون
 الصادر من أحد الشخصين غير الصادر من الآخر وإذا كان كذلك فيكون
 الراوي أيضا لفضيل الفعل فلا وجه لتخصيص تفصيله بالمدخول عليه قلت
 المراد بتفصيل الفعل تغييرا بمحسب الزمان وقولنا جاني زيد وعمرو لما لم
 يدل على تغيير زمان محي ٢ زيد ومحبي وعمرو فليس فيه تفصيل للفعل بخلاف جاني
 زيد وعمرو فإن دلالة على زمان المحبين ظاهرة وتفصيل صاحب المدخول
 عليه والاختصاص مع أفادة التراخي ثم نحو جاني زيد ثم عمرو والنزاع قد
 يكون بحسب الزمان كما في المثال المذكور وقد يكون بحسب الزمنة كما في قوله
 تعالى فخلقنا النطفة علقته فخلقنا العلقه مضغفة فخلقنا المضغفة عظما فخلقنا
 العظام لما ثم انشاءناه خلقا آخر وتفصيل صاحب المدخول عليه والاختصاص
 مع أفادة التدرج حتى نحو مات الناس من الملوك والانبيا واعلم انه يجب أن
 يكون المعطوف حتى جزء من متبوعه أما جزأ أقوى أو جزأ أضعف ليعيد

عس

مدح في حق
 مدح في حق
 مدح في حق

قوة أو ضعف وذلك ليحق الغاية التي هي مدلول حتى مثال ما يكون المعطوف جزأ أقوى
 ما تقدم ومثال ما يكون جزأ أضعف قولنا قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس
 في المثالين لم يلزم لعدم تحقق الغاية وذكر صاحب الفتح مثال المحي قول الشاعر
 وكنت في منجد ليس فارتى في الحال حتى صار ليس من جدي وهذا ليس
 بسيد يدل أن له ايل أن يقول ان التدرج في البيت انما يشهد من خصوصية المادة
 لا من لفظية حتى وأما العطف للاصواب وهو معروف الحكم من محكوم له إلى آخره فلفظة
 بل نحو جاني زيد وعمرو فإن لفظ بل ههنا صرف المحي المثبت لزيد عنه واشته لعمرو
 وإذا قلنا ما جاني زيد وعمرو فهذا محتمل من أحد ما أثبت المحي لعمرو مع تحقيق
 نفيه عن زيد والثاني أن يكون ميانا لمن نسب إليه المحي المنفي أولا هكذا ذكره
 ابن الحاج وأما العطف لرد السامع إلى الصواب فلفظة لا ولكن وهو على بلية
 أصنام لأن السامع إما أن يكون قائلًا للحكم بأن يعتقد في ما أثبت الحكم ويعتقد
 إثبات ما يفيضه أو يكون شاكًا بأن يعتقد بثبوت الحكم لأحد الشخصين بلا نزاع أو مع
 بأن يعتقد بثبوت الحكم لهما فأكثر أفلت مع المعتقد بثبوت المحي لعمرو ولا زيد
 جاني زيد وعمرو أو قلت ما جاني عمرو ولكن خاء زيد فقد ردت عن الخطاء إلى الصواب
 وكذا إذا قلت مع من يعتقد بثبوت المحي لأحد ما ولكن لا يعلمه على التعيين فأكبر
 ردت من شك إلى الصواب إلى العلم وكذا إذا قلت مع المعم وذلك ظاهر وكذلك
 إذا قلت زيد شاعر لا يخفى مع من يعتقد العكس ويعتقد بثبوت أحد الأمرين
 له لا على التعيين أو مع من يعتقد ثبوتها له على الإجماع فأكبر بهذا الكلام ردت
 في الأول القائل للحكم إلى الصواب في الثاني الشاك إلى العلم وفي الثالث المعم
 إلى التخصيص على النسخ الواقع على هذا ففسر أمثله لكن واعلم أن لكن لا زمنة للنفي
 لأنها للاستدراك والاستدراك لا يكون إلا بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات
 أما لفظا أو معنى فلا يخلو ما ارتبطت به المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة فإن
 كان الأول فيلزم أن يكون قبلها النفي ليحقق التباين نحو ما جاني زيد لكن عمرو
 أي جاء عمرو وإن كان الثاني لزم أن يكون قبلها أو بعدها النفي لما مر أيضا نحو ما جاني
 زيد لكن عمرو جاء أو جاني زيد لكن عمرو ما جاء وأما العطف للشك أي تسكير

صرف

معمما

ت

المكلم السامع أو للشكر أي لشكر المكلم فيلغظه أو واما نحو جاني زيد أو عمرو وجاني
أما زيد واما عمرو فان كل واحد من هذين التاليفين يحتمل التشكيك وذلك اذا كان المكلم
عالمًا بثبوت المحي لا حدهما على المعين واداد تجنيز المخاطب وابعاده في الوجود ويقتل
الشك ايضا وذلك اذ المكنون المكلم عالمًا بثبوت الحكم على المعين فليس كلامه على
الشك ضرورة واعلم ان صاحب الفتح ذهب الى ان العطف قد يكون للمضيين ولهذا
عد اي من حروف العطف فانه قال هذه العبارة او كان المراد التفسير كقولك جاني
اخوك اي زيد على قولك واما ذهب اليه لانه رأى المفسر موافقا للمفسر في الاعراب
مع توسط حرف كما في سائر صور العطف وذلك غير مرضي عند المصنف كما قيل من ان
العطف يقتضي المشاركة بين المعطوفين في الحكم والنسبة ولا مشاركة بين المفسر والمفسر
فيهما لان وجود الاشتراك بين المفسر لفظه أي والمفسر في الحكم والنسبة امر لا يخفى
يعلم له ادنى حظ من العريضة لانه لا يكتفي في العطف بمجرد الموافقة بين الامرين
في الاعراب مع توسط حرف بالشرط فمغايرة المعطوفين والمفسر ليس بمغايرة
للمفسر فلا يستقيم الحكم الا ان يصطاح على ان المعطوف هو النافع في النسبة والاعراب
مؤاخر كان مغايرًا للمعطوف عليه ولا فائدة في تقسيم كلامه ولكل ان يصطاح على ما
قال خاتمة قد عدل عن مقتضى الظاهر فوضع اسم الانسان موضع الضمير للعبارة
بمنزلة اولئك أو لا ييام بلادة السامع او كما في فطانة او لظهوره كالمحسوس **اقول**
لما فرغ عن بيان الوجه الذي يقتضي ايراد السند أو المستند اليه معرفاً باحد المعارف او
منكرًا معينا بشي من التوابع الخمسة او مطلقا على مقتضى الظاهر اراد ان سير الوجه
المقتضية لا يبراد بها لا على مقتضى الظاهر فقال وقد عدل عن مقتضى الظاهر الى آخره
فيقول في تقريره قد عدل عن مقتضى الظاهر لوجه يقتضي ذلك فيوضع اسم الإشارة
موضع الضمير وذلك اما كمال العتبية بمنزلة كونه امر عينا بديع الشان كقول
ابن الراوندي **مر** عاقل عاقل اعيت مناهيه **وجاهل** جاهل بلغاه مرزوقا هذا الذي
ترك الاوهام جارة وصير العالم الحر زديفا قوله اعيت اي اعيت من قولك عيت
بأمرى اذ المراد لو جهد واعيا في هو وجمونا ان يكون من اعياء الرجل في المشي واعياه
فقال هذا اي كون العاقل ردي الحال والجاهل ردي الحال هو الخير للاوهام والناظر

للعالم الحر من مقتضى الفطن زديفا اي قابلا بالنور والظلمة وهو مقرر في جملة الزادفة
واصله الزادون حذف الياء وعوض عنها الناء والمستشهد قوله هذا الذي
فان القياس ان يقول هو لكونه عبارة عن الحكم السابق اعني كون العاقل
ردي الحال والجاهل ردي الحال واما للنهكم اي الاستهزاء بالسامع والسخرية منه
كما اذا كان اعني فقال له هذا استهزاء به وكما يقال ليصير اصير هذا مكان ابصره ولم
يكن ثم شي يشا راليه على طريق الاستهزاء او اللعب فان الإشارة الحسية من غير
امر يشا راليه استهزاء بالسامع اولعب والنهكم مقلوب النكهم من قولهم نكهمه
اي جعله كاهما والكهام الرجل المسن لا عناء عنده والسيف الكليل واللسان العي
والفطن البطي ايضا واما لا ييام ان السامع في البلادة بحيث لا يفهم شي الا بالاسما
الحسية او لا ييام انه بحيث لا يبين بين المحسوس بالبصر وغيره فيشار الى غير المحسوس
عنده بما يشار به الى المحسوس فيشبهها على ان ليس من يفرق بين ما لا يشا راليه
ويشما راليه فيعدل بالكلام له عن مقتضى الظاهر لعله يفهمه كقولك هذه النفس
الانسانية من امر الله او لا ييام كما في فطانة وبعد غيرة في الادراك بحيث يكون
غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس به عند غيره فيشار الى غير المحسوس عنده بما
يشا راليه الى المحسوس فيشبهها على ان له كما في فطانة يدركه كما يدرك المحسوس بالإشارة
الحسية كقولك هذه النفس الانسانية تدبر في البدن بأمر الله واما لظهوره اي لادعاء
المكلم لظهور المشار اليه مثل ظهور المحسوس بالبصر فيشار اليه باسم الإشارة لا بالضمير
كقول الشاعر **تعاليت** كي ابتي وما بك علة تريدن قتلي قد طعرت بذلك
تعاليت اي ما رصت ابتي اي اجزن بذلك اي بعنلى وفيه الاستهزاء اذ
القياس ان يقول به ولكن لما كان القتل بادعاء الشاعر ظاهرا لظهور المحسوس بالبصر
اشا راليه باسم الانسان لا بالضمير فقال بذلك **قال** والمظهر موضع العا
لمكين نفسه نحو الله الصمد وموضع المكلم لثبته المهيبة اولفوقه الداعية نحو وعي
الله فليسوكل الحق **اقول** وقد يوضع المظهر موضع المضمر عا سا كان او
منكلا اما وضعه موضع الغائب فليتمكن بفسن ما غير المظهر عنه في هذا السامع نحو
قوله تعالى الله الصمد بعد قوله قل هو الله احد فان القياس ان يقول هو الصمد لعدم

ابصره

البحر

رة

نفسها

ذكر الله كذا لما اراد تذكير نفسه في ذهن السامع وضع المظهر موضع وكقول الشاعر
 انشأ لو الحق نقط الحق سائله والدرع محبته والسيف مفروب وضع الحق
 موضع الضمير اذ القياس ان نشأ لو الحق نقطه سائله ليكون الضمير عابدا الى الحق
 لكن اوقع المظهر موقعه للممكن المذكور والدرع محبته اي مسبقه في المحبته
 والسيف مفروب اي مسبقه في القرب وهو عده واما وضع المظهر موضع الضمير
 المكمل فلهذه المهابه اي لزيادة الهبة في نفس السامع ولادخال الروعة اعني الخوف
 في قلبه كقول الخلفاء حيث قالوا امير المؤمنين رسم ذلك مكان انا رسم فان هذه
 العيان ادخل في شربة المهابه من قوله انا رسم وبلغ في ادخال الروعة في قلب
 السامع اولفوية الداعية اي داعية المأمور الى الاميان لما امر به كقوله تعالى
 وعلى الله فلتوكل المتوكلون فانه لما ترك ضمير المكمل وحي الياء ووضع موضعها
 المظهر فقال وعلى الله سفوت بذلك اعنة السامع الى التوكل بخلاف ما اذا قال
 وعلى فانه في القوة لم يكن تلك المهابه كقول المستعطف استعطف اليك
 فانه ادخل في الاستعطف من انا انضرع وعليه قول الشاعر التي تعبدك
 العاصي انا كما مفر بالذنوب وقد دعاك فان تعفرت فاستلذذ اهل وان
 تطرد من برحوا سواك فان قوله عبدك العاصي ادخل في الاستعطف من قوله
 انا العاصي وذلك ظاهر **قال** والضمير موضع المظهر نحو قل هو الله احد لا
 اذ لم يفهم من الضمير معنى يبيّن ما يريد عليه فيمكن ان يكون ذلك الغرض بقوله **اقول**
 وقد يوضع المظهر موضع المظهر كقولهم انشاء هو زيد عالم وكقوله تعالى قل هو الله
 احد ويقال لهذا الضمير ضمير الشان اذ لم يكن في الجملة مونت كما في المبالغة المذكورة
 وضمير القصة اذا كان فيها مونت نحو قوله تعالى فاما لا تعجلوا ابصارا واما فعلوا
 ذلك حيث ارادوا بكلمة الكلام في ذهن السامع فضل بليغ فان السامع متى سمع
 الضمير لم يفهم منه شيئا بقي منتظرا لما يريد عليه فاذا ورد بعد الضمير كلام يتكلم به
 ذهنه اكثر ممن لما تقدم من ان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بل لا يفتقد لذلك
 اي ولم يكن المستوعب بعد الضمير اكثر من ان يكون الغرض بقوله **قال**
 ثم ان الحكاية والخطاب والتعبد لثبتهما يستعمل كل مقام الاخر او ينقل منه اليه

ويستعمل التثنية في القبول والنشاط كاخلاف اللوان في فري الا شياح البس
 ذلك فيهم فلكت علوا في فري الادواح ويحضر موانعها بقوله ادرها الذوف
 فبدر ادر الحسن كان تشكوا وتشكر جاضا الى غيره فبدر من يفتك داعيا الى مواجعة
 لهما انغالبه حتى يعكس اوله كحله صفات جلال حضور قلب بزراد حتى كادك
 ما لم ينزل به فقول اياك نعيد يا من هذه صفاته وفي ايات اخرى وهو المشهور
 له بكمال الالوان ثلث الالفان في ثلث اثبات كان يمكن تركها
 ويذكر الالف ثلثا بواحد منها قال تطاول ليلك بالامهات وبات وبات
 له كانه جعله كلى يسليها الملوك اوله لما لم يصير الملوك طنة عظيم ثم تنه ان الخرف
 تحزن صدق خاطب ام لا اوله لما دهن عن مقتضى الحال غلبته العادة ثم لم يفتض
 الا فاقه لم يجد نفسه معه اوله غاظة جرة فخرج خاطبا ثم سكن عنه الغضب
 بالغباب فاعرض بل لم ولم واما قوله جاني فليعلم ان ذلك كمالها كماله ما فخصه
اقول يستعمل كل واحد من الضمير السبعة اعني ضمير المكمل والمخاطب
 والغائب مقام الاخر كما فعله امر القيس حيث قال تطاول ليلك بالامهات
 وبات الخ ولم ترك فانه استعمل ضمير المخاطب مكان ضمير المكمل بان قال ليلك
 مقام ليلى وقد نقل من كل منها الى غيره كما في قوله عفت اليت المذكور
 وبات وبات له ليلة كليله ذي الغابن لا يريد وذلك من بناء جاني وحقته
 عن الى الاسود وحي تحقيق الالفان في الواقعة في هذه الايات وقد يفتك
 من المفرد الى المتعدد والجمع في نوع واحد من الكلام والخطاب والغنة كقول
 الشاعر في وقت اسأله وكيف سؤالا فانه انشغل من المفرد الى الجمع وقد
 يفتك من المظهر الى المضمرة اي مضمرة كان وبالعكس كما مر وسيأتي كل ذلك
 التفاتا قال صاحب المصباح ويستعمل هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني
 وقال جارا لله العلامة في الكساف وهذا اسم الفان في علم البيان ولا يما
 من كلامهما لان كل واحد من العليين ينظر فيه الا ان علم المعاني ينسب هذا النوع
 من الكلام اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وصاحب علم البيان يستعمل كناية واليه
 اشار صاحب المصباح حيث قال ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر في علم

فص

البيان كناية وكذا قول جارا له في آخر سورة مريم في تفسير قوله تعالى فاولوا النحل الرحمن
ولذا القبح جيم شيئا اذ اوهو الذي يسمى الالفات في علم البلاغة لا يينا في قوله
السابق وهو صاحب الفناح ايضا لان البيان قد يطلق ويراد به علم المعاني والبيان
والبدع جميعا وكذا قد يطلق البدع ويراد به البلاغة على طريق المجاز من ثبات
اطلاق الجوز و ارادة الكلام اذ اعرفت هذا فاعلم ان النقل الى الالفات في
في القول في النشاط والعزت يسكنون من هذا النقل ورون الكلام اذا اسفل
من اسلوب الى اسلوب اذ خل في القول عند السامع واحسن طريقة اي تجد يد
وهم اخر يا يذك اي جذرون بالاستكثار من هذا النقل وبالعلم بان الاستقالات
من اسلوب الى اسلوب اذ خل في القول ليس قرى الاشباح عاداتهم ومخر
العشائر والصفى خلقهم فكما انهم يحسنون قرى الاشباح ويخالقون
فيه من لون الى لون وطعم الى طعم فكذا يحسنون قرى الارواح في حالقون
فيه من اسلوب واسلوب فان الكلام المعتمد عند الموضوعين بالصفات
الانسانية اشبهت غناء للروح واطيب قرى لها قول الشاعر يا رب سعاد
فاسمى القلب معودا واخلفك كناية الخ المواعيد يعني فارقي سعاد فاسمى
القلب لفرافقا موحجا فاخلف مواعيد ما فالتفت من الحكايات اي النظم
الى الخطا وقال اخلقك مكان اخلقني ثم قال في هذه الصفات بعد سبعة
آيات ما لم الاق امراء جز لا مواهبة سهل الفناء ورجب الباع محمودا
وقد سمعت يقولون فلما استمع مثلك لا حلا ولا حود ا فالتفت من العفة
الى الخطاب فانه قال بعد قوله جز لا مواهبة مثلك مكان غنله واعلم ان الالفات
تعد فائدة الفايته العامة التي هي الزيادة في القول والنشاط قد خصت
بموافقة بقايد ومعايير لطيفة فلا ينفع الا افراد من البلاغة ومنى اخضر
موقعه نسي من تلك القوايد كسي الكلام فضل بما ورونق واورث السامع هزة
وارثا جافين له عنده من القول ارفع منزله ان كان من يستمع بعقل وملاك
ادراك تلك القوايد الذوا والسلم والطبع المستقيم ملاك الامر ما يقوم به
ذلك الامر قوله كان يشكر او يشكر تصوير الحقيقة الاسفاد وبيان الامر

حسينون

قلما

الداعي

الداعي المفعول في الحقيقة اذا كانت في حديث مع انسان وقد حضر مجلسا
من له جنابا في جعل تحول عن الجاني وحمل وبأخذ في السكينة عنه الى
صاحبه تعدد جناباته واحدة بعد واحدة وانت فمابين ذلك واجد تراكم
تجني على نثر ايد محرك حالة غضبية تدعوك الى ان تواتت ذلك الجاني وتساخفه
بكل سوء وانت تغالب كل الداعي ولا تحبذ حتى يعبك وحملك على ان
تقطع الحديث مع صاحبه فمن جع الى الجاني وتقول مشافها له بالله قل
له هل عامل احد من عاملك وقد يصور احدا سوء فعلا منك على غير ذلك
ما يؤرث الغضب واذا كان الحاضري مجلسا كما ذابغ عليك كبره فاذا احدث
في تفديده عند صاحبه مينا نفا صلبها احسنت من نفسك بحالة كانا تظاكر
بالافان على منعك ولا يزال تزايد تلك المطالبة مادمت في تعدد دبره حتى
يملك مزحت كما ترى على ان تدعوله ويقول ما لي لسان اشكر من يعاك
وباب عباره اذ كر عوارفك قوله اويذكر ريد من سائر حسن الالفات الواقع
في فاححة الكتاب وهو عطف على قوله كان يشكر اي وكان يذكرك الله
تعالى صفات جلال حيث يفتح التمجيد من قلب حاضره ونفسه ذكره حتى كاك
ما مل من يد بيد فجد من نفسك محمدا لافان غلب من محمد من عبود عظيم
الشان مستحق للعبادة واذا انقلت من التمجيد الى وصف العالمين واصفاه
بكونه مالكا للخلق لا يخرج شي من ملكونه وربوبيته فجد ذلك المحرك
يقوى ثم اذ اطلت الرحمن الرحيم فوصفته بما ينبغي عزه في منفعته على الخلق
بانواع النعم جلايلها ودفايقها شصاعف فقه ذلك المحرك ثم اذ اذكر الامن
الى خاتمة الصفات وتبني مالك يوم الدين المسند لكونه مالكا للامن
كل يوم المحشر والجزاء فجد ذلك المحرك غالبا حيث يوجب عليك الافان
على مولاي شانه ما تصورت فيقول مخاطبا اياك من هذه الصفات تعد
ونسغين لا غيرك واذا قد تحققت لطف هذه الالفات فاعلم ان في آيات
ان جبر الكندي اعني امر القيس ربشر الشعر حيث قال نظا وول ملك بالامد
وام الحل ولم ترفق وبات وبات له ليله كليله ذى العاير الاريد وذلك

باسم هذه صفاته

من بناء جاف وجب عن علي الأسود ثلث اللفافات الأولى استعمال ضمير مخاطب
موضع الكلام حيث قال تطاول ليك مكان ليلى وليس في هذه اللفافات لكن في
على نبح ليك والثاني نقل من الخطاب إلى العينة حيث قال في البيت الثاني
وباب كان القياس ان يقول بيت بالخطاب ليكون على وتبين كذلك وليس
في باب اللفافات لانه على وفوق باب والثالث النقل من العينة إلى الكلام
حيث قال في البيت الثالث وذلك من بناء جاف وكان القياس ان يقول
وذلك من بناء جاف ليكون مطا بقايات وليس في هذه اللفافات لانه
على وفوق جاف وكان يمكن ان يكون في الكلام في الآيات السبعة على
الحكاية فيقول تطاول ليلى بالامتداد ونام الحلي ولم ار قد ربت وباب لنا
لله كليله ذى العباب الازم وذلك من بناء جاف وجب عن علي الأسود
ولم يمكن ايضا الاكفاء باللفافات واحد بان يسوق الكلام في الآيات السبعة
على الخطاب فيقول ربت وبانت لكم ليله كليله ذى العباب الازم وذلك من
بناء جاف وجب عن علي الأسود قوله لانه جعله تكلي لشيء إلى اللطائف
التي وقعت اللفافات لاجلها فذكر اللفافات الأولى أربعة اوجه وللتا
ثلاثة وللتا واحد الوجه الأول للالفاظ الأولى انه جعل بنفسه وقت
ورود ذلك البناء عليها تكلي لا يشي بعض الشئ الا يتفهم الملوك طما وخرنهم
عليها فاحل مخاطبه بقوله تطاول ليك الوجه الثاني له ان نفسه لفظا ثمان
البناء واحدا منها لما ابدت قلبا وصحرا وكان من خلقها ان تلتفت وتضرب فعل
الملوك وجرى على سبيلها الملوك عند طوارق الغايب وبوارق الصايب
فطر افهاما عن نفسه وجعل مخاطب إلى هذا الوجه اشار بقوله اولانه لما لم
يصبر الملوك طنة عنده والوجه الأول للالفاظ الثاني انه سبغ على ان
الخرن خرن صدق فلا يشي صاحبه خاطبه أم لا وما يضور نساوى الخطا
وعنده بالنسبة اليه استقل من الخطاب إلى العينة وقال وباب والى هذا
الوجه اشار بقوله ثم سبغ ان الخرن خرن صدق خاطب أم لا والوجه
الثالث للالفاظ الأول ان هذا البناء اطار قلبه وبار ليله فما فطن

حاشا

تام

وخبدا

تثبت

مع

معهم لمقتضى الحال من الحكمة فخرى على استانه ما كان بالغة من الخطاب الذي
فيه مجازي امور الكبار واما ونبيا فعدل إلى الخطاب وهذا ليس بعيد فان
الانسان اذا اصابه ما تحا له العقول وتدهش معه الفطن لا يكاد يستلم
كلامه عن امثال ذلك واليه اشار بقوله اولانه لما دهش عن مقتضى الحال
غلبته العادة والوجه الثاني للالفاظ الثاني انه بعد الصدفة الاولى
لما افاد بعض الافاقه وروما وجد النفس معه في الكلام على العينة فاملا وباب
واليه اشار بقوله ثم سبغ لافاقه لم يجد نفسه معه والوجه الرابع للالفاظ
الاول ان نفسه حين لم تلتفت لم تغبر غاطه ذلك فافاهم مقام المستحق للعبا
فقال مخاطبا على سبيل التوبيخ تطاول ليك بالامتداد واليه اشار بقوله اولانه غاطه
جزعه فخرج مخاطبا الوجه الثالث للالفاظ الثاني ان الحامل على الخطاب المستوي
بالغائب في البيت الأول لما كان هو الغيط فحين سكت عنه الغضب بالغائب
عدل عن الخطاب إلى العينة معرضا عنها يد ملهم او يكلم مع النفس من الدمد
وتنفي الكلام مع النفس حيث لا يسمع واليه اشار بقوله ثم سكت عنه الغضب
بالغائب فاعرض يد ملهم والوجه الثاني إلى الالفاظ الثالث هو
انه يعلم أي شيء على ان ذلك اى جميع ما ذكر في السنين السابقتين من
الاجوال ما خبر الشاعره لم يعباه التي من سوام **قال** هذا يعلم ان لا
يعترف بالبلاغه من لا لطائف في اقفا ثمانية والنفاصل في الكلام
تلك تكون بغيره وما اعجاز القرآن الا لا تضاهيه في تلك الغزوات
اقول ما ذكر من فوائد الالفاظ اما ذكر تعلم ان لا يعترف
بالبلاغه من لا لطائف في اقفا ثمانية بل البلاغة ما يعترفون بالبلاغه
من يعترفون من مطاوي عارائه على لطائف اعشاريات فلما يقع الخ
في كلام الافراد والنفاصل والنفاصل في الكلام فلما يكون الخ
ذكرنا من لطائف الاعشاريات وما اعجاز القرآن وليس ما اعجاز القرآن
الكرم والفرقان العظيم عجزت مصاص الخطاب من العرب العراة عت
الانسان **٤ ٤** بمثل سورة منه الا لاضبابه في تلك الفقايل

الحكم

لرأس اليب

الحكم

يعتر

ووروده على كمال الساليب **قد نبي** ومن هذا القبيل وضع الماضي موضع
 المضارع للتحقيق نحو ونادى أصحاب الجنة والمحاضر موضع الماضي لإيصال المشاهدة
 قال الشاعر فاض بها بلاد هجر فترت صريحا للدين وللجنان **أقول** ومن
 هذه القبيل أي من قبيل ما عدل فيه عن مضى الظاهر وضع الفعل الماضي موضع
 المضارع لتحقيق الحكم نحو قوله تعالى ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار فانه وضع
 نادى موضع نادى أو مضى الظاهر ان يقول نادى لانه اخبار عن النداء
 في القيمة وإنما فعل ذلك تنبيها على انه ما لا يرت فيه وثمن بلاد من الموضع من له
 الواقع والحاضر أي ومن هذا القبيل وضع الفعل المحاضر موضع الماضي وذلك لإيصال
 مشاهدة الخبر عنه وإحضاره في ذهن السامع كما قال السامع وهو نابض ثرا باني فذلك
 القول فهو يصيب كالصحة صححان فاض بها بلاد هجر فترت صريحا للدين
 وللجنان وضع المضارع وهو قوله اضربا مقام ضربها كما في شاهد الضرب والقصص
 التي تصور تلك الحالة التي تشجع فيها يضرب القول كما في يصيرون تلك الحالة ويطلعهم
 على كنهها ليفضوا مشاهدتها العجب من جرأته على الاقوال العظام وثباته في السداد
 المهيبة الصوب بالصاد المهملة الفلاة وكذا السقف بالسين المهملة والصحيحان
 المستوي من الارض واللام في الدين محقق على والجران مقدم عن البعير من مذبح
 التي تنجزة **قال** الفن الثالث في موضع الطرفين كل عند صاحبه والظرف في التقديم
 والناخير التقديم حيث ليس واحدا ولا اصلا للاهتمام لوجه الاول عقد المهمة به
 منك او من السامع ولو ادعاء الثاني الشوق وهو احدى خواص الاخبار بالذي
 الثالث التفاعل الرابع طلب اثبات الخبر لا نفسه نحو الخطيب يشرب ويطرب في
 جواب كيف الخطيب أي هو مشتم به الخامس كونه محررا للجب أو الاستعداد فثامل
 في مثل الخدم بالزيت بعد المشيب واخوه **أقول** الفن الثالث في موضع
 الطرفين أي في ان كل واحد منهما في أي موضع يقدم على الآخر وفي أي موضع
 يخرجه وكيف يربط احدهما بالآخر وفي أي موضع يقصر احدهما على الآخر فعلى
 هنا يكون هذا الفن مكسورا على عشرة انواع الاول في التقديم والناخير واعلم
 ان تقديم الشيء على غيره قد يكون لان الاصل فيه التقديم كقولهم السند اليه

بيان
 2 موضع

وفي الربط وفي العجز
 النوع الاول في التقديم
 والناخير

على السند فانه الاصل لان الشيء ما لم يفتقر لم يحكم عليه فلذلك ينبغي ان يقدم ما يدل
 عليه ليوافق الوضع الطبع ثم انه قد يصحح اليه ما يوجب تقديمه وذلك اذا تضمن معنى
 الاستفهام او يكون ضمير الشأن او يكون هو والسند كل ما هو معرفي او شاعري
 او كان الخبر مضافا له وقد يصحح اليه ما يؤكد التقديم وان لم يوجب وهو الاهتمام بذكر
 والاهتمام بوجه الاول عقد المهمة به منك ومن السامع أي تكون هيكم او مهمة
 السامع معقولة على ذكر السند اليه فان تقدم به ح يكون احسن الثاني الشوق
 يعني قد يكون الاهتمام بتقديم السند اليه لصبر السامع مشتقا الى الخبر فيمكن
 في هذه اذ اورد عليه كما اذا قلت بعد ذلك فلان رجل صدوق فالك لما
 قد صرحت رجحت السامع مشتقا الى ذكر الخبر فاذا ذكرته فمكن في ذهنه وهو
 أي الشوق احدى خواص الاخبار بالذي يعني للاخبار عن الشيء بالذي
 خواص احدى ما شوق السامع الى الشيء ليتمكن في ذهنه اذ اورد عليه فيلبيها
 اذ احة السبهة ومنها الاجال والفضيل وانت تعلم ان هذه الخاصة مستلزمة للشوق
 لانها خاصة اخرى مستفظة والمراد بالناخير الذي في اصطلاح النحويين
 هو ان يعقد الى أي اسم شئت فقل حرة ويصير اعتبارا لذلك الاسم صلة للذي ان
 كانت الجملة اسمية وللذي اول الالف واللام اذا كانت فعلية وتضع وكان المؤخر
 ضمرا عابيا الى النوع موقوف كما اذا قلت بدل قولك زيد منطلق الذي هو منطلق
 زيد في الاخبار عن زيدا والذي زيد هو منطلق في الاخبار عن سطلون الثالث
 التفاعل وذلك ان كان السند اليه صالحا للقاء باسمه اما ثانيا كما اذا قلت
 لمن زيد مسرته سعدت سعيد في دارك او ثانيا ما كما اذا قلت لمن زيد مسرته
 فقال ابن الجراح في دارك الرابع طلب اثبات الخبر لا نفسه يعني الرابع من وجوه
 الاهتمام ان يكون المطلوب اثبات الخبر للسند اليه وبيان كونه مستقما بذلك
 الخبر وان الخبر حاصل له على سبيل الاستمرار كما اذا قلت في جواب من يقول
 كيف الخطيب الخطيب يشرب ويطرب اي هاتان الصفتان باعسان له وهو
 مشتم بهما مستمر عليهما لا يفتر أي يكون المطلوب اثبات الخبر لا نفسه
 فانه اذا كان المطلوب نفس الخبر فيقول يشرب ويطرب الخطيب اذ حينئذ

لا يدل على الدوام والاستمرار وعلى انضمامه بما من الصفين موافقا عليهما بل يدل
 على صدق الفعلين عنه امحالا او استقبالا الخامس من وجوه الاهتمام ان يكون
 المراد تقديمه ليقضي به النجيب وان اردت لذلك مثالا فامل المثال السابق
 بالزيت بعد الميثب واخوه اي اخرى هذا المثال وبما ابا الرب بعد
 الميثب وابعده الميثب بحدع بالرب فانه اذا اريد النجيب عن نفس الحدع يقال
 الحدع بالزيت بعد الميثب واذا اريد النجيب من الحدع به يقال ابا الرب
 بحدع بعد الميثب واذا اريد النجيب عن زمان الحدع يقال ابعده الميثب بحدع
 بالزيت المحرر موضع المحر وهو القطع واعلم ان صاحب المفتاح قال في بيان تقديم
 المسند اليه واما الحالة التي يفتي بتقديمه على المسند فهي في كل ما كان ذكره اهم
 ثم ان كونه اهم يقع باعتبارات مختلفة اما لا اصله التقديم ولا مقتضى للعدول
 عنه واما لا مقتضى للاستفهام واما لا مقتضى للشان والقيضة واما لا مقتضى
 تقديمه لتتوقفا للسامع الى المحرر ليعلم في ذهنه اذا اورد جعل المقتضى للتقديم
 الاهتمام وجعل وجوب التقديم والاصل فيه كليهما من قبل الاهتمام وفيه
 نظر لان التقديم اذا كان واجبا لا يجوز العدول عنه والاهتمام اما يقال حيث
 يجوز العدول **قال** وقد يقدم متعلق الفعل فاعلا معنى او مفعولا
 او غيرهما للتخصيص نحو انا ضربت لمن ينبغي لضرب عنك وبشيء لغيرك او
 جعل لك فيه شيئا فتقول في تأكيد في الاول لا غير في الثاني وحدي ولذا
 زيا ضربت وبه مررت وذا كذا حيث ونفسا طبت **اقول** قد يقدم
 على الفعل ما يكون فاعلا له معنى واما فاعلا الفاعل المقدم يكون
 فاعلا معنى لان تقديم ما هو فاعل لفظا على الفعل غير جائز وقد يقدم ما يكون
 مفعولا بل استغنى وقد يقدم ما يكون مفعولا بالواسطة وقد يقدم غيرهما
 اي غير الفاعل معنى وغير المفعول مثل الحال والمثب في كل ذلك لا فائدة للتخصيص
 اما تقديم ما هو فاعل معنى فكذلك انا ضربت لمن ينبغي لضرب عنك وبشيء
 لغيرك او لمن جعل لك شيئا في الضرب بان يعقد ان الضرب صدر منك ومن
 غيرك بالشاركة قوله فيقول في تأكيد الاول لا غير في الثاني وحدي

او

للا

م

قبله

تقدم على ما قبله يعني لما ثبت ان مثل هذا الكلام انما يوتي به اما رد اعتقاد من
 اخطاء في نفس الفاعل او رد اعتقاد من اثبت للفاعل شيئا فاذا اردت به
 رد اعتقاد المحط في الفاعل تقول انا ضربت لا غيري لان مثل هذا الكلام انما
 يصاغ لرفع الخطاء ولما كان الخطاء في ان الفاعل غيرك فوجه رده الى الصواب
 ان تقول انا ضربت لا غيري لا ان تقول انا ضربت وحدي لانه لا اول
 على المراد بالمطابقة ودلالة الثاني عليه بالاهتمام واذا اردت رد اعتقاد
 من اثبت لك شيئا في الضرب تقول انا ضربت وحدي لا ان الخطاء انما وقع
 في الاشتراك لا في نفس الفاعل ولا تقول انا ضربت لا غيري لان ذلك لا اول
 على المراد بالمطابقة ودلالة الثاني عليه بالاهتمام واما تقديم المفعول بالواسطة
 فكذلك راجح حيث واما تقديم المتعين فليقول لك نفسا طبت **قال**
 فلا يقل في ما زيا ضربت ولا غيره الا ان يترك بطنه ضربت في افعال ييا ضربت
 ولا يقل فيه ولكن **الكرامة** لا لك انما تحطية في المفعول ولا يقل ما انا قلت
 شعرا اذ لا يعقد انك قلت كل شيء ولا انا ضربت الا زيا لانه تعقد انك
 ضربته ولم تقم **اقول** يريد ان يبين بعض احكام تقدم المفعول وما
 هو فاعل في المعنى في عدة امثلة من التبيين فيقول اذا اعتقد شخص انك
 ضربت انسا نا واصاب لكن اخطاء بان اعتقد ذلك الانسان عيني زيد
 وانت تريد رده الى الصواب فتقدم المفعول وتقول زيد اضرب واذا
 قصدت التأكيد قلت زيا ضربت لا غير واذا اعتقد شخص ان انسا نا ضربت
 زيا واصاب في ذلك اعتقادا كذا اخطاء فاعتقد ذلك الانسان غيرك وانت
 قصد رده الى الصواب فتقدم ما هو فاعل في المعنى وتقول انا ضربت زيا
 واذا اردت التأكيد قلت انا ضربت زيا لا غيري ولا يجوز ان يقال ما زيا
 ضربت ولا غيره لا قضا المفعول ان يكون هناك من اعتقد انك ضربت انسا نا
 واصاب لكنه اخطاء فاعتقد زيا واذا كان صيبا في ضرب انسا نا لا يصح ولا
 غيره لا سلك امر الشافق وكذا لا يجوز ان يقال ما انا ضربت زيا ولا غيري
 لان تقديم ما هو فاعل في المعنى يقتضي ان يكون هناك من اعتقد ان انسا نا

٢٢

بخصوص
 زيا ضربت واما بعد
 المفعول بالواسطة
 فكذلك مررت
 واما بعد في الحال
 فكذلك م

ضربت زيدا واصاب كنه الخطاء فاعفده اياك اذا كان مصيبا في ضرب احد
 ما فانا فلا يصح ولا غير لا استلزام التناقض ايضا واما اذا اطلق بك شخص
 امكن اعتقاد انه ضربت عروا واراد ذلك الى الصواب فيقول زيدا ضربت
 فيقول في جوابه منبأ انك ما تعتقد في حقه شيئا ما زيدا ضربت ولا غيره فذلك
 صحيح لعدم استلزام التناقض واذا قد عرفت ملاذكريا فلنرجع الى حل المتن
 وتبينه فيقول لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره الا لشخص راك في ضرب ذلك
 الشخص انك تظن في حقه انه ضرب عروا فقال ذلك الشخص زيدا ضربت راذا
 لا اعتقادك فيقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا غيره وانت لا تريد بقولك ما زيدا
 ضربت ردضا ربيته زيدا بل انما تريد به بيان انك لا تعتقد بالحادث ضربا على
 زيد وترد بقولك لا غيره طنة في حقه انك تظن انه ضرب عروا فثبت انك
 لا تريد بهذا التقديم المطابقة الجواب واذا كان كذلك فالقديم لا يقبل
 اعتقاد كاصل الفعل فلا يلزم منه مع قولك ولا غيره تناقض فيصير واعلم ان
 قوله ولا غيره مقول القول يعني لا يلفظ بلفظه ولا غيره فيما زيدا ضربت
 ليصير مجموع كلامك ما زيدا ضربت ولكن انك تريد به معنى لا تعتقد قولك
 ما زيدا ضربت بقولك ولكن انك تريد به معنى لا تعتقد قولك
 حتى تترد الى الصواب بذلك الكلام بل انما خطبة في المفعول الذي وقع
 عليه الضرب فطرورد الى الصواب ان يقول ولكن عروا ولا الاعتقاد
 ما انا قلت شعرا لا مثل هذا الكلام يوم انك تظن ان واحدا اعتقد انك قلت
 كل شعري وترد به الى الصواب فيقول ما انا قلت شعرا واذ كان لا يعتقد
 واذا كان ذلك لا يعتقد فلا يقال هذا الكلام لا يسميه ذلك الاعتقاد الذي
 لا يذهب اليه داهيت ولترد به تبا فيقول اذا قلت ما قلت شعرا فقد ثبت
 عنك قولنا شعرا ولم يجب ان يفيق له غيرك بل يجوز ان يقول غيرك وان لا يفيق له
 احد واذا قلت ما انا قلت شعرا فقد اثبت ان شعرا قيل وقصد ان شئ
 ان تكون لك الغاية ما هو من هذا الكلام انما يفيق له اذا كان هناك
 انسان يعتقد انك قلت كل شعري فذلك الاعتقاد ما لا يذهب اليه احد يويدي

تتلطف
 ولا غيره الا في الضم
 المذكور وكذا لا فعل
 ما زيدا ضربت

ما ذكر يا قول الشيخ عبد الفاضل اذا قلت ما ضربت زيدا كنت نفي عنك ضربته
 ولم يجب ان يكون قد ضرب بل يجوز ان يكون قد ضرب به غيرك وان لا يكون
 قد ضرب اصلا واذا قلت ما انا ضربت فيك لم نقله الا وزيدا وضربت وكان
 المقصد ان نفي ان يكون انت الضارب ولذلك صح ان يكون المسمى عما
 في الاول كحق لك ما قلت شعرا قط وما اكلت الصبح وما رأت احدا من
 الناس ولم يصح في الثاني لانه يقتضي الحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال
 كل شعري في الدنيا واكل كل شيء ياكله رأى كل احد من الناس ففقت ان يكون
 وكذا لا يقال في ما انا ضربت الان بل يعني ما انا ضربت لا يلفظ بلفظه
 الان بل لان ذلك المنزكي يعتقد انك ضربت زيدا ولم يرض به اما افادته
 ضرب زيدا فلا يفيق من النفي بالاول ذلك يوجب اثبات الضرب واما افادته
 عدم الضرب فلنقديم ضميرك وايدراك اياه حرف النفي هكنا اقاله صاحب
 المصباح ويتبعه المصنف واعترض عليه صاحب المصباح وقال لا نسلم
 ان تقديم ضمير الفاعل مع الاو حروف النفي يوجب ذلك اى عدم الفعل
 بل امتناع هذا التركيب فادته ان ثم انسانا اخر غير المتكلم يصيد عليه
 انه ضرب ما عدنا زيدا من افراد الناس وذلك محال وانما قال انه افاد ذلك
 لان المعنى فيه الضرب الواقع على كل احد سوى زيد والتقديم مع النفي
 يفيد لغيره المذكور ثبوت ما نفي عن المذكور **قال** وقد يقدم الفاعل
 معنى خاصة عليه نحو انا عرفت لسقونة الحكم لان المشارة لا تستدعي حكما
 يتصرف ما يصلح له ولو بلا ضمير نحو زيد علام فاذا اوجبه الضمير صرفه اليه
 قائما واما عرفت انا فاكد للفاعل هو غيره **اقول** لما بين ان الفاعل
 معنى وسائر متعلقات الفعل قد يقدم على الفعل لا فادة التخصيص
 اراد ان بين ان التقديم الفاعل معنى خاصة حكما لا يكون لتقديم سائر
 متعلقات الفعل وهو فادة المعقولة فيقول قد يقدم على الفعل ما هو
 فاعل معنى ليعتقد تقوية الحكم وذلك اعني التقديم لا فادة المعقولة بمختص

اليوم ساء

والله
بأنه
الحكم

ما هو فاعل معنى لان ساير متعلقات الفعل لا تقدم عليه للمنفعة بل للمخصص
كما سبق وانما افاد تقدم الفاعل معنى فهو الحكم لان الفاعل معنى اذا تقدم
يصير مبتدأ والمبتدأ لا يستند عليه الحكم عليه بشي يصرف ما يصلح للحكم الى نفسه
لان لم يوجد فيه ضمير جازم علام فاذا وجد فيه الضمير صرفه الضمير الى المبتدأ
ما يقتضيه الحكم كقولنا لا تسند اليه شي فاذا قلت عرفت انا فاما تأكيد للفعل
له وهو غيره اي واكد الفاعل على تأكيد الحكم بحقيقته على ما حققته صاحب
المفاتيح رحمه الله انما افاد انما عرفت فذلك يحمل اعتبارا من خلفين احدهما
ان جرى الكلام على الظاهر وهو ان يقال انما مبتدأ وعرفت خبره وكذا لك
ان عرفت وهو عرفت ولا يغير بغيره وانا خير ويا سيها ان بقدر اصل الظاهر
عرفت انا عرفت انت وعرفت هو مدم انا وانت وهو نظم الكلام بالاعتبار
الاول لا ينفذ الاقوى الحكم وسبب نفوذه هو ان المبتدأ لا يكون مبتدأ
يستند على ان يستند اليه شي فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ
الى نفسه وان لم يستند على ضمير فيعقد بينهما حكم اذا كان متضمنا
لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكسبه الحكم قوة فاذا قلت هو
يعطى الجزل كان المراد تحقيق اعطاه الجزل دون تخصيص اعطاه الجزل به عليه
قول تعالى واحذروا من دون الله لا تخلفون شيئا وكم تخلفون فان المراد
تحقيق انهم تخلفون لا تخصيص تخلفون بهم ونظم الكلام بالاعتبار الثاني بعينه
التخصيص وعليه قوله تعالى ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم
المراد لا تعلمهم الا الله ولا يطاع على اسرارهم عني لا بطاعتهم الكفر في سريه او ان
قلوبهم قد مردوا الى غيها واسموا عليه بمعنى الاله ومن اهل المدينة جماعة
قد استسلمت نفوسهم لا تعلمهم نحن نعلمهم من هذا التحقيق ان المراد من قوله
وقد يقدم الفاعل معنى انه قد يوجد متعلقا في اللفظ على انه الاصل لا على انه
كان في الاصل مؤخر اتم تقدم اذا لو اخذ من هذه الحثية فاذا التخصيص كما مر
فعلى هذا القول قد حكم بالابتدائية على ما يصلح ان يكون فاعلا في المعقولات

مؤخر

فيقد النفق يترج لك ان صوب **قال** انما يثبت الاول انا عارف
دون ما عرفت في النفقة لعدم تغير الضمير في الحكاية والخطاب والعينه مكانه
لا ضمير **اقول** لما في انه يقدم الفاعل معنى ذكره بدسات ارتعا الاول
ان قولنا انا عارف دون قولنا انا عرفت في افادة النفقة يعني اذا كان
المبتدأ ضمير المتكلم او المخاطب او الغائب وكان الخبر اسم الفاعل نحو انا عارف
او انت عارف او هو عارف فذلك ادنى في افادة نفوذه الحكم بما اذا كان المبتدأ
احد هذه الضمائر والجر فعلا نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرفت وذلك
لان اسم الفاعل وان كان مستغلا على ضمير كقولنا لم تغير صورته باعتبار المتكلم
والمخاطب والغائب مكانه لم يوجد فيه ضمير فلم يكره الاستناد صرحا ولذلك لم
يحمل على عارف تامة جملة واسمعه في حكم الافراد نحو زيد عارف به وان كان
فاعله مظهر لظرف للثبات بخلاف ما اذا كان الخبر فعلا فان الضمير فيه يعين ضمير
الاستناد صرحا والسري لعدم تغير الضمير في اسم الفاعل وتغيره في الفعل استنادا
الضمير الرفع في اسم الفاعل مطلقا وعدم استناده في الفعل كذلك كما انما قلت
فعلى هذا يجب المساواة بين قولنا انا عارف وانا عرفت وكذا انما عرفت
وانت عرفت وبين قولنا هو عارف وهو عرفت لعدم تفاوت الضمير في هذه
الافعال ايضا لاستناده فيها قلت الضمير في هذه الافعال وان كانت مستندة
لا محس منها ما ظاهره اني فيها ما يدل على غير الضمير فان الضمير في الضمير
والثاني ضمير والياء في ضمير يدل على اختلاف الضمير بخلاف عارف
فانه لا يوجد فيه شيء يدل على احوال الضمير مثل الفروق وقول من قال ان
السري في عدم تفاوت الضمير ان معنى عارف في اثبت لها المعرفة فكان
ضمير راجعا الى الذات والذات خلفت باختلاف الاعتبارات للسري
لشي لان ان اراد به ان عارفا عند الامر اذ يدل على ذات ثبت لها المعرفة
غير خلفت فذلك باطل نعرف عند الامر اذ ايضا كذلك وان اراد ان عارفا
عند التركيب يدل على ذات ثبت لها المعرفة غير خلفت فذلك باطل لان
عارفا في قولنا انا عارف يدل على تكلم ثبت له المعرفة فغير انما عارف

بش

بغيرها
صلت

على غایت كذا في هو عارف على غایت كذا فلا فرق بينه وبين العقل في
الدلالة على الذات **قال** الثاني قال زيد عرف للتركيب لانه اذا
اخر كان فاعلا الا نادى نحو واستروا النوى الذين ظلموا فلا يقدم وان تقدم
فيقول على النادى عند علم جواز الاستثانية نحو رجل جاء ففقد الخبيص اي كذا
امراة ولا رجلا **اقول** الذي الثاني ان صاحب الفتح قال زيد عرف
للتوكيد لا للتخصيص وذلك لان زيدا لو اخرج كان فاعلا الا نادى واذا
كان فاعلا لم يخرج فيه لما قرر في النسخ من ان الفاعل حيث نجا عنه عما استند اليه
واذا لم يقدم فيه يقدم وناحي فلا يفيد التخصيص بل يكون من قبل انما عرفت
بالاعتبار الاول فلا يفيد الا التاكيد والقوية وانما قال الا نادى لان ما يصلح
للفاعل عليه على تقدير التاخير فلا يجعل فاعلا على ذلك التقدير بل يجعل كانه
في قوله تعالى واستروا النوى الذين ظلموا فان قوله الذين ظلموا عند النسخين
يدل من الفاعل وهو الضمير في واستروا لا يفسد الفاعل كما ذهب اليه الكوفيون
فيقول ان جعل زيد في المثال المذكور على تقدير انما نجاحي بانه من فاعل عرفت
لا نفسه قوله وان تقدم يعني وان تقدم على الفعل ما يصلح للفاعل عليه على تقدير
التاخير فلا يجوز ان جعل غير النادى وهو كونه فاعلا لكن على النادى وهو
كونه بكذا منه وقد كذا عند علم جواز الاستثانية يعني الحكم بان المقدم هو يدرك
الفاعل لا الشياء انما يكون عند علم جواز كونه مبنيا وذلك اذا كان المقدم
مكررة غير مختصة نحو رجل جاء فاما اذا جاز جعله مبنيا نحو زيد جاء فلا حكم
بانه يدل من الفاعل وقدم على الفعل بل حكم بانه مبنيا عما بعده خيرة واذا تقدم
عند غير جمل على النادى فتفك اما تخصيص الجنس نحو رجل جاء اي امراة
واما تخصيص الافراد نحو رجل جاء اي لا رجلا او رجالة فانما انت المصنف
هذا القول لانه لا فقه كما في مرضي عند **اقول** فلو فهم شرا هذا انما يابا ما موضع استعماله
اذ تصور بان معناها ما اورد اناب الاش فالوجه ان السكك للتعظيم **اقول**
فولهم شرا هذا اناب ياتي بتخصيص الجنس وتخصيص الافراد فيه موضع استعماله
يعني ان هذا التركيب وان جاز ان يورده بالاعتبار الثاني من الاعتبارات

هذا القول لانه لا فقه كما في مرضي عند
اقول فلو فهم شرا هذا اناب ياتي بتخصيص الجنس وتخصيص الافراد فيه موضع استعماله

عزم

ذكرنا في انما عرفت ليفيد التخصيص اما في الجنس او في الافراد لكن لم يستعملوه
في موضع يكون المراد شرا هذا لا في موضع يكون المراد شرا هذا لان
فلا يكون مبنيا لاحد التخصيصين اعلم ان المصنف لما في افادة هذا
التركيب التخصيص في استعمالات ائمة العربية مع انهم صرحوا بافادته بالتخصيص
حيث اوردوه بما اورد اناب الاش ونصرتهم هنا في ما ذكره اذ انك
توهم هذه المناقاة بقوله اذ تصور بان معناها ما اورد اناب الاش فالوجه
ان السكك للتعظيم يعني انما لم يستعملوا هذا التركيب في موضع يكون المراد
شرا هذا لا في موضع يكون المراد شرا هذا لان المصنف صرحوا بتخصيصه
فالوجه ان الوجه اجمع بين قولنا وبين قولنا لا يميز ان يقال السكك معنا للتعظيم
في جمع التخصيص منه الى التخصيص في النوع حتى يكون معنا شرا هذا
اذ اناب لا غير تطيع كذا في الجنس حتى يكون معنا شرا هذا لا في الافراد
حتى يجوز معنا شرا هذا لان **قال** الثالث وكذا ان زيد عرفت
او عرفت للتاكيد وزيد عرفت للتخصيص فاما عرفت فحملها وكذا ان زيد
عرفه بتقدير الاصل عرفت زيدا بعرفته او زيدا عرفت عرفته الا في نحو واما
توهم فهدى بياهم اذ لا يصح واما فهدى بياهم **اقول** زيد عرفت يدون
ضمير المفعول او ان زيد عرفته شرا مع الضمير يفيد ان التاكيد ايضا لان زيدا
في المثال المذكور لا يحمل الا الاستثانية فيكون مثل انما عرفت ما اورد بالاعتبار
الاول ففقد القوية وانما قلنا انه لا يحمل الا الاستثانية لانه لا يمكن
ان يقال كذا الاصل عرفت زيدا وعرفته زيد ثم قدم زيد لعدم صحة مثل
هذا التركيب واذا لم يجر جملة على المقدم والناحي فلا يفيد التخصيص وزيد
عرفت للتخصيص لانه لا يحمل الا المقدم لان رتبة المفعول الناحي وانما
عرفت يحمل التاكيد والتخصيص لا خال الاعتارين فقد سبق الكلام فيه
فلا يفيد وكذا انما عرفت يحمل التاكيد والتخصيص لا في غير هذا انما
قد رت المعنى من المنسوب على نحو عرفت ن بيا عرفته ففقد التوكيد

فبعد التاكيد

وان شئت قدرته بعد المصنوب على نحو ما عرفته حتى يكون فيه تقديم وتأخير فيفيد
 التخصيص بقدر الكلام وكذا انما عرفت بحمل التوكيد بقدر ان الاصل عرفت ذل
 عرفت وتخصيص بقدر ان الاصل انما عرفت عرفت قوله الاية حتى واما
 مورد فهمنا يسمي معنى نحو قولنا ذل عرفت واما ان يفيد الفعل المفسر قبل
 المصنوب ليفيد الماكيد ونحو ان يفيد بعد المصنوب ليفيد التخصيص
 الاية حتى واما ان يفيد فهمنا يسمي على فقد يرتب لود فان لا يصح فيه ان يفيد
 المفسر قبل المصنوب فيكون بعد الكلام هكذا او اما فهمنا مورد فهمنا يسمي
 ولا يفيد التقوية بل تغير في تقدير المفسر بعد المصنوب فيفيد التخصيص
 لا غير وانما قلنا انه لا يصح فيه تقدير المفسر قبل المصنوب لا لوقد رقبه كما عرفت
 الكلام هكذا او اما فهمنا مورد فهمنا يسمي وذلك غير جائز لان افعال الاعمال
 لا ياتي حكم كلمة الشرط وفعله نفس عليه سبويه حيث قال اما في تقدير مما
 يمكن من شي وهذا لا يبعد ما من الفاء لما تاتيها من معنى الشرط ولا يجل فعل
 على فعل هكذا اصيل وفيه نظر لانه يوجب حوازا اما في منطق لا يحتاج لمر
 مدخل على الفعل حتى يلزم دخول فعل على فعل مع انه لا يجوز بالاتفاق استماع
 اما فهمنا يسمي والاصوب في تقدير ان يفيد انما لما التزم مواخذ الفعل منها على ان
 المقصود بها هو حكم الاسم الواقع بعدها او جوا او في شي تمانية حين جوا بما بعدها
 عوضا عن الفعل واذا كان وفق الاسم الذي هو في الحقيقة جز ما في حين جوا بما
 بعدها ما واجبا فلا يجوز اما فهمنا يسمي في رفع الفعل بعدها والجمع من اذ في الشرط
 والجر اذ ايضا وانما قلنا على غير نصيب لانه مورد في مرفوعا على الايتا به وهو
 المشهور والمخار لان اما من حروف الابتداء كقطع ما بعدها عما قبلها واذا كان
 مبتدأ ما بعده خبره فهو من قبل قلنا ان يفيد عرفت فيفيد التقوية وفي قول المصنف
 اذ لا يصح واما فهمنا يسمي تسامح لا لوقد المفسر قبل المصنوب لم يلزم واما فهمنا يسمي
 لان مقعوله وهو لم يرد منكون والاول ما ذكره صاحب المنهاج حيث قال في استماع واما
 فهمنا يسمي **قال** الرابع ملك لا يحمل وغيره كحل التزم فيها التقديم للتقوية
 اذ لم يترس به لانسان **اقول** الرابع من الذنات ان قولهم ملك لا يحمل

وعكس مع البطرانية لا
 يلزم من استماع دخول
 فعل على فعل مسلما
 في رد سطل حوازا
 لعدم حواره موجه
 لمر هو اجماع
 اذ ان الشرط
 والحوازم

فيها
 لسان
 ما دام
 كذا

وغيره كحل التزم فيها تقديم لفظ الملك والغير للتقوية وذلك اذا لم يرد بالمثل او الغير
 انسان غير المحاطب لم يخصص ان يقال انهم اذا استعملوا لفظ الملك او الغير بطريق
 الكناية نحو ملك لا يحمل وغيره كحل من غير ان يترسوا بلفظ الملك والغير في انسان
 غير من اختصاص اليه فذلك يفيد الماكيد والتقوية لما عرفت من ان بناء الفعل على الاسماء
 اي تحمله على كونه خبرا للبناء اذ هو للحكم لانه يفيد ح تقوية الحكم بواسطة كبر
 الاسناد مع ان المقام مقام مدح والكناية ابلغ في افادة المعنى المراد من التصريح وللمعنى
 المراد من قولهم ملك لا يحمل عند علم ارادة التبريز ان من كان ملك في الحال
 والصفة لا يبعد زعمه المحل يعني ان لا يحمل لان ههنا محضا آخر موصوفا بانه ملك
 هو لا يحمل وقد كشفت المبني عن هذا المعنى حيث قال غاليا العصد الدولة ملك
 ينبغي الجز عن صوبه وسر الذم عن غيره ولم اقل ملكا على به شيواك يا فردا
 بلا شبهة **قال** النوع الثاني في الربط اما بين المفردين او مفرد وجمله فالحمل
 وحده او موكلا بالفضل نحو زيد هو القاي او هو قاي او هو احسن من بكر او هو خير منه
 ويفيد ان ما دخل عليه خبر لا يصفه وقد يفيد به المحسن في المبتدأ **اقول**
 النوع الثاني من هذا المعنى في الربط وهو على ثلاثة اشخاص لانه اما ان يكون بين مفرد
 او بين مفرد وجمله فقد يكون بالحمل وحده كقولنا زيد عالم وزيد ابوه عالم وقد يكون
 بالحمل موكلا بالفضل اي بصفة مرفوع منفضل مطابق للمبتدأ في الافراد والسياسة
 والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والكلم والعينة بنو سبط من المبتدأ والجزء
 وذلك اذ كان الجزء معرفه نحو زيد هو العالم او اسم التفضيل مستعملا نحو زيد هو
 احسن من عمرو وزيد هو خير من بكر او فعلا ماضيا نحو زيد هو قاي او مضارا نحو
 زيد هو قويم وانما جاء بهذه الصيغة اذ كان الجزء احد هذه الامور اما اذا
 كان معرفة فليفضل من كونه نعتا او جارا يعني ليفيد ان ما دخل عليه خبر لا يفت
 اذ لا يجوز الفصل بين المفعول ونعته فلما وقع الفصل علم انه خبر لا يفت وانما
 هذا الجز كونه معرفة اذ لا يلبس بالنعت اذ كان مكرة واما اذا كان اسم التفضيل
 مستعملا فمن فلا يفتش للمعرفة شيئا فاق يا من حيث المعنى حتى ان معنى افضل من
 كذا الافضل باعتبار افضلية معهوده واما اذا كان فعلا فلا يفتش للمعرفة

ين

مفسر

من جهة امتناع دخول اللام عليه فان قيل هذا التعليل موجب جواز زبد هو غلام الرجل
 لامتناع دخول اللام على هذا الخبر ايضا لما في الخبر من ان شرط الاصناف المعنوية
 بخبر الاصناف من التعريف لكنه ليس بجائزا بقا احيب بان امتناع دخول
 اللام على الفعل اتي وامتناعه على مثل هذا الخبر عرضي لما عرفت فكون المشابهة
 بين المعرفة والفعل في امتناع دخول اللام اقرى من المشابهة بين المعرفة وهذا
 المضاف فلا يلزم من جوار الفصل بين المبتدأ والخبر اذا كان فعلا جوار اذا كان
 مضافا لا خلافا فمما بقوة المشابهة وضعفها ان المراد بالمعرفة ههنا ما يصلح ان
 يقع فعلا للمبتدأ لا كل معرفة لان الفصل اناجي به ليعضل بين كون الخبر او فعلا
 مخرج قولك زيد هو غلام الرجل فان هذا الخبر وان كان معرفة لكنه لا يصلح فعلا
 للمبتدأ فلا يحتاج الى فصل بين كونه فعلا او خبرا وهذا يقتضي ان لا يعضل
 بين المبتدأ وبين فعل من اذ لا يصلح ايضا فعلا للمبتدأ ولكن الخي بالمعرفة كانه في
 الجملة مما يبيغ به بخلاف ما لا يبيغ به اصلا بخلاف غلام الرجل والحق الفعل المضارع
 ايضا بالمعرفة كانه وان لم يبيغ به المبتدأ لكنه مما يبيغ به في الجملة قوله وقد
 يقصد به اي يضيي الفصل المحصى في المبتدأ ويخصيص الحكم به حاصله ان
 هذا الضمير قد يقصد به التاكيد والفرقة المذكورة وقد يقصد به خصم الخبر
 في المبتدأ اخرج سنيد الفرق ايضا **قال** اود اخلا عليه فعل يفيد حالا الحكم
 من دوام او حدوث او اسفال اليه عن غيره او هي بخلافه كان وصار وليس او
 قريب نحو عسى وكاد ولا عفا ذلك له من قوة او ضعف نحو علمت وظننت او
 حرف يفيد حاله في الحكم من كونه محققا كان او مشا رايه كان او مشيها كما ان
 او مر جوا كعمل او مهيئا كملت او منفيها كما ولا المستهين بلبس او مع عموم كراه
 الجسدية **اقول** وقد يكون الربط بين المفعول من او بين المفعول والجملة بالجملة
 لا موكدا لكن اخلا على الكلام فعل يفيد ذلك الفعل حالا الحكم من دوام نحو زالك
 زيد امرا فان الفعل الداخل على الكلام وهو لا زال في هذا السال يدل على دوام
 الامارة لزيد من قبلها او حدوث اي حدوث الحكم نحو كان زيد يقيرا فان كان
 فيه يدل على حدوث الفعل لزيد او اسفال اليه اي اسفال المحكوم عليه الى المحكوم

المصنف قسم

على ان شارح الكتاب
 ذكره

الحكم

به اما باعتبار العوارض نحو صارت يدنيا او باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء او نفي
 المحكوم به عن المحكوم عليه نحو ليس زيد كريا او قرب اي قرب الخبر للمخبر عنه اما على
 سبيل الرجاء نحو عسى زيد ان يخرج او على سبيل الحصول نحو كاد زيد يخرج او
 على سبيل الاحذ والشرع نحو طفق زيد بفعل كذا او يفيد ذلك الفعل لا عفا ذلك
 للحكم من قوة نحو علمت زيدا فاضلا او ضعف نحو ظننت زيدا جاهلا وقد
 يكون الربط بينهما بالحل د اخلا على الكلام حرف يفيد ذلك الحرف حالا الحكم من
 كون ذلك الحكم محققا او مشا رايه او مشيها او مر جوا او مهيئا او منفيها لا مع عموم او
 منفي مع عموم والحرف الدال على تحقيق الحكم كان المفعول المكسورة نحو ان زيدا
 منطلقا فاما يدل على تحقيق ثبوت الاطلاق لزيد والدال على كون الحكم مشارا
 اليه اي امر مفردا يصح ان حكم عليه او به كالمفعول المعنوية في عندك
 فاضل وحديث ان جارا حاصلا والدال على التشبيه ككان خروا كان زيدا الاسد
 فاما يدل على ان زيدا مشيها بالاسد والدال على كون الحكم من جوار كعمل نحو لعل
 زيدا في فانه يفيد ان محي زيد مر جوا والدال على كون الحكم منفيها كملت نحو لست زيدا
 يطير والدال على كون الحكم منفيها لا مع العموم كما ولا المستهين بلبس نحو ما
 زيد منطلقا ولا رمل افضل منك والمفيد للشيء مع العموم كذا الجسدية نحو
 لا رمل افضل منك فاما مع افادتها التي يفيد العموم اذ معنى قولنا لا رمل
 افضل منك ان من جنس الرجال لا يوجد من هو افضل منك ولا واحد ولا اثنان
 ولا اكثر بخلاف المسبهة بلبس فاما في المال المذكور لا يفيد الا فضله
 عن جنس الرجال بل عن واحد واحد فقط واذ عرفت هذا فلن جمع الى بيع
 المس وحله فيقول قوله اود اخلا عليه فعل عطف على قوله موكدا ومن في قوله
 من دوام بيان حال الحكم وقوله او حدوث وما يبيعه من المعطوفات
 الى قوله او قرب عطف على قوله من دوام وحرف في قوله او حرف يفيد ههنا
 في الحكم عطف على قوله فعل ومن في قوله من كونه محققا ما ان حال
 الحكم واما من عن مما كملت اخرجنا بادخال حرف الشرط والتدبير في الجملة
 فالشرط واحد او ثمة الاستقبال مع عدم الجزم وقد يكون الجمل المخاطب

حالا

حالا

او مجهلة او للجاهل فيجوز المشيئة لفظا لا تنكف عن ان يتحقق كونها
 لكم اعلاء ولبسطوا اليكم ايديهم والسنة بهم بالسوق ودوا لو كنون اسارة
 الى تحقيق الوحدة بدون الشرط **اقول** واما الربط في غير العامين
 المذكورين كالربط بين الجملتين سواء كانا حملتين او شرطيتين اخرجهما
 حرف الشرط او حرف الترتيب ادعى اداة الانفصال عن الجملة بالجم كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان قولنا الشمس طالعة وكنا
 قولنا النهار موجود جملتان محملتان للصدق والكذب بل انما ان
 ان والغايهما وبعد الافتراض ان لم يقف جملتين وكذا الكلام في قولنا اما
 ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان كل واحد من المقدم والثاني قبل
 افتراض اداة الانفصال به حمله وبعد الافتراض ان خرجتا عن الجملة والجزء
 لا عن الجملة بالحاء المهيئة كما في بعض فان حرف الشرط اي اداة الانفصال
 في المتصلة المركبة من مضمليتين او منفصلتين لا يخرج طرية الجملة عن
 الجملة بالحاء اذا هما ليسا بالملتصتين واذا لم يكونا جملتين وكيف خرجا عن الجملة
 وكذا حرف الترتيب اي اداة الانفصال في المتصلة المركبة من مضمليتين او منفصلتين
 لا يخرج جمعا عن الجملة كما ذكرنا من انهما ليسا جملتين بل هما شرطيتان اذا عرفت
 هذا فاعلم ان ادوات الشرط حسب ما ذكره للمصنف ان واذا واذا اما ومتما
 وحسنا وايما ومن وما ومهما وان وان ولو فان للاستقبال مع عدم الجزم
 بوقوع الشرط ولا وقع كقولك ان كان زيد يكت فهو يركب يده وابت
 لا علم انه يكت ام لا هذا هو الاصل في استعمالها فاذا استعملت في مقام الجزم
 لم قل عز نكتة ونحو اما جهل المحاط كما تقول لمن نكذ بك فما انت خسر
 ان صدقت فقل لي ماذا افعل فان المحاط لما كان جاهلا بصدق المدعى
 نزل الكلام صدقة اعني الشرط منزله ما لم يجرم بوقوعه وادخل عليه انفعال
 ان صدقت الى آخره يعني ان تحقق صدق في فعله ماذا افعل واما مجهلة
 اي من المحاط العالم بمنزلة الجاهل وذلك لعدم عمله على موجب العلم كما تقول
 الابن لا يدرى حققة افعل ما شئت اني ان لم اكن اباك كيف تراعى

اي عن كونه كلاما حريا
 فالسوط او البردية
 وهل ارباط احدي
 للجلسين بالاحرك
 صار المجموع حمله
 والحد م

تعلوه
 حتى فان الامور وان كانت محفظة جزوا بما عند ما لكم الا ان لم يعلم على
 مقتضى العلم جعله جملته المحقق الاثارة ونفي الكلام على الشك واما الجاهل اي
 تجاهل المسئلة لا سند عام المقام اي اه كقولنا ان كان فيها اثنان
 سببه اهوية الدار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اثنان بالكلية على الباب
 فانه لما تجاهل عن وقوع الشرط لمصلحة دعته اليه جعل بوقوع الشرط امرا
 غير مجزوم به وادخل عليه ان تنسها على انه ليس بجازم في وقوعه فله فيغلب
 بغير لا جمل ما ذكرنا من ان الاستقبال مع عدم الجزم بوقوع الشرط ولا
 بوقوعه ولا امتناع الجزم بمحقق الجزاء المعلق على الشرط الذي في محققه
 شبهة فلما يتك المصارع بعدها الى الماضي وبمحقق الجزاء المعلق على
 الشرط الذي الى المودين بالتحقيق بل الاغلب قول ان في الفعل المستقبل
 واذا وقع بعدها الماضي فذلك لا يكون الا لتكملة خرق له تعالى ان يتحقق
 يكون لكم اعلاء ولبسطوا اليكم ايديهم والسنة بهم بالسوق ودوا لو كنون
 اسارة لو تكفرون فانه استعمل ودوا في الجزاء مع ان القياس استعمال ودوا اشارة
 الى ان تحقق ودادتهم كغير المؤمنين لا يتوقف على تحقق الشرط بل
 هو امر محصور مستتر لمحقق الشرط ام لا فان قلت في جعل الود اداة معلقة
 على الشرط المذكور بظلال ودادتهم ان زيدوا كعارا حاصلة وان لم يظفروا
 بهم فلا يكون في تنفيذها بالشرط فائدة قلت بغير الكلام انهم ان يظفروا
 بهم يظفروا شيئا يحقق لكم ودادتهم كغيركم ولا حتى عليك ان اظهار للمؤمن
 ما يحقق ودادتهم معلق على الشرط فلا دخل في التعليق عن الفايده والايان
 بلفظ الماضي لما ذكرنا من الاشارة **قال** واذا له مع الجزم ولو ادعاه فيغلب
 الماضي لفظا ونحو وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا اشارة الى ان
 ليس من شأنه ان يتحقق او للغيك كالا ليس بالذكون والعقلاء كالا بوا
 والتميز والتميز **اقول** اذا الاستقبال مع الجزم بوقوع الشرط
 يعني لا تستعمل الا في موضع يكون المعلق عليه امر مجزوما به اما بحقيق
 كقولك اذا طلعت الشمس فافعل كذا فان طلوع الشمس مما يجزم بوقوعه

قلنا

او ادعاء كما اذا قلت اذا جاء محي فان احسن الك بناء على ادعاء ان يارة
الحج حبيبه كالواجب الذي يجب ان يجزم به قوله فيقول الماضى لفظا
يعني لما سبى ان اذا انما تستعمل في موضع يكون المعلق عليه امر محزور ما
به يغلب بعدها لفظ الماضى على المستقبل في الاستعمال لكون الماضى
اقرب الى القطع لا نظرا الى معناه فانه يقيد الاستعمال اذا وقع في
سياق اذا الشريطة بل نظرا الى لفظه لان لفظ الماضى انبث الى
الاشغال بالتحقق من لفظ المستقبل قوله ولحق وان كنتم في ريب
مما نزلنا الى اخره اشارة الى جواب سؤال مقدر تقريره ان يقال
انتم قلتم ان ان الاستقبال مع عدم الجزم واذا لم مع الجزم فان كان
الامن كما زعمتم فالاولى في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا
ان يكون اذا كنتم بديل ان كنتم لان رب المخاطبين امر محقق وتقرر
الجواب ان يقال ان الايمان بلفظه ان ههنا وان كان الرب من الامور
المحققة للاشارة الى ان الرب في هذا الموضع ليس من سانه ان يحق
لاستعمال المقام على ما يقع الرب من اصله وهو مدرك الله تعالى والدلائل
الدالة على التمتع والرضى بل ولتصور ان المقام لا يصلح الا لوجود فرد
الاشياء لما قد تقرر من الخالات متى تعلق بغيرها اعراض كسكنت
الحصن وتحوه مثل قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم قوله اول تغليب
عطف على قوله اشارة من حيث المعنى الى الايمان بلفظه ان في قوله
تعالى وان كنتم للاشارة الى ما ذكره اول تغليب غير المراد
من من حو طوبوا على من يابيههم ليكون الكلام ح كما نه خالف عن الجزم وباب
التغليب باب واسع يجري في كل من منه قوله تعالى حكايه عن قوم
شعب لم يخرجك يا شعب والذين اسوا معك من قريشا ولعود
في ملنا ادخل شعب في لقود في ملنا حكم التغليب والافها
كان شعب في ملهم في يقود العود اليها قوله كالا ابلين اي كالتغليب
الذي وقع في قوله تعالى فبجبت الملكية كلهم اجعولن الا ابلين

فان ابلين وان لم يكن من الملكية لقوله تعالى وكان من الجرم لكن غلب
الملكية وعدة منها وانما قلنا انه عدة من الملكية لان حمل الاستثنا مطلقا على
المضل اولى لانه الاصل وحمل كلامه تعالى على ما هو اولى ايجري ولا يكون مضلا
الا اذا عد ابلين من الملكية وذلك ظاهر والذكر اي وكغلب الله كون الاثنا
في قولهم الابن للاب والام وفي قوله تعالى وكات من الفاسين حيث لم يقل
من الفاسات وكغلب العقل على غير العقل بخلاف قوله تعالى جعل لكم من انفسكم
انواعا ومن الانعام ازواجا يذكر كرمه حيث قال يذكر كرم خطا باشاملا للعقلاء والاهل
وان لم يكن الانعام من مخاطب معنى الامة جعل لكم من انفسكم ازواجا اي جلال وجعل
من الانعام ازواجا اي ذكر او انثى اكراما لكم يذكر اي تحللكم وانه كرم في الذر
وهو البث فيه اي في هذا الجعل وهو جعل الناس والانعام ازواجا وانما قال يذكر
فيه لان الجعل المذكور منشأ لخلق الاولاد وسبب لكثير كل نوع من انواع الانعام
وكغلب احدا لاسيما على الاخر اذا استر كايه صفة كحق لهم من الشمس
والقمر وعمر من لا يجي بكر وعمر رضى الله عنهما **قال** واذا اما للنعيم في الارض
ومنها لنعيم الاوقات في الاستقبال وحيشا واشتها في الامكنة ومن في العفلاء
وما اعلم منه ومهملها اعم واذا قلنا اصله ما مافظا هو اي فيما يضاف اليه واي في الاحوال
وكما لزمك تفصيل منع او عمل **اقول** اعلم ان اذا الزمان المعنى الاستقبال
واذا اما الزمان ما عزم من الحرمة الاستقبال وهو المعنى من قوله واذا اما للنعيم
واما ههنا في باب الشرط فبيان من حيث المعنى لطلب كل منهما مستين اعني الشرط
والجواز والى ما ذكرنا من افتراقهما في النعيم وعدمه واشترائهما من حيث المعنى
في باب الشرط اشارة صراح الفصاح حيث قال ولا فرق بين اذا واذا ما في الشرط
من حيث المعنى الا في الاجتهاد في الاستقبال اعني ان في اذا ما ابلين في اذا لا
تدري املك لا يفهم من قول القائل اتيك اذا طلعت الشمس الا انما في وقت طلوع الشمس
غداة غدا حتى لو خالف الوعد استحق العيب بخلاف ما اذا قال اتيك اذا ما طلعت الشمس
فانه لا يستحق العيب ان خلف الايمان عن الطلوع الاول لانه لا يدل على اول طلوع وانما
يدل على طلوع ما اولا كان او ثانيا او ثالثا او غيرها ومضى للنعيم في الاوقات الاستقبال

على سبيل البدل يعني انما ندل على وقت من الاوقات المهمة وهو معنى العموم ومنها
للتعميم فيها على سبيل الاستغراق يعني انما ندل على كل وقت ولاجل ما ذكرنا لا يكرر
المعلول على صفة بلطف متى شئت الصفة وتكرر المعلق عليها بلطف متعاضدا
فاذا اقال احد من طلوع الشمس فبعد من عبيد في آخر عبق عبيد بطلوع الشمس عدا ولا يقع
بطلوعها بعد غده بخلاف ما اذا اقال ميتا طلعت الشمس فبعد من عبيد في آخر فانه
يحصل الاعتناق بكل طلوع بويده ما حكمه الامام الرافعي رحمه الله عليه في العزم عن
ابن عبد الله الخاطي ان ميتا يقتضى الكفر انما ندل على كل ما دون ميت وما فعله ابو البقاء
عن ابي جعفر اكل لو قلت لمحا طيب متى سالتني اجبتك وسالك مريين كان ذلك
ان لا خمسة في الثانية ونقول اردت وقام من الاوقات لكل وقت ولو قلت ستها
سالتني اجبتك لم تكن لك في كل وهو ان لا خمسة في سى من المرات وان كان الفاء وما
ذكرنا من ان اذا ما للتعميم في الا زمانه الاستقبال علم ان قوله في الاستقبال
بعد قوله وسما لتعميم الاوقات يتعلق باذا اما ايضا وحاشا وايضا للتعميم في
الامكنة واعلم ان ابن النعمان في الامكنة بمعنى انما ندل على مكان من الامكنة
اي مكان كان غير محض مكان دون آخر وايضا اعم منه فان قولنا ابن جليس اجلس
يقبل الخصم بكان دون آخر بخلاف انما يجلس اجلس كقول من يخصص وقت
دون آخر بخلاف سها وحاشا نظير انما في العمل والمعنى ومن للتعميم في اولى العلم
حق قوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف غصلا ولا رهقا وما اعم ملته يعني هو
للتعميم في اولى العلم وغيرهم حق قوله تعالى وما تفعلوا من خير وقوله والسما
وما سها ومهما اعم من ما قال الله تعالى مهما تاسا من آية تسخرنا بما فاخر لك
نؤمن فاذا قلنا ان اصله ما ما فليت ما الاولى هاء كلمة اجتماع المثبتين
كما هو منهج الجليل فكونه اعم من ما ظاهر لان ما الاولى تحت شرطية والثانية زائدة تأكيد
معنى الشرطية فيفيد تأكيد العموم وفيه خراع وكذا اذا قلنا انه مركب من معنيتين
اكفف وما الشرطية في قولهم ما ما تفعل افعل فان دلالة على هذا الوجه على
العموم ايضا ظاهر لا نغنا اكهف عن كل شيء وكل من له حظ من الذوق يعلم ان
هذا التركيب يفيد انه لا شيء من الاشياء تفعله الا وانا افعله بخلاف ما لو كان

نحو

المركب

التركيب خاليا عن الكفف عن كل شيء فانه بخلاف ذلك واذا قلنا انه اسم مفرد موصوف
للعوم مثل ما فكونه اعم من ما اوضح لما يستلزم لغتهم من الزيادة في اللفظ للزيادة
في المعنى وانهم قالوا الغضبان هو المثل غصبا بخلاف الغاضب وقال جارا لله العلامة
وما ظن على اذني من ملح العرب انهم يستعملون مركبا من مركبهم الشفد وهو مركب
خفيف ليس في ثقل مما مل العراق فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا
الرجل اردت الجمل العراقي فقال ليس ذاك اسم الشفد فقلت لي فقال هذا
الشفد ففرد في بناء الاسم لزيادة المستعمل واي لتعميم ما يضاف اليه سواء كان
من اولى العلم بخواني رجل او من غيرهم بخواني فرس او اي شيء او اي لتعميم الاحوال الراجحة
الى الشرط كما نقول اني شعاع اقرأ اي على اي حال توجد الفقرة من جهرها ومعناها
او جدها انا وكل واحد من تلك الادوات المفيدة للعموم انما يوتي به لتركيب تفصيل
متعدد لكونه غير اوف بالمحصن ما لكون الافراد غير متشابهة لا بدخل تحت الضبط الكثرة
او عمل على تقديره فافيه بالحصن فالك افعلت من ياني اكرمه تستغني بلفظه من غير التفصيل
والنظور في قولك ان ياني زيدا اكرمه وان ياني عمرا اكرمه وان ياني خالد اكرمه وغيره
قال الله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويحش الله وسعته فاوليك هم الفائزون **قال**
ثم الطرفان في الجملة الشرطية لا يثبت لهما فلا يكونان اسميين ولا ماضيين
فان وقع فلا داع لناخذ الاسماء لان الموضع كالواقع نحو ونادي اصحاب الجنة
اقول الطرفان في الجملة الشرطية اعني الشرطية والجزاء لا يثبت لهما
لان الجملة الشرطية تفيد تعليق حصول امر غير حاصل لا على حصول امر آخر كذلك اذا
كان مضمون الجملة الشرطية ما ذكرنا فلا يكون طرفاها تامين فلا يكونان جملتين
اسميين لدلالة لهما على التيقن ولا يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية وكذا
لا يجوز ان يكونا ماضيين اذ التعليق انما يتصور بالنسبة الى المستقبل والماضي
يدل على المضي والماضي لا يفرق بينهما فان وقع اي فان وقع في الكلام البليغ
ان يكون الطرفان واحدا ما اسما او ماضيا فذلك انما يكون لكثرة كادعاء بموت
الشيء اما لناخذ الاسماء المقضية ليقين اي لظاهرها ونادى واخذ بعضها بحجة
بعض نحو ان انت مكرم فذلك شيرة ابايك فان الاميان بالجملة الاسمية

مجا

هذه الادعاء وان الامكان ثابت الخطاب مستفاد من رتبة انما كالحق والمستعد
 لكافة الادعاء عند تأخذ الاسباب المضممة لغلبة ان غلبنا على الاعلاء فعلنا بهم كذا
 وكهق لك عند تأخذ الاسباب المحصلة للشرع ان اشترينا سائما فامراه بكذا انى لا
 للشرع الذى هو غير حاصل منزلة الحاصل لنظام الاسباب المحصلة له واما جعل المتوقع
 وما هو للواقع اى يصدد كالمواقع خوق لك ان انت ميت فغيرك غير خلدني اسمية الشرط
 والجزء من بلا الامر الذى لا ينك في تحفة منزلة الثابت المحقق وكهق له تعالى فان
 مت فهم الخالدون في مضي الاول واسميت الثاني من بلا لما لا ريب في تحفة منى كذا
 الواقع المنقضى ومثله لا في وقوع الشرط والجزء ما صين بل في وقوع الماضي موقع
 المضارع لجعل المتوقع كالمواقع قوله تعالى ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار فان النار
 وان لم يقع بعد لكن لما كان يصدد الواقع كانه اجس به من لا يكذب فكان قد وقع وحقق
والثاني او للتعريض لدواع منها ان لا يصير واو عليه ورد فل لا تسالون عما
 اجرتنا ولا تسال عما فعلنا وما قبله وانا اوابا كره على هدى اوفى ضلال مبين ويسمى
 مثله كلام المصنف **اول** او للتعريض عطف على قوله للدعاء عاى يعنى قد يقار
 في بلوغ الكلام الى الماضي في الجملة الشرطية اما للدعاء كما ذكرنا واما للتعريض
 وهو ان يكون الكلام مع احد والمراد به غيره خوق له تعالى ولن نرمي عك اليهود ولا
 النصارى حتى تتبع ملتهم قل ان هدى الله هو الهدى ولين اتعت اهلهم بعد الذى
 جاءك من العلم ما لك من الله من ولى ولا نصير فانه قال اسع بلفظ الماضي وان كان
 القياس المضارع واستند الانشاء الى الرسول صلى الله عليه وسلم وان لم يتبع احواء
 اليهود والنصارى فط من بلا لغير الحاصل منزلة الحاصل لراة التعريض بان فمه
 اتفق احواء اليهود والنصارى فيما مضى من الزمان ولوانى بالمضارع لكان
 تعريضا ايضا لا كذا بالنسبة الى الماضي والتعريض يكون لدواع منها ان لا يصير و
 اى لا يصير مخاطبون بالكلام على حاله فم عليه من الضلال ولا يرب بعضهم عند استماع
 الحق وعلى هذا الاسلوب ورد قوله تعالى قل لا تسالون عما اجرنا ولا تسال عما
 نعملون وان لم يكن من قيل الشرط والجزء اذ لو لم يكن المراد ما ذكرنا لكان هو الكلام
 في هذا المقام ان يقال لا تسالون عما نعمل ولا تسال عما نجرمون وما قبله اى وكذا اورد

لا ص
 ما هم عليه

على التعريض للداعية المذكورة ما قبل هذه الكلام وهو قوله تعالى وانا اوابا كره على هدى
 اوفى ضلال مبين يعنى ان احدا الفريقين من الموحدين المعقدين لتفدين ذاة
 تعالى عن شائبة الشرك ومن الكافرين الذين اشركوا به الحادى التازل في ادى
 مراتب الامكانه لعلنى احد الامر من الهدى والضلالة فانه لما ردوا الهدى
 والضلالة بينهم وبين نفس مخلص الكلام عن امر ربا يعنى اصرارهم على ناهم عليه واد
 بعضهم بخلاف ما لو قال وانا لعلنى هدى وانتم في ضلال فان اجراء الكلام على هذا
 السبق ربا اوقعهم في تيه الاصرار وفتح نايه فعضهم واعلم ان في ادخال على هدى
 وادخال في على ضلالة لطيفة وهى ان فيه سبها على ان صاحب الحق كانه علاوسا
 جوادا بعدد وجهه حيث اراد ويصرف عنه الى اى جهة شاء وان صاحب الماطل
 كانه منحرف في ظلام لا يد رى اى سوجه ومجرب في سبأ المذكور الكلام المصنف
 لان كل من يسمع مثل هذا الكلام مؤاليا كان او معاد يا قول من خطب به قد انصفك
 صاحب الكلام او لا تصاف المسمع من نفسه حيث يحط مرتبة عن مرتبة الخطاب
 باسناد لا جرم الى نفسه والعمل الى الخطاب وعلما المعاني يسمون هذا النوع
 بالاسندراج ايضا لاستدراج الحضم الى الادعاء ويقولون ان محاد عاى كذا
 قول قد تقوم مقام محاد عاى الافعال وعليه بيان البلاغة اذ لا لفاظ للمخ
 البرايقة والمعاني اللطيفة الشايقة اذ لم تكن مستجيبة للمقصود كما استقامت
 المتدريج بالجدلى لانه يصف في المخالطات الخطا كما يصف في الجدلى
 في المخالطات البرهانية وله في التنزيل نظاير منها قوله تعالى وقال رجل ممن
 من آل فرعون كنتم اياما تافلون رجلا ان يقول رضى الله وقد جاءكم
 بالبينات من ربكم فان يك كاذبا فعليه كذا وان يك صادقا يصبكم بعض الذى
 يعد كذا ان الله لا يهدي من هو مشرك كذا فان ذلك المعنى لما اراد اسندراج
 قوله الى الادعاء وايضا دهم لما اى به موسى عليه السلام اخذهم اولا بالاجحاح
 على طريق التقسيم بان هذا الرجل اما كاذبا صادقا فان كان كاذبا فغايله كذا به
 عليه وان كان صادقا فافضل لكم بعض ما يعلمكم ان تعزضتم له وثانيا ندم الكاذب
 على الصادق لئلا يفتوروا انه من مضطرب به وانصاره فيفتروا منه والثالث هضم بعض

لتعريض

لا يعلم طريق الخلاصة
 وسمع مثل هذا الكلام
 اى اسماع الحى على الو

سراحوال ص

ظ
 وسمع

حقه بان قال يصيبكم بعض الذي بعدكم مع علمه بانه في وان كل ما بعدكم به لا بد والصلبهم
 ليس في ال فتعز ان ليس بكلام من اعطى موسى حقا وافيا فضلا من ان يتعصب له ورايا
 ان بعد ما مهد من المفدمات الدالة على انه من تعصبه اشار الى انه على هدى ولو
 كان في مقال هذا مسرا كذا ان لما عصبه الله تعالى بالنبيا التي لم يعصب بها غير
 الانبياء ولا يخفى ما فيه من مداع الخضم واستدراج **قال** اول النفا ان اولها
 الرغبة واما نحو ان اكرمني اليوم فقد اكرمتك امس فما اول **اقول** وقد يصار في
 بلع الكلام الى الماضي في الجملة الشرطية للفعال من المصكلم بوقوع الشرط كقول
 المحب ان طهرت بوضال الجيب فذا ان غاية المقصود وسنرى ان ما في فانه لكره
 شغفه بالطهر بوضال الجيب نزل منزلة الحاصل واتى بلفظ الماضي في الشرط نفا
 وقد يصار اليه لاطهار الرغبة من المصكلم في وقوع الشرط كما نقول ان طهرت بحسن
 العاقبة فلك غاية من الله تعالى فاك العاقبة رعتك في الطهر بحسن العاقبة ولها
 حرصك عليه رما استحق في خالك صورة حتى تخيلته حاصلا وغيره عن بلفظ
 الماضي واعلم ان من الفعال بالوقوع واطهار الرغبة فيه عموما وخصوصا من وجه
 يوجد كل منهما بدون الآخر وذلك لان من ان خصى وقد يوجد ان معا كقولهم في
 الدعاء ربه الله فانه يحمل كلهما ويوضح ما ذكرنا من الاتيان بالماضي قد يكون
 للفعال قد يكون لاطهار الرغبة في وقوعه بقاؤا الشرطين في قوله تعالى فاذا
 حاتم الحنة فالو الناهية وان يصيبهم سعة بطير واموت ومن جهة فانه اتى بالشرط
 في قوله فاذا اجائتم الحنة ماضيا اما نفا او لاطهار الرغبة في وقوع الحنة
 لا سيما في ذلك في قوله وان يصيبهم سعة مستقبلا لان السبب لا فعال
 بوقوعها ولا يرغ فيه قوله واما نحو ان اكرمتك اليوم فقد اكرمتك امس فما اول
 جواب عن سوال تغدير ان يقال ان قولهم ان وقع بعد الشرطية ماضيا
 فذلك لادعاء او للتغريض او للفعال او لاطهار الرغبة منقوض بقوله ان اكرمتك
 اليوم فقد اكرمتك امس فانه وقع الشرط والجزاؤه ماضيا وليس كذلك لانه اكرمتك
 من السكت واجاب بقوله فما اول يعني هذا السال ما اول بقولنا ان تغد باكرمتك يا
 اليوم فاعند باكرمتك اياك امس وانما قلنا انه ما اول ما ذكرنا من اعشال الاستقبال

للتعال ص

قوله الشرطية عن المصار

لان هذا الاعشاء مفقود لانضاب الكلام المستعمل والمفقد اذا كان الكلام مضيا الى
 معناه يكون في معرض الملقوط **قال** ولو لا مناع الشيء لامتناع غيره فغلب
 الفعل لماضي الا لكه نحو ولوتني لصدور عن لا يلدب ولو طيعكم في كثير من الامور
 لعين اي يستمر اشياء او مالا يخضار الصوة نحو الله الذي ارسل الرياح فتنسجيا
 وتم قال له كن فكون **اقول** من ادوات الشرط ولو هي لا مناع الشيء وهو
 الجزاء لا مناع غيره وهو الشرط فاك اذا قلت لو اكرمتك فانا تعلق
 امتناع اكرمتك للماضي طلبا من امتناع اكرمه لك ولما ذكرنا من اننا نقف امتناع الثاني لا مناع
 الاول امتنع جلتا ما اعني الشرط والجزاء عن الشق واعلم ان كلمة لو للمضى
 وان دخلت على المستقبل واذا كانت لا مناع الشيء لا مناع غيره مع افادتها المصح
 فيغلب بعدها الماضي اما الفعل فليدل على التجدد الذي هو ضد الشق واما
 الماضي فكيفه مناسبا للمعنى لو فلو وقع بعدها الفعل المضارع فذلك لا يكون الا لكه
 نحو قوله تعالى ولوتري اذ الجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم اي يوم القيمة لو ايت
 امر عظيم فانه اتى بعد لو بالفعل المضارع وان كان القياس الماضي لكه وهي تنزل
 المستقبل في سلك المقطوع به لكونه صادرا عن من لا خلاف في اجازة وايضا غير
 الواقع موقع الواقع المحقق حاصله ان يقال ان الماضي انما يذكر ليدل على التحقيق
 وجب من لا رب في اخباره ادل عليه فاستوى بالنسبة اليه الماضي والمستقبل في
 الدلالة على الامر المحقق بوقوع ما ذكرنا قوله جار الله العلامة ان لو واذ كلمتهما المعنى
 قد كرهما مع نرى لان المنقبت من الله من له الوجود والمقطوع وخوفا له واعلم ان
 فيكم رسول الله لو طيعكم في كثير من الامور لعين يعني ان فيكم رسولا لله على ناله حب
 عليكم تغيرها وهي انكم تطلبون منه ان يعمل في الحوادث على مقتضى رايكم فعمل الطواع
 لغيره ولو فعل هو على مقتضى رايكم واستصوابكم لعين اي لا تلتزم او لتسوق عليكم لوقوع عكم
 حسره في الحبل والحلاك فانه قال طيعكم ذوا اطاعتكم للدلالة على انه كان
 في ارادته استمرار لطاعته لم يبدل قوله في كثير من الامور كحاصل الشرطية ان لو لم
 على اطاعتكم لعين لكن امتنع عكم لا يستمر ان امتناعه عن اطاعتكم قوله او مالا يخضار
 الصورة تعني ايضا المضارع موقع الماضي في الاثنين المذكورين لما ذكرنا او

واغما

لجرب

بيان
لو استمر

لاستحصار الصور بمعنى ان الاشياء بلفظ نرى في الدنيا الاولى لفصل استحصار صورته
 المحرمين حال كذا ثم نأخذ في الرووس فابدين ربنا ابصرنا وسمعا فان حجبنا فعل صالحا انا مؤ
 ولفظهم بطبعكم في الدنيا الثانية لعقيد استحصار صورته اطاعته لم يبق في كل ما يقع لهم
 من الاراء في الحوادث كما في قوله تعالى **والله الذي ارسل الرياح فيثير بها فلقها**
التي كانت فاحشا ما لا رضى بعد موتنا لذلك النشور فانه قال فتفترجا باولم يقل
 فانارت استحصار تلك الصور البديعة الدالة على القدرة الربانية من اثاره المحاب
 مسخر ابرز السماء والارض وما في قوله تعالى ان مثل عيسى عندنا الله كمثل ادم خلقة
 من تراب ثم قال له كن فيكون شبه تعالى عيسى بآدم عليهما السلام من حيث ان آدم
 خلق من تراب نسبة الغريب لا غريب لان خلق آدم اغرب من خلق عيسى لان عيسى
 خلق من غير آب وادم خلق من آب وام ليكون ارفع للخصم ووقع في النفس والمراد انه
 قال كن فيكون دون كن فكان مع انه القياس استحصار الصور كون آدم عليه السلام
 بعد ما خلقة من تراب فيكون حكاية عن حال ماضية قبل ثم هنا لئلا يفت اللفظ لا
 لئلا يفت المعنى كقولك زيد عالم ثم كرم ويجوز ان يكون الترتيب المعنى ايضا ليكون
 المعنى صورته طيبا ثم قال له كن فيكون **قال** **فان لم تفعلوا ولتفعلوا**
 ندك على الحزم لا انا ندك على عدم الحزم بدليل فان لم تفعلوا ولتفعلوا **اقول**
 هذه التنبهات في تنبيهات على فوائده خمسة متعلقة بالجل الشرطية ختم المصنف
 النوع الثاني من هذه الفن بها الاول ان ان في الجملة الشرطية لا تدل على الحزم
 بوقوع احد الطرفين سواء كان الطرفان واحدا معا واقعا في نفس الامر او لا ولا تدل
 على عدم الحزم على انما لو دل على عدم الحزم لما جاز ادخالها على ما هو محرم به والثاني
 باطل بدليل قوله تعالى فان لم تفعلوا ولتفعلوا فانفوا الثاني الذي وفودها
 الناس والحجرات فانه ادخل اداة الشرط وهي ان على ما هو محرم به وهو علم معلوم
 اعني علم استأنف يسورة من مثله وانما قلنا ان علم فعلهم محرم به لانه تعالى غيبه
 بقوله ولتفعلوا وهو يدل على عدم فعلهم جزا فيكون المقدم وهو دالة ان على عدم
 الحزم ايضا باطلا واعلم ان قول صاحب المفتاح الاصل فيها عدم الحزم معناه ان
 الاصل في ان علم الدلالة على الحزم فلا فرق بين كلامه وكلام المصنف في افادة

غير صم

دعها اذا لا يلزم من عدم
 له على الحزم الدلالة على
 م الحزم ص

هنا

هذا المعنى فادفع ما طعن من ان من الكلامين **فان قال** الثاني فلفظ ربط النسبة
 بالنسبة او صدقا بصدقهما نحو كل طلعت الشمس بلغت نصف النهار ونحو تصفقت
 الربط المعنوي نحو ان كرمي فانا اخوك او فقد اكرمك حاج الى الفاء رابطة لفظية
اقول التنبه الثاني في ان الربط على تعيين ربط النسبة بالنسبة وربط
 الصدق بالصدق فنقول الاول في القضية الشرطية من وربط بين المقدم والنتيجه ان كانا
 متقاربين في الوجود كما في قولنا اذا طلعت الشمس اشرق وجه الارض فان طلوع الشمس
 وارتفاع وجه الارض متقاربان في الوجود لكونهما في وقت واحد ولم يكن بمقاربتين
 فيه بل سعاقان على وجه الاستلزام كما في قولنا اذا طلعت الشمس بلغت نصف النهار فان الطلوع
 في وقت يستلزم البلوغ في وقت آخر لا معه والمصنف خص الاول بربط النسبة بالنسبة لان
 الربط بين نسبي المقدم والنتيجه الحارحين سوقف على تقاربهما في الوجود وهو كذلك ولا
 يخفى عليك انه اذا كانت النسبة مرتبطة بالنسبة يكون الصدق ايضا مرتبطا بالصدق وخص
 الثاني بربط الصدق بالصدق وذلك لان صدق احد النسبتين على تقدير صدق الآخر لا يتوقف
 على تقاربهما في الوجود فانا اذا قلنا لو كان العالم ممكنا في الازل كان حادثا صدق الثاني
 على تقدير صدق المقدم وان لم يتحقق التقارب بينهما في الوجود لكون الامكان في الازل والحادث
 بعده والربط فيه احد النسبتين بالآخر لما سنا من ان ربط نسبة الثاني بنسبة المقدم
 سوقف على تقاربهما في الوجود ومهما ليس كذلك وقد ذكر بعض تلامذة المصنف
 في شرحه ان الشرطية لا تقتضي ان يكون الربط فيها لصدق الجزاء بصدق الشرط بل قد يربط
 النسبة بالنسبة كما يقال كلما طلعت الشمس بلغت نصف النهار فانه ليس المعنى كلما صدق الاول
 صدق الثاني اد عند الضميمة مثلا بصدق الاول دون الثاني بل معناه ان هذه النسبة يستلزم
 تلك وان تلك النسبة لا تارة من مرتبطة بها هذا كما به الفاظه وقد عرضه على المصنف فلم
 يتفقوه وافاد ما حاصله ما ذكرناه او لا واذ قد عرفت ان في الجملة الشرطية لا بد من
 ارتباط لفظي كان او معنوي فاعلم ان الارتباط المعنوي من الجهتين لانه ان يكون قويا بحيث
 اذا سمعنا القضية حكم العقل او العرف بالارتباط اولم يقولوا تلك الحجة فان قوس
 كذلك فلا احصاء في الارتباط بينهما الى رابطة لفظية لقوة الرابطة المعنوية وان لم يقو
 الارتباط المعنوي تلك القوة فلا بد وان يذكر في اللفظ ما يربط لصدقهما بالآخر وبذلك الارتباط

الضجوة

هي الفاء السببية مفعول ان كرمي فاما اقول لضعف الارتباط المعنوي بينها لعدم
 ترتيب الاخوة على الاكرام وذكر ظاهري وكذا اقول ان كرمي فقد اكرمتك فان الاسان
 بالفاء واجب فيه لضعف الارتباط بين الاكرام الاول والثاني فان الثاني ان الواقع
 تاليا امر متحقق تحقق الاول او لم يتحقق **قال** الثالث لو عدم الشرط
 جزوا ولعدم الجزاء غالبا لان عدم الشرط لا يثبت باعتبار الدوام الا به مضاف اليه
 الا اذا امتنع نفي الجزاء لرتبه على التقيضين وح دكر الشرط بالواو ليدل على ما لم يذكر
 نحو اجبتك ولو كنت فالتالي او بدونها لكون المتروك اولى بخونم العبد صريحا لم يخف الله
 لم يعصه **اقول** التنبيه الثالث في تحقيق مدلول لو مفعول لو لعدم الشرط
 جزوا لانه وضع ليدل على امتناع الشرط المجزوم به المقدر وجوده فانك اذا قلت
 لو جيتي اكرمتك اردت به انه لو قدر حصول الخي حصل الاكرام لكن الاكرام منتف
 لانقار الخي فهدا المقدمة الاستثنائية والنتيجة كلنا مما ملكو طمان من اول الامر
 وان لم يصدر بها واذا كان معني لو كذا فكأن لعدم الشرط جزوا وهو لعدم الجزاء غالبا
 لا دائما واما بيان انه لعدم الجزاء فهو انه وان دل بحسب الوضع على عدم الشرط لكن عدمه
 لا يثبت باعتبار الدوام ان لزوم الجزاء له الابدوم الجزاء فاما في القضايا الشرطية
 ما لم يحكم بعدم التالي لا يحكم بعدم المقدم واذا كان دالا على عدم الشرط وعدمه لا يثبت اعتبار
 الدوام لا لعدم الجزاء فيكون دالا على عدم الجزاء ايضا واما بيان انه لا يدل على عدمه دائما
 بل غالبا فهو ان الجزاء اذا كان ممتنع الانتفاء لرتبه على التقيضين اعني الشرط ونقيضه
 لا يدل على عدمه بل يدل على تحقق الجزاء بحدوث الشرط او لم يتحقق واليه اشار بقوله
 الا اذا امتنع نفي الجزاء الى اخره قوله وح اي حين ما يكون الجزاء ممتنع النفي لرتبه على
 التقيضين اما ان لا يكون ترتيبه على نقيض الشرط اولى من ترتيبه على الشرط او يكون
 فان لم يكن فلا بد وان يذكر الشرط بالواو ليدل على ما لم يذكر اعني نقيض الشرط نحو
 اجبتك ولو كنت فالتالي فان الحجة لما كانت مرتبة على الفعل وعدمه كانت ممتنعة الانتفاء
 واما لم يكن ترتيبها على عدم الفعل اولى من ترتيبها عليه ذكر الواو ليدل على المتروك فيكون
 تعدد الكلام اجبتك ان لم تكن فالتالي ولو كنت فالتالي وان كان ترتيب الجزاء على نقيض
 الشرط اولى فيذكر الشرط بدون الواو لان ترتيبه على المتروك لما كان اولى حكم العقل

لمحظة

خفة حيل

فذلك المتروك بدون قرينه كقوله نعم العبد صريحا لم يخف الله لم يعصه
 فان علم العصيان لما كان مترتبة على الخوف وعلمه لم يحكم بان لو
 لعدم الجزاء ولما كان ترتيبه على المتروك وهو الخوف اولى من ترتيبه
 على المذكور لم يحكم الى الواو لكونه معلوما عقلا فكل من يقدّر الكلام
 نعم العبد صريحا لم يخف الله لم يعصه فكيف وهو خاف اذا
 عرفت هذا فاعلم ان قولهم لو لا مسمع الشئ لا مسمع غيره قد يفسر
 بانه لا مسمع الثاني لا مسمع الاول فقال في نحو مفعول العبد لو ايسر
 لا عطيتك ان يدل على ان اسفا الاعطاء لا اسفا الاسان وقد يفسر
 بانه لا مسمع الاول لا مسمع الثاني فقال في نحو مفعول العبد لو كان
 فيهما الهمة الا الله لفسد ما اند انتفى التعدد لان اسفا الفساد وكلا
 التفسيرين صحيح لكن باعتبار من يختلفان اما التفسير الاول
 فيا عتار التوضيح والعلية واما التفسير الثاني فيا عتار العلم
 ولا يستدل لال فان للرب لا اله الا هو المذموم ان يقول ان اسفا الفساد
 لا اسفا التعدد ضرورة وجوب اسفا العلول عند اسفا العلة و
 ان تقول لئلا اسفا التعدد لا اسفا الفساد معني انما علمنا انه لا فساد
 فيهما علمنا انه لا تعدد في الاله اسمد الا من اسفا اللان على اسفا
 المذموم **قال** الدواع الطرف والكيف وغيرها من
 الاحوال قد تخرج نسبتي فاذا لم يخط فيه جهة ارتباط صار شرط
 وحواف قال يصح معنى الشرط **اقول** التنبيه الرابع في بيان
 ان من الاسماء ما قد يعرض لها ان ترتبط بها احدي الجملتين بالآخرى
 فقال لها انما من ادوات الشرط وان لم تكن متبعية في اقاده معني
 الشرط مفعول في تحقيقه الطرف اي الاسم الدال بحسب الوضع على
 المكان كايين وحيث او الزمان كاذ او متى والكيف اي الاسم الموضوع
 للشيء ال بد عن الحال كاي وعزيم من الاسماء التي تعدل للحال لاس الاحوال
 كاي وما ومن وسائر الاسماء المفيدة للعموم اما في الزمان او المكان او غيرها

قد يفيد جمع النسبتين الكائنين في الحليتين فيكون لكل من تلك الاسماء جهتان
 احدهما جهة الارتباط والثانية غيرهما فاذا لوحظ فيها الجهة الاولى اعني الارتباط
 صار ما يقع بعدها شرطاً وجزاً وحينئذ يقال لكل منها انه يضمن معنى الشرط
 ولذلك يحتاج الى حليتين يكون احدهما شرطاً والاخر جزاً وكما في قوله من يكره
 اكرمه وما تفعل افعل وغيرهما من الامثلة **قال** الخامس الاستفهام
 اد ابنى عليه امر قبل الجواب فهم ترتيبه على جوابه ايا كان فاذا تعيما نحو من
 جاك فاكرمه ومن ذا جاك اكرمه ثم قد تجرد عن الاستفهام كما تجرد في سواد
 عليهم انذرهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فنصير للشرط المحض وهو السر في اشتراكها
 في الاسماء **اقول** التثنية الخامس في بيان ان الاستفهام قد يفيد تعيماً لا فائدة
 الترتيب والتعليق ضمنا فنقول اد ابنى على الاستفهام امران ذكر شئ به بعد الاستفهام
 وقبل ذكر جوابه سواء كان المذكور بعد الاستفهام وقبل الجواب منصوباً مقروناً بالفاعل
 السببية او مجزئاً مجرداً عنها فهم منه الترتيب فاذا تعيما مثال ما يكون المذكور قبل الجواب
 منصوباً مع الفاعل قوله من جاك فاكرمه بالنصب فان ذكر الاكرام قبل جواب الاستفهام
 يفيد ترتيب الاكرام على الجواب وذكر يقتضي استحقاق من يصح ان يكون جواباً لذلك السؤال
 للاكرام أي شخص كان اذ لا ذلك لما كان لذلك السبب والقديم فانه ومثال ما يكون المذكور
 قبل جواب الاستفهام مجزئاً على مفردات بالفاعل قوله من ذا جاك اكرمه فان من الاستفهامية
 في هذه الامثلة بواسطة السبب المذكور بعد تعليق الاكرام على الجواب كفاية من الشرطية
 اياه في قولنا من جاك اكرمه واذا افاد الاستفهام المذكور الترتيب فيكون للتعميم وانما ائت
 في المثال الثاني بلفظه ذا بعد من الاستفهامية لئلا يوهى ان من فيه شرطية واعلم
 ان بين ما افاده المتن وبين ما حققناه في هذا المقام بعض المخالفة فتأملها وكن
 الحاكم الفصيل باذن الله تعالى واذا قد تحققت هذا فاعلم ان المصنف لما شبه على ان
 الاستفهام قد يفيد تعيماً عقب تلك الفائدة حكم اخر من احكام الكلمات المتضمنة
 لمعنى الاستفهام فقال قد تجرد عن الاستفهام الى اخره فنقول في توجيهه ان حرف الاستفهام
 وسائر الاسماء المتضمنة له قد تجرد عن معنى الاستفهام كما في قوله تعالى سواء عليهم انذرهم
 ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان العبرة في قوله انذرهم مجردة عن معنى الاستفهام لانها فيه مجردة

ترتيب ذلك على العمل
 الذي يوصف الجواب
 كما في سائر اداءه

ليسج

الشرطية واذا جردت الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام عنه فتصير المحض الشرطية
 فيكون حكمها حكم سائر ادوات الشرط والست في اشتراك الاستفهام والشرط في كثير
 من الاسماء مثل ما ومن ومنى واين والى ما ذكرنا من ان كلمات الاستفهام اذا جردت
 عن معنى الاستفهام يصير المحض الشرطية والى ما ذكرنا اشار بقوله وهو السر في اشتراكها
 في الاسماء **قال** والترديد **ادواته** او واها وقد يفيد ان ثبوت احد
 الامرين رد المن منهما او نفي احد الامرين رد المن بينهما او ثبوت احد نفي احد
 رد المن بين اما ثبوتها او نفيها وذلك قد يكون للجمل او تجاهل او تجهيل او التجاهل
 في البلاغة ولا تخرها فانظر قول الخارجيه ايا شجر الخابور ما لك مورقا ما لك لم يخرج
 على ابن طرف وتذكر ما قلنا في انا و اباكم **اقول** الربط بين حليتين
 اخرجنا بادخال حرف الشرط عن الجملة بالشرط وادواته ما ثبوتنا عليك مفصلاً والربط
 بين جملة احدهما بادخال حرف الترديد عن الجملة بالترديد وادواته او اما نقولنا جاني
 زيد او عمرو واني انا زيد واما عمرو وهذا ان الحرفان اما ان يفيد ان ثبوت احد الامرين
 كقولك زيد سخي او شجاع رد المن سعي السخاوة والشجاعة كليهما عن زيد يعني انه لاخ عن
 احدهما والقضية بهذا المعنى يسميها المنطقيون منفصلة ما نفع الخلو اما تسميتها منفصلة
 فلان الحكم فيها بالانفصال والعماد واما ما نفع الخلو فلان الحكم فيها منع خلو الواقع عن
 صدق احد الامرين وقد يفيد ان نفي احد الامرين كقولك زيد سخي او شجاع رد المن بينهما
 له على سبيل الاجتماع يعني انه ليس موصوفاً بهما جميعاً والقضية بهذا المعنى يسمونها
 منفصلة ما نفع الجمع لان الحكم فيها منع الجمع بين الامرين وقد يفيد ان ثبوت واحد من
 الامرين ونفي الآخر كقولك زيد سخي او شجاع رد المن بين اما ثبوت الامرين كليهما له او
 نفي الامرين كليهما عنه فيكون معنى القضية انه لا يتصف بكليهما ولاخ عنها جميعاً بل هو
 موصوف بواحد مما خال عن الآخر والقضية بهذا المعنى يسمونها منفصلة حقيقية
 لان الحكم فيها بالانفصال بين الامرين ثبوتاً وانتفاءً وذلك ان ايراد الكلام على هذا
 الاسلوب قد يكون للجمل المتكلم وقد يكون لتجاهله مع عالمه حقيقة الحال وقد يكون لتجهيل
 السامع واعلم انه لما بين ان فيهم الكلام على هذا المنوال قد يكون لتجاهل ايراد ان
 من ان التجاهل ليس بعزيب بل كثير اما يصار اليه في كلام البلاغ وهو الى سحر البلاغة

ونفي للاحر

وان كنت في شك مما جققناه فانظر قول الخارجي انا سخر لكا بور ما كن مورقا
كا كن لم يخرج على ابن طريف تعرف لطف موقع التجاهل وتونه والى سحر البلاغة فانها
لما تجاهلت عن قضية ان السخر ليس من شأنه الخزع على هلاك احد وانكرت
مورقته وكونه دار واور وروث وصبغ مع هلاك من يرثيه فعالب انا سحر لكا بور
السب البست الكلام رونقا وبها وذلك لا يخفى على اصحاب الادب السليمة
والطباع المستقيمة الخارجية اسم امرأة شاعرة وكما بور موضع من نوح وبارك و قوله
مورقا حال من الكاف في ما كن وتذكر ما قلنا في قوله تعالى وانا اواباكم كعل هدر
او في ضلال مجلس من ان التردد وعدم التصريح فيه انا سحر لكا بور واعلى ما هم عليه
من العناد والجبال لتحقيق ك ان التجاهل والى سحر البلاغة وما كن لكا بور واعلم ان
صاحب المفتاح سمي الصفة البديعة الواقعة في هذه الآية تارة يستوفى المعلوم
مناق غير ذلك في قسم البديع وتارة بالاستخفاف وذلك في قسم المعاني وقال
لا حيت تسميته بالتجاهل وانا قال ذلك رعاية لحسن الأدب واجتنابا عن نسبة
التجاهل الى الشارع ونحن ننبه في ذلك رزما به حسن سميت وادب
قال النوع الثالث في القصر وهو يقف الموصوف على الصفة فلا يتعداها
الى صفة اخرى وبالعكس فلا يتعداه الى موصوف اخر ولا يغيرها كالقول على مفعول
او طال او تميز وكلها تنقسم الى قصر افراد رة المن يدعي امين او اوصاف بلا جرح
نحو ما جئت الارسل وقصر قلب رة المن يعتقد نفى ما نثبت واثبات ما نفيه
نحو ما قلت لم الا ما امرني به **الاول** النوع الثالث من الفن الاول
في القصر اعني تخصيص احد الشئيين بالآخر وهو اني القصر قد يقع للموصوف على الصفة
بان يختص الموصوف بصفة دون صفة فلا يتعداها اي لا يتعدى الموصوف تلك
الصفة الى اخر كقولنا زيد شاعر لا مني وبالعكس اي وقد يقع القصر للصفة
على الموصوف بان يختص الصفة بموصوف دون موصوف اخر فلا يتعداه الى فحينئذ
لا يتعدى الصفة ذلك الموصوف الى موصوف اخر كقولنا ما شاعر لا زيد واعلم ان
المراد بالصفة والموصوف ههنا ليس الصفة والموصوف المتعارفين عند النجاة بل المراد
بالموصوف هو الذات وبالصفة هو الحدث العام بها والفرق بين قصر الموصوف على الصفة

من نواحي

وقصر الصفة على الموصوف ظاهري فان الموصوف في الاول لا يمنع ان يشاركه
غيره في الوصف ومنع في الثاني وان الوصف في الثاني يمنع ان يكون لغير
الموصوف ولا يمنع في الاول قوله ولا يغير بما اي القصر قد يقع لغير الموصوف
على الصفة وبالعكس بل قد يكون اما للفعل على المفعول كقولك ما ضربت لا زيدا
اوله على الحال كقولك ما جيت الراكبا اوله على التمييز كقولك ما جيت لا نفسا
قوله وكلها اي وكل واحد من اقسام القصر سواء كان قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة او قصر الفعل على المفعول او الحال او التمييز ينقسم
الى قسمين احدهما قصر الافراد وهو اما تخصيص الموصوف بوصف دون وصف
كقولك زيد شاعر لا مني رة المن يدعي اتصاف زيد بالامرين كليهما او باصدهما
من غير ترجيح واما تخصيص الوصف لموصوف دون اخر كقولك ما شاعر لا زيد
رة المن يعتقد شاعرية زيد ويدعي معه شاعر اخر ومنه قوله تعالى وما محمد الا
رسول قد خلت من قبله الرسل كان القوم لا يستغفونهم ان لا يتقي لهم رسول الله
اعتقدوا انه متصف بصفتين الرساله وعدم الملك فقصره تعالى على احد الوصفين
وهو الرساله دون اخر يعني ان يحد امقصور على الرساله لا يتعداها الى ما يتوهمونه
من عدم الملك والثاني قصر القلب وهو اما تخصيص الموصوف بوصف مكان اخر
كقولك ما زيد مني بل شاعر او زيد شاعر لا مني رة المن يعتقد نفى ما نثبت واثبات
ما نفيه وعليه قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه
عليه السلام لما سمع خطاب الله تعالى حمد قال انت قلت للناس اتخذوني وامين
الامين من دون انه راي اسماء المقام على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس طامرك
لاني امرتك ان تدعو الناس الى ان يعبدوني ثم انك دعوتهم الى ان يعبدوا من دوني
فقال ما قلت لهم الا ما امرتني به او تخصيص صفة لموصوف مكان اخر فحقق
فما خصنا ان اقسام قصر الافراد اربعة لان قولنا زيد شاعر لا مني اما لرة من يعتقد
اتصاف زيد بالوصفين جميعا او لرة من يعتقد اتصافه باصدهما بلا ترجيح وكذا
قولنا زيد شاعر لا مني رة من يعتقد شاعرية زيد وعمر وكلهما او لرة من يعتقد
شاعرية احدهما بلا ترجيح وانا سمي هذا قصرا افرادا لانه اما ان يرسل الشركة التي يدعيها

الوصف

بنو قحوة

وكان ان تعصر على تسمية
ان يقول هو سوا كان
لغير الصفة على الموصوف
او لغير الموصوف على الصفة
اما ان تزيل الشركة او
تفيد التعبد

لك أن تحله أربع أقسام
باعتبار قصر
تسميها على الصفة
الموصوف على الصفة
وتسميها باعتبار عكسه
٣

السامع أو يفيد النفس وأما قصر القلب فهو على قسمين لأنه سواء كان قصر الموصوف
على الصفة أو قصر الصفة على الموصوف يفيد رذ من يدعي نفى ما ثبت أو إثبات ما نفيه
وأما سمي هذا قصر القلب لأنك به تغلب حكم السامع بكليته **قال** وطرقه
أربعة الأول العطف كقولك زيد شاعر أو لا شاعر أو لا غير أو لا شاعر أو لا غير
قيل لا غير وليس غير وليس إلا الثاني لا بعد النفي نحو ليس زيد أو ما زيد إلا شاعر الثالث
أنا ومضمين معنى ما أو لا قال وأما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي قال الربيعي حكوت
بعد إذ إن التحقيق وما توكدة أنا فنه كما قال من لا خبره له بالخوف زيد تأكيدها فيضمن
معنى القصر إذ القصر يقصد به هذا المقصود إذ وقع في جواب المتردد الرابع المقدم نحو
أنا كقيت بمثل **أقول** لما بين أن القصر سواء كان قصر الموصوف على الصفة أو قصر
الصفة على الموصوف ينقسم إلى قسمين قصر أفراد وقصر قلب شرع في هذا الطريق التي بها
يحصل القصر فنقول في تقريره طرق القصر أربعة الأول العطف كقولك في قصر الموصوف
على الصفة زيد شاعر لا شاعر أو ما زيد **المعجم** بل هو شاعر وفي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا غير أو ما غير أو ما شاعر بل زيد أعلم أن القصر بطريق العطف لما كان
مستملا على إثبات ونفي والمنفي قد يكون واحدا وقد يكون كثيرا وقد ذكر مثال
ما يكون المنفي واحدا أراد أن بين أن المنفي إذا كان كثيرا فكيف يصح الكلام
حيث نفي الحكم عن الكثيرين مع كونه مختصرا فقال وإذا أكثر المنفي ورسم أي طلب
الاحصاء قيل لا غير يعني يقال زيد شاعر لا غير أي لا غير شاعر في قصر
الموصوف على الصفة أو لا غير زيد في قصر الصفة على الموصوف فيقتصر على
المضاف ويترك المضاف إليه لدلالة الحال عليه وبني غير بالضم نحو بنا الغايات
وليس غير أن ليس غير شاعر في قصر الموصوف وليس غير زيد في قصر الصفة
وليس إلا بقدر ليس إلا شاعر في قصر الموصوف وليس إلا زيد في قصر الصفة وفي
كل واحد من قولنا لا غير وليس غير وليس إلا يجعل المنفي عاما ليتناول كل صفة غير
المذكورة في قصر الموصوف وكل موصوف غير المذكور في قصر الصفة الثاني من طرق
القصر لا بعد النفي يعني أن ذكر لا بعد كلمة النفي سواء كان ليس أو ما أو أن يفيد القصر
فنقول في قصر الموصوف على الصفة أفرادا كان أو قلبا ليس زيد إلا شاعر أو ما زيد

الإشاعر أو أن زيد إلا شاعر ومن الوارد في التبريل على قصر الأفراد قوله
تعالى أن حاسبهم لا على ربي لو شعروا معنى حاسبهم مقصور على
الاتصاف يعطى ربي لا يتجوز به إلى أن ينصف بعطى وتقول في قصر
الصفة على الموصوف ليس شاعر لا زيد أو ما شاعر لا زيد أو أن
شاعر لا زيد الثالث من تلك الطرق استعمال أنا كقولك في
قصر الموصوف أفرادا أو قلبا أنا زيد قائم وفي قصر الصفة كذلك
أنا قائم زيد والسبب في إقامه أنا القصر هو أنها بمعنى ما أو لا وقد عرفت
أن استعمال لا تفيد القصر ومن أمثلة أنا قوله تعالى أنا حريم
عليك المسه والدم وما سلوها وأما قلب على قراءة النصب أو كسفه
حما حرم عليك إلا المينة لأن فيه قرأه الرفع أيضا وبكر القراءه أيضا
يعيد انحصار المحرم على المذكورات ولكن لا طريق أنا وذكر لأننا
في قراءة الرفع موصولة صلتها حرم عليك وظي مع صلتها اسم أن والمسنة
حبرها والمعنى أن المحرم عليك المينة والدم وهو مثل قولنا المنطق
زيد في إقامه المحصر **قال** الفزدق أنا الزايد الخايمي الزمار وأما يدافع
عن أحسابهم أنا أو مثلي أي ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي
وأما قلنا أن المقدر هكذا لأن الشارح لما أبدى ضمير الفاعل
حيث لم يعمل وأما إذا دفع بربك يدافع أنا نفع ففقد أن الامور المجوزة
للأبرار فعملنا أن أنا معنى ما أو لا ليكون أحد الامور المحورة للانفصال
وهو كونه بعد الوجود إذ لو لا ذكر لما جاز الأبدان لقولهم ولا يسوع
المنفصل إلا العذر المنصل على أنه علم من استغدا **كلامهم** أنهم لا يعملون
قوله أنا ضرت زيد أمثلا في مقام ما ضربت لا زيد قال على بن عيسى الد
بحر بعداد في محقق أنا تفيد القصر لأن لكيد المسه وما توكدة لها
فتريد تأكيدها يعني تريد ما تأكيده أن لا هذه المقصود أي زياده لتأكيد
الحكم على تأكيد قلبه ولذا ذكر مصنف معنى القصر إذ القصر إذا وقع في
جواب المتردد يقصد به هذا المقصود أي زياده تأكيد الحكم على

بعدها

عج فراه المسه
حسرت ما حرم عليك
المسه والدم ص

ما كلف لفظي فلما كان المقصود من القصص زيادة ما كلف للحكم على ما كلف وزيادة
 لفظ ما بعد ان نفي هذا المعنى يكون تركيبا مقيدا بالحق مثلا
 اذا قلت ان ردا افع فان نفي حقيقة نسبة القيام الى زيد فادوات
 عليها ما اكدت هذا الحق في نفي حقيقة نسبة القيام الى زيد على القيام ونشنع
 على الامام المحقق محمد الباقر رحمه الله وقال انما ليست نافذة
 كما قال به من لا خبزة له بالخو واراد به الامام فادوات في حقيقة
 افادة ان الحق ان لفظه ان يحسب الوضع للاثبات وما للنفي و
 لا يصلح ان يكون ما كان على ما كان فلا يجوز ان يكون متوجها الى المذكور
 ولا الى غير المذكور ولا لزم اجتماع التقيضين ولا يجوز ان يكون ان الاثبات
 غير المذكور وما لفظي المذكور لا تنافي في القسم اتفاقا فثبت ان ان الاثبات المذكور
 وما لفظي غير المذكور فنفي القصص وسبب اشبعها انما لو كانت نافذة لكانت مصدرة
 ولما اجتمعت مع ان لان حرف النفي والاثبات لا يجتمعان من غير فاصله ولما جاز
 نصب قايما في قولنا انما زيد قائم تحقيق عدم قيام زيد لان المذكور بعد ما النافية
 لا بد وان يكون متفيا مع ان ان التحقيق ما دخلت عليه نفيا كان او اثباتا لكن
 التوالي باسرها باطلة فكذلك المتقدم وينبغي ما في انما للنفي ويمكن ان ينصر
 قول الامام بان يقال انه لم ترد بما ذكره ان انما في الاصل كان ان وما فوقه
 ليدل المجموع على الحصر بل الظاهر ان الحق عند هؤلاء انما كلمة واحدة وضعت لافادة
 الحصر وما ذكره من بيان معنى ان وما وكيفيه الجمع بين مفهوميهما متوليان المناسبة
 بين مفهوم هذا المجموع وبين مفهوم ان وما اذا فرض انه مركب كلمة منها الرابع
 من طرق القصر القديم كما تقول في قصر الصفة على الموصوف افراد او قليا انما
 كفيته ممكن وفي قصر الموصوف على الصفة في القصر من حسب المقام ها ينتمى
 انما اذا عرفت ما حققناه فاعلم ان طرق القصر ليست بمنحرفة في الاربعة
 المذكورة لان توسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وتعرف طرفي الحكم اعني المسند
 والمسند اليه ايضا تماثل على القصر وقد اشار المصنف الى افادة الاول القصر
 في باب ضمير الفصل بقوله وقد يقصد به الحصر في المبتدأ والى افادة الثاني اياه في

لان حرف النفي وان كان
 راديا حمل على الجملة
 حتى انما راد قائم

محصر

بيان تعريف المسند بقوله مع انه ادوار تدبه الحقة افاد حصرها في المبتدأ والى
 اشار الى لفادتها القصر فيما سبق اهل ذكرها ههنا حذرا من التكرار **فان**
 واعلم ان الاربعة تشتمل امر واحد وهو انك للمخاطب فيسلم صوابا ويرد خطا
 فالصواب الحكم والخطا التخصيص ثم يخص كل بامر فالاول بانه نص نفيا واثباتا
 والثاني بانه لا يجمع مع الاول الا لا يندخل على ما دخله نفي وغير حكمه حكم الاختلاف
 انما لان النفي فيها معنى كما عجز امتنع عن المحي زيد لا عمر وهذا اذا لم يكن المذكور بعد
 فثبت انما يقال انما يجعل من كشي الفوت لامن بامنه ولا تقابل الا بقرار اما حكما
 نحو ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون واقام حروان
 نحن الا بشر مثلكم فمن باب المجازاة مع الحكم للمبتكيت في المعنى كما تقول انت
 صادق في كل ما تقوله لكن ما جئتكم به دعواي هذه واما اذا عا حوان انت الا
 نذير كانه لا يبالغة جعل من رطن انه عليك هذا **اقول**
 لما ذكرنا طرق القصر اربعة اراد ان يبين ان منها مشاركة من وجه وان اختلف
 كل منها خاصة فتقول الاربعة اعني القصر بالعطف وبالا بعد النفي وباتما
 وبالتقديم تشتمل امر واحد مشترك في فيه وذلك الامر المشترك فيه هو انك مسلم
 للمخاطب صوابا ويرد خطا فالصواب نفس الحكم والخطا اما التخصيص او التعميم او التسوية
 فان كان الخطا هو التخصيص بان كان الحكم عندك ثابتا لزيد مثلا وهو يدعي لعمر وانك
 تعتقد ان زيد موصوف بصفة وهو يعتقد انصافه بصفة اخرى فردة الى الصواب
 انما يكون بقصر القلب كما تقول في قصر الموصوف على الصفة زيد شاعر لا منبر ردة المن
 يعتقد انه منبر لا شاعر وفي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا منبر ورد المن
 يعتقد ان الشاعر من عمر لا زيد وان كان الخطا هو التعميم او التسوية بان يكون الموصوف
 عندك متصفا بصفة معينة والمخاطب يعتقد انصافه بتلك الصفة وصفة اخرى او
 يعتقد انصافه باحد هاتين الصفتين من غير ترجيح او بان الحكم عندك ثابت لزيد و
 المخاطب يعتقد بنبوة له ولعمر ايضا او يعتقد بنبوة اما لزيد او لعمر ومن غير ترجيح لزيد
 على الاخر فوالى الصواب انما يكون بقصر الافراد كما تقول في قصر الموصوف على الصفة زيد
 شاعر لا منبر ردة المن يعتقد انصافه بها جميعا او يعتقد انصافه باحد الوصفين

سراج صدر
 تروان ان ي

فردم

من غير ترجيح وفي قصر الصفة على الموصوف زيدا شاعرا وعمرا ورد المن يعتقد
اتصاف زيد وعمرا كليهما بالشعر او يعتقد اتصاف اصدما به من غير ترجيح
والمصنف لم يتعرض لذكر التعميم والتسوية اعتمادا على فهم المتعلم هذا هو وجه
المشاهد من تلك الطرق ثم خص كل منهما بما هو الاول وهو القصر بطريق
العطف بخص ما به نص نصا واثباتا بمعنى الاصل فيه ان يقتضى للمبد
والمنفي صريحا وبكسر كل واحد منهما كما ترى في قوله زيد شاعرا وعمرا وفي قوله
زيد شاعرا وعمرا الا اذا اوردت التصريح على وجه التعبير بطول
ومع ذلك يكون المقام مقام احتصاص فانه لا يصح بالمتبعت والاصل
يعتقد ان اتصافهما بصفة واحدة لا يقتضي اتصافهما بصفة واحدة
غير صريحة متعينة وبالمعنى لا على وجه التعيين كما اذا قال الخياط
زيد يعلم الصرف والكحو والعروض وعلم المعاني وعلم النبات فهو
لغير الموصوف على الصفة قصرا جدا ريد يعلم الصرف لا عدا
لا عدا الصرف او قال زيد يعلم الكحو وعمرا وبكسر وخالد وفلان
وفلان فنقول لعصر الصفة على الموصوف قصرا جدا ايضا زيد
زيد يعلم الكحو لا عدا ريد والباقي اي وخصص الطريق
النائي وهو القصر بالاول بعد المنفي مانه لا يجمع مع الاول
اي مع العطف فلا نقول ما زيد الانشا عدا لا يجمع وانما قلنا ان الثاني لا يجمع مع الاول
لان لا العاطفة من شرط منفيها ان لا يكون منفيها قبلها نحو جاني زيد وعمرا وزيد قائم لا
قاعد وعند اجتماعهما مع ما ولا لا يحقق ذلك الشرط لان مدخولها مع بصيكر
منفيها بغيرها لقدم ما ولا فالك اذا قلت ما زيد الانشا عدا يعلم منه ان زيد ليس
بجمع فاذا قلت لا يجمع فقد اذلت لاني المنفي قبل مدخولها وذلك غير جائز قوله
وحكم غيري هذا حكم الا اعلم ان لفظة هذا محرز ان يكون اشارة الى ما مر انفا من ان الا
بعد المنفي لا يجمع العطف فيكون المعنى وحكم غيري عدم الاجتماع مع العطف حكم الا
فلا نقول ما جاني غير زيد وعمرا بل ان لا العاطفة لا تدخل في المنفي قبل مدخولها وعمرا
في هذا المثال منفي قبل مدخولها ويجوز ان يكون المراد ان حكم غيري حكم الا في جميع ما ذكرنا

مؤتم

في ان لا بعد المنفي بعد القصرين واجتماع العطف فيكون المعنى وحكم غيري حكم
الاول افاة القصرين وفي عدم الاجتماع مع العطف خلاف انما فانها يجمع الاول
فنقول انما زيد شاعرا ولا يجمع وان كانت بمعنى ما ولا وانما جاز ذلك مع ان كونها
بمعنى ما ولا يقتضي عدم جواز توفيقه لحق الاتحاد في المعنى لان انما وان كانت بمعنى
ما ولا في افاة نفي غير المذكور لكن النفي فيها لا يكون صريحا بل ضمنيا ومن عدم جواز
اجتماع ما يفيد النفي صريحا لا العاطفة لا يلزم عدم جواز اجتماع ما يفيد ضمنا فانه
يجوز ان يقول امتنع عن المجي زيد وعمرا ولا يجوز ان يقول ما جاني زيد وعمرا مع اتفاقهما في
المفهوم وافاة النفي وما ذلك الا لان المثال الاول يفيد نفي المجي عن زيد ضمنا والثاني
يفيد صريحا قوله وهذا اذا لم يكن المذكور بعده مختصا بمعنى ما ذكرنا في جواز
اجتماع انما مع العطف انما يكون اذا لم يكن الوصف المذكور بعدها مختصا بالموصوف
المذكور كما في الامثلة المذكورة اما اذا اختص به فبقل لا يجمع بين انما ولا
العاطفة مع وهو قول الامام عبد القاهر وقيل لا يجوز وهو المختار عند صاحب
المفتاح والمصنف وذلك لان نفي غير المذكور مع سمون فصر كالمعنى صريحا فلا
يجوز الجمع كما في ما ولا اخر قوله تعالى انما يحب الذين يسمعون فانه مركوز في الاذهان
ان الاسما به اي الاجابة لا بصور الا من يسمع ويعقل فعلى هذا لا يحسن او لا
يجوز على اختلاف الراي ان يقال انما يجعل من حبشي الفتوت احسن باهنة لان من
المعلوم ان التعجيل مما يخص من حبشي الفتوت قوله ولا يقال الاصرار اشارة
الى خاصة اخرى للقصر بالبعد النفي ومن انه انما يوتي بالبعد النفي في مقابلة من
يرتكب الخطاء مضرا عليه وذلك الاركان والاصرار اما حقيقة كما في قوله تعالى
في سورة ابراهيم حكاية عن الكفار ان انتم الابشر مثلنا فانهم ما قالوا للرسول هذا الا
لزعيمهم ان الرسول يدعواهم الى رسالة في معرض من يضي عنهم الشربة وينتسح عنهم احكامها
وذلك بناء على جعلهم المعزط ان الرسول يعني ان لا يكون من جنس البشر واعقادهم
هذا حسبوا ان من ادعى النبوة فكانه باء عابه هذه الدعوة اخرج نفسه
عن البشرية مصرا عليه فلذلك قالوا ان انتم الابشر مثلنا لا فصل لكم علينا
فلم تختصون بالرسالة دوننا ولو شأنا ان يبعث الى البشر رسلا لبعث من جنس

حوار

البشرية

لرحمواهم

افضل ولا تخفى عليك انه اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر لان الرسل لم يصروا ولم يسكروا
لكنه على مقتضى الحال لا اعتقاد الكفار فيهم انهم يسكرون كونهم بشرا وصرور عليه وكقوله
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فان الكفار لا اعتقادهم الباطل ان النبي لا
يدوان لا يكون من جنس البشر وخموا ان الرسل يدعواهم النبوة يدعون انهم ليسوا
ببشر فكون الرسل عندهم من الكاذبين المحضين عليه فلذلك قالوا ان انتم الا تكذبون
قوله واما نحن ان نحن الا بشر الى قوله في دعواي هذه اشارة الى جواب سوال مقدر
تعبيره ان يقال انه تعالى قال حكاية عن قول الرسل ان نحن الا بشر منكم وليس
المقام مقام الا لان الكفار لم يسكروا بشرب المذخبات للرسالة واذ لم يكونوا منكوبين
لبشرية لم يكونوا مصرين عليه واذ كان كذلك فالاثبات بالانسان سبب المقام وتقرير
الجواب انه من باب المجازاة اي التماثل مع الخصم والارضا العنان له للتكبيب
في المعترى لا لزوم الخصم واسكاته في موضع العثار كما يقول من خالفك فيما ادعيت انك
من شاكك كنت وكنت بمقول انت صادق في كل ما تقول وصدقني اني من شاكك
كنت وكنت والحق في غيرك هناك لكن ما جيلتك في دعواي هذه ومن اين يدعي ذلك
في صدق دعواي هذه فالرسل كانوا قالوا اننا لا نسكرونا من جنس البشر لكن ذلك
لا ساق في سكرهم الله تعالى ايانا بالرسالة فانه مختص برحمته من يشاء قوله واما اذا عا
عطف على قوله لما تحققت يعني ارتكاب المخاطب الخطا واصراره عليه اما ان يكون
تحقيقا واما ان يكون ادعاء نحو قوله تعالى خطا يا محمد صلى الله عليه وسلم ان انت الا نذير
فانه انما ذكره لا بعد النفي في هذا المقام لان النبي صلى الله عليه وسلم طبا لغته في ارشاد الخلق
وحرصه على هدايتهم وسعفه بان يرجعوا عن الكفر فيمكروا زمام السعادة عاجلا و
اجلا حتى قيل له فلعنك يا خع نفسك على انارهم اي مايل اليها كانه جعل ممن يظن
انه يملك هدايتهم مصرا على ذلك فتله تعالى منزلة المخطئ المصير ولذلك اخبر
الكلام معه مخزج الكلام مع المتكبر المصير على انكاره **قال** ثم اصل
ما ضرب زيد الاعمال ويجوز ما ضرب الاعمال زيد لكنه قليل لانه قصر الشيء قبل تمامه لان
المقصود هو الضرب المقيد دون المطلق **اول** لما ذكر احكام قصر الموصوف
على الصفة واحكام عكسه يريد ان يذكر حكما لقصر الفعل على المفعول فهو الاصل

بل الصرم

المعتمد

في قصر الفعل على المفعول ان هو المفعول ففعال ما ضرب زيد الاعمال ويجوز
ان تقدم ويقال ما ضرب الاعمال زيد لكنه قليل لانه اذا قدم لزوم قصر الشيء
وهو الضرب في مثالنا هذا قبل تمامه وذلك ليس بحسن وانما لزوم ذلك لان المقصور
على عمر ومن امثال المضروب ليس هو مطلق الضرب المقيد بصدوره عن زيد وظاهر
ان قيل ذكر زيد لا يصير الضرب مقيدا به فقصره على شيء قبل المقيد يكون قصر
الشيء قبل تمامه وكذا الحكم في قصر الفعل على الفاعل فان الاصل فيه ان يقال ما ضرب
زيد الاعمال ويجوز ان يقال ما ضرب الاعمال زيد او هو قليل لان المقصور على
عمر وهو الضرب المقيد بوقوعه على زيد فاذا قدم الفاعل لزوم قصر الشيء قبل
تمامه وذلك ظاهر **قال** خاتمة لا بد في الاستثنا من المستثنى منه
ومن عمومه لعدم المحض وامتناع الترجيح لا مرجح ومن المناسبة فيقدر
اذا قدر انما عام لساؤل المستثنى فما ضربت الا زيد الى اصل او لا راكبا ان
على حال ولا انما دلت ان لغرض وبه يعرف الفرق بين ما اختار الاصل فارسا
والافارسا منكم **اول** لما ذكر ان من طرق القصر ذكر الا بعد النفي
وهذا القسم هو الاستثنا بعينه ختم مباحث هذا القسم بيان امور لا بد منها
في تحقيق الاستثنا فيقول لا بد في تحقيق الاستثنا من ثلثة امور اصلها المستثنى
وذلك لان الاستثنا هو اخراج ما ساوله اللفظ والخراج بدون الخرج عنه لا
تحقق والثاني عموم المستثنى منه وذلك لوجوب تناوله للمستثنى واللام مع
الحكم باخراجه وعدم ما يخرج عن العموم وهو المحض وامتناع ترجيح بعض
افراد بالارادة دون بعض عند عدم المرجح كصفة ان المستثنى منه لما كان
عاما وصل الاسان بادوات الاستثنا لم يرد عليه محض بوجوب حصصه وجب
ان يكون باقيا على العموم اذ لو لم يبق على العموم لكان المراد منه بعض الافراد دون
البعض مع ان الغرض انه لم يرد شيء يقتضي خصوصية بعض الافراد بالارادة دون
البعض فيلزم الترجيح وهو تخصيص بعض الافراد بالارادة دون البعض لا مرجح
وهو باطل فثبت ان المستثنى منه لا بد وان يكون عاما والثالث المناسبة بين المستثنى
والمستثنى منه وذلك بان يكونا من جنس واحد اذ لو لم يكونا كذلك لما ساول المستثنى منه المسمى

ولا يصح الاحراج لان الاحراج عن الشيء اما يحتمل بعد حصول دخوله فيه واذا ثبت ان الاستسقاء يستلزم في مسند من عام في صورة لا يكون المستند منه مدكرا لالتصاف بعد بده واذا قلنا فلا يكون مدكرا بعد راعم عام لما ثبت من وجوب عمومته وعدم ورود تخصيصه وعدم جواز الترخيص بالمرح في قولنا ما صيرت **احدا** لا يريد ان يكون بعد في ما صيرت ريدا للآراء كما وتقدر في قولنا ما صيرت ريدا للآراء ناديا قوله ويهتجر اي وما ذكرنا من ان المستند منه اذا لم يكن من كذا فلا بد ولير بعد راعم عام مع وجوب المناسبة بعد في الفرق من قولنا ما اختار الامتياز **بأرسا** وقولنا ما اختار الاقارب ساسم فان بعد من الكلام في الاول ما احتار في ساسم من قوم الامتياز وذكر بعد **تخص** اختار **بأرسا** التي رس على المنى طين والعدد في الثاني ما اختار **بأرسا** احد الموصوفين بآي وصف كان الاقارب ساسا وذكر بعد قصر الاحصاء منهم على الفارس والعرق ساسم ان الاول ادخل في المدح واللعن فيه من الثاني لانه بعد لير المتكلم لا يحا والفا رس لانهم والثاني بعد ان لا يحا ومنهم الا الفارس والنفات ساسم **ظاهر** **قال** والثالث انه بعد المحصر الحذف الاخير من الكلام فلا يجوز فيه من المعدوم والثاني خيرا جاز في الثاني للالتباس ولان ذلك هو الاصل دون هذا **اقول** الثالث من طرق القصر وهو القصر بالما يخص بانه بعد المحصر في الحذف الاخير من الكلام لا غير فانك اذا قلت كوت ريدا **احبة** قد كرت بعد قصر ريدا على **الحبة** كوت ريدا **احبة** واذا قلت انما كوت **احبة** ريدا قد كرت بعد قصر **احبة** على ريدا يعني كوت **احبة** لا ريدا او اذا كان كرت هذا القسم من القصر لا بعد القصر الا في الحذف الاخير فلا يجوز فيه من المعدوم والثاني خيرا ما حازم الثاني وهو القصر بالابتداء من القصر لوجبه من احد صما انه لو قدم في القصر بانه ما كان موحدا لانقلب المستثنى

ما احدا حتى يكون بعد
فلام ما صيرت احدا لا
يدام
بسا على حار حتى يكون بعد
صيرت ريدا على حار لا
اكبا م

اعام

وحصل اللبس اما اذا كان القصر بالابتداء من القصر لوجبه من المعدوم والبا خيرا للنباس لان ذلك الترتيب يعين القصر على المذكور بعد الاستسقاء كان موحدا او مقبلا كان قولنا ما ضرب ريدا للاعتراف وقولنا ما ضرب للاعتراف ريدا سيات في افاده قصر القصر المقيد على عدم والى هذا الوجه استر بعوله للالتباس والثاني ان ذلك يعني لا بعد القصر في الاصل في افاده القصر دون هذا اي انما واذا كان هذا افذا لنكر فلا بد ولير يكن للاصل منزلة عليه فاجبت في الاصل من التقديم والبا خيرا ما لا يجوز في الفرع كحقيقة لا يحطاط الفرع عن الاصل لوجبه والى هذا الوجه استر بعوله ولان ذلك هو الاصل دون هذا او يمكن جعل هذا الكلام على معنى آخر وهو كرت الاصل في القصر لير يكون ما قصر عليه بعد تمام الكلام لا قبله **قال** **والدرايع** باذوق في ثالا **وضعي** **اقول** وتختص الطريق الرابع من طرق القصر هو المعدوم بان افادته للقصر دوني لا وضعي يعني الى كم كان المعدوم في قولنا انما كرت **بأرسا** وغيره من هو المعدوم كقولنا كرت **بأرسا** انما يعنى القصر اما هو الذوق السلم لا الوضع لان واضحا تام ليعبر القصر لافاده القصر حتى يسفد القصر منه خلاف الطرق السابقة فان كلامنا بعد القصر وضعا **قال** **العن** **الدرايع** في وضع الحمل والقصر في الفصل والوصل وفي الاياد والاطناب وفي جعل احدهما حالا النوع الاول في الفصل والوصل ومنه ترك العاطف وابراده وتخص بالواو لانها للدرية **اقول** **العن** **الدرايع** من العاقل الاول في وضع الحمل اذ اركبت احدهما الى الاخرى والفصل الى سائر الاحوال التي يعنى الفصل والوصل **والا** **اي** **درايع** **الاطناب** **وكنت** **احدا** **الحمل** **عما** **الجملة** **الاحد** **اعلم** **انه** **مذكور** **في** **الاول** **انها** **المستفهم** **انه** **لا** **يتمنع** **لن** **يكن** **من** **الامر** **من** **اي** **درايع** **من** **الواحد** **من** **الاربعة** **اعني** **الصفة** **والاكيد**

نعم

صور

حالا

والبدل وعطف البيان ومتبوعاتها وكذا لا يمنع من كونها تباين وتجانس بحيث لا
 يتحقق بينهما ارتباط وكذا لا يمنع ان يكون الامران واقعيين بين يمين اى بين تمام الاتحاد
 وكمال التجانس بان يكونا في مرتبة التوسط لاعلى طرف للاتحاد والانقطاع ومدار الفصل
 والوصل والاكان والاطناب على هذه الجهات الثلاث اعني الاتحاد والانقطاع والتوسط
 اذا عرفت هذا فنقول الكلام في هذا الفن على ثلاثة انواع النوع الاول في الفصل
 والوصل الثاني في الاتحاد والاطناب الثالث في جعل احدى الجملتين حال النوع الاول
 في الفصل وهو ترك العاطف بين الامرين والوصل وهو ايراد العاطف بينهما والعطف
 على قسمين احدهما قريب المتناول وهو العطف بغى الواو والعطف بالواو اذا كان
 المعطوف عليه محلا من الاعراب والثاني بعيد المتناول وهو العطف بالواو بشرط
 ان لا يكون المعطوف عليه محلا من الاعراب والسبب في قرب القسم الاول وبعد
 القسم الثاني ان العطف في باب البلاغة انما يعتمد معرفة اصول ثلثة اصدها الموضع
 الذي يصالح للعطف وهو ان يقدم متبوع غنى متروك كلاما مغاير لما بعده وثانيها فائدة
 وهي مشاركة المعطوف والمعطوف في المعنى الذي دل عليه اعراب المعطوف عليه
 وثالثها وجه كون العطف مقبولا لامرود بان يكون بين المعطوفين جهة جامعة
 عقلية او عرفية كما بين الشمس والقمر لا بين الشمس والشجر والارنب والبادجان
 مثلا وانت ان جمعت معاني الفاروق وحتي ولا ويل ولكن ولو لم ولما حصلت لك
 المعرفة بتلك الاصول الثلاثة لدلالة كل واحد من تلك الحروف على معنى يستدعي من
 الجملة ثانيا او وسطا مشتملا على فائدة العطف وعلى كون ذلك العطف مقبولا هناك
 فان الفاروق مثلا يستدعي ان يقع بين امرين بينهما ترتيب بلا ممله فهذا الموضع هو
 موضع العطف بالفاروق وهو مشتمل على فائدة العطف وهي المشاركة بين المعطوفين
 وعلى كونه مقبولا لوجود الجهة الجامعة التي هي تاخر الثاني عن الاول بلا ممله عقلا
 او عرفيا وكذلك اذا اتفقت ان الاعراب صنفان صنف ليس يتبع وصنف يتبع والعطف
 ان الصنف الثاني منحصر في الانواع الخمسة اعني البدل والوصف والبيان والتاكيد
 والعطف بالحرف وان المتبوع في نوع البدل في حكم المنحى وان كل واحد من الوصف
 والبيان والتاكيد هو المتبوع ثم رجعت فتحرقت ان الواو يستدعي معناه لان لا يكون

علمه

اداد الواو والواو

معطوفة هو المعطوف عليه لا متنازع ان يقال جاء زيد وزيد ويكون زيد الثاني هو زيد
 الاول حصل لك ان الصنف الاول وهو ليس اعرابه بالبع ليس موضوعا للعطف
 بان حرف كان من حروف العطف لغوات شرط العطف وهو مقدم متبوع وحصل
 لك ايضا ان الانواع الاربعة من الصنف الثاني ليس واحدة منها موضوعا للعطف لغوات
 شرط العطف وهو تقدم المتبوع كما في البدل لنزول فوكك سلب زيد ثوبه اذا عطف
 فيه منزله سلب وثوبه حكما واما لغوات شرط معنى العطف وهو المغايرة كما في
 الوصف والبيان والتاكيد انما يوضع النوع الخامس ثم اذا انصبت ايضا ان كل
 واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما تشهد لذلك قواعدهم الخ وحصل لك
 فائدة الواو وهي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في ذلك المعنى فكون عدك
 من الاصول الثلاثة اصلا ان معرفة موضع العطف ومعرفة فائدة فائدة فاذا عرفت ان
 شرط كون العطف بالواو مقبولا ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
 جامعة مثل ما تترك في بحر الشمس والقمر حصلت لك الاصول الثلاثة فلذلك يكون
 العطف قريب المتناول واما توسط الواو في حمل المحل للمعطوف عليهما من
 الاعراب فانما بعد تعاطفه لكون الاصول الثلاثة في شأنه غير ممهدة لك وهو السر
 في ان ذلك مشكله وبلغ من الغوص الى حيث قصير بعض اهد علم المعاني البلاغة
 على معرفة الفصل والوصل وما قصر في علمه لان الامر كذلك وانما حاول بذلك التنبه
 على مزيد غرض هذا الفن وان اصر الاتحاد وهذه العبيد من البلاغة الاكان
 خلف ساير عقباتها هكذا حقيقة صاحب المفتاح وصاحبه ان مواضع استعمال
 ساير حروف العطف بحيث يكون العطف مشتملا على اصوله الثلاثة وكذا موضع
 استعمال الواو اذا كان المعطوف عليه محلا من الاعراب لما كانت متميزة عما عداها
 معطوفة على المواضع الصالحة لاستعمال الواو كذلك اذا لم يكن المعطوف عليه محلا من
 الاعراب عما عداها لما كان صعبا مشكلا احسن الكلام في باب الفصل والوصل
 بالواو ان الفصل منحصر في ترك الواو والوصل في ايرادها لان ترك اى حرف كان
 من حروف العطف فصل وايرادها كان وصل كما بينت في كتاب المصنفة في هذا
 الفن **فان** لا معطوف عليه يا قول نحو واياي فارهبون واو كلما

واحد

مجبى سراد

أقول لما تقرر ان الوصل عبارة عن ايراد العاطف والعاطف
 يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه ضرورة ان الوصل انما يتحقق بين شيئين بحيث
 الحروف العاطفة ولم يكن هناك معطوف عليه يا اول الكلام بان تقدير المعطوف عليه
 كقوله تعالى واياي فارهبون فانه لما ذكر القاء ولم يوجد معطوف عليه اول بان التقدير
 واياي ارهبوا فارهبون وانما يجوز ذلك لان المذكور هو قوله فارهبون يدل على
 المحذوف لكونه مفسرا له وقوله تعالى اوكلوا مما رزقكم الله فانه
 يا اول بان التقدير كفروا بايات الله وكما عاهدوا او ذلك لان حرف الاستفهام
 لا يقتضي به الفعل يستثنى عن فعله يدل على مستأنف الكلام وهو
 كفروا وانت خير بان ايراد قوله تعالى واياي فارهبون في
 هذا المقام بعد قال ويخص بالو اولس مناسب **قال** وانما
 حسن من متنا سببين لا متشبهين ولا متماثلين ولان كل جزم في الصفة
 والبيان والتاكيد والبدل لان المبدل منه في حكم المطروح صرح بجوابه
 في الغلط **أقول** ان كل اثنان اخذان ما ان يكون بينهما كمال
 الاتي د او كمال الانقطاع او لا يكون بينهما كمال الاتي د ولا كمال الانقطاع
 بل بينهما ط في الاتي د او الانقطاع بان يكون متساويين من وجه
 متي لغير من وجه اخذ اذ اعرف هذا فعول انما يحسن العطف من
 حسن اميرين متساويين سببين ليس بينهما علة الاتي د ولا فانه الانقطاع كقولنا
 الشمس والقمر والسماء والارض والخن والانس كلها في حديث لا يتبين
 اس بن بينهما كمال الاتي د لفتح عطف الشيء على نفسه فلا يقال في حاتي
 ريد الفاضل حاتي ريد والفاضل لان الثاني هو بعينه الاول ولا من
 اميرين بينهما كمال الانقطاع لان المتساويين ليس بينهما علة وارتباط
 فيفتح ربط احدهما بالآخر بطريق العطف فلا يحسن قولنا الشمس
 وسراره الارنب والرجل السري من الضمير ودين المجوس والف
 ما ونحوها كلها محدث وكذا لكرائي ولاجل ما ذكر من ان العطف
 انما يحسن من اميرين متساويين جريم اي منع عطف الصفة والبيان

كان
 كلها

والتاكيد على مسوحيها عاينا لان كل واحد من الموانع الستة المذكورة هو
 غير مسووحه وكذا حرم في البدل اي منع عطف البدل على البدل من ان كان
 في حكم المطروح وكأنه لا يوجد هناك شيان والعطف انما يتحقق بين
 الشئين قوله صرحوا به في الغلط اي صرح المحبون في بدل الغلط
 بان المبدل منه في حكم المطروح ولما كان اقسام البدل مشتركة في هذا المعنى حكم
 في الجمع بان المبدل منه في حكم النسخة قال صاحب المفتاح ويوضحون يعني المحزون
 يصرح بل في قسمة الغلط بين الكلامين تفاوت في المعنى **قال**
 فالوصل بين جملتين انما يحسن اذا اخذتا طلبا وخبرامع ارتباط اما عقلي كاتحاد في
 مسند او مسند اليه او قيدا لاصدما او مماثل فيها ورجعه الاتحاد اذا العقل كخرف
 المتشبهات فتشقق الحقيقة او تضادها واما وسمي كفتابه او تضاد بالذات
 كالسواد والبياض او بالعرض كالاسود والابيض او بالشيء كالسماء والارض
 واما خيالي للتقارن فيه سبب اتفاق **أقول** اشار بهذا الكلام الى
 وجه التناسب بين الجملتين الذي هو من محسنات الوصل وهو ان يكون الجملتان
 متحدتين في الطلب والخبر فنقول الوصل بين الجملتين انما يحسن اذا اخذتا
 طلبا وخبرا بان يكونا تطبيقين كقولنا اكرم العالم واهل الجاهل او خبرين كقولنا
 ريد عالم وعمر جاهل وذلك لحقق المناسبة مع واما اذا كانت احدهما طلبية و
 الاخر خبرية فليس العطف يحسن لعدم التناسب كقولنا ريد عالم واصرب
 عمر ولا يفي في كون العطف حسنا مجردا تناسبا في الطلبية والخبرية بل لابد مع ذلك
 من ارتباط اي جهة جامعة بين المعطوفين وذلك الارتباط اما بامر عقلي او وسمي
 او خيالي والعقل اما اتحاد او تماثل او تضاد اما الاتحاد بينهما فاما في المسند
 نحو زيد كاتب وعمر فانهما متحدان في انهما كاتب المسند الي كل منهما او في المسند اليه
 نحو زيد يعطى وعمر او في قيدا لاصدما بان يكون ما هو قيدا لاصدما قيدا لآخر نحو زيد الفاضل
 شاعر وعمر الفاضل معجم فان المعطوفين متحدان في ما هو قيدا للمسند اليه وهو الفاضل
 واما التماثل بين المعطوفين فاما ان يكون في المسند كقولنا الضاحك زيد والكاتب عمر او
 في المسند اليه كقولنا زيد ضاحك وعمر كاتب او فيها كقولنا زيد ناطق وعمر فصيح

وهذا عمرو
 الدارم

او في قديم ما كقولنا هذا الرجل عالم وتلك المرأة جاهلة ومرجعة الى مرجع التماثل
 الى الاتحاد في النوع يعني التماثلان مع الامر ان المحدثان في النوع كزبد وعمر والمحدثين
 في الانسانية فان العقل اذا حذف من كل واحد من افراد النوع الواصفين العوارض
 الشخصية ارتفع التعدد الحاصل بتلك العوارض فسقى الحقيقة واحدة واما الضايف
 وموان تكون الشيان بحيث لا يتصور تعقل كل منها الا بالقياس الى اخر كما في
 قولنا الاب والابن كذا وكقولنا العلة والمعلول كذا واما لو لم يكن فيهما تماثل
 كقولنا الابيض كذا والاخضر كذا فكل منهما لما اخذ اللون ابرزهما النوع
 في معرض التماثل وان كانا مختلفين بالحقيقة ولم للنوع من جيل تدرج بدل
 على رواج جيل النوع قول الشاعر
 شمس الضحى وابو اسحق والفرح كان المحسن للجمع من الشمس والى احسن
 والفرح هو النوع لا غير وقول اخو
 من والناس والسفك والذو واحد واما تضاد وانما تضاد
 بالذات كما من السواد والبيض او بالعرض كما من الاسود والابيض
 فانه ليس من ذات الاسود والابيض من حيث هي تضاد وانما عرض
 لهما ذكر بواسطة السواد والبيض او سببه تضاد كما من السماء
 والارض والسميل والجميل فان النوع يتركب المتضادين بالذات او بالعرض
 والسببين بينهما من حيث هو المتضاد نفس فيجتمعا في الجمع سمي في الدهن و
 لذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد **قال** والخيالات
 تختلف في الاسباب من حيث علة واحدة او عرف عام فتتفاوت
 بالامر ولا يستلزم قوله تعالى افلا تظنون الى الابل كيف خلقت الآية
 الا من يجمل ان الخطاب مع العرب وما في خيالهم الا الابل وارض برعاهها وسمي
 تسقيهم واياها وجمال من معاقلهم عند شن الغارات **اقول** لما كان جميع
 ما ثبت في الخيال من الامور الواصلة اليه من خارج انما ثبت فيه على نحو ما يتبادر
 اليه منه ومن المعلم ان تلك النادرة تختلف بحسب اختلاف الامم والصناعات و
 تفاوت سبب التفاوت في الطوائف والطبائع فقال والخيالات تختلف

الحاصل م

ابراهم
 النوع لسان محرض
 الحما ثلاث م

المصالح م

الى آخرة فتقول الامور المتقاربة في الحال للاسباب الخارجية الاتفاقي قد يختلف
 فيما بين افراد الانسان بقاربا وتباعدا ووضوحا وخفا بحسب اختلافهم في
 الصناعات وبحسب العرف العام فكم من صور تتعاقب في خيال كالات كل صناعة
 في خيال صانعها ومن لا يجتمع في خيال اخر كخيال غير صاحب تلك الصناعة وكم
 من صورة لا تبدو في خيال كصورة محبوب زيد في خيال عمر وتلك الصورة في غير
 ذلك الخيال كخيال زيد في غاية الظهور وكذا يختلف باختلاف الطوائف والصناعات
 كصورة القرطاس والحجيرة والعلم في خيال الكاتب وصورة المنسار والقروم و
 العقلة والخشب في خيال التجار وكذا يختلف اقترانها بحسب العرف العام كصورة
 المسجد والحراب والقنديل او الحمام والازار والسطل ودون المسجد والسطل
 ودون الحمام والحراب فظهر ما ذكرنا من اختلاف اقتران الامور في الخيالات
 بحسب اختلاف الصناعات انه لا يستلزم قوله تعالى افلا تظنون الى الابل
 كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض
 كيف سطحت الا من يجمل ان هذا الخطاب مع العرب والحال انه ليس في خيالهم
 الا الابل لان الاعراب البدوس لما كان معظمهم ومشربهم ولبسهم من المواشي
 كانت عنايتهم بالحالة مصروفة الى اكثرها نفعا وهي الابل لانها اكثر نفعنا ولحما
 وصوفانها لما كان اسفاعمهم بها لا تحصل الا ان ترعى وتسرب كان اكثر مرجع عرضهم
 ارضاء برعاهها واهم ميسار ربح النظر عندهم سماء يستقيم واباها يعني الابل ثم
 لما كان مصطرين الى ماوس وورهم والى حصن يحصنون به ولا ماوس ولا حصن
 لهما الا الجبال فبالضرورة يكون خواطرهم متعلقة بجمال من معاقلهم اي حصونهم عند
 شن الغارات اي هجائهم كما قال الشاعر عر لنا جبل تحتله من بحيرة منيع يرد
 الطرف وهو كليل رسا اصله تحت الشوك وسمائه الى النجم فرع لا ينال طويل
 وقال اخر لنا هضبة لا بدل الذل وسطها وياوس اليها المستحضر لسطها فان
 من حقق احوال البدوس ومن ومن عنده شدة احتياجهم الى هذه المذكرات
 علم اقتران هذه الامور في خيالهم بخلاف الحضريين فانهم ليسوا محتاجين اليها احتياج
 البدوس ولم يجمع في خيالهم تلك الصور على الوجه المذكور ولذلك اذا نظر بعضهم

البحر

مطعمهم م

مرخ

وليس فيهم

ليعصا

لديهم م

في ترتيب الآية قبل الوتوف على ما ذكرنا من اقتراح صورة هذا الاشياء في خيال البديع
تتظن بجملة ان في هذا الترتيب عبثا مع ان العجب لا يرجع الا اليه لو تفرعه في ورطة
الجهل كما قال الشاعر **وكم من غائب قولا صحيحا و آفة من الفهم السقيم**
ولا استحباب التناسب لا يخالف بينهما الا لغرض كمالا خطه تجدد وثبات نحو سوار
عليكم ادعوتهم ام اتم صامتون ونحو اجبتنا بالحق ام انت من اللاعنين
اقول ولاجل ان التناسب بين المعطوفين بان يكونا جملتين اسميتين
او فعليتين مستحب لا يخالف بينهما بالاسمية والفعلية فيقال زيد قائم وعمرو قاعد
او قام زيد وقعد عمرو الا لغرض يدعو الى الخالفة بينهما كمالا خطه تجدد في اهلها
وثبات في اخرها فانه يحالف بينهما وذلك كما اذا كان زيد وعمرو قائمين فقد
عمرو وزيد بعد قائم فتقول زيد قائم وقعد عمرو لان في الايتان بهما صفتين رعاية
حائب اللفظ وفي الايتان بهما متحالفين رعاية جانب المعنى ورعاية جانب
المعنى اسم وما خولف فيه بين المعطوفين بالاسمية والفعلية للعرض المذكور قوله تعالى
خطابا للكفار سوار عليكم ادعوتهم ام اتم صامتون اي سوار عليكم اي صرتم الدعوة
لم ان الاصنام ام استمر عليكم صحتكم عن دعائهم وذلك انهم كانوا اذا اضطرتهم امر
واصابهم واقعه ودعوا الله دون اصنامهم واذا كانوا في رضاء وسعة عيش كانوا
معرضين عن الدعاء مطلقا صامتة عنه فيكون المعنى سوار عليكم اي صرتم الدعوة
للاصنام ام استمر لكم صحتكم عن الدعاء كما هو دأبكم وقوله تعالى حكاية عن قوم ابراهيم
حين نهىهم عن عبادة الاصنام اجبتنا بالحق ام انت من اللاعنين فانهم لما استبعدوا
منه عليه السلام قوله ان عبادة الاصنام ضلال فردوه بين تحديد الحق وبين كونه من
اللاعنين الباقيين على احوال الصبي من يتبع الاهل والكوث الى المنزل زاعمين ان
الايتان يفرطهم عليه من عبادة الاصنام امر متجدد مستحدث فلذلك ايتوا بالجملة
الاولى فعلية وبالثانية اسمية بينهما على ان كونه من اهل الجد في المقال امر متجدد وكونه
من اللاعنين امر ثابت مستمر فيكون معنى الآية اجدرت عندنا تعاطي الحق ام انت
من الباقيين على احوال الصبي من اللعب والمنزل **قال** ثم قد يصار الى الفصل
في هذا الحال لوجهين الاول وجود سابق تجذر الشريك فيه فان سبق آخر يستحسن

20
الشريك فيه فاحتسا طاعو ونظن سلمى انني ابقى بها بدلا اراها في الضلال تيمم والا فوجبا
نحو الله يستهزئ بهم وهذا يسمى قطعا الثاني ان نون الجواب عن سوال مقدر للتنبيه
عليه او ليغني عنه او ليلالسمع منه او ليلالقطع كلاكه او للاختصار وهذا يسمى
استقينا فاعزو الذين يؤمنون بما انزل اليك الآية افه او لك على هدر من ربهم
اقول لما ذكر الموضوع الذي يحسن فيه الوصل اراد ان يبين ان في ذلك
الموضع قد يصار الى الفصل اما احتسا طاعو وجوبا فنقول قد يصار الى الفصل
في هذا الحال ان حال وجود التناسب المحسن للوصل لوجهين الاول وجود كلام
سابق له حكم كحذر شريك الثاني معه في ذلك الحكم فلاجل ذلك فصل الثاني عن
الاول وذلك الفصل على نوعين احدهما بطريق الاحتياط والثاني بطريق الوجوب
لانه ان ورد قبل ذلك الكلام السابق كلام اخر يستحسن تشريك المسبوق معه
في حكمه لكن المقام مقام احتياط فالفصل يكون بطريق الاحتياط نحو قول الشاعر
ونظن سلمى انني ابقى بها بدلا اراها في الضلال تيمم فانه لم يعطف اراها ليلالجب
السامع عطفه على انني دون نظن لصحة العطف عليه وبصور ان الشاعر جعل اراها
في الضلال تيمم من منظومات سلمى اذا التقدير هكذا ونظن انني اراها في الضلال
تيمم وهذا المعنى ليس عند الشاعر بل مراده حكمه عليها بذلك ان بقوله اراها في الضلال
تيمم فلما سبق على قوله اراها كلام موثوقه انني بها بدلا كحذر شريك الثاني معه في حكمه
وقيل ذلك الكلام كلام اخر لا حذر تشريك معه في حكمه لكن المقام مقام احتياط فصل
المسبوق اعني اراها على طريق الاحتياط لا الوجوب قوله انني اطلب واراها الى
اظهارها وان لم يوجد قبل الكلام السابق كلام يستحسن تشريك الثاني اعني المسبوق
معه في حكمه فيكون الفصل بطريق الوجوب نحو قوله تعالى بياننا حال المنا فقير اذا
لقوا الذين آمنوا قالوا بامنا واذا ضلوا الى شيئا حسبنه فالتوا انا معكم انما نحن
مستهزئون الله يستهزئ بهم ومخذمهم في طغيانهم يعمهون فانه لم يعطف الله يستهزئ
بهم على ما قبله لان ما منع منه وذلك لانه لو عطف لكان المعطوف عليه اما جملة قالوا
واما جملة انا معكم انما نحن مستهزئون وكلاما عن صحاح لانه لو عطف على انا معكم
انما نحن جملة مستهزئون تشريك المعطوف المعطوف عليه في حكمه فكون قوله الله

يسهونهم من جملة اقوالهم لكون التقدير ح قالوا الله يستهزئهم وليس هو بمراد واعطف
 على قالوا انما تشارك المعصوف عليه في اختصاصه بالظرف المقدم وهو اذا خلوا الى
 شيئا طينهم لما تقدر في كتب الخوض ان تقدم الظرف يقتضي اختصاص ما وقع
 بعده به فيصير المعنى ح انه تعالى انما يستهزئهم اذا خلوا الى شيئا طينهم وهذا ايضا
 ليس بمراد فان استهزأ الله تعالى بهم وهو ان خذلهم مستدرجا لايامهم من حيث لا
 يشعرون متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال خلوا الى شيئا طينهم ام لم تخلوا
 اليهم وهذا النوع من الفضل وهو ان يترك الوصل بفاد من تشريك الثاني
 مع الاول في حكمه سواء كان الفضل احتياطا او وجوبيا يسمى القطع والوجه الثاني من
 وجهي الفضل ان ينوي بالكلام المسبوق كونه جوابا عن سؤال مقدر وذلك انما يكون
 اذا كان السابق والاعمناه على سؤال فتمثل ذلك الكلام الدال على السؤال منزلة
 السؤال الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوله جوابا له فيقطع لاجل ذلك عن الاول ليكون
 جوابا له كقوله تعالى يستهزئهم فيها بالغدو والاصال رجال فان قوله يسبح له دل بمعناه
 على سؤال مومن يسبحه ورجال جوابه ومنزلة الدال بمعناه على السؤال منزلة السؤال
 الواقع وجعل المسبوق جوابا له انما يفسر اليه اما للتنبيه اي لتبين السامع على موقع
 السؤال او لتفني السامع عن السؤال لا تترك انه لما قيل رجال لم يبق لسائل ان يسأل
 من يسبحه او ليلا تسمع من السامع شيئا يحقره او ليلا يقطع كلامه بكلامه اعني السؤال
 او للاختصار والقصد الى تكثر المعنى وهذا النوع من الفضل وهو ان يترك الوصل
 على نية جعله جوابا عن سؤال مقدر يسمى استينافا مثال ذلك قوله تعالى هدى للمتقين
 الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة وما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون
 بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون اولئك على هدى من ربهم
 واولئك هم المفلحون فانه فصل قوله الذين يؤمنون بالغيب عن المتقين فلم
 يجعله ولا الموصول الذي بعده صفة للمتقين بل جعله جوابا عن سؤال مقدر لان
 قوله تعالى هدى للمتقين يدل بمعناه على سؤال مومن المقتول الغايزون به لا يكتمه
 كنهه فاجاب بقوله الذين يؤمنون الى آخر الكلام اي هم الذين يؤمنون قوله او اولئك
 اي لو نقول الاستيناف من قوله اولئك على هدى من ربهم حتى تقدر تمام الكلام على قوله

المتقون

وبالاخرة هم يوقنون وذكر لا ينفك كبران للمؤمن هدى لا يكتمه كنهه و
 وصفيهم بالامان بالغيب وما انزل على محمد وعلى سائر الانبياء من قبله
 وباقامة الصلوة والانفاق بما رزقهم الله والايقان بالاخرة فدل ذلك
 الكلام بمعناه على سؤال مومن للمؤمن الموصوف بالصفات المذكورة
 اختصاصا بمراد لا يكتمه كنهه فاجاب بان اليل الموصوف بمراد مسعد
 ولا مسعد مستبعد عن ان يعوزوا بالهدى والفلاح عاجلا واجلا دون
 من عدل امم يعني الذين هدى عقايدهم واعمالهم احديا بان يمد بهم الله
 ويعطيهم الفلاح وما لم يحسبوا كتحقق ان المناسب لهدى المقام
 قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب لا فعله والذين يؤمنون بما انزل
 اليك كما ذكره المصنف فامل والفرق بين السؤالين ان المؤمن في الاخرة مصف
 بالموصول اعني قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب وقوله والذين يؤمنون بما انزل
 اليك وفي الاول ليس كذلك قال صاحب المفتاح ان الاستيناف من الذين يؤمنون
 ادخل في البلاغة من الاستيناف من اولئك وذلك لان الاستيناف في تارة باعادة
 اسم من استوفت منه الحديث لقولك احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
 وتارة باعادة صفة له وهو ان هذا الاخر ابلغ لكون الاستيناف على هذا الوجه اعني
 اعادة الصفة مشتمل على بيان الموجب لاختصاصهم بما اختصوا به وهو هدى لا
 يكتمه كنهه على نحو احسنت الى زيد صديقك القدم اهل لما فعلت وظاهر انه ابلغ
 من قولنا احسنت الى زيد زيد اهل للاحسان **قال** والفصل اما للاتحاد
 بان بقصد البدل لان نظره او في بالمقصود لقوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون
 قالوا انذا مسا او البيان نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة
 الخلد او التاكيد نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين واما للتبيين فبارة لاختلافها
 طلبا وخبرا قال الشاعر قد قال اتى في الهوى كاذب استقم الله من الكاذب
 الا ان تتبين اصدركم معنى الاخر نحو قولوا للناس حيا بعد قوله اعدت للكافرين
 وعد عطف على ما تقوا ولا يظهر انه على قل مقدر اقبل يا ايها الناس وتقدر القول
 كثر منه قد علم كل ابا من مشربهم كلوا واشربوا ورفعا فوكم الطور خذوا وتارة بان

اولئك

مراخرو

لا ربط اما معنى كما تقول جوهري فلان نقول ان نك خاتما تريد تومعه معول
 في طام فمل اركله واما سبنا واخوان الذين كفروا سواء عليهم اذ نذرتهم ام لم تنذرهم
 لبيان حال الكتاب دون المؤمنين **اول** لما ذكر مواضع يحسن فيها الوصل وبين
 ان في بعض تلك المواضع قد صار الى الفصل اما احتياطا او وجوبا لما منع من
 الوصل بشرح في عدة مواضع لا يجوز فيها الوصل بل تبين الفصل فيقول في حقيقة
 الفصل بين الجملتين (الاولى) والى (الثانية) والاحتياط اما بان يقصد البديل تحت
 قصد بان الجملة الثانية بدل من الاولى وذلك اذا كانت الجملة الاولى غير وافية
 شاذة المقصود او تكون وافية سادته لكن المتكلم له اعتبار بشان ذكر المقصود
 صافي بالبديل لان نظم البديل او في ان اكثر وفاء شاذة المقصود كقوله تعالى بل قالوا
 مثل ما قال الاولون قالوا ايذا احتنا فانه فصل قوله ايذا احتنا عن ما قبله لانه جعله
 بدلا منه لكونه او في شاذة المقصود من البديل منه لانه بدل عليه صرحا بخلاف البديل منه
 فان قلت كلام المصنف في هذا المقام صافي ما ذكره في اول هذا النوع فانه جعل
 الفصل لقصد البديل ميمنا للاتحاد مع البديل منه وجعله ثم لاجل ان البديل منه في
 حكم المطروح وبها يكون ظاهر قلت المراد بالبديل ميمنا ليس هو البديل المصطلح
 الذي هو احد النواع الحقيقية بل ما هو قريب منه يدل على ما ذكرنا ان كل واحد من
 البيان والتأكيد الذي ذكره ميمنا ليس ببيان ولا تأكيد مطلق بل ما هو موافق
 لما من حيث المعنى صاصله ان يقال ان ما ذكره ثم هو حكم النواع الحقيقية والمذكورة
 ميمنا هي كالترايع الحقيقية لانفسها او نقول ما ذكره ثم من ان البديل منه في حكم المطروح
 هو حكم البديل في المفردات وهذا هو حكم البديل الذي هو حمله فلا منافاة قوله او البيان
 ان للفصل للاتحاد لبيان يقصد البديل او بان يقصد البيان بان يقصد بالجملة الثانية
 ان يكون بيانا لاولى وايضا كما ذكرنا اذا كان في الاولى نوع خفاء فمراد توضيحه
 وبيانه نحو قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادركك على شجرة الخلد
 وملك لاسلي فانه فصل قوله يا ادم عن ما قبله لقصد البيان والتفسير لما في الجملة الاولى
 وسوس له فوسوس اليه الشيطان من الخفاء لانه لم يعلم منها ان الوسوسة على اى وجه
 وقعت قوله او التأكيد ان الفصل بين الجملتين للاتحاد اما بان يقصد البديل او البيان

او التأكيد بان يقصد بالجملة الثانية ان يكون تأكيد للاولى وذكر اذا كان
 المراد بتدوير الاول مع رفع توصف السهم او الحوز نحو قوله تعالى الم ذكر الكتاب
 لارب فيه هدى للمتقين فانه فصل قوله لارب فيه هدى فانه فصل التأكيد
 وذكر لان قوله لارب فيه في الاية غير له نفسه في قولنا جاء الخليفة نفسه
 ولما كان نفسه في ذكر التوكيد بالتاكيد لما قبله فلهذا كل لارب فيه في الاية
 واذا كان التأكيد واجب فصله لما بينهما من كمال الاتحاد المانع عن الوصل و
 فصل قوله هدى للمتقين فانه فصل ايضا لقصد التوكيد والتأكيد لما قبله
 لانه تعالى لما بالغ في وصف الكتاب سلوة الدرجة القصور من الكمال
 حيث جعل المسدء لعظمه ذكر المراد عما اشار اليه البعيد رتبة و
 ادخل اللام على الخبر واسعه بقوله لارب فيه تدوير الله ونفعا للحوز
 وعلم التحقيق فصل قوله هدى للمتقين ايضا بتدوير الكمال مسدده ووصفه
 بكونه هاديا بل نفس هداية محضه بالغة درجة لا يكتسب كنهها فان قلت
 الوصف ايضا من المواضع التي يجب الفصل فيها فلم يذكره ميمنا قلت
 لانه في هذا المقام ذكر نواع الحمل والجملة لانه صفة للجملة اخرا في الموصوف
 لا يكون الا اذا اتصل بالان نصير محكوما عليه اوبه والجملة ليست كذلك
 قوله او للتبيان عطف على قوله اما للاتحاد تعني الفصل بين الجملتين
 اما للاتحاد صما كما ذكرنا او لبيان بينهما والبيان بينهما يكون بارة لا خلا فيها
 خبر او طلب بان يكون احدي الجملتين خبرية والاخرى طلبية ونحوه
 لعدم الربط بينهما اما الفصل لا خلا فيها فكقول الساعدي وقد قال
 اني من اليهودي كاذب انتم الله من الكاذب فصل قوله انتم الله من الكاذب خبر
 ما قبله لان الجملة الاولى خبرية وهن طلبية لانه دعا ولا مناسب بينهما وعند عدم المناسبة
 بعين الفصل قوله الا ان يصح احدهما معنى الاخرى يستثنى من قوله فان
 لا خلا فيها خبر او طلبا تعني الفصل وتبين بين الجملتين اذا اختلفا خبرا وطلبيا
 الا ان يصح احدي الجملتين معنى الاخرى بان يصح الخبر معنى الطلب او الطلب
 معنى الخبر فانه يجوز الوصل بينهما من التاسب الحاصل من التضمن صارتا

سنة
 في كتابها
 لما سبها

متوسطين من الكمال والاتحاد والانعطاف نحو قوله تعالى واذا اخذنا
حيثما قلنا لا تعبدون الا الله وبالله الدين احسانا واذى القول
والتي هي والمساكن وقولوا للناس حسنا فانه عطف قوله قولوا
على قوله لا تعبدون وان اختلف خبرا وطلبا لانه ضمن الجملة الاولى ومن لا تعبدون
صغير الطلب لانها في قوله قولنا لا تعبدوا جملة نهية فيكون بالحقيقة عطف الطلب
على الطلب ونحو قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذي من قبلكم
يعلمكم تتقون الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء
فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله
ان كنتم صاوتين فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقورها الناس
والجان اعدت للكافرين وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات
يجري من تحتها الانهار فانه عطف قوله بشر على قوله اعدت وان اختلف
خبره وطلبته لانه ضمن الجملة الثانية معنى الجزاء لانه في قوله بشر على بناء الفعل
للمفعول ليكون موافقة لقوله اعدت فتكون بالحقيقة عطف الجملة الجزية على
مثلها وعند جاز الله العلامة في احد الوجهين عطف على فاقولوا في قوله فاتقوا النار
التي فانه قال هذه العبارة فان قلت علام عطف هذا الا وهو لم يسبق
او ولا ينبغي لصح عطفه عليه قلت ليس الذي اعتمد بالعطف هو الاول حتى
يطلب له من كل من امر او انى يعطف عليه اما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين في عطفه على جملة وصف عقاب الكافرين كما
يقول زبد يعاقب بالقييد والارهاق وبشر عروا بالعفو والاطلاق ثم
قال ولك ان تقول هو معطوف على قوله فاتقوا كما تقول ما نبي عثم اخذوا
عقوبه ما جيعتم وبشر لان بنى اسد باحسان اليهم ولا اظهر عند المصنف
وصاحب المقام انه عطف على قل صدق قبل قوله تعالى يا ايها الناس
اعبدوا ربكم يعني قل يا ايها الناس الى اخر الكلام وبشر الذين امنوا وانما
كان اظهر لان الكلام منسوب الى معنى القول وما كان الكلام منسوبا الى معناه

هذا

المرص

يكون في حكم المانع ولان المناسبة بين هذا الامر وبين قل اشهد بالمناسبة
بينه وبين فاتقوا لان بشر وقل كليهما اتي لمحمد صلى الله عليه وسلم
بخلاف فاتقوا فانه امر للنفار وظاهر ان المناسبة بين الشبهين كلاما
كانت اشد كان الوصول احسن وتعدى القول في القرآن وغير كثير
منه قوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل انسان مشربهم
كلوا واشربوا من رزق الله فان القول فيه صدق في التقدير فليلا كلوا
وقالما انت يا موسى كلوا ونحو قوله واذا اخذنا منكم ميثاقكم وزعنا حقكم
الطور صدوا ما اتيناكم بقوة فان القول قبل قوله صدوا صدق والتقدير
قلنا او قائلين صدوا وقوله وتارة بان لا يربط عطف على قوله فبان لا اختلاف
بمعنى الفصل للشبان يكون تارة للاختلاف والجملة خبرا وطلبها وتارة اخرى
لعدم الربط بينهما وعدم الربط اما ان يكون حسب المعنى واما ان يكون
بحسب سياق الكلام اذ عدم الربط المعنوي فبان لا يكون بينهما جهة
خاصة من الجهات التي عرفت كما تقول لجرى فلان يقرم اي عقيب
كلامك هذا صدق ان لك حاتما وتحدث وتحدث فتقول ان حاتم قبل
ارئك لتقوله فلما لم يكن بين قولك فلان بقر وقولك لي حاتم عطف
صنوي فصلة عن الاول واما عدم الربط بين الخليلين سياقا
فكما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون ان
الذين كفروا سواهم عليهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فانه فصل قوله
ان الذين كفروا عن ما قبله لانه لا يربط بينهما بحسب سياق الكلام
لان قوله ان الذين كفروا الى اخره لبيان حال الكفار وما قبله وهو قوله
لا رب فانه الى ساقه الكلام لبيان حال الكتاب وظاهر ان بين الكلامين
لا يوجد ربط سياقي وقوله دون المؤمنين اشارة الى الجواب عن
سؤال صدر في قوله ان تقال لانهم عدم الربط بين الكلامين سياقا
لان هذا لبيان حال الكافرين والاول لبيان حال المؤمنين فتعريف

انذرهم

ميسر

هذه جامعة وهو التقاض فيحسن الوصل وتقرى الجواب ان يقال ما
 قبل هذه الآية ليس لبيان حال المؤمنين حتى يكون الوصل بينهما
 بل هو لبيان حال الكتاب وظاهر ان بين حال الكتاب وحال
 الكفار لا توسط سب و ربط فذلك فصل والله اعلم بحقيقة
 الحال **قال** النوع الثاني في الايجاز والاطناب وفيها
 نبتان فلتشبهها الى معيار في الاوساط وانه لا يذم ولها
 مراتب لا تحصى واذا صادفنا المقام حسنا الكلام والاحراز
 عينا والاطناب الكثر اذ لا يحاز كقولنا في القصص حيوة كان او جز
 كلام عند من القتل اسى للقتل واوجز منه وكقولنا هدى للمقتضى وفيه
 تسمية الشئ باسم ما يقول الله محازا لمؤ تصدوا الى الزهراء بن بذكر
 الاولياء والاطناب كقولنا ان في خلق السموات والارض واخلاص
 الليل والنهار الاية بدلا من ان في وقوع كل عمل مع تساوي
 طرفه اذ الخطاب مع الكافة وفهم الذي والغنى والمقصود القوي
 ومنه باب نعم ونيس وفيه اختصار كخوف المبتدأ ليحصل التعادل
 ومنه باب التميز وفيه تفصيل بعد اجمال **قال** تعالى
 رب انى وهن العظم منى واشتعل الواس نسيب مقام تحت
 وفيه انتقالات لطيفة وفي اختصار رب وهو كما لا ساس للكلام
 وعرضه ان تقدر تقدر ما سوى من البنا عليه تكسب له ولا كان
 قد يعتبر فيما هو خليف بالمقام الاطناب وهذا شأن القول في
 انقراض التنبات والامام الميثيب المبر الامر المغيب
اقول النوع الثاني من الفواعل في تحقيق صوابه الايجاز وال
 لاطناب وعدده اقله منها اعلم ان الايجاز والاطناب
 كلتهما نبيان اي امران اضافيا ان لانه لا يعقل معنى كل منهما
 الا بالقياس ولا لهما في الاصور التي تتفاوت بالقياس الى افرلو

هذا

وي

الكلام فكم من وجيز بالنسبة الى كلام غير وجيز بالنسبة الى لغة وادبه
 تبين انما نسيان فلا يتيسر الكلام فيها الا بتدريج التحقير والبناء على
 شئ عرفي فذلك ينسبها الى متجاوز الاوساط الى كلام اوساط
 الناس في مجرى غيرهم في تادية المعاني بان يجعل كلام الاوساط قريبا
 عليه فمحل الاقل منه مع تادية ما اداه وجزا والاكثر منه مطنبا
 واذا عرفت هذا فاعلم ان متفاوت الاوساط في باب البلاغة
 لا يحكم منهم ولا يذم وان الايجاز مواد او المقصود من النظام بانفس
 عبارات متجاوز الاوساط والاطناب اداه بالكت منها بتحقيقه قول
 الشاعر في وصف البلعا يرمون بالخطب الطوال وتارة وحى الملاحظ
 خيفة الرقيب وان لكل واحد من الايجاز والاطناب مراتب لا تحصى
 فانه لما تحقق انما نسيان علم ان الوجان متفاوتة بين وجيز ووجز
 منه مراتب لا تكاد ينحصر وكذلك الاطناب واذا صادف اي وجد
 كل منهما مقامه بان يوجد في مقام نقض الايجاز ويطنب في موقع
 نقض الاطناب حسا الكلام والبساة حلة بها وروى وان لم يصح
 بان يوجد في مقام الاطناب او يطنب في مقام الايجاز لا يكون حسنا
 بل يصير الاجاز حسدا عيا اي عجزا في الكلام غير محمودة والاطناب
 الكثر مذمومة متبسا عن سوء النظم مثال الايجاز قوله تعالى في القصص
 حقة فان هذا كلام في عاية الوجان لان اوجز كلام عند البلغاء
 من العرب العرباء في هذا المعنى ففهم القتل اسى للقتل وهذا اي قوله
 تعالى في القصص حيوة او جز منه لكون حروفه الملفوظة عش وعوف
 كلامهم الملفوظة اربعة عشر وافضل ايضا لوجه ثمانية الاول ان حصول
 اكسوة الذي هو المقصود الاصل منصوص عليه في الآية دون كلامهم الثاني
 انه مطرد بخلاف كلامهم لان القتل الذي سني به القتل هو ما كان على وجه
 القصص لا غير فان قتل المقتضى به ليس بناف للقتل بل موجب له
 الثالث ان الآية خالية عن التكرار المختص بالامثال بخلاف كلامهم الرابع ان

والساعة

دناه

غير

روعى في الآية المطابقة التي هي محسنة الكلام حيث جعل في محاسبة
 الحيوة القصاص الذي هو بالحققة ضد الحيوة ولا مطابقة في كلامهم
 الخامس ان الفاظ الآية خالية عن الموحشات بخلاف كلامهم فانه
 لتكاد القاف التي هي من حروف القلقلة يوحش السامع لما فيه
 من ضغط الصوت والسند السادس ان حكمها عام يتناول النفس
 والخرجات وقطع الاطراف بخلاف كلامهم فانه يختص بالنفس السابعة
 انه جعل القصاص طرفا للحيوة وذلك لوجوب المبالغة والمبالغة
 في ما قاله الثامن انه تعالى يتفكر الحيوة ثبته علم ان في القصاص حق
 عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحدة وهذه الغاية يعلم
 من كلامهم ومن اجله لا يحار قوله تعالى هدى للمتقين اذ لا يصح ان
 يقال هدى للمتقين لان الصالحين فرقتان فريق علم بفناءهم على الضلالة
 وهم المطبوع على قلوبهم وفريق علم ان مصيرهم الى الهدى فلا يكون
 هدى للفريق الباقيين على الضلالة فبقى ان يكون هدى لهؤلاء فلو
 جئ بالعبارة المفضحة عن ذلك لقليل هدى للصائرين الى الهدى بعد
 الضلال فاوحز الكلام وقيل هدى للمتقين قوله وفيه اي في قوله
 تعالى هدى للمتقين مع ما فيه من حسن الاكاز وجهان افران من
 الجين اصدحاتهم الشئ باسم ما يؤدى الى يدع الله علم سبيل
 المجاز فانه سمى الصائرين الى العقوى بالمتقين مجازا كما في قوله
 تعالى اني اراي اعصر خسر وقوله عليه السلام من قتل قتيلانا
 سلبه فانه سمى الصائرين الى الخير والقتل عمرا وقيلا والثاني تصدير
 اولى الزهراوين ومن البقرة لان الزهراوين هما سورة البقرة وال
 عمران بذكر الاولين ومثال للاطناب قوله نعم ان في خلق السموات
 والارض واخلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر
 بما ينفع الناس وما انزل من السماء من ماء فاجياه الارض بعد
 حرها ونبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر

بين السماء والارض لايات لنعم يعقلون فانه لو قال بدل هذه
 المجموع ان في وقوع كل ممكن مع تساوي طرفيه لايات للعقل الكافي لكن
 لما كان الكلام للنس مع الناس فحسب بل مع الثقيلين ولا مع قوت
 دون قرن بل مع القرون كلها قدما بعد قرن الى انقراض الدنيا
 وفهم الذكي والغني والمقصر في باب النظر والعلم والقوى الكامل
 في ذلك الباب فاني مقام اخرى منه بالاطناب واري صرح ادعى
 منه الى ترك الاكاز قوله ومنه اي ومن الاطناب باب نعم
 وبليس يعني قولهم نعم الرطل زبد وبليس الرطل معروف اصله الاطناب
 اذ لو قيل نعم رند وبليس عمر ولعمركم الكلام واذي هو المقصود لكن
 قصد الاحمال او لا بان الفعل الى الحرف باللام والتفصيل ثانيا
 بان ذكر العلم بعده فحصل الاطناب واعلم ان هذا الباب وان كان
 فيه اطناب على وجه لكن فيه اختصار من وجه آخر هو حذف المبتدأ
 على راي من يقول ان اصله نعم الرطل هو رند فحذف هو اما على راي من
 يقول رند مبتدأ ونعم الرطل خبر له فليس فيه اجمال وتفصيل
 بل هو من باب التقديم والتأخير كما سبق الاشياء اليه في باب
 واذا كان فيه اطناب من وجه واختصار من وجه آخر فحصل فيه
 التقادير المقتضى لحسن الكلام ومنه المبتدأ اي ومن الاطناب من
 وجه والاختصار من وجه اخر باب التمييز فانه سوار كان عن
 حفره او جملة باب مزال عن اصله لطلب الاجمال والتفصيل
 فانك اذا تأملت الاشارة الواردة فيه من نحو عندي عنوان سمنا
 وعشرون رطل وطار وطار الاناء عسلا وطاب رند نفثا وطار عمو
 قوفا واصل الاناء حاد تحدا اصولها عندي سمنا عنوان وطار عمو
 وعسل طار الاناء وطاب نفس رند وطير الفجر عمو وطار طار
 الاناء فاوحز الكلام او لا كحرف الاسم المتقدم والطنب ثانيا
 بايداه اخره منصوبا على طريق التمييز قوله وفيها اي في باب نعم

اسندهم

وباب التمهيد تفصيل بعد اجمال امانى بآب نعم فلانك اذا قلت
 نعم الرسل وانت تريد باللام تعرف الجنس لا تعرف العهد فقد
 وجهت المذبح الى زيد على سبيل الاجمال او لا لان قولك الرجل
 لا شتماله على لام الجنس فتناول زيدا لكونه من اقولك ذلك الجنس
 ثم اذا اعتقبت يدك كالمخصوص بالمذبح وهو زيد فقد وجهت ذلك المذبح
 الى زيد على سبيل التفصيل ثانيا واما في التمهيد فلانك اذا
 اقولك قولك طاب نفس زيد عن اصله يذف الفاعل
 وقلت طاب زيد وحصل ايهام حصل لم يعلم ان يذهب
 الى زيد من اى وجه هو مع انه ليس في ذات زيد ايهام علمنا
 اجمالا ان هذا انا مقدمه نسب اليها الطيب فاذا قلت نفسي
 علمنا نسبه الطيب الى تلك الذات تفصيلا اعلم انه لما ذكر ان
 في باب التمهيد اطنا بآمن وجه واختصارا فوجه آخر وبتن ايضا ان
 تفصيلا بعد اجمال عقبه مثال من كلام الله تعالى وهو قوله ربي
 انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا ثم قال وفيه اسعالات
 لطيفة يعنى وفي هذا المثال انتقالات لطيفة يتوقف العلم
 بها على اخذ اصل معنى الكلام ومرتبته الاولى ثم النظر في التفاوت بين
 ذلك وبين ما عليه نظم القرآن وانه بكم حجة يتصل احد الطرفين
 بالآخر فتكون لا شبهة ان اصل الكلام ومرتبته ان يقال يا زنى قد
 شئت فان الشخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس
 اللذين تعرض لهما في الآية فتذكرت هذه المرتبة لتوحي فريد التقرير
 الى التفصيل في ضعف بدنى وشباب راسى ثم ترك ضعف بدنى
 لاشتماله على التفرع ثم قصد مرتبة رابعة ابلغ في التقرير ببيت الكناية
 على المبدأ فحصل انا وهنت عظام بدنى ثم قصد خاتمة ابلغ
 ادخلت على ان المبدأ فحصل انى وهنت عظام بدنى ثم لطلب
 تقرير ان الواهن هي عظام بدنه قصدت سادسة هي طريقة للاجمال
 والتفصيل

عقبه

منه

تكرر في قوله انى وهنت عظام بدنى
 فظهر من ذلك ان اللفظ
 هو من قوله انى وهنت عظام بدنى

فحصل انى وهن العظام فريد بدنى ثم لطلب فريدا اختصارا من العظام به
 قصدت مرتبة سابعة هي ترك توسط البدن فحصل انى وهنت
 العظام منى ثم لطلب شمول الوهن العظام فردا قصدت
 مرتبة ثامنة هي ترك جمع العظم الى الافراد لصحة حصول المجموع
 ببعض دون كل فرد فحصل ما تري وهو قوله تعالى انى وهن
 العظم منى وهكذا تركت الحقيقة في شباب راسى الى ابلغ وهي
 الاستعانة فحصل اشتعل شيب راسى واستعلم ان الاستعانة
 ابلغ في الحقيقة ثم تركت هذه الى ابلغ وهي اشتعل راسى سببا
 وكونها ابلغ لا شتمالها على الاجمال والتفصيل ولشكر شيئا المفيد
 للمبالغة ثم تركت لتوحي فريد التقرير الى اشتعل الرأس منى شيئا
 ثم ترك لفظ منى لقرنه عطف اشتعل الرأس شيئا على وهن
 العظم منى لمزيد التقرير لان تركه تعويلا على شجاعة العقل
 وفي ذلك تعويلا على شجاعة اللفظ ولم بين الشجاعة من هكذا حقيقة
 صاحب المنهاج شكر الله سبحانه قوله وفي اختصار رب الجار والمجرور
 مرفوع المحل ليكون خبر القوله يحسن له اى في اختصار رب
 كحذف حرف النداء وياء الميم بحسن الكلام لحصول التبادل
 فيه بالاطناب من وجه والاختصار من وجه لقوله وسواى
 والاختصار في لفظه رب التى هي مقدمه لهايتين الجملة كالابا
 للبناء فكما ان البناء الجاروف لا يركى الاساس الا بقدر ما تقدر
 من البناء عليه كذلك البليغ يصنع مجدا لكلامه فتنى رايته
 اختصار المبدأ فقد اذنك باختصار ما يورده بعد ذلك واذا
 عرفت ذلك فاعلم ان الايمان قد يعبر على الوجه الذى سبق
 وسواى المقصود من الكلام باقتدار عبارات متعارفة
 الاوساط ومن اثر الوجه وقد يعبر فيها هو اى في مقام يكون
 اكمل من ذلك المقام الاطناب وبسط الكلام كافي الآية ان يكون

فردا

تكرر في قوله انى وهنت عظام بدنى
 فظهر من ذلك ان اللفظ
 هو من قوله انى وهنت عظام بدنى

لان قوله رب اني وهن العظم مني واستغفر الله مني شيئا ليس
اقرب من رب اني شئت ولا في ضعف بدني وشباب
راشي حتى يكون من القليل الاول فهو القيد الثاني
لاقتضار المقام ان يكون الكلام البسط ما ذكر اذ هو كلام
من معنى اقراض السباب والمقام ان يزول المشيب وهل
معنى اجتناب واحوى بالاطناب وبسط الكلام فيه فبيان اقراض
ايام صديق وقيل فيها وقد تخلصت من كل شبهة
فما وجدت لا ايام الصبي عوضا ومن بيان المام المنيب المعيب
المر الطلوع اي الظهور الاول المعيب لان صغيب المنيب
الموت ولا يبعث منه قال الشاعر يغيب الغايات على
شيبي ومن لي ان اخرج بالمعيب والي ما ذكرنا اشار بقوله
وهذا شان اقراض السباب الى اخره اي والاطناب شان
القول القايين في بيان اقراض السباب ونزول المنيب
المر الطلوع الام المعيب فثبت ان في الآية اطنابا
بالنسبة الى متعارف الاوساط لانه اكثر من قول القائل
اني شئت وما كان بالنسبة الى مقتضى المقام لكونه خليقا بالا
طناب لما ذكرنا انما تدرك الاطناب وحذف البدن ومنه
وغيرهما ما كان المقام يقتضي ذكره لموافق المبدأ وهو رب
النوع الثالث في جعل احدى الجملتين حالا
الحال صيغة بلا واو للاتحاد ومستقلة والمفردة صيغة قبل واو
والجمله اصلها التجدد حال النسبة متضارع عتبت وهذا
مرتبط معنى فلا واو والا اتي بها للربط وذلك بحسب قوة
البعد وابعدها الاسمية فالترتيب فيها الانا ورا نحو كلمته فوه
الى في وجاء عوده على بدنه ثم الما في التجدد في غير حال النسبة
فالترتيب فيها قد خففنا او قد بدلت في حال فيزل المقاربة

ما

عل

من منزل المقاربة او جعل مقاربة الفعل هيبة للفعل فيستحب
ثم النفي لان النفي ميم غالبا وليس هيبة للفعل الا بالعرض
فمحور وكذا في الظرف لحوار التقديرين ويجب في التثنية
تميزا للجمال عن الصفة نحو جاء في رجل وسع **اقول** النوع
الثالث من الفز الرابع في جعل احدى الجملتين حالا وقع في
الاخرى فتقول الحال قسان موكدة ومثله اما الموكدة فمعناها
جارا بعد العلامة في المفصل بقوله هي التي على اثر جملة
عقبها من اسمن لا عمل لها لتوكيد خبرها وتقدير موداه
وقال ابن الجاحب في شرحه وحدها ان يكون صاحبها متضمنا
معناها وتكون بعد جملة اسمية لا عمل لها لتوكيد زيد ابوك
عطف فاما ان الابوة تنصب العطف وقوله ويكون بعد جملة
اسمية لا عمل لها بيان لشرط وحذف عاملها لا جديها
وقيل هي التي لا تنقل والحال عنهما ما دام موهودا غالبا والمسئلة
خلافا واذا قد عرفت هذا فاعلم ان الموكدة لا يستعمل معها الواو
لان الواو انما تدرك ليدل على الربط وهي التقييد في حالها معناه
لا يحتاج الى يد بطها به فلا واو معها والمستقلة قسان مفردة جملة
فالمفردة هي بالحقيقة صفة لدى الحال وحكم علمه فيذكر بلا واو
لانا قد بينا ان الواو وانما يوتي بها للدلالة على الربط والمفردة
لكنها بالحقيقة صفة لدى الحال المستقلة التي هي الجملة اصلها الدال
على تحده هيبة للفعل الصادر عن الفاعل او الواقع على المفعول وذلك
لان الجملة انما تقع حالا لكونها في قوة المفردة فيكون معنا عليه وما
هو الاصل في الحالة اعني المفردة يدل على صفة للفعل الصادر
عن ذي الحال او الواقع عليه متجدة حال النسبة واذا كان
الاصل هكذا فالاصل في الفرع ان يكون ايضا لذلك واذا قد
تحققت ان الاصل في الجملة الحالة ان تدل على حصول الصفة

وتنقله

من تنقله

لتضمن

له وحكما على
الى كرايط
والجملة اي

المتحدية فاعلم ان الاصل في الجملة الحالية ان يكون مضارع مثبتا
 لانه كذلك والى ما ذكرنا اشار بقوله بمضارع مثبت اي فالاصل
 في الجملة الحالية مضارع مثبت وهذا اي والحال الذي هو مضارع
 مثبت مرتبط بذى الحال معنى فلا احتياج فيه الى ذكر الواو لانها
 رابطة لفظية وعند تحقق الارتباط المعنوي لا حاجة الى الرابطة
 اللفظية ولان المضارع مثبت يشبه اسم الفاعل لفظا ومعنى
 كما تحقق في النور اذا وقع الحال اسم فاعل لا يجوز الاثبات
 بالواو فلما لا يجوز اذا وقع فعلا مضارعا فلا يجوز ان يقال
 جاني زيد يدك قال الله في حاء واياهم عسبا يكون اي
 حال كونهم بائس وان لم يكن بين الجملة الحالية وذو الحال ارتباط
 معنوي وذلك لان لا يكون الحال جملة فعلية او يكون فعليه منفية
 او يكون فعليه مثبتة لكن يكون الفعل ما ضمنا اليها اي بالواو
 للربط وذلك اي الاثبات بالواو بخلاف حسب التقاوت
 من البعد عن الربط المعنوي وضعفه وجوبا واستجابا وجوبا
 فكما كان البعد عن الربط المعنوي بين الجملة الحالية وبين ذي
 الحال اقوى كان الاحتياج الى الواو اشد وكما كان اضعف
 كان اضعف وابعد الجمل عن الحالية هي الجملة الاسمية
 لما بينا من ان الاصل في الجملة الحالية ان تدل على التحد
 حال النسبة والاصل في الجملة الاسمية الدلالة على الثبات
 والاستمرار فالحالقة بين الجملة الاسمية وبين المفرد اشد من
 الحالقة بين جملة اخرى وبين المفرد واذا كانت الاسمية
 ابعد الجمل عن الحالية فاذا وقعت حالا التزم فيها الاثبات
 بالواو وتدل على الربط اللفظي قوله الانا درامستني مرقوله
 فالترمت بمعنى قد وقع الجملة الاسمية حالا بدون الواو ولكن ذلك
 صادر عن كونها موقوفة على اي كلمة مشا فيها فان قولنا قوم الى

في رد بر كسم

في جملة اسمية وفصل حال بدو الواو وهو رفع عوده على
 يديه برفع عوده على ان يكون مبتدأ وما بعد خبر والمعنى رجع في
 الطريق الذي بداو المجيء منه وانما قلنا برفع عوده اذ لو قرئ منصو
 كما قرأه بعض لكان ظرفا لاحالا قوله ثم الماضي اي بعد الجملة
 الاسمية ابعد الجمل عن الحالية الفعل الماضي لان الاصل كما
 مر في الجملة الحالية الدلالة على التجدد حال النسبة ليتحقق
 المقارنة المدكورة والماضي ان دل على التجدد لكنه لا يدل على
 التجدد حال النسبة فلا يدل على المقارنة بين الحال وبين ما جعل
 قبله له واذا لم يدل على التجدد حال النسبة فالنظم فيها اي في
 الجملة الماضية الواقعة حالا لفظية قد اما تحقيقا لقوله في حكاية
 عن زكوا عليه السلام رب اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
 واما قد سماه بقوله ثم حاوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
 وانما التزم قد مع الماضي اذ اوقع حالا لتقريبه من الحال واذا
 قد به من الحال فينزل تلك المقارنة منزلة المقارنة بين الحال
 وبين ما جعل قدامه او يجعل مقارنه الفعل الواقعة حالا هيته
 للفعل الصادر عن الفاعل او الواقع على المفعول وانما قال او
 جعل مقارنه الفعل هيته للفعل ولم نقل هيته لمفعول الفعل لان
 هيته التي تبنيها الحال كوز ان يقال انها هيته للفعل الصادر
 عن الفاعل او الواقع على المفعول وانما عزوها بانها هيته الفاعل
 او المفعول فان الركوب الميشفاد من قولنا جازيدا راكبا كوز
 ان يقال انه هيته لزيد وكوز ان يقال انه هيته لمحسنة قنابل
 واذا قد بينا ان الماضي في نفسه لا يدل على المقارنة مستحب اقترانه
 بالواو واذا وقع حالا ليتحقق الربط اللفظي وكوز تدكها
 ايضا لما ذكرنا من تقريب لفظ قد الماضي الى الحال وتنزيل
 المقارنة منزلة المقارنة او جعل تلك المقارنة هيته للفعل

ب

صرحوا

لك

ثم السعي الى بعد الجملة الاسمية والفعل الماضى الملتصق بالجملة البعيدة
 عن الحالة الفعل المتنى سواء كان ماضيا او مضارعاً يعني ان بعد الفعل
 المتنى عن الربط المعنوي ليس كبعد الجملة الاسمية والماضى الملتصق لان
 المعنى لدلالة على الاستمرار غالبا يدل على المقارنة غالباً مع ان المضارع
 حطفاً يدل بصيغة على المقارنة واذا كان لذلك فلا احتياج فيه الى
 الواو ليس كاحتياج في الجملة الاسمية والماضى الملتصق فيكون ثابتاً
 قوله وليس هيته للفعل الا بالعرض يعني الفعل المتنى لا يكون هيته للفعل
 الا بالعرض فانما اذا قلنا جازم لا يركب لعدم الركوب ليس هيته للمعنى
 بالذات لان الامر العدمي لا يكون هيته موصوفه بل انما جعل هيته للمعنى
 بواسطة ان قولنا هذا في قوله قولنا جازم ما شيا والمتنى هيته للفعل
 بالذات واذا كان المتنى هيته للفعل بالذات وعدم الركوب في قوله
 فيكون هو هيته للفعل بالعرض والاولى في الجملة المنفية الواقعة حالاً ترك
 الواو لما ذكرنا من انها تدل على الاستمرار غالبا لكنها لم تدل عليه دائماً
 ولما مر من انها لا تكون هيته للفعل بالذات فتعوز ان يوتي بما يدل
 على انها حال فان قلت اذا جوزتم ترك الواو في المتنى لكونه يدل على المقارنة
 فليخبر تدكها في الجملة الاسمية ايضا لانها لما دلت على الثبات والاستمرار
 فتدل على المقارنة وعند تحقق المقارنة يجوز ترك الواو قلت المتعبر
 في الحال الدلالة على الامر المتحد المقارن والاسمية ليس لها دلالة على
 التجدد فبعدت عن الحالة لذلك فاحتجت الى الواو كذا في الفعلية
 فان دلالتها على التجدد متحقق فاذا كان كذلك المتحد مستمرا متقارنا بواسطة
 النسخ فلا احتياج الى الواو فارقاً قوله وكذا في الطرف اى وكذلك يجوز
 الايتيان بالواو الطرف اذا وقع حالاً لان الطرف يجوز ان يقدر بالفعل
 الماضى فتحاج الى الواو ويجوز ان يقدر بالمعزى اعني اسم الفاعل فلا
 تحتاج اليها فثبت مما ذكرنا ان المتنى والطرف يتشاركان في صواب
 اقتراحهما بالواو ونحوه فان في ان ترك الواو في المتنى ارجح وفي الطرف لا

والواو في الجملة الاسمية والماضى الملتصق

فاحتاجت
 ذلك

رحمان لا احد الا من على الاخر بل الترتيب واللاتيان فساوياً قوله وجب
 في الترتيب اى وكتب اللاتيان بالواو في الجملة اذا وقعت طالع الترتيب
 نحو صار ويسي اذ لو لم يوت بالواو لا ليقس الحال بالصنف فوجب
 اللاتيان بها تحتمل الحال عن الصنف ومن هذه المباحث علم ان الجملة بالقياس
 الى اقتراحها بالواو وعدم اقتراحها بها على خمسة اقسام قسم يجب فيه الواو
 وهو الجملة الاسمية والواقعة طالع الترتيب وقسم يمكن وهو المتنى وقسم يستوي
 فيه الاقران الترتيب واللاتيان وهو الطرف والله اعلم بالصواب
قال القانون الثاني في الطلب وهو تصور غير حاصل
 فاما ان لا يستدعي الاطمان وهو المتنى يقول ليت السحاب يعبر او
 يستدعيه وهو ما لا يحصل في الخارج فلا ثبات او اريد ان لا ينفك في
 الذهن فاستفهام وهو ما لا تصور او للتصديق **اقول** القانون
 الثاني من الفصل الاول ما اعلم المعاني في الطلب والمصنف حذر هذا
 القانون بما مر ثلثه الاول بيان ما لا بد للطلب منه الثاني تنوع الطلب الى
 اقسامه الخمسة المذكورة الثالث بيان ما يتولد من انواعه اما بيان ما لا بد
 للطلب منه فمعلوم الطلب لا يتحقق الا بما هو ثلثه اصدها ان يكون هناك
 مطلوب اذ البديهة شاهد بان الطلب لا يتصور بدون المطلوب
 الثاني كون ذلك المطلوب متصور اما اجمالاً كشيء ما او تفصيلاً كانيسان
 فانه بالنسبة الى ما متصور تصور تفصيلياً الثالث كون ذلك المطلوب
 المتصور غير حاصل حين الطلب اذ لو كان حاصل لم تنوّه الطلب نحوه
 الاستحالة تحصيل الحاصل هذا بيان ما لا بد للطلب منه واما بيان
 تنوعه الى الاقسام فنقول الطلب اما ان لا يستدعي في مطلوبه امكن
 الحصول او يستدعيه واولا من المتنى لقولنا ليت السحاب يعبر
 وقولنا لا يستدعي امكن الحصول اعم من قولنا يستدعي ان يمكن اذ
 لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو قولنا يستدعي ان يمكن فلهذا
 احتياج النقيض وليس كلاماً صدق قولنا لا يستدعي ان يمكن يصدق

المصارع المسمى

ان لا يمكن الحصول على المطلوب

البرك

عمام

الخارج

قولنا استدعى ان لا يعلن لان الاول كجامع الامكان والى لا كالحقيقة
 فعلينا ان النعم قد تكفرت في الميخيلات كقولنا ليت الشيا بعد
 وقد تكفرت فيما يمكن كقولك ليت في مالا انفق والثاني وهو ما يدعى
 في مطلوبه او كان الحصول اما لطلب الفعل او التشر او اللهم والطلب
 للفعل اما الامر كقولك للساكن تحرك واما الفعل نحو بارئ فانك في الاول
 تطلب حصول الحركة في الخارج وفي الثاني اقبال المبادي فيه والطلب
 لذلك هو النهي كقولك للتحرك لا تسكن وما هو لطلب اللهم استهتام
 والاستهتام اما لطلب حصول تصور كقولنا مالا انسان واما لطلب
 حصول تصديق كقولنا اريدك قائم **قال** تنبيه الاستهتام
 ليحصل في الذهن نفس الخارج والبواقي ليحصل في نفسه في الذهن
اقول هذا التنبه اشارة الى الفرق من وجه اخر بين الاستهتام
 وبين ما سواه من اقسام الطلب اعني الامر والنهي والتمني
 والنداء وقول الفرق بين الاستهتام وما سواه من اقسام الطلب
 انك في الاستهتام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك
 نقش مطابق له وفي الامر والنهي والتمني والنداء تنقش في ذهنك
 شيئا ثم يطلب ان يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن
 في الطلب الاستهتام في تابع لما هو خارج في البواقي متبوع لما
 في الخارج **قال** ثم هذه قد تدال عن خواصها لما منع كسب
 المقام حصول ليتك كحدثي سهو الا واصل لنا في شغفنا حيث
 يمنع الصدق غنيا ولذا لو تيقني فتحدثني فان لو بعد غير
 الواقع واقفا وكذا لعل البعد المبرح والاشد اي الا كبت
 عرصا والسهم اباك اي اتيسر تحس استهتامنا وزجرا ولمن لا هو
 اباه اتجو نفسك نريعا وتوينا والتم او دب فلا نابا زائلك
 وعيدا واما ذهبت بعدا اما تسلك استبطاد وتخصيصا
 واما افرقك اكارا وتوينا وتوينا واحسن تفررا وكذا استهتام صلا

الام

علم اجزاء

من اوجه الى اوجه لا ارم الاستهتام في اي اوجه
 تهديدا وكذا ايا مظلوم يقبل عليك اغراء **اقول** لما ذكر بنوع
 الطلب الى الانواع الاصلية له اراد ان بين انه قد يتولد من احد
 هذه الاصول عما ليس منها فيقول هذه الابواب شي غيرها وقد يتولد
 واحد من هذه الاصول عما ليس منها فيقول هذه الابواب الخمسة اعني
 الامر والنهي والنداء والتمني والاستهتام قد تدال عن خواصها لما منع
 يمنع من اجزائها على اصولها فيقول لمز هك هم ليتك تحدثني سو الا
 اي يقول ذلك على سبيل السؤال لان هذه الحالة اعني اشتراكها في
 الهم تقيضي المناقضة لازالة اليومي والمجاوذة لازاحة الشكوى
 تحري التمني على اصله لان الجزاء على الاصل يقتضي كذا الحديث
 غير مطبوع فيه ومحتجنا وقت الطلب لما علمت ان اصل استعماله
 في الممتنع وقت الطلب اما يحسب الذات او كسب القوان
 او كسبها جميعا والتحدث في هذا المقام لم يمنع لا يحسب بالذات
 ولا كسب القرينة لانه امر ممكن مطبوع فيه فان قلت اذا كان
 كما زعمت من كذا الحديث مطبوعا فيه فلم يستعمل ليت ولم
 يستعمل لعل او عسى قلت لان المتكلم لما راي ان
 صاحبه اخر الحديث معه وما البفت اليه قصد اظهار الشكوى
 منه وبيان انه لا يبالى بهمه فثبت حاله محال عن الا يتوقع من
 صاحبه الحديث فاستعمل ليت او يقول لما كان صاحبه
 عنده عظم السان وضع المكان شبه حاله محال من له مرتبة
 عليية الى حد لم يتكلم مع كل احد وكما لم يطع في حدته فذلك
 استعمل ليت واعلم ان هذا انما يصح ان لو استدعى
 التمني في مطلوبه عدم الامكان وليس الامر كذلك لما بينا
 من لا استدعاء الامكان اعم من استدعاء الامكان واذا كان
 التمني قد كجامع الامكان فلا نسلم امتناع امتناع هذا الكلام

على أصله ومقول هل لنا من سجع فليسفح لنا حيث سجع السجع
 أي في مكان لا يمكن التصديق بوجوده سجع تمنيا أي سجع هذا
 الكلام في المقام المذكور على سبيل التمني لا على سبيل الاستفهام
 قوله وكذا لو تأتيتني فتحدثني هذا أشارة إلى توليد التمني مما
 ليس بواحد من هذه الأصوات بها في التوليد المذكور يعني
 وكذا تقول لو تأتيتني فتحدثني بنصب فتحدثني على سبيل التمني وذلك
 لأن نصب الفعل المصدر بالفار إنما يكون باضمار أن وإن لا يضمن
 الأبعد واحد من الأصوات الستة التي هي الأمر والنهي والتعجب والاستفهام
 والعرض وتقدر غير التمني في هذا المقام فتقدر يدب عليه سياق الكلام
 ومقتضى المقام فتعين تقدير التمني إذ لو لم يقدر التمني أيضا لا يمنع
 النصب على أن معنوم لو والتمني ضا يسهة ومثي أن لو يقدر غير الواقع وهي
 واقعا والتمني لطلب وقوعه فالأشوق وقوعه غالبا وعند تحقق التنا سبب
 يجوز أن يضمن أحدهما معنى الآخر وكذا تستعمل لعل في معنى
 التمني حيث يكون المرجو أو بعيد الحصول كما في قولهم لعل أحج
 فازورك بالنصب لأنه لو لم يكن هذا الكلام للتمني لما حاز النصب
 في الزور كما بينا من أن الناصبه إنما تقدر بعد الفاء إذا
 كان قبلها أحد الأصوات الستة وتقدر غير التمني فتعين
 تقديره وإنما حاز تقدير التمني لأن المرجو لبعده حصوله كما أنه لم يقع
 في وقوعه فناسب التمني فلهذا استعمل لعل مكان لم يترك
 قوله والآن نزل أي ومقول لم نراه لا نزل إلا نزل فتصديقه
 أي لا تحب النزول عرضا أي تقول ذلك على سبيل العرض
 وذلك لأنه منسج أن يكون المطلوب بالاستفهام جواب
 صاحبك أي في قولك الآن نزل فإن تقول بلى أنزل أو
 نعم لا أنزل لأن العلم بعدم نزوله حاصل عندك وقد علمت
 أن الطلب يستدعي أن لا يكون المراد حاصله وقت الطلب

قوله لو تأتيتني فتحدثني

بينهم

وإذا أصبح جملة على الاستفهام فتوجه إلى معنى التمني سبب المقام
 نحو لا تحب النزول مع مجتنب ذلك ومدة العرض كما أنك عرض
 عليه أنك تحب نزوله قوله وانتشم أياك أي وتقول انتشم أياك
 لم نراه يشتم أباه أي تهجانا وزجدا أي على سبيل الاستفهام
 والنصر على سبيل الاستفهام لأنه لما احتج بوجه الاستفهام إلى
 فعل الشتم لعلمك به فتوجه بمجوزة هذه القرينة إلى ما لا يعلم مما
 يلابس الشتم من نحو استحسان الشتم فإن الغالب من أحوال
 الفاعلين أن يستحسنوا أفعالهم فولد هذا الاستفهام الاستحسان
 وانحر قوله ولمن لا يجوز أباه ولا يجوز إلا نفسه احتج منك حمل
 هذا الاستحسان لما علمت أن من لا يجوز أباه لا يجوز إلا نفسه أصح منك
 حمل هذا الاستفهام على ظاهره لما ذكرنا من أن المعلوم لا يتفهم عنه
 واحدته على ظاهره مما ناسب المقام وهو التوقع والتوقع وتقول
 لمن يسئ الأدب الم أدب فلانا بأزايك أي بمقابلتك وعيدا
 أي تقول ذلك على سبيل الوعيد لأنه لما احتج لجرار الاستفهام على
 ظاهره لعلمك بالآداب لأن كل أحد عالم بأفعاله فاجري على غير
 ظاهره وهو الوعيد للقرينة وكذا تقول لم نبعثه إلى مهم وتراه عندك
 أما ذهبت بعد أي أتايتك الذهاب استبطاء أي تقول
 ذلك على سبيل الاستبطاء والتخفيف أي التخرص على الذهاب
 وذلك لأن عدم الذهاب لما كان معلوما أصح الاستفهام عنه
 فتوجه إلى ما لا يعلم مما يلابس مثل عدم تيسر الذهاب فيكون
 معنى قولك إيا ذهبت بعد ما تيسر لك الذهاب وكذا
 تقول لمن تتصلف عندك وانت عارف بأحواله أما عرفك
 أنكا ما أي تقول ذلك على سبيل الإنكار وتعجبا منه وتعجبا
 للسيا معين وكذا تقول لمن جازك أحييتي تقررا للبحر الاستفهام
 عنه لأنك لما تحققتم الجمعي أصح أفراد الاستفهام على أصله كما علمت على
 التقرير

أي وتقول لمن جازك أحييتي تقررا للبحر الاستفهام

ن

ولذا نقول من رتبة حق التاديب التسمية مولاه الشتم هو ان
 اي نقول هذا على سبيل التهديد والتخويف لا على سبيل الامر
 لا بل على رتبة شتم مولاه لم يبق ريب في انك لا تطلب
 منه الشتم واذا لم يجر توجه هذا الامر الى طلب الشتم فتوجه الى ما
 يناسبه من معرفة لان الشتم فكيف المعنى اعرف الهم الشتم وكذا
 نقول من التهديد امر كذا لا يمثله امر في تهديدا اي نقول ذلك
 على سبيل التهديد لا النهي وذلك لانه لما افسح ان يكون المطلوب
 من هذا النهي ترك الاقتبال لحصوله وامساح طلب الحاصل
 مما ناسب ترك الاقتبال من نحو عدم المبالاة فيكون معناه
 لا يتبال بترك الاقتبال ولا يلتفت اليه فتولد من هذا النهي توثيق
 الحال التهديد وكذا نقول يا مظلوم لمقبل عليك اغدا اذ اي نقول
 هذا الكلام لا غرار المظلم لمقبل ونحو بضه على زياده الشكوى لاصح
 توجه هذا النداء الى طلب الاقتبال لحصوله وامساح طلب الحاصل
 فتوجه الى غير الحاصل مما ناسب وبك الحاصل وهو الاغترار
 ثم انواعه خمسة الاول التمني ونفطه ليت واما
 لو وهل فلما وت واما لولا ولوما وهلا ولا الهى لو وهل او مع قلب
 الهاء منه نداء ما ولا لتعني التمني في الماضي للتقدم وفي المستقبل
 للتخفيض **الاول** هذا شروع في بيان انواع الطلب مفصلا
 فنقول انواع الطلب خمسة الاول التمني واللفظ الدال عليه كسب
 الوضع ليت واما لو وهل وان افاد كل منها معنى التمني كما عرفت
 لكن ذلك ليس بسبب انها وضعا للتمني بل لما منع حمل على
 الشرطية وحمل على الاستفهام واما لولا ولوما وهلا ولا الهى
 بحروف التخفيض فهي في الاصل لو زيد علمه لا او ما حتى حصل
 لولا ولوما وهل زيد عليها لا حتى حصل هلا او زيد عليها لا بعد قلب
 الهاء منه لا حتى حصل لا وهذا الدال لتعني التمني لئلا يبقى في لواضال

بح الهى الى طلبه
 حاصل م

اي م

الشرطية وفي هل اجماع الاستفهام معنى لو قبل حقوق ما ادلاها
 كمثل الشرطية والتخييل الحق بها ما والا لتخفيض التمني وكذلك
 هل قبل حقوق لا والقلب المذكور كمثل الاستفهام والتخييل
 فالحق بها لا او الحق لا والقلب الهاء منه ليت تخفيض التمني واذا عرفت
 ان هذه الحروف للتمني فاذا دخلت في الماضي فهي للتقدم والملا
 على ترك الفعل كقوله قرات اي ليتك قرات واذا دخلت
 في المستقبل فهي للتخفيض واذا دخلت على الفعل كقوله ليتك تقرا
 الثاني الاستفهام وكلماته تختص بالتصور او بالتصدق او لا
 المطلوب في التصور تفصيل مجمل او تفصيل وفي التصديق تفصيل
 مجمل هو الحكم انه هو ام اثبات **الثاني** انواع الثاني من انواع
 الطلب هو الاستفهام وقد نهت في التقييم على حقيقة وكما
 اعني الهى وصل وما وما وما وما وكيف وان وان ومن ورايان
 اما ان يكون مختصا بالتصور بان لا يستعمل الا لطلب حصول
 التصور او مختصا بالتصدق بان لا يستعمل الا لطلب حصول
 التصديق او لا يكون مختصا بشئ منها بل يستعمل تارة لطلب حصول
 التصور وتارة لطلب حصول التصديق فلهذا ثلثة اقسام
 مشتملة ومختصة بالتصور ومختصة بالتصدق واذا عرفت هذا فاعلم
 ان المطلوب في التصور او تفصيل مجمل اي اعلم مجملا كما نقول
 الشئ فانك اخبرنا انك عما عبرت عنه بلفظ الشئ فقد سالت عما
 علمته مجملا بانه شئ وادرت بهذا الاستفهام ان تعلمه علما تفصيليا
 او تفصيل مفصل اي ما علم مفصلا نوع تفصيل كما نقول ما الانسان
 فانك سالت عن الشئ الذي علمته بانه مسمى بالانسان وهذا
 علم تفصيلي بالنسبة الى ما وقصدت بهذا السؤال ان تعلمه
 كحقيقة وما هيته وذلك علم تفصيلي غايه التفصيل والمطلوب
 في التصديق تفصيل مجمل هو الحكم فانك اخبرنا انك اخبرنا

انفنى

ما م

علمته

لوم

سألا عن نبوت القيام لزبد فقد طلبت بهذا الكلام تعصير ما
علمته مجالا لانك علمت انساب القيام الى زبد لكنك لا تعلم
اهد بطريق الاثبات ام هو بطريق النفي فذلك علم اجمالي وانت
تريد بالطلب المذكور العلم باحد ما على التفضل **والاول**
فالمشترك الهمزة نحو اقام زبد وارزى منطلق وارزى قائم ام عمرو
واقام زبد ام قاعد **اقول** من الكلمات الاستنفاضة المشتركة
بين طلب حصول التصور وطلب حصول التصديق الهمزة فانها تستعمل
ثان لطلب حصول التصديق نحو اقام زبد وارزى منطلق فان المطلوب
فيها ليس الا النسبة وثان حصول التصور نحو اقام زبد ام عمرو
واقام زبد ام قاعد فان المطلوب في الاول المسند اليه وفي الثاني
المسند **والثاني** وما يخص بالتصديق هل فلا يقول هل زبد عندك
ام عمرو وصح ام عندك عمرو وعلم انقطاع ام وصح هل زبد اعرفت
خلاف عينية لا شعارة بنبوت التصديق وكنتى بالاستفهام
فلا نقل لمن مباشر الخبر هل يضرب بل يضرب والاستدغاية
الاثبات والنفي اختص الزمان فاقبح الفعل فاذا عدل عنه
كان اذخر في الثبات ولا يجسني الامر البليغ كقوله ليبيك تزبد
ضارع لخصوصية **الاول** ومن الكلمات الاستنفاضة المختصة
بالتصديق بان لا يطلب بها الا حصول النسبة هل فلا يقول
هل زبد عندك ام عمرو ولان ام هذه متصلة لانها يلى احد
المبتوين بل المبتوى الاخرى عرف الاستفهام وام المتصلة
كما يحقق في النحو لطلب تعيين النسبة فهي تقتضي ان يكون النسبة
حاصلة لان طلب تعيين النسبة بدون العلم بوجود نفس
النسبة محال وهذا اختصاصها بطلب العلم بحصول النسبة
تقتضي علم بحصولها فالجمع بينهما يكون جمعا بين المتنافيين ولان
طلب التصور وطلب التصديق وسنهما تناقض

تطلب

والا ففقد الاستفهام

العلم

ان يقال هل زبد عندك ام عندك عمرو وان يقال هل زبد عندك
عمرو عندك تكرر لفظة عندك على انقطاع ام وذلك لان ام المنقطعة
ليست لطلب التصور حتى يحصل الجمع بينهما وبين هل تناقض
والطلب التعيين حتى يحصل الجمع بينهما بين بل يطلب بها
الوجه الموافق لطلبها فلا يكون الجمع بينهما جمعا بين المتنافيين ولا
بين المتشابهين فانه اعلم ان ام المتصلة اما ان يكون مستعملة
مع الهمزة اوضع ما يقدم معاهها وان استعملت مع الهمزة فشرطها ان
يليهما احد المبتوين يلى الاخر الهمزة اريد عندك ام عمرو واضريت
زندا ام حريت عمرو والمنقطعة خلاف ذلك نحو اريد عندك ام عمرو
واذا استعملت لا مع الهمزة بل مع ما يقدم معاهها فليس شرطها ما
ذكر بل شرطها ان يكون ما بعد ما مضى هو احد المبتوين سواء
وفي الاخر ما يقوم مقام الهمزة ام فعند وجه الهمزة الفرق بينهما ان المتصلة
لا بد وان يليها احد المبتوين بل المبتوى الاخر الهمزة والمنقطعة
لا يجب فيها ذلك وعند عدم الهمزة الفرق بين المتصلة والمنقطعة بان
يكون ما بعد المتصلة من و نحو هل عندك زندا ام عمرو ويكون ما بعد
المنقطعة جملة نحو هل زندا عندك ام عمرو وهل عندك زندا ام
عمرو عندك قوله وصح اى وصح هل زندا اعرفت بتقديم المفعول
لان التقديم يشهد بنبوت التصديق بنفس الفعل والاثبات
بلفظة هل مشعر بعدم نبوت التصديق به لما ذكرنا من ان هل
لطلب التصديق والمطلوب لا بد وان لا يكون حاصلا فالجمع بين هل
وتقدم المفعول جمع بين المتنافيين وانما قال صح ولم نقل صح
لان هذا التركيب وان اختلف التقديم المقتضى لما بناه في مقتضى هل
وهو الراجح لكن فيه اضمال لغيره من وجوه وهو ان يقدّر لنا صبي قبل
زندا وكحل مفعول الفعل المذكور محذوف فاحسن كونه تعدي الكلام هل
عرفت زندا عرفت وحيس من التقديم المتناهي المثل زندا عرفت

حوم

عندك

فانه ليس ببعيد لان ربنا قد لا يحتمل التقديم لا سيما الفعل المذكور
 بضمه بدل هو منصوب بفعل صدر قبله واذا لم يكن فيه تقديم فلا
 يستدعي ثبوت التصديق بنفس الفعل فلا يثبت الا ببيان
 بهل ونقائض ان يقول في هذا المثال ايضا احتمال التقديم لما
 سبق في مباحث تقدم المسند ان قولنا رندا عرفت كوز فيه ان
 تعدد المفرد الناصب قبل رندا لم يكن التقديم عرفت رندا عرفت
 فيفيد التقوية وكوز ان تعدد رندا لم يكن التقديم عرفت عرفت
 فيفيد الخفض واذا كان هذا المثال ايضا احتمالا للتقدم فلا يحل على
 احد التقديمين من ضا فاه فتقوله خلاف عرفت ليس كما ينبغي اذ عرفت
 هذا فاعلم ان هل يختص بالابستقبال وصفا معنى اذا اوطئت المضارع
 مختصة بالابستقبال فلا كوز ان يقال لمن يباشر الفجر هل يضر
 بل يقال ان يضر ولذلك يختص بالصفات الزمانية اما اختصاصها بالنفان
 فلما وكذا من انما يختص بالابستقبال وصفا واما اختصاصها بالصفات
 فلاها للانبات او النسي اي لطلب الحكم بالثبوت او الانتفاء او ظاهر
 ان الانبات والنسي لا يتوجهان الى الذوات واذا ثبتت انما يقتضي
 الاختصاص بالصفات الزمانية مع كونها للتقديم وصفا فاقترن الفعل
 اي فاستدعت دخولها على الفعل المضارع فاذا عدل عن الفعل ان
 تدخل على الامر كان اوطر في الثبات اي كان دلالة هذا حسد
 على الثبات ولا استمرار اكثر من دلالة الهمزة عليه لانها ادعى للفعل
 من الهمزة واذا ترك الفعل مع ما يكون ادعى له فذلك يدل على ان
 ترك الفعل معه انما يكون لغرض اقوى فذلك يكون اوطر في الدلالة
 على استدعاء المقام عدم التجدد ويؤكد ما قيد ان قوله في هذا انتم
 شاكرون اوطر في الدلالة على طلب الشكر قولنا هل شاكرون
 لان قولنا هذا يفيد التجدد بخلاف قوله تعالى وكذا من قولنا هل انتم
 شاكرون لانها ايضا مفيد للتجدد لان تقديم هل شاكرون انتم شاكرون

لا سيما اذا
 جئت حولها
 محل المضارع

ههنا

الى

لمزيد اختصاص هل بالافعال ولذا من قولنا اقامتم ساكرون هل
 الجملة وان دلت على عدم التجدد لا يسميتها لكنها دون قوله هل انتم
 شاكرون في الدلالة على عدم التجدد لما تقدم من ان هل ادعى للفعل الهمزة
 ترك الفعل معه يكون اوطر في الدلالة على استدعاء المقام عدم التجدد
 قوله ولا يحسن اي ولا اقتضاه هل الفعل واذا عدل عنه لم يكن ذلك اوطر
 في الثبات لا يحسن العدول الا ليم بان يقال هل زيد منطلق
 الا في البليغ لان البليغ لا يستعمل مثل هذا التركيب الا
 حيث يكون القصد الى عدم التجدد اتم الاطاعة بما تقتضيه هل
 الفعل وان يدركها اوطر في الدلالة على استدعاء المقام عدم
 التجدد كما لا يحسن مثل قول الشاعر ليسك يزد ضارح لخصومة
 ومحتب طما طمح الطولح الا في البليغ لانه لا طاعة كواصر الترابيب
 يعرف ان رفع ضارح مبنى على انه جواب عن سؤال صدر وان
 نبح الكلام على هذا المنوال اي على بناء الفعل للمفعول ورفع ضارح
 بعد اكثر فائدة في بناء الفعل من علة وجوده وذكرها **قال**
 وما يختص بالتصور بالجنس كوما بعدون من بعدى اي اي جنس
 من الموجودات او للوصف كوما رند الكرم ام شجاع ام عالم وكوما
 ولتجدد هاتين الامرين لما قال فدعون وما رب العالمين
 اي اي جنس من الاجسام لا اعتبار الجاهل ان كل موجود قائم
 بنفسه جسم اطاب جوسي بالوصف تعوضا بعلية فلم
 سقط له فقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فغلط
 وقال رب المشرق والمغرب وما سهما ان ليس تعقلون و
 لدوى العلم كوفى ربكما منكرا قال ربنا الذي خلق شي خلقه
 ثم هدى لانه يوجب للعاقبة الاعتراف واي لما عجز اجد المتكابر
 في اوجام ولم للعدو نحو قال كم لبثتم في الارض عدد سنين وكيف
 للحال وان المكان الذي كنتم فيه من الارض والسموات والارض

اعطى

قال الوصي ومعه عظيم يسأل ايان يوم القيمة فيسألون ايا رب يوم الدين
اقول الكلمات الاستفهامية التي تخص التصور اي لا تسئل الا لطلب
 التصور تسعة الاول وهي للسؤال عن الجنس اي الماهية المختصة او المشتركة
 ويمكن ان يكون النوع اعني الظاهر هو الكلي الذي هو تمام ماهية ما تحتها من الجبريات
 كالانسان ان كان السؤال عما عن اقله ماهية واحدة كقولك ما زيد وهو
 الجنس اعني تمام الجزء المشترك كالحيوان ان كان السؤال عن الماهيات
 المتنوعة كقولك ما الانسان والفرس واما للسؤال عن الوصف كقولك ما زيد
 فانه في قولنا اكرم هو ام شجاع ام عالم ام عدو يكون الجواب ح واحد
 من تلك الاوصاف او اكثر ومن اشغلة السؤال عن الجنس قوله تعالى
 ام كنتم شهودا اذ حضر يعقوب الموت اذ قال لبنية ما تعبدون
 من بعدى اي اي جنس من الموصورات تؤثر منه للعبادة قوله
 ولتزدج ما اي ولما ذكرنا من ان لا يكون تارة للسؤال عن الجنس اعني
 الماهية وتارة للسؤال عن الوصف فهي مقترنة بين السؤالين كما
 قال فزعون وما رب العالمين سائلا عن حقيقة فقال اي اي
 جنس من الاجسام لا اعتقاد الجهار ان كل صورة قام بنفسه سم
 اجاب موسى بالوصف حيث قال رب السموات والارض وما
 بينهما ان كنتم موقنين لانه لما كان عالما بان ذاته تعالى بسيطة
 والحقائق البسيطة لا يمكن تعريفها بالحد عرفه بالوصف تعريضا
 لبساطة وتخطئه له في السؤال عن الحقيقة فلم يسطر فزعون
 ليعرط بجملة وتكامل عتوه لما عرض له موسى وقال لم حوله في الجملة
 الا يستمعون سائلا عن حقيقة رب العالمين وهو نكرة او صاف
 ثم لما احابه موسى بعباده اخرى وقال ربكم ورب ابايكم الاولين
 استهزئ حيث سماه رسولا سفهته ونسبه الى الجنون فقال ان
 رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون فغلظ موسى الجواب وقال رب المشرق
 والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون اعني ان كان لكم عقل لعقلتم ان

16
 اما

ان الاتيان بالشئ من غير ان يكون على حد اعتباره الذي
 قبله وتبليغها المغرب على وجه ما فغ نظم به امور الكائنات واعظم
 الامارات الدالة على وجود الصانع وان قولي هذا من احسن
 الاجوبة الثانية من وهي للسؤال عن الجنس من ذوي العلم كقول
 قوله تعالى طاعة عن فزعون فزعون فزعون فزعون فزعون فزعون
 ما لكم وما تدبرون كما اهلك هو ام جني ام تبشر منكم الا ان يكون
 له رب سواه ذاهبا في سواد هذا الى معنى الكارب سواي
 واما مخاطب الاسنان وخص موسى بالذلة لان الاصل وهو من
 وزين وتابعه اولادهم عرف له ربه ولاخه فصاحه فاختصه بالذلة
 لمحمد فاحاب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شئ خلقه ثم هدى اي
 اعطى كل نوع من الانواع صورة وشكله الذي يليق به ويطابق
 كماله وقيل اعطى كل حيوان نظره في الخلق والصور
 زوجا ثم عرفه كيف يتوسل بما اعطاه الى بقائه وكماله اختيارا
 او طبعيا وهذا جواب في غاية البلاغة لاختصاص وافضاضه عن
 الموصورات باسرها على مراتبها ودلالته على ان الغني المطلق والقادر
 على انشاء الملكات هو الله تعالى ولذلك كلف الذي كفر فلم
 يدرك من الكلام عنه فقال فما بال القرون الاولى اي ما جالهم
 بعد موتهم من السعادة والشقاوة قال عليها عند زكي في كتاب
 لا يفتقر الى ولا يفتقر قوله لانه يجب للعاقب الاعتراف اشان
 الى بيان كون هذا الجواب موجبا للادام الكضم يعني ان موسى لما
 قال ربنا الذي اعطى كل شئ خلقه ثم هدى فكأنه قال نعم لتارب
 سواك وهو الصانع الذي اذا سلكت طريق العقل وتدبرت كل
 نوع من انواع الكائنات وهداه الى مصالحه ومنافعه وجب
 عليك وعلى كل من له عقل الاعتراف بكونه ربا وان لا رب سواه
 الثالثة اي ويسال بها عن المميز لاصد المتشاكيز واما عام عن الاخر

علمها

يكون ان كان ذلك امير و اينا وهو العاصم كما لما طبق للانسال
عرضنا وهو الحاصه كالضاطك له فاذا اقبلت اي من مومي هو هي
سايلا عن الانسان يكون اكواب بفصله وهو الناجف واذا
قلت اي من هو في عرضه سايلا عنه يكون اكواب فنه كفا صبه
وهو الضاطك قال الله تعالى حكاه عن سلمان عليه السلام انكم تاتوني
بعشها اي الانبياء ام الجني وقال حكاه عن الكفار اي الفريسيين
خير مقام اي النحن ام اصحاب محمد الداعية لم وهي للسؤال
عن العدد فاذا قلت كم رطلا فهايك قلت اعنيون ام يثبون
ومثاله من التزل قول له تعالى قال كم لبثتم في الارض عدد سنين
اي قال الله تعالى او الملك المأمور يسوال اهل النار كم لبثتم
في الارض احياء وامواتا في القبور قالوا لبثنا يوما او بعض
يوم استقصار المدة لبثهم منها بالسنبه الى خلودهم في النار او
لانها كانت ايام يروهم وايام البرور قصار اولانها منقضية والمنقضى
في حكم المعلوم الحاصه كيف وهي للسؤال عن الحال فاذا قلت كيف
زند فهايك قلت اصح هو ام سقيم فحق اكواب اما ان يقال
صح او تفاسر سقيم الساقية اين وهو للسؤال عن المكان فاذا
قلت اين زند فهايك اكواب قولك يا الدار او اوطس او غيرها
من الامكنه السابعة اي وهي ستمثل تارة بمعنى كيف كقوله
تعالى نساؤكم عرض لكم فاثوا عرضكم اي سيقم اي كيف سيقم
واخرى بمعنى من اين كقوله تعالى حكاه عن زكريا عليه السلام يا
مريم اني لك هذا اي من اين لك الثامنه والثاسعة متي اريان
بنوع الهمة وكسرهما وكلامهما اعني متي و ايان للسؤال عن الزمان فاذا
قلت متي حيث اوان ايان حيث فهايك اوان ان تفاسر نعم الجمع اوان
يعني احيين مثلا بالنصب على الطرفه فار على من علس الدرع ان
ايران ستمثل في فواضع الترخيم كقوله نعم يسال ايام القمه اي من يكون

استبعا وادوا بستها وبقوله يسال ايان اي من يكون
يعني انجزاد وهو ايضا سوال استبعا وادوا بستها وبقوله
يوم لم على النار يغتوون اي بحرقوت قبل ان اصل ايان
اي او ان محذوف اياك الباسه من اي والهمة من اوان ثم قلت
الاوريا وادعت الياء في الياء وضار ايان بنوع الهمة او كبرت
بنوع اي بعد التصرفات المذكورة لانها لما غيرت بالحرف فاجيز
بغيره بالحركة فصار ايان بكسر الهمة وكوز ان يقال ان اصلها
اي ان كذوف بنوع ان لكن النقل لم يسا عده وقد يتولد
منها امثال ما سبق بالقران فقال ما هذا من هذا للتحقيق وما
للتعجب كقوله مالي لا اراي الهدهد واي رطل وما رطل هو
للتعجب وكلم وعوتك للاستعجاب وكلم يدعون للانكار ولم
اجلم للتهديد وكيف يوفى ايان لانكار والتعجب والتوهم
ومنه كيف يكفون بالله وكنتم احواتا فاحياكم وارين فحييتكم
لانكار والتوهم كقوله شر كاهي الدين كنتم تدعون
هذه الكلمات لا يستفهم من النور ذكرها قد يتولد منها عند
اضاع اجوابها على معانيها الاصلية معان في امثال ما سبق
من المعاني المتولدة عن الابواب الخمسة المطلوبة فيقال
هذا ومن هذا لا للاستفهام من يكون معنى الا وراي
جنس من الاجناس هذا ومعنى الثاني اي جنس من ذوي العلم
هذا بل لمجرد التحقيق والاستيفاف فكانه قد في الاول هذا
شيء محصور وفي الثاني وهذا شخص مستزول وكذا يقال في
للتعجب بقوله نعم حكاه عن سليمان عليه السلام مالي لا اراي
الهدهد ام كان من الغايين ام هذه منقطعة كانه عليه السلام
لما لم ير الهدهد ظن انه طائر ولا يراه فقال صبيح من حاله مالي
لا اراه ثم احاط فلاح له انه غايب فاضرب عن السؤال الاول

سبق

وقال بل اهو من الغايبة كانه يسأل عن صحة ما لاح له قال
هذا الاستفهام ليس جازيا على اصله اذ لا يجوز ان يكون
سؤال سليمان عن حال نفسه لما مر مرارا ان المعلوم لا يطلب
فجعل على التعجب وكذا يقال اي رجل هو واما رجل هو لا الاستفهام
حتى يكون معناه اي رجل من الرجال هو بل للتعجب لان معناه
هو رجل عظيم وشانه ان يتعجب منه وكذا يقال كم وعدتك
لا الاستفهام اذ ليس معناه كم مرة دعوتك للعلم بها بل
للاستبطاء بمعنى كثيرا من المرات ودعوتك فاقترت اخايق
لها وما يشكها من رطوبة الاجابة او هي عن تاخيرها وكذا يقال
كم يدعونني لا الاستفهام لانه ليس معناه كم مرة يدعونني بل المعنى
كثرا من المرات يدعونني وتكرر الدعوة من غير ضرورة ولا فائدة
فيكون لانكاره وكذا يقال كم احلم او ليس معناه كم مرة احلم
بل معناه كثيرا من المرات احلم ويزدله عليك غصبي فيكون
للتعجب وكذا يقال كيف توفي اباك لا الاستفهام لانه ليس
معناه في اي حال توفي بل معناه كيف كون لك ذلك فيكون
لانكاره والتعجب والتوبيخ بحسب الاعتبار ومنه اي
ومن قبل استعمال كيف لانكاره والتعجب والتوبيخ قوله
تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم يعني كيف تكفرون
بالله والحال انكم كنتم احياء لا احياء لا حياة لها وعنا حور
واخذته واخلاها ونظفها ومصنفا مخلقة وغير مخلقة فاحاكم
خلق الارواح ونفخها فيكم وانما قلنا ان كيف ههنا لانكار
والتعجب والتوبيخ لانها ليست للسؤال عن الحال حتى يكون
استفهاما منه لان معنى الالة كيف يجوز لكم الكفر بالله والحال
كذا وكذا لا شك ان مسلك مسلك الكفر والاشراك طريقه
القياد علم ان الكفر بالله مع العلم بما ذكرنا من اطوار الانسان

جاء

وارتقاء من قبلها الى ما فوقه من غير ان يكون له في ذلك حكمة
وقصد واختيار حتى يقع احسن تعقيم منظم الانكار على الكافر والتعجب
والتوبيخ له وكذا يقال حال ندب المخطبة ابن صفيك للتوبيخ
والتوبيخ والانكار لا الاستفهام اذ ليس معناه السؤال عن مكان
المغيب حتى كانه قيل اني السوف هوام في الدار لكن السؤال
في التوبيخ والعلم بعدم المغيب فكيف لانكاره من يدعي ان له
عند الحاجة غيبا وتوبة وعلى هذا الاسلوب ورد قوله تعالى
ولم يحرمهم جميعا ثم يقول للذين اشركو اني شركائي بالدين
كنتم تدعون اي تدعونهم شركاء لله فان ابن ههنا ليست للسؤال
عن مكان الشركاء لعله تعالى بانه واحد لا شريك له بل هذا تقدم
وانكار لم يدعون لجهلهم ان لله شركاء وقوله تعالى فاني قد هتوت
فانه ليس للاستفهام عن مكان الذهاب بل هو استضلال
لهم فيما يسلكونه في امر الرسول والقرآن وقولك لمن تدرك
الجادة واخذ في غير الطريق اين يذهب فانه ايضا ليس للاستفهام
بل للتوبيخ على الضلال واخذ في التخصيف **قوله**
خاتمة لا كفي عليك مقام انت ضربت زيدا بانه التقديم او
وارندا ضربت واضربت زيدا فلا يحمل انت قلت للناس على
التقديم **قوله** لا كفي عليك بعدا علمت ان الاستفهام عن
يستدعي عدم العلم بحصول ذلك الشيء وان تقدم الفاعل في
المفعول والمفعول يستدعي العلم بوقوع نفس الفعل مقام انت
ضربت زيدا بانه التقديم او بغيره التقديم فانك ان تويت
في هذا التركيب تقدم انت على انه كان فاعلا في المفعول فقدم
ليدل على الاحتصاص فلا يجوز هذا التركيب ان اردت به الاستفهام
عن وقوع الفعل لاستلزام الجمع بين المتناقضين ان الاستفهام
عن وقوع الضرر يستلزم الشك فيه وذلك ظاهر وتقدم ما

هنا

كانت هذه صيغة الأمر ومثاله وقد عرفت ان الاستعلاء داخل
 في مفهوم الامر فيكون ايضا للاستعلاء قوله والاشتم الى
 اخوانه الى ما اختار في تحقيق معاني ألفاظ الامر فقال
 الاستعلاء بالحق ان ذلك اي اقتضاء الفعل بالقول المذكور
 على سبيل الاستعلاء واجب فيكون لفظ الامر من حيث انه
 لفظ الامر موجبا لالتيان بالماثور به على الشخص المطلوب منه
 ذلك لكن ذلك لا يجب قد يورث وجوب الفعل على المأمور
 وقد لا يورث لأن ذلك الامر ما ان صدر من هو اعلى رتبة
 من المأمور ولا فان صدر من الاعلى افاض الوجوب والافلا
 ينبغي بل يفيد محرم الطلب وحج لا يفيد الامر الاجم
 الطلب يتولد بحسب قرآن الاحوال ما يلزم للمقام ويناسبه
 فان القول اذا استعمل على سبيل التفرع كقولنا اللهم اغفر
 وارحم وكذا الدعاء اذا استعمل على سبيل اللطف كقولك
 لمن يسألك في المرتبة اعمل كذا بدون الاستعلاء وكذا
 الالهام وان استعمل في مقام الاذن كقولك حالس زيدا او
 عمرو المن يستأذن في ذلك اما بلسان المقال او بلسان
 الحال وكذا الاباحة وان استعمل في مقام السخط وكذا التهديد
 كقوله افعلوا ما شئتم وتقرّبوا لاندادكم قوله تعالى قل منع بكفر
 قللنا انك من اصحاب النار قال الجوهري التهديد التخويف
 والانداد الابلاغ والاكوت الا في التخويف فالانداد هو الابلاغ
 يكون في التخويف والتهديد هو نفس التخويف وان استعمل
 في مقام يكون المستعمل امرام مستبعدا عن مطوع فيه هو وكذا التخي
 كقول الشاعر الا اباها الليل الطويل الا انجلي فان قلت ليلها الليل
 لا مورا المستحيل بل هو مما يذبح فالصواب حمل صيغة الامر
 على لا التخي قلت الامر منه يفيد معنى التخي لا التخي وذلك

مما

أخيه

لان الساهر المظلم ومع النجوم من نورها الشوق لما عدا الليل الطويل
 مستحيل الا خلا كما قيلت ليل الحب بلا اخر لم يتبرج الا بخلا بل تمناه
 واذا استحال بحسب ظنه الا خلا فيكون صيغة الامر للتخي وان استعمل
 حيث تأخذت الاشياء المتضمنة للاكرام المأمور وتشرع الاكرام
 كقوله تعالى خطابا لاهل الجنة ادخلوها بسلام امنن فان ضم السلامة والامن
 الى الامر بدخول الجنة صيغة الامر للاكرام وان استعمل في مقام يقتضي
 تحقير المخاطب ولله الا هاته لقوله تعالى خطابا لاهل النار ذوق انك انت
 العديد الكرم ولصيغة الامر معان اخر متولدة عنه بمعنى القران لم يذكر
 المصنف منها الذنب كقوله تعالى فاما يتوهم ان علمهم فهم ضاروا توهم فقال الله
 الذي اتاكم فان الكتابة لما كانت مقتضية للتوب غير ميتة لم تذكرها
 للعقاب كانت مندوبة ومنها الارشاد كقوله تعالى فاستشهدوا
 شهود من رجالكم فانه تعالى ارشد العباد عند المراجعة الى الاستشهاد
 رعاية لمصالحهم والوقوف بين الذنب والارشاد ان الذنب لتوب
 الاخر والارشاد لمنافع الدنيا لاذ لا ينقص التوب ترك الاستشهاد
 في المبررات ولا يزيد بفعلها للاعتنان كقوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله فان
 اقتران قوله مما رزقكم بالامر قرينه للاعتنان على العباد ومنها التسمي كقوله
 تعالى كونوا قرة خاطئين فان خطابا بقرين في موضع تدليلهم قرينه
 التسمي ومنها التحقير لقوله تعالى فانوا بسورة من مثله وقرينه
 سياق الكلام ومنها التسوية لقوله تعالى اصبروا ولا تنصروا فانه اراد
 به التسوية في عدم النفع بين الصبر وعدم ومنها التكون لقوله تعالى
 كن فيكون ومنها ورودها بمعنى الخبر كقوله عليه السلام اذا لم يستح
 فاصنع ما شئت صفناه صنوت ما شئت و الدواعي
 التي وعرفه الجازفة وهو كالامر في احكامه ومما للفقهاء والتراخي فيجوز
 الترخي ودونها فالظاهر انها للفوز كالنداء والاستعظام
 المباداة ويذم بعدمها ويستعمل في التخي قبل الفعل

٨٤

ولد

على ان

ن

مستحب

٥٥

النهى ص

ومما لم يأت في الاستمرار والوجه ان اذا ما قطع الواقع فليكن اول اتصاله فلا
 وليس امر يتحصل الى اصل لقوله الى انما يتقبل **اول** الداع
 من اواب الطلب التبع وحرفه لا الحازم وهو كما لا يخفى على طاعة نفع لما
 ان الامر يصح الاستعلاء والوصوب حقيقة فكذا النهى يصح الاستعلاء
 والوصوب اي وصوب الانها عن الفعل المنهي عنه الذي هو التحريم كقوله
 تعالى لا تأكلوا الربوا ولما ان الامر قد يتولد منه معان غير الوصوب
 معونه قران الاحوال كذا في النهى قد يتولد منه معان غير التحريم معونتها
 احدها الكراهة كقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها في الماء المستمسك لا
 تفعل الثاني بيان الباقية كقوله تعالى ولا تحسبن الله عافيا عما
 يعمل الظالمون الثالث الدعاء كقوله عليه السلام لا تأكلوا من اثمنا
 طرفه عين الداع الثاني كقوله تعالى لا تعتدوا والنعيم الخامس الارشاد
 كقوله لا تسالوا عن اشياء السادس التيسيرية لقوله تعالى لا تحزن
 اعلم ان صيغة الامر كسب المقام فتا طر اذا عرفت هذا فاعلم
 ان الامر لا يخلو اما ان يكون معه قرينة تدل على الفورية او التراخي
 او لا يوجد معه قرينة لا لهذا ولا لذاك فان وجدت القرينة فيحكم بحسب
 القرينة لا محالة وان دلت على التراخي كذلك حكم النهى واوليه
 اشار بقوله ومما للفور او التراخي فيجعل القرينة وان لم يوجد فيه اي
 في الامر قرينة لا للفور ولا للتراخي ففيه خلاف قيل انه لا يفيد
 الفور ولا التراخي بل هو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو طلب الفعل
 من غير ان يكون في اللفظ اشعار بخصوصية الفور والتراخي
 وقيل للفور وقيل للتراخي وقيل مشترك بينهما اشبه كما
 لفظيا واما النهى المطلق اي المجرى عن القرينة فيفقد الفورية
 بلا خلاف هذا هو المذكور في الكتب الاصولية والظاهر عند
 المصنف ان كلا منهما للفور وبديل عليه بوجهين الاول القياس
 على النداء ولا يستفهم فانها يدلان على الفورية بالاتفاق فكذا

قد يكون للنهاس أو
 ح أو النهى بد
 مرفها من المعاني
 ذكرها في صوم
 وربه يحكمها وان
 له على ص

النهى ص

الامر والنهي والخاص اشبه لكن هذه الاربعة في امكان المطلوب بها والوجه الثاني
 بتدليله ووجهها فظاهر وانما للفور كذا في النداء ولا يستفهم الثاني الاستدلال
 بالعرف فان العرف يستحسن مباداة المأمور الى الاتيان بما امر به ومباداة
 المنهي الى الانتهاء عما نهى عنه ولولا أنها يدلان على الفورية كسب الحقيقة
 لما استحسن العرف المباداة فيها وكذا يندم العرف المأمور والمنهي بعدم
 مباداة الاتيان والانتهاء ولولا دلالتهما كسب الحقيقة على الفورية
 لما حقق الذم على التاخر وكذا يستحسن العرف النهى قبل الفعل
 فانه يستحسن قول السيد لعمري لا يسقي عقيبة قوله استغنى
 لانه يتبادر الى الفهم تكليفه الجمع من المتأخر السقي وتركه فلو لا
 ان كلا منهما للفور لما استحسن ذلك النهى ولما يتبادر الى الفهم
 التكليف بالجمع من المتأخر اذ على تقدير عدم اقتضاهما للفورية
 يجوز ان يكون المراد انتفاع احدهما في وقت وانتفاع الآخر في
 وقت آخر وكذا يتبع العرف وروى النهى قبل الفعل ابطالا لا
 للامر وذلك يدل على ان العرف يفهم من مطلق الامر والنهي
 الفور قوله ومما لم يأت في الاستمرار اشارة الى ان الامر هل يصح
 تكرار الاتيان بالمأمورة او لا يقتضي وكذا النهى هل يقتضي تكرار
 الانها عن المنهي عنه او لا فيقول عن الشيء يقتضي التكرار واما للامر
 ففيه أربعة مذهب قيل انه لا يقتضي التكرار ولا ينافيه ايضا بل
 هو انما يفيد طلب الفعل المأمورة من غير اشعار بالمرة او المرات
 وهو انما يفيد التكرار المحقق وقيل انه يفيد التكرار وقيل انه يفيد
 المرة وقيل بالتوقف اقالا لا يشترط سبها لفظا ولا قرينة مع فحى الوقف
 واما للجهل بحقيقة معنى لا يدري أنه حقيقة في التكرار او المرة فحى الوقف
 ايضا هل هو المذكور في الكتب الاصولية والمصنف اقتدا لصاحب المعاص
 ذكره تفصيلا حسنا وهو ان كل واحد منهما انما يكون لقطع ما هو
 واقع او لاتصاله فان كان لقطع ما هو واقع كقوله لا تأكلوا من اثمنا

النهى ص

وفي النهي المتحرك لا يتحرك لها المفعول وان كان لا يصلح ما هو واقع في
 في الامر المتحرك تحرك وفي النهي المتحرك لا يتحرك فلذلك ستراد قوله ليس
 امر يحصل الحاصل اشارة الى الجواب عن سوال فقدر تقدير
 ان يقال ان قولك للمتحرك تحرك واحتماله مما هو امر بان يقال الواقع
 امر يحصل الحاصل واستحالة ظاهره وتقرير الجواب ان يقال ليس
 هذا امر يحصل الحاصل وانما يكون كذلك ان لو توجه الامر
 بالحركة الى الحال لكن ليس كذلك فان الامر في الحال يتوجه الى
 طلب الفعل في الاستقبال وظاهر ان الحركة الاستقبالية
 المطلوبة ليست كما صلة في الحال فلا يلزم من الامر بها الامر بتحصل
 الحاصل **فانته** خاتمة هذه الاربعة تعني على تقدير الشرط
 بعد ما نحو منبى في ذلك وليا يدرني والرفع بالاستئناف
 دون الوصف للامرين انه لم يوجب اذ مات يحيى قبله وقال
 قد لعبا دي الدين امنوا بصلوة وقد قدر الجواب ان كان
 من عند الله وكفرتم به اي اليستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي
 البغض الظالمين **اقول** ختم صاحب حث الامر والنهي ببيان
 المساركة بينهما ومن النوعين السابقين اعني التخييل والاستفهام
 من وجه وهو ان كلام هذه الاربعة تعني على تقدير الشرط بعد
 تكون كل منهما قرينة حال لا ضار والشرط اذ هو قصد به السببية
 بان يكون سببا لما بعده كقولك اسلم تدخل الجنة على معنى ان
 تسلم تدخل الجنة فان الله تعالى حكاية عن زكربا عليه السلام وان
 صفت الموال من ورائي وكانت امراني عاقلا منبى في ذلك
 وليا يدرني ويدت من اليعقوب واجعل ريت رحيبا بالحرز
 في يدرني والمعطوف عليه اعني يدت وهو قراءة ابن عمرو والكسائي
 على انه جواب لصيغة الامر التي هي للدعاء والتقدير ان تدب لي
 وليا يدرني وابا قراءة الرفع وهي قراءة الباقر في الاستئناف كانه

حد الشرط

فيل به ما تفعل بالفعلى فقال في الجواب يدني الوصف على تقدير
 الرفع لا يجوز ان يكون صفة لقوله وليا كما ذهب اليه الشيخ ابن
 الحارث اذ لو كان صفة لزم ان زكربا لم يوجب من وصفه وهو
 الولي الذي يدني لان الولي الموصوف بحبي وهو مات قبل
 حقيقة ان قوله يدني بالرفع لو كان صفة لقوله وليا لدل السياق
 على ان مطلوب زكربا كان وليا وصفا بكونه يدت من زكربا
 العلم والشرع فان الانبياء لا يؤثرون المال ويدت من اليعقوب
 الملك واذا كان مطلوبه الولي الوارث وكفى لم يدت منه لموته
 قبله لم تعط زكربا ما طلب فلم يكن مستجاب الدعوى وهو باطل
 فثبت انه على تقدير الرفع مبني على الاستيفاء لعدم استلزامه
 محذورا وقال قل لعبا دي الدين امنوا بصلوة وينفقوا
 رزقناهم على معنى انك ان قلت لهم ايتهم وانفقوا بصلوة وينفقوا
 وكقولك في التمني لست لي مالا انفق على معنى ان ارزق المالك
 انفق وفي الاستفهام ان يدك ازررك على معنى ان تعرفني بيك
 ازررك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك على معنى انك ان لا تشتم
 يكن خيرا لك وانما قلنا ان كلام هذه الاربعة قرينة حال
 لاضمار الشرط بعد لان هذه الاربعة منها معنى الطلب والطلب
 لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه فوجود الطلب نحو
 اسلم مستبب عن السبب الحامل للطلب عليه كدخول الجنة
 فانه التبا عت على قوله اسلم وان كان جعلوا لما دل عليه اسلم
 وهو ان اسلمت واذا كان عدم انفعال الطلب عن السبب الحامل
 عليه فقلنا من هذه الاربعة وذكر المسبب الخارج الذي هو سبب
 في الدخول وهو دخول الجنة اعنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
 والسبب ولذلك لم يقع الجزم في النفي لانه غير محض والاضمار لا يلزم
 ان يكون عن سبب حامل عليه بل هو اقل فائدة الجزم والاضمار

عنى ٢٢

٨٦

الاحياء والضرورية وقد سأل ما فعل شجرة الوفاق فخلعها عليها الثاني
الخمار الجرس على وقوعه لانه لكثرة ما ناجى به نفسه انتقشت صورته
في خياله فخاله واقعا الثالث الكناية لحسنها اول التباديل اولها الرابع
حل الخاطب ابلغ حمل المظف وجهه نحو ياتيني غدا من يكن
ان ينسب الكذب او غير ذلك فاعتبر في القرآن واذا حزنا ميثاق
بنو اسرائيل لا تعبدون الا الله واذا قدنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم
ومن رحمته الله اقول ريب جدا حيث هذا القانون يبحثين احد ما
وضع الخبر موضع الطلب والثاني وضع الامر موضع الخبر فمعلوم ان
تغير الاول قد خضع الكلام لا على صفة الظاهر بان يوضع الخبر موضع
الطلب وذلك لعمدة وجوه الاول التفاضل اي قصد المتكلم التفاضل
بوقوعه كما اذا قيل لك في مقام الدعاء اعاذوك الله من الشبهة
وعصمك من الحيرة ووقفك للمقوى بدل قوله اللهم اعن واجعه
ووقفه لتتفأل بلفظ الماضي على عدها في الاصور الى صيغة التي جعلها
الاخبار عنها بفعال ما ضمة ومنه اي ورفيع التفاضل وضمهم المقام
في اللغة المنجاة للتفلاء تلاء لان بنحو الناس منها والناهل وهو الرمان
للحطشان تلاء لان يصير ريان واليسلم وهو ذو السلامة للذبح تلاء
بانه يسلم وغاية اللذخ وهو النهش وروعي السعال واستخرج
اعتبار بل روعي ما هو بعد في التفاضل حتى ان الكتاب لم يكتبوا
للمحذرات الله حواسنها اختار ارفع لفظ جود وهو الفرج واشت وهو
الذبح وكذا لم يكتبوا الام الله اياها الى قيام الساعة او ساعة القيام
اختار ارفع اللفظ بلفظ القيام ونضيف الام بل لم يبد النظر فاد
اي الاكياس السفوح الى الاجبة لاشتماله على جوف سفوح اي عظم
واذا روعي ما هو بعد في التفاضل فدعايته اولى ومنه اي ورفيع
دعايته التفاضل قولنا ياب هرون وقد سأل عن سبب الاية الله
يا امير المؤمنين الذي بعد لا حيث لم يقل لا اية الله الامير كما يقوله الاغنياء

ادام

فقد سأل سماع الصاحب ابن عباد هذا الكلام قال هذه الواو احسن من
واو ات الاضداد في صدور البرد الملاح وقول شخص آخر لغيره من
وقد سأل اي سأل الاخر ذلك الغير عن شجرة رهاف بعيدا
هذه الشجرة وهي شجرة الخلاف شجرة الوفاق اختار ارفع اللفظ
بلفظ الخلاف فخلعها عليها اي خلع هرون على نائبه وخلع ذلك الغير
على ذلك الاخر ومن هذا القبيل ما حكى ان هرون سأل مأمونا
عن جمع المشواك فقال محاسنك يا امير المؤمنين فجعله وني عهد
وقدمه على ابنه الاخر محمد الامين هذه اللطيفة ولديها التفاضل غضب
الداعي وهو اسم ملك او خليفة وخلفاء مصر على شاعر ابي معاذ
الضريحي افتح بقوله موعدا حيا بك يا اعني ولك المثل السود
وامر باخراجه الثاني من الوجوه التي للفرقة عن حجة قال موعدا
حيا لك لاجلها يوضع الخبر موضع الطلب اظهار المتكلم الحرص على
وقوعه اي وقوع المطلوب الذي اشتمل عليه الخبر فان الطالب
منه يتابع حوضه فيما يطلبه كما انتقشت في خياله صورة ذلك
الشئ لكثرة ما ناجى به نفسه فخاله اي خال الطالب ذلك المطلوب
واقعا حتى اذا حكم الحسن بخلاف ما خيل الله نسب الحسن
تارة الى الغلط وتارة اسخرج الحكيم مجمل القول المعوي ما سرت الا
وطيفت في ضحني سري امامي وتاويبتا على اثرى يقول لكثرة
ما ناجيت بك انتقشت في خيالي فاعدك بين يدي مغلطا
للبيصر بعلة الظلام اذا لم يدر لك ليلا واعدك خلفي اذا
لم يقبصر تغلط حتى لا يدر لك بين يدي نهارا الثالث في
الوجوه المذكورة قصد الكناية كقول العبد اذا جهر المولى عنه وهم
ينظرون المولى الى ساعة مقام قوله انظر الى ساعة فانه وضع الخبر
موضع الطلب اما لاجل قصد الكناية لحسنها فان الكناية ابلغ من
التصريح اول التباديل فان قوله ينظر المولى الى ساعة فترى الى

٨٨

منه غيب

والتأديب من قوله انظر الى ساعة أو لحسن الكفاية والتأديب جميعاً
 وانما قلنا ان وضع قوله ينظر المولى الى مقام انظر الى كفاية
 لأن الكفاية كما ستجى عبارة عن ذكر اللازم واردة الحمدوم
 وههنا كذلك لأن قول العبد للمولى انظر الى ساعة مستلزم
 لأن ينظر اليه بحسب رغبة لأن كل امر موصوف الا ان الاحكام
 قد لا تحقق الدواعي من تلك الوصوف حمل الخطاب الى امرأة
 على الفعل او بذكره ابلغ اعزاء بالطف وجه نحو تاتين عذراً ولا
 تأتيني عذراً اذا قاله من لا يحب ان ينسب الى الكذب فان ذلك
 الجذر اعزاً على الاتيان في الاول وعلى تذكره في الثاني ابلغ اغراء
 لو تركت الاتيان في الاول او اوجده في الثاني ينسب الى الكذب
 من لا يحب نسبته اليه فعلم ان اجراء الكلام جذا قد يكون ابلغ في
 الطلب من اجراء طلب قوله أو غير ذلك عطف على ما تقدم الوصوف
 الاربع نوع وضع الخبر موضع الطلب لكذا وكذا وغير ذلك المذكور
 من ضوابط آخر حسب المقامات منها ان يكون الامر او
 الناهي مقصداً الى ان المأمور او الممنهى كانه سارع الى الامتناع في
 الامر والى الانتهاء في النهي وهو ابلغ من صريح الطلب كما
 يقول لزيد ذهبت الى فلان وانت تريد بهذا الكلام امره بالذهاب
 وقصدت به انه سارع الى الاقتناع فانت تخبر عنه فاعتبر
 اي اعتبر كل واحد من ذلك المذكور وعنه في القرآن قال الله تعالى
 واذا اخذنا ميثاق من اسراسل لا تعبدون الا الله استعمل
 التعبدون موضع لا تعبدوا وهو ابلغ من صريح النهي لما فيه من
 اتمام ان الممنهى سارع الى الانتهاء وهو خبر عنه ويحكم ان يكون
 الاجل اظهار الارادة بوقوع عدم عبادتهم لعبد الله وقال واذا
 اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تحذون أنفسكم من الماء
 فان حكمها حكم الآية السابقة في ايمان جميع ومنه اي وفوض

خبر

الخبر موضع الطلب قول البلغاء في الدعاء الحمد لله وضع اللهم ارحمه
 قال وقد وضع الامر موضع الخبر للدخار بالواقع حتى كانه
 مطلب قال كذا ينبغي بناء او احسنى لا ملومه وعليه قوله تعالى
 استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان يستغفروا سبعين مرة فلن يغفر
 الله لهم وهو للتبوية لكن مع ميل الى ما اختار او ميل الى ما طيب اليه
 كذا الم يستجى فاصنع ما شئت ثم علم المعاني بعون الله **اقول**
 لما دفع من بيان الوجه التي لا جها يوضع الخبر موضع الطلب شروع في بيان
 الوجه التي لا جها يوضع الامر موضع الخبر فيقول قد يورد الامر في الخبر
 لاظهار الرضا بالواقع اي الداخل تحت لفظ الطلب اظهار الى جهة
 بنامه كان المصطفى مطلوب قال كثير ههنا مر يا عين وايد محامراً في انواضنا
 ما استجلت انما ينبغي أو احسنى لا ملومه لدنيا ولا مقليته ان تغفلت
 لك ٢ يقول امتحنه لطف محلك عندي وقوه محبتي وعامليني بالاساة
 والاحسان وانظري هل تتفاوت عالي صفك كنت مسيدة او
 محسنة فانه ذكر اول الاق بالاساة ثم عطف عليه الامر بالاحسان
 باوالمخيق تنهها على انه ليس المراد بالامر ههنا الايجاب المانع من
 التورق والاماعطف باو الدلالة على جواز ترك ما امرت به بل المراد
 بالمعطوف والمعطوف عليه ههنا الحكم بالسوء من الاساة والراجح
 مع اظهار الميل الى كل ما اختاره منها اذ لو لا ذلك لكان مقتضى
 المقام ان تقول انما راض بما تفعلين ولا الوصل اسبغيت
 او احسنيت وعليه اي وعلى هذا المعنى ورد قوله تعالى استغفر
 لهم او لا تستغفر لهم ان يستغفروا سبعين مرة فلن يغفر
 الله فان الامر في الآية ليس لطلب الفعل المانع من التورق وكذا
 النهي ليس للتحريم المانع من الفعل بل مما للتبوية بين الامرين
 مع اظهار عزمه الرضا والميل الى كل ما اختار المحاط به
 الاستغفار وعنه اي لا ذلك كما مقتضى المقام ان تقول

ههنا

ن

ان يفهموا الله لهم استغفرت اولم تستغفروا واعلم ان المفهوم وكلام
المصنف ان وصح الطلب في الالة موضع الخبر وجهه اظهار
الرضا بالواقع مع ميل الى ما اختار وصاحب المنهاج جعله
لوجم اخذ هو يوحى اظهار نفي ان تفاوت جواب الطلب سعاد
الداخل تحت الطلب فانه قال او توحى اظهار نفي ان سعاد
جوابه تفاوته وقوعا وعدم وقوع كما تقول صم او لا صم فاني لا اترك
الصيام توهم في مخاطبك انك تطلب منه ان يصوم وينظر
حالك او لا يصوم وينظر ليتبين ثباتك على الصيام صام هو ام لم يصم
وعليه قوله تعالى استغفروا لهما الالة والحق لا يخفى على المتأمل في هذا
المقام حق التامل واعلم ايضا ان المصنف خصص الكلام ههنا
بوضع الامر موضع الخبر حيث قال وقد وضع الامر موضع الخبر
مع انه مثل تتوكل تعالى استغفروا لهما ولا تستغفروا لهما والذم فيها
لمع الخبر فلا صوب ان نعم المبحث كما فعله صاحب المنهاج
فانه قال ومن الجهات المحسنة لا يرداد الطلب موضع الخبر
اطهار معنى الرضا الى اخر قوله او ميل المخاطب اليه عطف على
قوله للرضا يعني ان وضع الطلب موضع الخبر قد يكون للرضا وقد
يكون لميل المخاطب الى وقوع ما هو داخل تحت لفظ الطلب نحو
قوله عليه السلام اذالم يستج فاصنع ما شئت فانه لميل المخاطب الى
وقوع صنعته ما شا جعل الامر موضع الخبر ثم شرح الفصل الاول
من هذا المختصر في علم المعالي بعون الله وحسن توفيقه عنانه
وتلوه شرح الفصل الثاني في علم السان وفقنا الله لامانه
انه خير موفق ومعين **والمراد** اعلا الله شأنه الفصل
الثاني في علم البيان تفاوت عبارات في الجلاء لا يمكن بالدلالة الوصفية
لان العلم بالوضع منهم بلا تفاوت ولا لم يفهم اصلا بل بالعقلية
لتفاوت العلاقات في جلاء العلق **المراد** قد علمت في صدر الكتاب

ان علم البيان هو معرفة مراتب العبارات في الجلاء فاعلم ههنا
ان تفاوت عبارات الدالة على معنى واحد واصلها في تبادله
جلاء وخفاء لا يمكن بالدلالة الوصفية لان المعنى الواحد اذا
وضعت بازائه الفاظ متعددة فالسامع اما ان يكون عالما
بوضع تلك الفاظ لذلك المعنى او لا فان كان عالما به فهم ذلك المعنى
من كل واحد من تلك العبارات بلا تفاوت في الجلاء والخفاء
وان لم يكن عالما بالوضع لم يفهم من تلك العبارات شيئا اصلا
فان قلت يمكن تفاوت عبارات في الدلالة الوصفية بان
ندرك على بعضها شي او ينقص منه شيء ونحو ذلك الوضوح او
ينقص قلت الازدياد في اللفظ يوجب الازدياد في المعنى وكذا
الانقصاص يوجب الانقصاص فلا يكون المعنى واحدا والكلام
في تفاوت العبارات مع وحدة المعنى بل التفاوت بين العبارات
في الدلالة على المعنى الواحد لا يمكن بالدلالة العقلية وذلك
لتفاوت العلاقات في جلاء العلق بحقيقته ان يقال
ان الدلالة العقلية انما يكون بواسطة العلق بين معنى
وضع اللفظ بازائه وهو معنى اخر ينقل الذهن بسبب ذلك
العلق من المعنى الاول الى ذلك المعنى الثاني ومن
الجامد ان يكون للمعنى الاول علق معنى ثالث اوضحه
مما له بالثاني وبدرج اوضح من العلقين اوضح منهما
او اوضح من احدهما ووضح من الآخر وخامس وسادس
هكذا فاختلاف العلاقات بين المعاني وضوابط وصف
اختلاف الدلالات كذلك فان كثير الدما ج مثلا يدن على
المضيق وكذا نزول التفصيل وحيث ان الطلب يدلان
عليه لكن والد الاول اوضح من الثاني والد الثاني
اوضح من الثالث وليس كذلك الا لاجل ان ما بين المضيق

وهذا الفصل من العلاقات اوضح ما ينبغي وبين حان القلب
واضح مما ينبغي وبين كثير الراد فاختلفت انفعالات الذهن
حسب اختلاف التعلقات فلا بد وان تعرف المذاهب طبقات
هذه العبارات ليتمكن له الاختيار عن الخطا في ايراد الكلام
لتمام المراد حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة
ضمنية اذا كان المراد وصونها فينبوت عرصة وكذا السامح
حسب ان يكون عارفا بطبقات هذه العبارات لتمكن له
فهم تمام المراد **قال** فدلالة اللفظ على تمام مسماه وضعيه
وهي المطابقة وعلى غير عقلية فعمل حرة تضمن وعلى خارج
النظام **اقول** لما احتاج صاحب علم البيان الى التوضيح
لانواع الدلالات فضل احتياجه لابتداء هذا العلم على
اختلاف الطريق المتبع على اختلاف دلالات الكلم وكذا اقسام
الدلالة فنقول دلالة اللفظ على تمام مسماه كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق وضعيه اذ لا وظل لغير الوضع في
ملك الدلالة وهذه الدلالة هي المطابقة ليطابق اللفظ المعنى
الموضوع له وتوافقها ودلالة اللفظ على غير مسماه عقلية
لكونها توسط العقل وهي اما دلالة اللفظ على حرة مسماه
كدلالة الانسان على الحيوان فقط او الناطق فقط وسعى
كدلالة اللفظ على ما في ضمن الموضوع له واما دلالة اللفظ على الخارج
منه كدلالة على قابل صنعة الكتاب وسعى التزاما لان اللفظ
لم يدل على كل امر خارج عن المسماه بل على الخارج اللازم
له اذ اعرفت هذا فاعلم ان اهل التحقيق قد يبدون
بالدلالة الوضعية ما للوضع فيها مدخل وهذا الاعتبار يجعلونها
مورد للفتنة الى المطابقة والافتقار والالتزام فيكون كل واحد
من تلك الدلالات وضعيه اما الاول فلانها دلالة اللفظ على تمام
الموضوع

له واما الاخيران فمدخل الوضع فيها وقد يبدون بها مالا
وذلك لغير الوضع فيها وبذلك الاعتبار يخصونها بالمطابقة
ويجعلون الاخيرين لكونها توسط العقل عقليتين فتم
على الاعتبارين لم يقدروا بين التضمن والالتزام في الوضعيه
والعقلية اذ صما بالاعتبار الاول وهو ان يفسر الوضعيه
بما للوضع فيها مدخل وضعيتين وبالا اعتبار الثاني وهو
ان يفسر الثاني بما لا مدخل لغير الوضع فيها عقليتان واما
ان الخاصب وقد فرق بينهما في مختصر المنتهى بان جعل
دلالة التضمن وضعيه ودلالة الالتزام عقلية فانه قال
ودلالة اللفظ في كمال صفاه ومطابقه وفي جزئه تضمن
وعين اللفظه التزام وانما فرق بينهما لانه جعل الدلالة
الوضعية ما يتصل بالذهن فيها من اللفظ الى المعنى ابتداء
وعلل المعنى كما يصدق على المطابقة يصدق على التضمن ايضا
لان الذهن اذا انتقل الى جميع المعنى فقد انتقل لغير
ذلك الانتقال الى كل واحد من اجزائه فالدلالة على الكل
لا يغاير الدلالة على الجزء فغايره بالذات بل التفاضل
انما هو بالاضافه وللا اعتبار فانها اذا اعتبرت بالنسبة
الى جميع المعنى بسعة مطابقة واذا اعتبرت بالنسبة الى كل
واحد من اجزائه بسعة تضمنها واما الدلالة الالتزامية فلا
يصدق عليها تعريف الدلالة الوضعية بحسب اصطلاحه
لان الذهن لا يتصل ابتداء من اللفظ الى الخارج اللازم
بل انما يتصل الى المسماه ابتداء ومنه الى الخارج اللازم
فلا يكون بهذا المعنى وضعيه ولا مسماه في الاصطلاحات
كما لا بداع في الشهوات **قال** بشرطه الذموم وهذا
تعلق بوصف الانتفال الى كسب الحقا والمخاطب ليعلم او

عرف او غيرهما فان قالوا لا يقال ضرر المعلوم مجاز وهو بالذات
 ومن اللازم كتابه وهو معونه الاول والثاني اذا لم يكن الا عند
 التباين واما في اللازم الى اللازم فيرجع اليهما ومن الجازع
 ليس الا استغناء وهو قبح التشبيه فهنا اصول اربعة
 واعترف انه كلف للضبط **اقول** الدلالة الاتزامه لما
 كانت الالة اللفظ على ما هو خارج عن الموضوع له ومن بعد
 اعتبر فيها شرط فمقول شرط في الدلالة الاتزامه المعلوم
 ذهنا ان لا بد وان يكون بين معنى اللفظ والمعنى الخارج
 اللازم له بعلق يوجب انفعال الذهن منه اليه اذ لو لا
 ما فهم اللازم من اللفظ لان فهم المعنى من اللفظ اما بسبب
 وضع اللفظ له او بسبب لزومه لمتناه وفي الدلالة الاتزامه
 الاول منتف فلو لم يتحقق الثاني لم يتحقق الدلالة فلا
 يفهم المعنى اللازم ووجوب الاسعار من المسح الى اللازم
 اجل التعلق المذكور لا يجب ان يكون بحسب العقل بل
 ينبغي في ذلك ان يعتقد الخاطب وجوب الانفعال اما
 حكم العقل كما في انفعال الذهن من مسح الانسان الى
 قائل صنعه الكتابه او لوف عام كما في قولنا رغبنا غيبا
 هو اذ بالغيب الثبت الذي هو لازم الغيب فان وجوب
 الاسعار من معنى الغيب الى الثبت وان لم يكن عقليا
 لكنه اعتقادي مستند الى العرف العام فان العرف العام
 يفهم من الغيب في مثل هذا التركيب الثبت واما بغير
 العقل والعرف العام كما صرح به او اذ عايد واما المعلوم
 الخارج فليس بشرط فيها اذ لو كان شرطا لما تحققت
 الدلالة الاتزامه بدونه لوجوب انفعال المشروط عند
 اختفاء الشرط لكن الثاني باطل لتحقيق فهم المعنى الخارج

مبدأ

منه

من اللفظ بدونه المعلوم الخارج كما في العدم والملكه مثل
 النعم والبصر فان النعم يدرك على البصر بالاتزام مع عدم
 الملازم بين منفع النعم والبصر في الخارج لتباينها فيه فالمتقدم
 وهو اشتراط المعلوم الخارج ايضا باطل واذا قد عرفت هذا
 فاعلم ان صاحب الكفاية بناء على ابتناء علم البيان على
 تفاوت الاسعار فان قالوا انفعال من المعلوم الى
 اللازم مجاز كما لا يقال من معنى السقف الى الخابط ومن
 معنى الانسان الى قائل صنعه الكتابه ومن الغيب الى
 الثبت كما يقولنا رغبنا غيبا وهو اي والاشعار من المعلوم
 الى اللازم انما هو بالذات لا توسط او اخر لضرورة اشتراط
 كل معلوم لازمه ومن اللازم الى المعلوم كتابه كالانفعال
 من طول النجا وفي قولنا زيد طويل النجا و الى طول النجا
 الذي هو معلوم طول النجا وهو اي والاشعار من اللازم
 الى المعلوم لا يكون بالذات بل انما يتحقق بمعونه الاول
 اي بمعونه الاسعار من المعلوم الى اللازم اذ لا يمكن الاسعار
 من اللازم الى المعلوم الا عند تساويها في العدم والخصوص
 واذا كانتا متساويتين فهما يكون كل منهما بالتحقق ملزوما
 للاخر وحي يتحقق الاسعار واما الاسعار من اللازم الى
 اللازم اي من احد الاربع النسخ الى اللازم الاخر فليس بقسم اخذ
 مستفك بل هو راجع الى القسم المذكور من لالة انفعال
 من احد اللازمين الى المعلوم ثم من المعلوم الى اللازم الاخر
 فان الاسعار من بيان النسخ الى بدوونه هو الاسعار
 منه الى النسخ او لا ومن النسخ الى البدوونه ثانيا وكذا
 العكس واعلم ان من الجازع نوعا من الاستغناء وهذا
 النوع من الجازع نوع التشبيه لانه عبارة عن الجازع الذي

كيفية العلاقة فيه المماثلة وادق قد ثبت ان الانفعال من المعلوم
21 اللازم مجاز وعكسه كناية وان من الاسعالات ما يعال
له الاستعانة وانها من مدوع التشبيه فيحقق ان كنهنا
اصولا اربعة المجاز والكناية والاستعانة والتشبيه بيان
الحصر ان يقال ان المتكلم اذا تكلم بكلمة وادار بها معنى
غير ما وضعت له فلا بد هناك من علامة هي اما المماثلة
او غيرها وعلى التقديرين اما ان يلاحظ معناه الاول او لا
هذه اربعة اقسام احدها ان لا يلاحظ معناها الاول والعلاقة
المماثلة وهو التشبيه والثاني ان يلاحظ ذلك والعلاقة
غير المماثلة وهو الكناية نحو زيد طويل النجاد والثالث
ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة المماثلة وهي الاستعانة
نحو رأت اسدا في الحام والداع ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة
غير المماثلة وهو المجاز المطلق اعني غير الاستعانة نحو
فار القدر واعلم ان صاحب المنهاج بعد ما ذكر ان المجاز
ينشأ عنه من المعلوم 22 اللازم كانه ادرك ان سايلا
اورد عليه قولهم اضطربت السما نباتا أي غيثا فانه من المجاز
مع ان الانفعال عنه ليس من المعلوم الى اللازم بل لا امر
بالعكس فقال في غرض الجواب واما نحو قولهم اضطربت
السما نباتا أي غيثا من المجازات المتشابهة فيها عن اللازم
الى المعلوم منخوطة في سلك زعينا غيثا اي في سلك
المجاز لان الملازمة بين الغيث والنبات بحسب
الاعتقاد المبيد الى العرف العام من الجوفية لثباتها
وعلى هذا يكون كل منهما مألوما لاخر فكيف الانفعال من
كل منهما الى الاخر انفعال من المعلوم الى اللازم فيكون
من المجاز وانما قال ذلك لانه لا يجوز ان يكون

قيل الكناية لان الكناية عير منافية لادارة الحقيقة والمجاز
متاخر لادارة تها وظهرنا اضطربت السما نباتا يدل على
نفي ادارة الحقيقة فيكون مجازا لا كناية به ثم اعترف بان
جعله بهذا القول منخوطة في سلك المجاز تكلف للضبط
اي للضبط فترجع علم البيان في المجاز والكناية واليه
اشار المصنف بقوله واعترف انه تكلف للضبط
لكن نفي علمه اشكال لان احدهما انه لم يدرك ان الاستعانة
من احد اللازمين الى الاخر أمجاز هوام كناية لا شتماله
على الانفعالين وتا نهما ان الكناية لا حتما هما الى التساوي
المعتصم للتلزام من الطرفين منخوطة في سلك المجاز فلا يكون
قسما على حد فلا يكون مرجع علم البيان امرين بل امر
واحد هو الاسعالات من المعلوم الى اللازم اعني المجاز ويمكن
حل الاشكال الاول بان يقال لما كان المركب عند
التحليل منهن الى البسيطة فاذا جعلنا هذا المركب
اعني الانفعال من احد اللازمين اليه الى آخر حصل بعد التحليل
اسعالات احدهما كناية وطراف مجاز لا امر اخر فكيف مرجع
علم البيان الى المجاز والكناية لأن الاعتبار اما المجاز او
الكناية او الامر الثالث المنتهي عند التحليل اليهما وظل
الاشكال الثاني بان يقال لا شك ان لنا حقايق عامة
بذواتها كالانسان والقدس وان لها لوازم كقول
صنعة الكناية وغيرها مما لا يتحقق الا بتوسط تلك الذوات
فالوقوف من الملزومات ولوازمها واقع من حيث ان الملزومات
امور قامة بانفسها واسباب لغيرها في الواقع دون اللوازم
واذ قد ثبت التقايب بين الملزومات ولوازمها فيكون الانتقال
من تلك الملزومات الى اللوازم صغايلا للانتقال اللوازم الى

من تلك الملتزمات ولذلك جفت احد الانعكاسين بايتم المحاز والافر
 باسم الكناية الا ان الانعكاس الثاني لما كان مشروطا بالتساوي
 المستلزم للتلازم الطرفي قل ان كلا منهما ملزوم **والاخر**
 بهذا الاعتبار لا باعتبار انه يصدق على تلك الملزوم
 انها قائمه بايضا وهي اسباب الملزوماتها كيف وفكرت بسلام
 الدور المحال **قال** الاصل الاول في التشبيه ولا بد
 منه من طرفي مختلفين ووجه شبه مشترك وعرض فيه وحال له
 وصفه فالكلام فيه خمسة انواع **اقول** الاصل الاول في الاصول
 الاربع في التشبيه وهو وصف للشيء بمشاركته شيئا اخر في
 امر وقيل الدلالة على مشاركة امر اخر في المعنى وقيل الدلالة
 على اشبه ان شيئين في وصف هو عرض او صاف احدهما والكل
 متفاوت في المعنى وانما قدمه على سائر الاصول لموقعها عليه
 اما موقف المحاز فلان نوعا منه وهو الاستعانة منفرع عليه
 كما سبق للاشارة اليه واما موقف الكناية فلا انها موقوفه
 على المحاز لكونها من المحاز غير له المركب من المفرد لموقف
 المحاز على الملزوم والتلازم فحسب وتوقف الكناية عليهما
 وعلى تساويهما وقد متنا ان نوعا من المحاز موقوف على التشبيه
 فكنى الكناية متوقفه لان الموقوف على المتوقف على الشيء
 موقوف على ذلك الشيء فان قلت فاذك لم يصح بعدم التشبيه
 على الاستعانة والكناية فقط لا على المحاز الذي ليس استعانة
 قلت اذا ثبت تقدمه على نوع من المحاز فلو كان له تقدم على المحاز
 في الجملة وهذا المقدار كاف في استحقاقه التقدم ولا بد منه
 اي في التشبيه لان تحقق مراد احد طرفيها طرفاه
 اعني شيئين متساويين في وجه مختلفين في وجه
 كبر في الحقيقة مختلفين في وصف كائنا ما بين

منهم

اسود ووابيض او يكونا متساويين في وصف مختلفين في الحقيقة
 كطريقين جسم وخط اذا لواشتر كما في كل الوجه اي في
 الحقيقة وجمع الصفات لكان احدهما الاخر بعينه فلا يتصور
 التشبيه لان الشيء لا يشابه نفسه وكذا لو اختلفا في كل
 الوجه بحيث لا توجد بينهما جهة جامعة لم يتصور التشبيه
 او الحكم بالمشابهة بين الشئيين مع عدم المشابهة بينهما
 بالكل الثاني وجه شبه مشترك من المسته والمسته به كالحجر
 المشترك بين الخبز والورد العاليت غرض فيه اي في التشبيه
 لبيان امكان المثبة او بيان كاله او بيان مقدار حاله
 الرابع حال التشبيه لكونه قريبا او غريبا مقبولا او مردودا
 الخامس صيغة كائن وكاف التشبيه والمثل **قال**
 النوع الاول في طرفه ومما المثبة والمسته به ومما اما احتيان
 او عقليان او مختلفان والخياليات تابع بالاحتيات لان
 مباديها حسية والوهميات بالعقلية وكذا الوجودانيات
اقول النوع الاول في طر من التشبيه ومما اما ان
 يكونا مستندين الى الجس باني يدرك كل منهما او جاديهما
 بالحوس كالحجر اذا شبه بالورد وكالايطيط صوت القيثارة
 اذا شبه بصوت الفدراج وكالنفحة اي ريح الغم اذا
 بالعبير وكالريق اذا شبه بالخمير وكالجلد الناعم اذا شبه
 بالحرير واما ان يكونا مستندين الى العقل وهو عندهم عيان
 عن غير من يلزمها العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات
 ومجاري العادات كالعلم اذا شبه بالحموة كقول الشاعر
 اضواء العلم حي خالده بعد صوته واوصاله تحت التراب رميم
 وروا الجبل ميت وهو ما من على الثرى **قال** الاشارة الى عدم
 الاوصال المتواصل او مختلفان بان التشبيه

اي

هذا الأصل في وجه التشبيه أي ما به يشبه أحد الشئين بالآخر وهو ما
 صفة لخصتين بأن يكون الاشتراك في المنة والمنية به
 في الصفة ولا خلاف في الحقيقة مثل طولين انسان وشجرة
 او صفة لخصتين بأن يكون الاشتراك بينهما في الحقيقة ولا خلاف
 في الصفة كما نسا بين طويل وقصير واذا عرفت ان الاشتراك
 قد يكون في الوصف وقد يكون في الذات فاعلم ان الوصف المشترك
 فيه اما حسية او عقلية اما الحسنة وهو المدرك باحدى الجوانب فكما ان
 والاشوات والطعوم والروائح والحرارة والبرودة واما العقل
 وهو المدرك بالعقل فهو اما حقيقي او اعتباري والحقيقي ماله تقدر
 في ذات الموصوف اعتبر العقل اولا كما لكيفيات النفسانية
 مثل الذكاء والتفكير والمعرفة والعلم والقدرة والكلام والاعتباري
 ماله ليس له تقدر في ذات الموصوف بل هو ما يعتبر العقل
 لكون الشيء مطلوب الوجود او مطلوب لعدم عند النفس وكثير
 الشيء مطلوب عاقله او بعيدا عن العلم فان هذا الوصف ليس
 ماله تقدر في ذات الموصوف بل حقيقة مرتبطة باعتبار العقل
 فان اعتبر تحقق ولا فلا واما الوهمي وهو ما لا يكون له تقدر في ذات
 الموصوف ولا هو ما اعتبر العقل ايضا بل يكون ما اعتبر محض
 الوهم فكما في الذي اخذ الوهم مع المنية وشبهه بالملح او القاب
 وعلى كل واحد من التقادير ذلك الوصف اما ان يكون مفردا
 او مركبا وكذا الذات المشتركة اما ان يكون بسيطة او مركبة
 واذا قد جعلت هذه الاقسام فنعلم وجه التشبيه اما ان يكون
 واحدا كالذات البسيطة وكما الحرارة في تشبيه الوصل بالاسل واما
 ان يكون غير واحد كمن في حكم واحد وهو اما ذات مركبة واما
 مفردا كمن في حكم واحد واما ان يكون كذا ليس في
 حكم واحد والاقول وهو يكون وجه التشبيه واحدا اما حسية فيكون

او وهمي؟

اعتبر

طرفة حسية او الحس لا يمكن ان يدرك غير المحسوس بحس
 شيئا يكون وجه التشبيه والالزم قيام المحسوس بالمعقول
 وهو محذور ان يكون تقدير الكلام هكذا اذ لا محسوس يكون
 جهة طامعة في غير المحسوس وذلك كما في تشبيه الخبز بالورد
 في الجملة فان الجمرة والخد والورد كلها امور حسية او عقلية
 وذلك لا يندعي ان يكون طرفاه حسيين بل هو كمال الاقسام
 الاربعة فان من الجائز ان يدرك العقل من المعقول
 او المحسوسين او من المحسوس والمعقول او من تدركا
 يصح تشبيه احدهما بالآخر اما تشبيه المعقول بالمعقول
 فكشبه وجود شيء بعدم النفع بعده في الغرارة عن الفائدة
 الذي هو او عقلي وكما لعلم اذا اشبه بالحي في كونهما جمعتي
 ادراكا واما تشبيه المحسوس بالمحسوس فكشبه الورد
 بالابيض في الحرارة وكما صاب النخ عليه السلم اذا شتهوا
 بالخم في مطلق الالتهاد والحرارة والارادة كطامعا عقليا
 واما تشبيه المعقول بالمحسوس فكشبه العدل بالقسطن
 فيحصل ما بين الزيادة والنقصان اعني المساوي وكما لعلم
 اذا شته بالنور في الهداية واما تشبيه المحسوس بالمعقول
 فكشبه القطر خالق الكدم في الترويح وانتطابة النفس
 اما ما وكما لخم اذا شتهت بالستان في عدم الخفاء وانت
 تعلم ان وجه التشبيه في بعض هذه الامثلة كالغرارة عن الفائدة
 وتحصل ما بين الزيادة والنقصان فيه نوع تدرك فالقول
 بوجوده لا يخفى عن تسامح والمان وهو ما يكون وجه التشبيه
 نفس واحد لكن في حكم الواحد فهو على نوعين لانه اما ان
 يكون محسوسا كسقط النار اذا تشبه بغيره الذي
 الحسية الحاصلة من الحس والشكل الذي والمقدار المحسوس

حقيقة

وكالتربا اذا شبهت بعنفود الكرم المنور اى ذى النور او
 النور في الهيئة الحاصلة في عارن الصور البيض المستندة
 الصغار المقادير في المراد على كنهه مخصوصة مع مقدار مخصوص
 وكالتشبه اذا شبهتها بالمدارة في كنف الاشجار في الهيئة الحاصلة
 في الاستدانة مع الاشراق والحركة المرفعة لمضاهاة وتنبه
 موج الاشراق واما ان يكون معقولا كما اذا شبهت امرأة
 في صفت السوداء من اصل ردي في خضار الدمن اى بما
 يثبت من المزايا في حسن المنظر المنضم الى شدة الجيز والقرى
 عن امار الحيز وكما اذا شبهت اعمال الكفرة بالسراب المنظر
 المطمع مع الجيز المونس وكما اذا شبهت الاكفاء المتناحرة
 في الخصال الممتنعة ذلك التناهي عن تعيين فاضل منها
 ومقصود بالحقيقة المعزعة اى المصممة لا يدري ان طرقاتها والنا
 وهو ما يكون وجه الشبه كثيرا لا يكون في حكم الواحد متقسم على
 ثلثة اقسام لان تلك الاصور اما حسيه محضة او عقلية محضة
 او مختلعة بان يكون بعضها حسيا وبعضها عقليا فالاول
 كما اذا شبهت فاكهة باجوى في لون وطعم ورائحة والثاني
 كما اذا شبهت بعض الطيور بالغراب في صفة النظر وكما
 الحذر واخفا السقاى اى بذكره على الانع والبالى كما اذا
 شبهت انسانا بالشمس في حسن الطلعة والبهار ونباهه
 الشأن وعلو الدتبة فان حسن الطلعة من الاصور الحسية والنوى
 من الاصور العقلية **والثالث** بدسات الاول قد تنساج اذا ذكر
 وجه التشبيه وهو امر اعتبارى كما يقال كلام كالمارة في السلاسة
 والعسل في الكلاوة والشم في الدقة الثاني ومن التساج ما
 قلنا ان وجه التشبيه اخر حس مع ان المحسوس لا يكون
 الا حيا وهذا الى مشكل الثالث حق وجه التشبيه ان يشمل

لذلك

ل
تجلى

الطريق والافسد واعتبر في قولهم النوى في الكلام كالملمح في الطعام اذ
 هو باعتبار الصلاح لا العسل بكثرة اذ لا يعقل التضعيف
 فيه **اقول** ذنب النوع الثاني من الاصل الاول باحكام ثلثة
 الاول انه قد يتساج في التشبيه بان تذكر لوجه الشبه ما اذا
 اصحت النظر فيه لم لا يشتتغا لما هو وجه التشبيه وذلك
 التساج انما يكون في وجه شبه هو امر اعتبارى لان وجه الشبه
 الذى هو امر حسي كما يقولون في وصف الكلام الذى لا يتقل على
 اللسان ولا يكتف بتناقد الحروف وتكرارها ولا يكون الفاظه غريبة
 وحشية غير طامعة الدلالة كلام كالعسل في الحلاوة وكالماء
 في السلاسة وكالنسيم في الدقة فانهم يذكرون الحلاوة والسلاسة
 والدقة لوجه التشبيه على ان وجه الشبه بالحقيقة شئ اخر مما لازم
 الحلاوة وهو ميل الطبع ولازم السلاسة والدقة وهو افاة النفس
 نشاطا والاهل الى الصدر انشراحا الى القلب روحا فان شأن
 النفس مع ذلك الكلام الموصوف كشأنها مع العسل الشهى
 الذى يلد طعمه فتش النفس له ويميل الطبع اليه وكشأنها
 مع الماء الذى يتساج في الحلق ونحدر منه الحدار ارجاليا للراحة
 ومع النسيم الذى يسرى في البدن ويحلل المسالك اللطيفة
 منه الثاني ان قولنا وجه الشبه منه حسى ايضا من التساج لان
 المحسوس لا يكون الا جزئيا متعينا والجزى المتعين الموصوف
 في احد الطرفين متبع ان يكون بعينه موصوفا في الطرف الآخر
 لانه على زواله عن احداهما مع بقائه في الآخر كالجزء فانها جان
 الذوال عن الحد مع بقائها في الورد وبالعكس واذا لم يكن موصوفا
 في الطرفين لا يكون وجه الشبه لان وجه الشبه لابد وان يكون
 مشتركا بين الطرفين ومن المعاليم ان المشرك بين الشيئين لا يكون
 الا امر كلياً عقليا لكن ذلك الامر العقلى لا كان في بعض الصور

ما هو ذا من المحسوسات سمح حسيًا تشامى الثالث ان صفة وجه
التشبيه ان يشتمل الطرفين فاذا كان كذلك فمخرج التشبيه والا
واعتبر في قولهم الحق في الكلام كالمخ في الطعام فانه لما جعل
وجه التشبيه بينهما الصلاح باستعمالهما والفساد باستعمالهما
التشبيه لشمول هذا المعنى المشتمل والمشتبه به فان الملح ان استعمال
في الطعام صالح والا ففسد وكذا الحق اذا استعمال في الكلام
يدفع الفاعل ونصب المفعول في قولنا عرف زيد عمر واصلح الكلام
وصار منتفعًا به في تفهم المراد منه واذا لم يستعمل ففسد وخرج
عن الانساع به والله اشار بقوله اذ هو باعتبار الصلاح
به الى التشبيه بينهما باعتبار الصلاح باستعمالهما ولا يصح ان يجعل
وجه التشبيه بينهما الفساد بكثر استعمالهما والصلاح باستعمالهما
بقدر الاحتياج كما ظنه بعض اذ وجه التشبيه بهذا المعنى لا يشتمل
الطرفين فان التعليل والتكثير انما يتصور في الملح بان جعل
القدر المصلح للطعام مضاعفًا اما في الحق فلا يتصور ذلك
لاحتياج جعل رفع الفاعل ونصب المفعول مضاعفًا او
مختصًا والله اشار بقوله لا الفساد بكثرته اذ لا يعقل
التضعيف فيه قيل يمكن تصحيح قول من ذهب الى ان
وجه التشبيه في التشبيه المذكور هو الفساد بكثر استعمالهما
والصلاح باستعمالهما بقدر الاحتياج بان يقال الكلام اذا
اجتمعت افعالها من جهة مطابق المفعول وعرض القابل دون
الاخر فحمله على المطابق يكون كالقدر المصلح من الملح لصلاح الكلام
به وحمله عليها يكون كالتضعيف الملح لفساد الكلام به مثاله
قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن اذ له محل صواب وهو ان
لله شركاء متعولي جعلوا وينصب الحق بفعل مضمر
في محل خطأ وهو ان يجعل الحق مفعولاً

موص

اول جعلوا شركاء متعولي لا ثانيا ولله معلق به وتقدم اصل الكلام وجعلوا
الحق شركاء لله وكذا خطأ لا يهاه ان الانكار بسبب ان الشرك
المجعول هو الجن حتى لو كان شيئاً غير الحق لما كان منكراً وهذا كلام
الاول لدلالة على ان الانكار بسبب نفس الشرك فلهذا
صح الاول دون الثاني وفيه نظر لان كل واحد من التوجيهين
انما يكون باعتبار واحد وليس في كل اعتبار كثر استعمال
الحق فالنوع الثالث في عرض ويعود غالباً الى المشبه
وهو لسان حاله او مقدار حاله او لاحكام وجوده او لزيادة قدره
او لتوحيده او لتوحيده او لا استطرافه اما لبعده في الواقع لقوله في
الجنة يحرق المسكين صوجه الذهب او في الدفن مطلقاً وكل
حد له اوج لقوله في السفينة لانها فوق قامات ضعفت
بها او ايل النار في الحراف كبريت ومنه تدعى اغنى كان
ابرة روقه فلم اصحاب من الدواة مدارها **اقول** النوع
الثالث من الاصل الاول في الغرض من التشبيه وقد ذكر العرض
يعود غالباً الى المشبه فانه اما ان يكون لبيان حال المشبه
كسواده او بياضه او كيفه اخرى من كيميائية كما اذ قيل
لك مالون عما متك فقلت كلون هذه مشيراً الى عماه لديك
واما لبيان مقدار حال المشبه اذ اقلت في بيان كمية سوره
شع هونه يسوره كلك الخواب ائني سواده واما لبيان احكام
وجوده اى وجود المشبه على صفة كذا كما اذ اردت تفصيل
واحد من نوع كائنات مثلاً على ذلك النوع الى يدوم ذلك
التفصيل افراده عن ذلك النوع والحال ان التفصيل
الى ذلك الحد كما تدعى امر كما لمقتض في تتبع ذلك الامر المستبعد
الذي كما لمقتض التشبيه لسان احكامه كقول **ان** تفق
الاثام وانت منهم فان المسكين

ان يقول ان المذبح فاق الامام بحيث لم يبق بینه وبينهم
 ومقاربه بل صار اصله بنفبه ونوعه بنفبه وهذا لا يظهر
 كما لم يمنع فان تناهى بعض احوال النوع في الفصائل الخاصة بذلك
 النوع الى ان يصير كانه ليس في ذلك النوع امر يستبعد فلما
 قال فان المسك بعض دم الغزال فقد اخرج على دعواه لان
 المسك مع كونه من نوع الدم خرج من صفة الدم وحقيقته ن
 حتى لا تعد منه ونظيره قول ابن الرومي قالوا ان الصقور تشبه
 قلت لهم كذا لعمرى ولكن من سنان كم فراب قد علا بابن ذري
 شرف كما علا برسول الله عدنان واما لزيادة تقريره المستبته عند السامع
 ومقاربه شانه في نفسه فان الله وان كان صليو ما علما وقطعا لكر قد
 يزول البطانة منه فنه عيشا هذه نظيره حسيا كما اذا كنت مع صاحبك
 في تقريره لا يصلح من تحصيله الى طائل ثم رقت على الماء وقلت
 هذا افا ورفعي هذا على الماء ونقشا ما انك في تحصيلك كدقني
 هذا على الماء فانك اذا ضللت على الوصل المذكور افدت من التور
 ما لا تخفى واما لثبوت المستبته او نشوبه اي يقبى او لا يتطرق
 اي عند التي طرفا حددا ولما اوس كما اذا استبته شيئا اسوه
 بحقه الظاهر اذ انما له في قالب الحسن وابتغى التزينة والمانى
 كما اذا استبته وجهها عليه اثار الحورى بسيلحة ابي عذرة جامعة
 قد تقويتها الديك اظهارا له في صورة اقبح منه والثالث اعنى استلوا في
 المستبته اما ان تقرر بعد المستبته به بحيث يتصور امتناع لقولك في
 الجملة الموقفة في النجم من المسك صوجه الذهب فانك بهذا
 التشبيه لما نقلت المستبته عن صحة الوقوع الى افساح وقوعه
 عاوة استطرف اعلم ان عبارة المصنف مشعرة بان المستبته هو
 في الجملة في عبارة صاحب المصباح حيث قال كما اذا استبته في
 في الجملة في عبارة صاحب المصباح حيث قال كما اذا استبته في

نقيرتها

م

الكل

واما بعد المستبته به في الذهب فان يكون المستبته به فادرج حضوره الذهب
 اما مطلقا اي في اوله المستبته به في غير اوانه كالكذبي وكذا انما انفا
 بحر من المسك صوجه الذهب فاذا احضر في الذهب اسطر والمستبته
 استطرف النوار عند مثا هدهتها واستلذا استلذا اذ ما لجدتها
 فان لكل حدده لانه كما ان لكل عقيق حرمه او يكون نذرة حضور المستبته
 به في الذهب لا مطلقا بل حين التشبيه مثل حضور النار والكبريت
 مع حديث البقيع والرياض في قول الشاعر ولا زور ربه بر هو بذر
 بين الرياض على حجر البواقيت كانها فوق قامات صبعف بها
 او ابل النار في اطراف كبريت يقول ورب ازمار لا زور ربه
 ينفخ ويتكبر بسبب زرقتها على البواقيت الحى كان تلك الازمار
 اللار وونه حال كونها فوق قامات التي تضعف بها لا يخفاها
 اذا طالب او ابل مساس النار في اطراف الكبريت فان صوح
 اتصال النار باطراف الكبريت ليس مما ندر حضوره في الذهب نذره
 حضور صوره بخبر من المسك صوجه الذهب وانما النار حضورها
 مع حديث البقيع فاذا احضر المستبته به وهو اتصال النار باطراف
 الكبريت مع حديث البقيع استطرف المستبته لثباته المعافه
 بين صورتين مقابلتين لا تتراى نارا هما قوله ومنه يجوز ان يكون
 تقدير الكلام وفي قتل التشبيه للاستطراف وبعد وقوع
 المستبته به في الذهب حال التشبيه قول عبد الله بن الدفاح وجوز
 ان يكون التقدير هكذا وفي قتل قول الشاعر في وصف البقيع
 قول عبد الله بن الدفاح في وصف ولد النبط تدعى اغن كان
 ابرة روقه فلم اصاب من الدواة مدارج ما تدعى اي يسوق من
 ارجيت الابل اي سقتها والاغن هو الذي يتكلم من قبل خيشوم
 من الغنة وهو صوت في الخيشوم يقال طبع اغن والماء ههنا
 ولد النبط ابرة روقه اي طرف قد نه يحل ان يرد قال اشدي

قفا

ح

عرف الديار توها فاغناد فلما بلغ الى قوله ثم جي اغن كان ابره
اروقه رحمة وقلت قد وقع في معضلة التي في قوله بعد ذلك وهو اعاني
جلف جاف فلما قال قلم اصاب بين الدوا مدادها استعالت الرحمة
جسد او ذلك لان جرت ما كان بحسب ان عدليا بحضرة ذهنة
هذا المشتبه به مع المشتبه لكونه نادر المحضو صفة اذ كان امثاله
فلما حضرة ذهنة مع كونها ما لا يترأى نارها جسد بعد ما كان
رحمة الجلف في اللغة البدن القادر والحال في الغلظ وانما فضله عما
قبله بقوله ومنه لما منها من الوق وهو ان نذر حضور المشتبه
والمشتبه به في الدخول في البيت الاول مما لا يقتضى شخص من
شخص ونذره حضورهما في البيت الثاني بالنسبة الى الشاعر
المختص ومن كذا وحذوه **قال** وقد يعود الى المشتبه به
اما لا يهاجم انه اتم في ذلك اذ حق المشتبه به ان يكون كذلك
ليفيد ما ذكرنا من الاعراض بقوله وبدا الصباح كان غيرة
وجه الخليفة حين تبتدح ومنه انما البيع مثل الدوا وافر خلوق
كمن لا خلوق واما لاظهار الاهتمام كما امر الصاحب ندما داه
ان يحذر واقوله وعالم معروف بالسحرى فقال شريف انتهى الى
النفس من الخبر **اقول** وقد يعود عرض التشبيه الى المشتبه
به وذلك انما يكون عند قلب التشبيه كعمل امثله مشتبه
والمشتبه به مشتبه به قد تشبه الشيء بالشيء لغرض يعود
الى المشتبه به وذلك قد يكون لا يهاجم ان المشتبه به الذي هو با حقيقة
مشتبه اتم من المشتبه به وجه التشبه مع ان الاخر يكون بالعكس
وجا صله المبالغة لان حق المشتبه به ان يكون كذلك اى يكون الخ
من المشتبه به الاتصاف بوجه التشبه واعرف به ليعيد ما ذكرنا
من الاعراض العائدة الى المشتبه به بيان حاله وحقدار حاله وان كان
مشتبه به في ذاته في نفسه وسواء في نفسه فاذ كان

كان ذلك صياغة كقواس الشاعر وبدا الصباح كان غيرة
وجه الخليفة حين تبتدح فانه حش جعل الخليفة فيها به
تعداته في الموضوع اتم في الصباح وقال حين تبتدح
للا دلالة على انه كامل في الجود وكثير في كلفه وكان الخفوم
بشر وجاها شتى لانه يفتن ابتداء قال الشاعر لما رآى
ارباب الكياسة شتهوا الهدى والمرغفة وكل ما هو علم بالنور
لجعل صا صها في حكم من عسى في النور فتسدى الى الطريق
المستقيم الواضح وشتهوا الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل
بالظلمة ل جعل صا صها في حكم من كلف في الظلمة خبط
العشوار فلا تسدى الى الطريق المستقيم قلب التشبيه
جعل السفن ورا ابتداء مشتبه بها بما قاصدا بذلك تنضيد
السفن في الموضوع على الخفوم وتعرف ان البدع في الاظلام
فوق الدياجي ولذلك يسمى هذا النوع من التشبيه تشبيه القلب
قوله ومنه اى ومن قبيل التشبيه العايد عرضه الى المشتبه
به لا يهاجم المذكور قوله تعالى حكاية عن مستحيل الدوا انما
البيع مثل الدوا في مقام انما الدوا مثل البيع لان الظلام
في الدوا لا في البيع ذهابا منهم الى ايهام ان الدوا في باب
الحك ارقوى حالا واعرف من البيع ولهذا جعلوه اصلا
وقوله تعالى بعد واصل الله البيع وجرم الدوا انكار لتسويتهم
بين السع والدوا ودلالة على ان القياس محله النقص لانه
جعل الدوا على بطلان قياسهم اطلاق الله احد صما وتخرجه
الاخر وتقام ان يقول ان عرض التشبيه ههنا عايد
الى المشتبه لان معنى الآية السع مثل الدوا في افعال كل واحد
منها الذبح فان كان الدوا جزءا ما يبيع ان يكون البيع جزءا
ذهابا منهم الى نقيض جرم الدوا فلا حاجة الى حله على التشبيه

وكذا من قبيل التشبيه العايد عرض المثلثة به للإيهام قوله
 تعالى افترخ خلق مكن لا يخلق فافترخ تشبيه الخالق بغير
 لمزيد التوبيخ فنه دون عكسه وهو ان يقول افترخ الخلق مكن
 يخلق مع ان ظاهر المقام يقتضيه لان عبدة الاصنام لما
 جعلوا الاصنام كالخالق فافتقر المقام ان يجعل الخالق
 مشبها به وعبد الخالق مشبها لكون اجري الكلام على تشبيه
 الخالق بغير لما فيه من مزيد التوبيخ او المفعول على ان عذر
 الخالق عند صميم وجه التشبيه اقوى من الخالق واولى باسم
 الالهية فكيف ادخل في التوبيخ قوله واما لاظهار عطف
 على قوله لا يها تم عود عرض التشبيه الى المشبهة به قد يكون للإيهام
 المذكور وقد يكون لاظهار المشبهة الا ههنا يحصل المشبهة به
 كما اذا اشير لك الى وجه كالبدر في الاشراف والاستدلال
 وقد هذا الوجه تشبيه ما اقلت تشبيه الدخيل فانك بهذا
 التشبيه يظهر اهتمامك بشان الدخيل لا عذر وكقول بعض
 الرافضين اشتهى الى النفس من الخبز يحكي ان قاضي سجستان
 دخل على صاحب بن عباد فوجد الصاحب متفنيا في
 العلم واخذ يذبحه حتى قال وعالم يعرف بالسحر ثم امر
 ندماؤه ان يحزوا ذلك المصراع اى يتموه فقال شريف
 بينهم حين انتهت العبارة اليه اشتهى الى النفس من الخبز فادرك
 الصاحب اهتمامه بالخبر فاف ان يقدم له مائدة قال وادخل
 تساوى الطرفان فتشابه التشبيه قال روق الذجاج ورق
 الخمر ويشابهها فتشاكل الا في مكانة خمر ولا قدح وكانها قدح
 ولا غير اقول اذا تساوى المشبهة والمشبته به في وجه التشبيه
 فلا يكون احدهما اتم من الاخر كعائتين متساويتين في اللون
 لا يميز بينهما تشبيه بغير التشبيه ح احدهما بالآخر اجترانا

بعضهم

داه

من توضح احدا المثلثين في وجه التشبيه على الاخر فاصلا
 ان لا طرف من الاخر تشاوباه جهة التشبيه فجعل احدهما
 مشبها والاخر مشبها به يوزي الى الحكم على احدهما
 وهو المشبه بقصان وجه التشبيه فيه على الاخر وهو المشبه
 به بكالاه فنه وذلك مما يبطل التساوي فذلك لا تشبيه كل
 احدهما الاخر بل يعبر عما بينهما من التساوي بالتشابه والتشابه
 يولد قول الشاعر روق الذجاج ورق الخمر وتشابهها
 فتشاكل الا في مكانة خمر ولا قدح وكانها قدح ولا غير فان
 الشاعر لما ادعى ان الخمر والقدح متساويان في وجه التشبه
 وهو الدقة واللطفه صرح باسم التشابه وعقده بذكر التشابه
 تأكيد الجبين تدرك التشبيه الى التشابه **فان** تشابهها
 الاول اذ كان وجه التشبيه وصفا عن حقيقة متشابهة
 من احوال شيئين مثلاً فان الله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
 نارا ومنه كونهوا انصار الله كما قال عليه ابن عمر الخوارزمي
 من انصارى الى الله الثاني لا يعلط في مثل قول الشاعر
 كما اشرقت قوما عطشا شامخة فلما راوها افسحت
 وتجلت فنتزع الوصف مما لا يتم المراد به كالمصراع الاول
اقول ختم النوع الثالث بتنبه صيغ الاول انه
 اذا كان وجه التشبيه وصفا عن حقيقة اى يكون وصفا
 اعتباريا وكان متشابهة من عدة احوال كقولنا اعمال الكفر
 كالتراب في المنظر المطيع والموكيس سم ذلك التشبيه مثلاً
 في رايه تعالى في صفة المنافقين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
 فلما اضارته فاحوله ذهب الله بنورهم وتذكهم في ظلمات لا
 يبصرون فان وجه تشبيهه المتشابهة بالدين شبهوا بهم في الآخرة
 ومنهم المستوقدون نارا وهو توجه الطمع والطمع الى التمسك

والمنجبه

المطلوب ونسبته بسبب ميا شمس أسبباً مع تعقيب الحرف
والخبيثة لا انقلاب الالفاظ وطهران وجه التثنية
ههنا أمر اعتباري منتزع من امور متعددة وهو الاستبعاد
وما يتلو من هذه اى وفي التسليم المسج بالتمثيل قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال علي بن مكرم للجواري
من انصاري الى الله اى من حذى متوجها الى نصر الله اوقع
التسليم بين كثر المؤمنين وهو قول علي عليه السلام وانصاركم
الى الله صريحاً وهو ليس بمراد انما المراد هو تسليم كثر المؤمنين
انصار الله يكون الجوارى من انصاره وهذا التثنية يستفاد
من الآية ضمناً لأن قولهم نحن انصار الله بعد قول علي من
انصاري الى الله مستلزم لكونهم انصاره لان قولهم لا مالف
كونهم وجاز ذلك مستلزم المشبه به مكانة كما جاز ذلك مستلزم
وجه التثنية مكانة اذ ليس بملتزم فيما بينهم ان تتكلموا
المتصرع بالتثنية به حقيقة بل قد يدكون على سبيل التسامح
ما اذا اصبحت النظر منه لم يجد الا قلة وما لما هو مشبه به
كما فعلوا مثل ذلك في ايراد وجه التثنية وقد عرفت وانما
قلنا ان المراد موت تشبه كثر المؤمنين انصار الله بكون
الجوارى لذلك لعدم ضحية تشبه كثر المؤمنين انصار الله
يقول علي للجوارى كونوا انصار الله وكونوا ظاهراً
تدبر الكلام كونوا انصار الله لكون الجوارى انصاره وقت
قول علي لهم كونوا انصار الله على تقدير حذف المضاف والمضاف
الله اعني قولنا كثر الجوارى انصاره وحول ما في قوله
كما قال مصدره حتى يكون على نهج حقوق النعم في قولهم
آشكر حقوق النعم اى وقت فمقدرة كمال المصدر حيث
ان حذف المضاف كثر من قول الشاعر الامن

انصار الله

مخالفة

اى راي بدق شمس اسال الجوارى فافهم للوعيق يقول من انصار
الى جهة بدق سبب مثل بالماء اسال سقيا سماء الجوار
مقتضى للوضع المسج بالعقيق فانه حذف منه المضاف مع المضاف
الله ومما سقيا سماء وانما وصل الالية الاضية عن ما قبلها
بقوله ومنه لان المشبهة والمشبته به صرحا في السابعة
دون الاضية التثنية الثانية صوان الخاصة ما يشبه الى التام
النام للوصف الاعتباري المنتزع من الامور المتعددة فانه ربما
انترع حرك الوصف من امرين او من ثلاثة فاورث الخطار
لوجود التراجع من اكثر لمقتضى الغرض من التثنية فتأمل
قول الشاعر كما ابدقت قوما عطاشا غمامة فلما راوها
اوقشت وتجلت تقول كما لمعت بالبرق اوصارت ذات
بدق لقوم عطاش غمامة اوصيت بقم زوى بدق فلما راوها
اى راوا تلك الغمامة وطموحا المطر اوقشت الدعوى السحاب
اى كسفت فيتعدي ولا يتعدي وحلت اى تكشفت فانك اذا
اجدث ينتزع وجه التثنية مما لا يتم المراد به وهو المصراع الاول
غلطت حيث بعدت عن عرض الساعى لمراجل لان عرصة
ان يصل انتدار مطلقاً بانها مؤنث و ذلك لا يستفاد من
مجرد المصراع الاول فلا يغلط بانتراع منه بل انترعه من
مجموع البيت لمحصل لك الوقوف على تمام عرضه اعلم ان
الوقت بين الوصف الاعتباري والوصف الحقيقي اذا كانا
منتزعين من عدة امور ان في الاول لو اختلف بين الامور
الى ينتزع الوجه منها اختلف التثنية كما من انفا دون الثاني
والدع الرابع في حال التثنية مقدمات الاول اذ كان
السج مجمل اسهل الثاني المذكور على الحسن اقرب حضورا كما لحام
والسبطل دون السجل الثالث الشئ مع مناسبات

اى كسفت
اى كسفت
اى كسفت

الدواعي استحضار الواحد البصر الحاشي مثل الحسيات الى الحسيات الم بناء
 على انها مجعولة لها بالتحديد ولا لغيرها كثر وروى عنها لا خلاف الطرق
 اعني الحواس السادسة ان النفس لما يعرف اقبل السامع الجديد
 الذليل بها في المعاد وهذا نظر فان الالف بالتكرار يحصل فكيف يتداف
 في حكمها **اقول** النوع الرابع من الاصل الاول في حال التثنية
 كونه قد ساو عرسا مقبولا او مردودا وقبل الحوض في المقصود وهذا
 النوع يتكلم في مقدمات ذكرها المطلب الارشاد الطالب للوقوف
 على اشياء غريبة التثنية وقوله واسباب صحتها الى مطلوبه وهي
 سبعة الاولى ان ادراك الشيء مجعولا كادراك الانسان في حيث انه شيء او
 جسم او حيوان اسهل من ادراكه مفصلا كما ذكرنا في حيث انه جسم تام
 حواس متحرك بالارادة تاليف والادراك في الجملة فلهذا ما يكون مغلوفا
 بوجه فالعالم يتضح دلالة وقت الفصل فليكن مغلوفا بوجه لا ما
 يتضح دلالة كما طعن بعض فانه لا يبا سبب هذا المقام الثاني ان ما يتكرر
 صورته على الحس كصورة الشمس غير منكسفة اقرب حضورا في الدهن
 مما نقل وروى عليه لصورته منكسفة الثانية ان الشيء مع ما ياسبه
 اقرب حضورا في الدهن من ذلك الشيء مع ما لا ياسبه فان المنبر مع
 الحواب اقرب حضورا مع الميزاب وكذا الحمام مع السطل اقرب
 حضورا من الحمام مع السطل الداعي ان استحضار الواحد
 اسهل من استحضار غير الواحد فان استحضار الشمس
 وصدها في الدهن اسهل من استحضارها مع القمر على وجه يكون
 احدهما في عقلة الداس ولا في عقلة الذهب كمثل يكون بينهما
 نقاط حقيقة الجامعة ان ميل النفس الى الحسيات اتم من
 ميلها الى العقلية بناء على ان الحسيات مجعولة للنفس بسبب
 تجريد النفس اياها من النقيضات والتشخيصات ولذا تاد الف
 النفس الحسيات اكثر وروى في أي وروى الحسيات على النفس

المصنف

المناظر

ايحى

لقد عرفنا الطرف الموهبة لذلك الحسيات الموهبة على النفس وهي
 الحواس كذا في العقلية فان طريقها واحد قبيح وفيه تحت ان
 كثر في الطرف اناهي بالنسبة الى هذا النوع من المعلومات اعني
 المحسوسات لا بالنسبة الى كل حسي واقول لا نسلم ان المدرك
 بحس لا يدرك بعينه النفس فان المدرك بعض الحواس الظاهرة
 مدرك بالحس المشترك والخيال ايضا فيكون طرف تاديه المحسوسات
 كثير اعلم ان النفس تدرك الكليات والخصات لانها تحكم بالكل على
 الحس كقولنا هذا انسان والحاكم على الشيء بالشيء بحيث ان يحضر الشبان
 والمدرك للكل هو النفس فكيف المدرك للحس هو النفس ايضا
 فكيف تدرك الكليات بذاتها والخصات بتوسط الالات لان الذات
 والمتاخرين لما لم يفرقوا بين قول الحكماء ان النفس لا تدرك الحواس
 بذاتها وبين قول القائل ان النفس لا تدرك الحواس حسوا ان قد
 الحكماء ان النفس لا تدرك الحواس ولذلك شجوا عليهم بان النفس
 تحكم بالكل على الحس وذلك مستلزم الادراك اياها وفسروا الحسيات
 بما تجرد عنها النفس من الشخصيات لا بما يدركها النفس بواسطة
 الالات كما هو مذهب الحكماء فلهذا قال المصنف مقتنيا لصاحب
 المفتاح بناء على ان الحسيات مجعولة لها بالتحديد وادراكها هذا
 فاعلم انه اضلع في سبب كون مثل النفس الى الحسيات اتم
 منه الى العقلية بناء على الاختلاف في تشريح الحسيات فمن قال
 اتجه بالحسيات لاداءة تعليلها بها بسبب تحريكها اياها بقوة العقل
 من النقيضات ونظمها لها في سلك ما عداها من العقلية ولكن
 وروى على النفس كما ذكرنا وروى قال الحسيات ما يدركها النفس
 بواسطة الالات لا بالذات بقول زنا وروى مثل النفس الى الحسيات
 لتقدم ادراك الحسيات على العقلية لان الانسان في مدار الفطن
 خال عن العلم كلها لكن له الالات ما يدرك الحسيات فاقول الحسيات

وهي قدي في الارض اليوب بد نور الريف نقار سيف مشرق والايثار
 مشارف لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال
 لها لبي ولا جيعا قدي ولا عبا قدي هكذا ذكر في الصحيح ومعلوم
 اي سهام مجرده ايضا والمقصود انه شبه نصال السهام بانها
 الاغوال وهي نادرة المحصورة في الدهن لكونها ليست من الاغوال المشابهة
 بل هي ما يتوهم وتلاصق الوحدة نادرة المحصورة في الاغوال وفي هذا
 قوله تعالى طلعتها كأنه رؤس الشياطين فان الشياطين ليس لها رؤس
 شاذة لكن العرب تتوهم لها رؤس شاذة غايه الغي وتبنيته الاصول المستقيمة
 بها واذ قد تحققت هذا فاعلم ان كلما كان التركيب في وجه التشبيه
 اكثر كان التشبيه اعراب كما انه كلما كان المشبه به ابعد في التماثل
 مع المشبه او اندر حضورا في الدهن معه كان اعراب قدام قوله في
 انما مثل الحق الدنيا كما ان الدنيا من السماء فاضطرب به نبات الارض
 مما طاف الناس ولا انعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وزين
 وطن اهلها انهم قادرون عليها انماها امرنا ليل او نهار فجعلنا كما
 حصيد كما ان لم تعن بالامس تعرف حسن التشبيه لكن وجه التشبيه
 حركتها من صور حجة فانه تعالى شبه حال الحق الدنيا في سرعة تقصتها
 وانقطاع نعيمها بعد اقبالها والغرار الناس بها لمضون الحكاية وهو
 زوال خضرة النبات في حاة ووزنها به خطا ما بعد ما كان غضا طريا
 من ثبات وجه الارض خضرة حتى طمع منه اهلها ووطنوا اليه نسلم والرافات
 وانهم قادرون عليه متمكنون من حصدها ورفع غلته وتامك
 ايضا قوله في اول كسب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق كحلقون
 وصايعهم في اذانهم من الصواعق صذر الموت لمحصل لك زيادة
 اطلاق على ما ذكرنا من غداية التشبيه فان وجه التشبيه من المناقير
 في ذوات الصيغ سواء في المقام المطع في حصول المطالب وكم
 الما رب لا يحفظون الاخذ المطوع في مرجع مقايضة الاموال

لكون

طرح

وظاهر ان وجه التشبيه فيه من لبيات على امور فاق وقوله بان يكون
 وجه التشبيه كما في صهي معطيا للعرض كمالا غير متبدل ووجه خلافه
اقول ان هذا هو السبب في بيان اسباب كون التشبيه مقبولا او
 مردودا مقبول السبب في كون التشبيه مقبولا ان يكون وجهه كما
 في التزيين الثالث من النوع الثالث صهي اي صبا ولا
 لطف في ارفق تينا انه لو لم تتناو لها فسد ومع ذلك يكون معطيا للعرض
 التشبيه كمالا اي كما ما في لطف لا بد وان يكون وجه التشبيه كما ما في تحصيل
 العرض المتعلق بالتشبيه من بيان حال المشبه او بيان مقدار حاله
 او غيرهما من المذكورات غير متبدل اي غير متغير في لطف او
 عاما يستعمل لوجهه بل يكون في الاصول التي يستعمله الخواص
 حتى يبان من القول ارفع حجة ووجه خلافه اي وكذا التشبيه مردودا
 كمالا وما ذكرنا من اسباب القول وذلك بان لا يكون وجه التشبيه
 شاملا للعرض او لا يكون معطيا للعرض المتعلق بالتشبيه بتمامه
 او لا يكون سلبا من الابتدال كما اذا قيل زني كالبحر وشهدت كالحج
 فان التشبيه فيها وان كان صهي السمول وجه التشبيه لا لطف في وكما كان
 في تحصيل ما علق به من العرض لكن لا بد ان يكون اللفظ والشيء
 اعرف شي باليوسو والبياض ليس بمقبول النوع الخامس
 صيغة التشبيه قد صرح بالتشبيه وقد لا صرح بخبره اسد
 ويتعين المراد الاقتناع الكل وجهه صا لفة وقد يترك المشبه عارضا
 او لو لم يرد فاستغاره وهذا منه دعوى القبحين فقوله تعالى حتى
 يتبين لكم الخط الاسف من الخيط الايسر من البحر تشبيه له كرا البحر
 وقد يترك وجه التشبيه اسعيا عن ذكر وجهه من **اقول** النوع الخامس
 من الامثلة الاول في ان صيغة التشبيه نحو المشي والكاف وكان
 والمشي وادعه الشبه كل واحد منها قد يترك اما مشي او مشي
 من اعرابه او معهما جميعا وان مراتب التشبيه بحسب ذلك تتفاوت في الحكم

كالماء

قال

يتخالف ففعل قد صرح بالتشبيه بان يد له صيغة ففعل قد صرح بالتشبيه بان يد له صيغة ففعل قد صرح بالتشبيه بان يد له صيغة
 وذلك انما يجوز لان المراد وهو التشبيه متعين فاقترنا
 هذا بجملة هو وهو وفيه اي في ترك صيغة مبالغ في ان وفان ارد
 اسد يحمل الثاني على الاول فكأنه اقرع ان رندا مندرج تحت
 صفة الاسد واحد في قوله ها ولا كفي عليك عاقبة من المبالغة
 هذا بيان ترك صيغة التشبيه وقد ترك المتبني لفظا مع كونه
 جازا في المعنى كقولك رابت اسدا ويريد به رابت رصلا كما لا
 اذ لو ترك المتبني لفظا ولم يترك صيغة لكان ذلك استغناء لان
 اسدا لا يكون لفظا مستعملا في غير ما وضع له لعلاقة هي
 المتبني ولا صفة للاستغناء الا هذا فثبت انه لا بد من كون
 المتبني جازا في المعنى اذ ترك لفظا وهذا اي ترك المتبني
 لفظا في دعوى التعيين أي دعوى ان المتبني المبروك متعين للتشبيه
 بالمتبني المذكور واطهار انه لا يصلح للتشبيه الا ما هو فاكس في اقلت
 رابت اسدا باركا وكثر زيد فبدا وعيت ان معصم للتشبيه بالاسد
 وانه لا يصلح للتشبيه الا ما هو وله قد عرفت هذا ما علم ان قوله تعالى حتى
 سمن لكم الخط الابيض من الخط الاسود تشبيه للفر وهو السامع
 المعصم في الافق المستتر فيه اول النهار مع ما يقتضيه من عسل الليل
 خيطين ابيض واسود يدل على ذلك قوله بعد ذلك من الخ فانه وان كان بيانا
 للسامع المتبني لكان السامع له صفة مستقلة لسان من قد لا له عليه
 انتم في عنه وانما قلنا التشبيه لا سماله بل ذكر المتبني وهو العجر
 وذكر المتبني وهو الخط ولولا ذكر الخ لكان ذكر الخط مذهب من باب
 ترك سماعه كما ان ترك رابت اسدا اسعان ولفان من من زيد
 صار تشبيها وانما جعل الكلام بذكر قوله من الخ من سمل التشبيه ولم
 يصرف عن الاسعان لاسعان اسعان فان من شرطها ان يدل
 على التشبيه وانما لم يرد من الخ لم يعلم ان الخط مستعمل في العجر فزيد

التشبيه
 لا بد من كون
 المتبني جازا في
 المعنى

من المحر لبيان المراد فصار الكلام لتبيينها هذا هو الكلام في
 ترك المتبني وقد ترك وجه التشبيه استغناء عن ذكره وذلك عند
 وجود قد نه يدل عليه كقولك وجه كالبدر دون ان يقول في الاشارة
 ولا استدلال وفيه اي في ترك التشبيه مبالغة لانه يفيد نعم المتبني
 فاكرا خرا ذكرك وجه التشبيه انحصر التشبيه فيه واما ان تركه
 فيسأل وجه المتبني كل ما يصلح ان يكون جملة طامعه منها وظاهر ان
 فيه مبالغة **قال** والمراتب باعتبار التشبيه وكلمة التشبيه ووجه
 ثمانية لا كفي حكمها كما ذكرنا **اقول** مراتب التشبيه باعتبار ترك
 المتبني وكلمة التشبيه ووجهه وذكرنا تحصر في ثمانية وذلك لان التشبيه
 لا بد له من اربعة لكان المتبني والمتبني به وكلمة التشبيه ووجهه
 ولا يجوز ترك المتبني به واما كل واحد من الثلاثة الباقية فتجوز تركه
 واذا قد تقرر هذا فنقول احوال لا يكون شي من الاربعة متروكا
 او يكون الاول موقوم ولحد والثاني وهو ان ترك شي فالمتروك
 اما ولحد او اثنان او ثلثة والثالث قسم ولحد واولون وهو ما
 يكون المتروك ولحد اثنان او ثلثة لان المتروك اما كلمة التشبيه او
 المتبني او وجه التشبيه والثاني وهو ان يكون المتروك اثنان
 اثنان لانه لان المتروك اما كلمة التشبيه او المتبني او كلمة التشبيه
 ووجهه او المتبني ووجه التشبيه فظهر ما سبق ان هذه المراتب
 مختلفة في اقسامه المبالغة والفق وعدمها الا اننا بينا ان ترك كلمة
 التشبيه فيه مبالغة لما فيه من دعوى ان المتبني كانه مراد في صفة
 المتبني به وان ترك وجه التشبيه فيه فوقع الا فادته نعم المتبني فاذا
 ترك ما لم يترك التشبيه اقوى واذا ترك ما لا يكون فيه قى واذا
 ترك احد ما وترك الاخر يكون متوسطا في القوة والضعف **قال**
 قد يعبر التشبيه في التضاد يقال لكان اسد وللخيل حاتم ليلهم او تنكم
اقول قد يعبر التشبيه في التضاد بان جعل احد المتضادين مشبها

وجه

تنبية

سلاح
المسألة

بالا فوج جعل الصناديق وجه التسمية وذلك لان المسماة من وجه
 واحد منها مضاد لصاحبه فكانها متشابهان فلذلك نزل المقصود
 منزله المتأخر كما يقال للبحان اسد شيخ المقصود الجبين السجاعة
 منزله المتأخره وللخيل خاتم تنزل المظان وه الخيل السجاعة منزله
 المتأخره وهذا التسمية اما للقبيل وهو ان يشار في قول الكلام الى مقصده
 أو شعور الاول كقول ابي تمام فوالله ما ادري لأجل اني نام المتأخر
 ام كان في المركب يوسع اشار الى مقصده يوسع من نون في عوس عليها
 الهم واستيقافه الشمس فانه روى انه قابل الجبابرة يوم الجمعة
 فلما ادبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ودر خط
 البيت ولا يجل له قتالهم فذكر الله تعالى في ذكر الشمس من فرج
 من قتالهم والثاني كقول الشاعر لعمرو من الدهضاء والنار
 تلتظن أرق وأخفى منك في ساعة الكرب اشار الى البيت
 المشهور وهو قوله المستجير يعمد عند كبرته كالمستجير من الدهضاء بالنار
 وكقول الجرجاني واني والله لبطا لما ملقيت الشيا بكافاته
 واعدت الاهد قبل موافاته اشار الى قول ابن منكره جآ
 الشيا وقر حراجه سبع اذ القطر عن حاجتنا حيا كن كليس
 وكانون وكايس طلا بعد الكباب وكس ناعم وكيا واما التمهك
 اي الاستهزاء والسخرية فانه ذكر بعض المباحين للتسمية سبعة
 انواع وانا اسوقها اليك باذن الله تعالى الاول التسمية
 المطلق وهو ان يشبه شيئا بشئ من غير عكس وتبديل
 كقوله تعالى وانني قدرناه منار من عاين العوجون القدام
 الثاني التسمية المشروط وهو ان يشبه شيئا بشئ لو كان وصفه
 كد اوله انه بصفة كذا كقوله هو كالبدر في ارتفاع مكانه وكا يبي
 في اتساع صدره لو ان البدر لا تنقص ضياءه والبحر لا يتغير ماءه
 وكقوله خلق هو المسك لولا سواده والكف هو البهي لولا بقاءه

سكته

عندي

والثالث التسمية من غير اشارة التسمية كقول بعض الافاضل
 الكنانة وهو ان يشبه شيئا بشئ من غير اشارة التسمية كقول بعض الافاضل
 في وصف قصيد عرفت على تلك الفاعلة الحسنة والجريرة العذراء
 الرابع تشبيه النسوة وهو ان ياخذ المتشبه بصفة من صفات نفس وصفه
 المقصود وتشبيهها بشئ واحد كقوله صدح الحبيب وحالي كلامها كالليالي
 وتغير صفاء واد مع اللالي الحاس التسمية المعكوس وهو ان
 تشبه شيئا كلامها بالآف كقوله كم فر دم أهد فناء في البرد شخص الغفاه
 في البحر فاصبح البر بحر ابدعائهم وانبحر نداء شلاهم وكقول صاحب بن عباد
 رعت الزحاح ورقت البحر ونشأ بها فتسالك الآف فكانه حى ولا قدح وكانها
 قدح ولا في وأشار المصنف فيما سبق الى ان مثل هذا لا يطبق عليه
 اسم التشبيه بل المطلق عليه اسم التشابه والتشاكل السالكين
 تشبه لهما ضار وهو ان يكون المقصود منه التشبيه لكن بدل خاص
 على ان المقصود به تشبه كقول المتنبي ومن كنت تحرك له باعلى لم تقبل
 الدر الاكبار فانه يدعى خاص على ان مقصوده الدر وانما وصفه تشبه
 المدوح بالبحر السامع تشبيه التفضيل وهو ان يشبه شيئا بشئ ثم تدح
 فيفضل المتشبه على المتشبه به كقول الطوطا حسبت حاله بدرا
 وايضا البدر من ذكر الجمال والغرف من المراتب الثمانية المذكورة
 ومن هذه الانواع ان تلك أقسام التشبيه بحسب ذكر اركانها وثلاثها
 وهذه أقسام له باعتبار المعاني المذكورة والسبع قد نوصى له تقسيمات
 مختلفة من جهات مختلفة فالاولى هي في الحجاز والاولى هي في الفاعل
 بين اياها بالوضح وقول عباد محمول على ما دعه الاستقائون في
 رعاية الواضع من سببه قائم الحق اما التوقف او الالهام ووجهها
 الوضح وهو تعيين لفظه بازا لا يقع بنفسها اقول الاصل الثاني في
 كحقيق المباحث المتعلقة بالحجاز ومنه ما حث الحققة ايضا لان
 الموضوع لا حد المتقابلين من بعض الموضوع للمقابل الا ان مع النظر في
 الدلالة العقلية الى الحجازية متوقف على النظر في الدلالة الوصفية

بالمعاني التي هي مدلولاتها انما هو الواضح لا ادوات تلك اللفاظ
 ذهب اليه عباد بن سليمان النخعي فانه قال ان المحض للالفاظ
 معانيها صور ذوات اللفظ ولا مكان كخص بعض اللفاظ ببعض
 المعاني دون البعض مخصوصا بلا محض وانما انما المحض الى ما
 ذهب اليه وهو ان المحض للالفاظ معانيها الواضح لا ادوات تلك اللفاظ
 بقوله دلالة الالفاظ بين انها بالوضع وتقرى ان يقال ان يخص
 الالفاظ بمعانيها انما هو بالخصوص الخارج عن ذوات تلك اللفاظ اعني
 الواضح اذ لو كان محض اللفظ معناه ذاته مع ان نسبة تلك الذات الى
 جميع المعاني على السواء لزم الترجيح بلا مرجح كيف ولو كانت دلالة الالفاظ
 على معانيها بذواتها لا تتعقل اللفظ من المعنى الاول اما المعنى الثاني
 لان التقدير ان الاول هو معنى الذات وطاهر ان قابلية الذات لا
 يذوق بالغير ولا يصح اشتراك اللفظ بين معنيين مختلفين والثاني
 بتقسيمه باطل لتحقيق النقل وذلك لثبوت ان يخص ولا اشتراك بين
 المختلفين كالقول للمحيط والظهور والجوهر والابيض وما ذل من عباد
 فانما هو محمول على ما يدعيه الاستقايون من انه لا بد ان يدعي الواضح
 المناسبة بين اللفظ والمعنى فانهم يقولون ان الحروف في انفسها
 خواص فانها كالحرف والاسم والعدد والصفة وكلها الصبيح خلف
 بالحركات والسكنات فلا بد وان يدعي الواضح المناسبة بحسب
 تلك الخواص والاختلافات فان يخص المثل على الحروف والجمهور ما
 فيه من والمثل على الحروف المهموس كما فيه من كذا المثل
 على الوجود والشد يد وكذا يخص الصبيح المثل على حركته كما فيه
 حركته والتي ليست فيها تلك كما فيه سكوت كما انهم خصوا الفصم
 بالفاء التي هي رخص بالسر الذي لا يكون مع ابانة والقصم بالفاء
 التي هي حرف شدة بالسر الذي يكون مع ابانة وكذا خصوا الفعلان
 بحركة العين كالحويان والجلولان كما فيه حركة والفعالان يسكونها كما ليس

كان
 والرسالة انما تخص
 بالمعاني التي هي
 من الخارج عن ذوات
 ان الى جميع المعاني
 وبه لزم الترجيح بلا
 فليست مثل لغة ما
 لا اصل

ليس

على الكونان علما للنفق على النفس قوله ثم الحق ان بعد ان
 علم ان المحض للالفاظ معانيها الواضح لا ادواتها فاعلم
 ان الحق اما الوقف او لا الهام الى الواقع اما ان الله تعالى وضع
 الالفاظ لمعانيها ووقف عباده كما هو مذهب الشيخ ابى الحسن
 الاشعري واما ان يلزم عباده بان يخصصوا لكل لفظ معناه كما
 هو مذهب ابى الهيثم الجبائي او يكتفون بعضها من قبل الاول
 والنقص لا في من قبل الثاني كما ذهب اليه ابو اسحق السمرقاني
 ووجه الكل الوضع اذ على مذهب الوقف المحض هو الله
 تعالى وعلى المذهب الثاني المحض هو الانسان وعلى المذهب
 الثالث محض بعضها هو الله تعالى ومحض البعض لغيره
 الانسان واذ قد عرفت ان التخصص بالوضع فاعلم ان
 الوضع عبارة عن تعيين لفظه بازاره عن نفسها بغير الوضع
 كخصص لفظ مع كذا اذا اطلقت تلك اللفظة او اخصس
 بها معنى وكذا المعنى محم النظر الى تلك اللفظة المعنونة
 قدرته خارجة عن تعيين تلك اللفظة وهذا التعيد اجتزاز عن
 المحارز فانه لفظ عين بازاره عن نفسه ما وضع له لكن ذلك
 النفس السمع وضعه لانه ليس بنفس اللفظ بل بمعنونه
 الوصفه **فان** وقد بها معناه وهي الحقيقة او معنى صفاتها
 وهو المحارز وقد قصد للمعنى معنى وهو اللسان وهو الاول
 الحدود على كثرتها ان الحصة لفظ افيده في اصطلاح الفاعل
 بمعنى وضع اول والمحارز لفظ برفنده في اصطلاح الفاعل
 التلخيص وضع اول ولا حاشية الى ذلك العلاقة والوصف او
 الافادة فيه دونها وملاها لغوي وشرعي وعرفي اصطلاح
 حسب الناقول **فان** ما من ان دلالة الالفاظ على معانيها

يطلب

اللفظ في الحقيقة والخيال والكتابة قد يطلب باللفظ معناه
الذي وضع له كما إذا لم يلقف كتابا بالإنسان الحيوان لفظا
ومعنى أي اللفظ المطلوب بها معناها الذي وصف له
حقيقته وقد يطلب بها معنى معناها أي معنى هو اللفظ لمعنى
اللفظ مع قرينه جارية عن إرادة المعنى الموضوع له كما إذا
طلب بالإنسان الحيوان أو الناطق فإن كل واحد منهما
لازم لمجموع معنى الإنسان ضرورة أن الظاهر مذكور الإجمالية
أو قابل صفة الكتابة وهو الخيال أي اللفظ المطلوب
به معنى المعنى مع قرينه عدم إرادة المعنى الأول هو الخيال
وقد يقصد المعنى اللفظ معنى هو مذكور من غير قرينه عدم إرادة
المعنى الأول وهو أي اللفظ المقصود به معنى المعنى من غير قرينه
عدم إرادة المعنى الأول هو الكتابة فثبت أن الخيال والكتابة
كلهما يشتركان في إرادة معنى المعنى ونفرتان في أن الخيال
يتفق إرادة المعنى الأول والكتابة لا يتفقا فيها وبأن المعنى المراد
من اللفظ في الخيال لا يتم لمعناه لمراد صلي وفي الكتابة مذكور له
والسبب الأخير أشار به بقوله وقد يقصد للمعنى معنى وهو
الكتابة وإذا قد عرفت هذا فاعلم أن أقرب الحدود للحقيقة
عند المصنف لفظ أفندي في اصطلاح التي طلب لمجرد وضع
أول مقوله في اصطلاح التي طلب أي في الاصطلاح الذي
فيه التي طلب لفظه كان أو شرعا أو عرفا عا أو خاصا
ليخرج فيه أقسام الحقيقة وقوله لمجرد وضع أول يخرج الخيال
وأقربها عند الخيال لفظ أفندي في اصطلاح التي طلب
لا يخرج وضع أول فقوله في اصطلاح التي طلب لفظ
فيه أقسام الخيال وقوله لمجرد وضع أول يخرج عند الحقيقة

ولا خاصة في التعرف إلى ذلك العلاقة وهو ما يجوز النقل
المعنى الأصل إلى غيره كالسببية والمسببية والمتابعية
والخاتمة وتغيرها مما هو مذكور في موضع والأي ذكر الترتيب
وهو ما يعرفه إرادة المعنى الحقيقي ويعين المراد منه لأن إفادة الخيال
لا يتصور بدون العلاقة والقرينة فقوله لفظ أفندي به مع غير ذكرها
مع أن قوله لا لمجرد وضع أول يستعمل بهما أيضا فلا حاجة إلى التوضيح بذكرها
واعلم أن كل واحد من الحقيقته والخيال لغوي وشرعي وعرفي واصطلاحي
وذلك بحسب الاستعمال ووضح اللغة هو لغوي وإن كان الشرح فشرعي
وإن كان العرف العام عرفي وإن كان العرف الخاص فاصطلاحي فلفظة
الصلوة إذا استعملها اللغوي فهي بالنسبة إلى مطلق الدعاء حقيقة
لغوية وبالنسبة إلى العبادة المحصورة بمحار لغوي وإذا استعملها الشرع
فبالعكس والدلالة إذا استعملها العرف العام فبالعكس حقيقة عرفية
وإن كان الإنسان محار عرفي والدلالة إذا استعملها اللغوي فهو بذكر الشرح على
التي الذي له صلوح العلة حقيقة اصطلاحية وفي التوراة السلك محار
اصطلاحي **والك** قيل تدل الحقيقة التي ليست بكنائية بنفسها والخيال بقرينة
وأما المشترك لموضوع لا صفة فلهذا **أقول** قال صاحب المفاتيح
من حق الظلمة في الحقيقة التي ليست بكنائية أن يستغنى في الدلالة على المعنى المراد
منها بنفسها على الغير لتعيينها له من جهة الوضع هذه جملة الفاظ ولما
استشعر سوال سائل بقوله أن المشترك حقيقة ليست بكنائية ومع
ذلك تحتاج إلى القرينة بل إلى قد تناسل بالنسبة إلى تعيين كالعنف الباصرة
والجارية قال جوابا لهذا السؤال المقدر وأما ما يظن بالمشترك من الإضاح
إلى القرينة في دلالة علم فامر حينا فقد منشأ هذا اللفظ كتحصيل معنى
المشترك الدائري وضمير وكحقيق كلامه أن المشترك بالنسبة إلى كل
واحد من معنيين الإحساس إلى القرينة بحسب الوضع لأنه وضع لكل منهما
وصفا معينا بمقتضى المراد منه بدور من المعنيين الموضوع للمواد ما

فان كان

ففي

عند

عدم

في الاستعمال ولا يتبادر الى الذهن احد مما قلنا كحتاج الى التوضيح واصحابه
الى التوضيح عند الاستعمال لوضوح لا التباس فيه لا يفسد احدها الى
القدرة نظر الى الوضع ثم قال وصق الكلمة في الجواز ان لا يتبع عن
الغير في الدلالة على ما يرد منها لتعيينها له ذلك الغير بمعنى حق الكلمة في
الجواز ان يحتاج الى التغير في الدلالة على المعنى المراد في تلك الكلمة ليعتق
ذلك الغير تلك الكلمة له الى له تلك المعنى المراد منها تقدير كلامه والمصنف
لما لم يتصور ما قاله قال قلت تدل الحقيقة الى قوله وفيه واره
بمعنى ان في ذلك الكلام شيئا يحل في الصدر وتندفع في القلب وهو
ان المشترك لو كان موضوعا لأحد مما غرضت لكان استعماله في معنى منها
مجازا وذلك ما ظهر وما ذكرنا في تلخيص كلام صاحب المفصاح يرتفع الجواز
فان حاصل كلامه ان الحقيقة التي ليست بحقيقة مشتركة هي تغني عن التسمية
وصفا واستعمالا والمشتدك من تغني عنها وصفا لا استعمالا فلا
انفاس الا ان ظاهرا كلامه لا يفي بما لحضناه **قال** في بعض معانيها
مما ران لغويان او الحقيقة فغلبه من الحق بمعنى الفاعل الى التاني
لشأنا في موضوعها او بمعنى المفعول ان المنيب والنا لتقديرها قبل
غير محروا على موضوعي والمجاز مفعول من الجواز ان العود لانه غير ضناه
الى غير **اقول** كل واحد من لفظي الحقيقة والمجاز حسب المعنى الاصطلاحي
مجاز لغوي اما الحقيقة فهي الدرجة الثالثة واما المجاز في الدرجة الثانية
وقبل الخوض في المعنى فذكر مقدمة هي ان الفصل قد يكون بمعنى الفاعل
كالدرهم والظرف والاستوى في المذكور والمونث سواء كان جاريا على
الموصول كقولنا رطل طرف حرافة طرفه او لم يجر عليه كقولنا رات طرفا
وطرفه وقد يكون بمعنى المفعول كما يجرح وشق في المذكور والمونث
اذا كان جاريا على الموصوف كقولنا رطل جرح واداة جرح ولا
يستويان منه اذ لم يكن جاريا عليه كقولهم مررت بقتيل في فلان
وبقتيل في فلان واذا قد عرفت هذا فنقول الفاعل المشتق من
الحق اعني الحقيقة كوز ان يكون بمعنى الفاعل ويجوز ان يكون بمعنى
المفعول فان كانت بمعنى الفاعل كان صفا ثابتا فان كانت

معنى

اللعطان فيجلب

الفعيل

بمعنى الفاعل كان صفا ثابتا وان كانت بمعنى المفعول كان صفا
المثبت فقلت من الدور الذي له نبات الى العقد المطابق للواقع لانه
اولي بالثبوت من العقد الغير المطابق ثم فقلت من العقد المطابق
الى القول المطابق لهذا العلم بعينها ثم الى المعنى المصطلح اعني اللفظ
الذي اقيده في اصطلاح النحاة لمجرد وضع اول والنا منها على تقدير كونها
بمعنى المفعول لتقدير لفظي الحقيقة تلك الحقيقة صفة غير محروا على موضوعها
وذلك لما بينا من ان الفعل بمعنى المفعول اذا كان غير مجرول على
صحة لا يستوي في المذكور والمونث بل في المذكور والمونث فالتا
في لفظ الحقيقة سواء كانت بمعنى الفاعل او المفعول للتاني كما خرج به
صاحب المفتاح اما على تقدير كونها بمعنى الفاعل فلما خرج من ان الفعل
بمعنى الفاعل لا يستوي في المذكور والمونث واما على تقدير كونها بمعنى المفعول
فلما تقدم المذكور واعلم ان الحكم يكون التا للتاني انما يستقيم ان لو كان
مدرول لفظي الحقيقة لغيره واصطلاحا حاشونا لكنه ليس كذلك لان التاني او
المثبت والعقد المطابق والقول المطابق واللفظ المفاد به في اصل
النحاة كل واحد منها مذكور واذا كان كذلك فلا وجه للحكم بكون التا للتاني
الاهم الا ان يقال ان الحقيقة فيجلب من الحق بمعنى الثابتة او المثبتة فقلت ان
التعريف المطابقة ثم الى اللفظ المطابقة ثم الى اللفظ التي اقيدها في اصطلاح
النحاة لمجرد وضع اول فتقدر على انما صحت في كون المفعول بكنه التا
للتاني وجه المجاز ففعل من الجواز لعني المصدر او لعني المعبر
بمعنى المكان نقلت منهما الى الفاعل الذي هو الجازي ثم من الفاعل الى المعنى المصطلح
وهو لفظ اقيده في اصطلاح النحاة لمجرد وضع اول لانه لما استعمل في غير
ما وضع له تجزى عن صفا بل اصل **قال** واعلم ان التا بغير الوصف
فالتا بغير الوصف والوصف بغير التا فالتا بغير الوصف في القارورة
والجنح نحو ما لا تدل فانه من **اقول** لما ذكرنا ان تسمية اللفظ المفاد بها
في اصطلاح النحاة لمجرد وضع اول بالحقيقة التا من لثباتها في موضوعها وان
تسمية اللفظ المفاد به في اصطلاح النحاة لمجرد وضع

المتن

لانه غير صفاته الى غير وكان ذلك مستقداً بانه لا بد من مناسبة بين المعنى
 والاصل والمجازي فارد ان يشير الى الفرق بين المناسبة والوصف
 لئلا يلتبس احداهما بالآخر فيحقق الفرق بين الاسم الموضوع للمعنى المناسبة
 وبين الاسم المطلق على الشيء باعتبار اشتماله على وصف مفعول في تقدير
 كلامه ان المناسبة هي التي اوجدها وضع اللفظ للمعنى ورجح على غير الالفاظ
 والوصف هو الذي اوجده اطلاق لفظ على معنى فالمناسبة تصح الوصف يقع
 اعتبار المعنى في التسمية ثم رجح ذلك الاسم على غير حال الوصف لانه لا يصح
 الوصف بدون اعتبار المناسبة والوصف يصح الاطلاق بعينه المعتبر للمعنى
 في الوصف يصح اطلاق الاسم على الشيء ولهذا مشروط بقاء المعنى في الوصف
 دون التسمية واذا ثبت ان المناسبة غير الوصف فيكون الاسم الذي
 وضع للشيء لمناسبة كالاخر المعنى به انسان لحرته غير الاسم الذي يطلق
 على الشيء باعتبار وجود ان صفته فيه أي شيء كان كالاخر الذي هو عبارة عن ذات
 له الحرية التي ذات كانت فاعتبر بالقارورة فانها كما وصفت للزجاجة
 المختصة ورحت على غيرها من الالفاظ المناسبة التي هي مستقر
 التي فيها لم يزل اسمها عليها استقر فيها الشيء او لم يستقر ولم يصح اطلاقها
 على الذات مثلاً وان استقر فيه الشيء اما اذا فرضنا ان اعتبار معنى
 الاستقرار في الشيء اوجه صحة اطلاق لفظ القارورة عليه لا الاصل
 تسمية بما فلا يطلق اسمها عليه اذا لم يستقر فيه الشيء وكذا اعتبار الجس
 فانه يملك لما حصل انما لا أحد التقليل الاجتهاد في النظر لم يزل عنه ذلك
 الاسم وان لم يجتهدوا ولا يصح اطلاقه على الملك وان كان محتاجاً للنظر
 هذا ايضا لا اعتبار الاجتهاد في التسمية واما اذا اعتبر في صحة الاطلاق
 يصح اطلاقه على كل شيء حال اجتهاده ولم يصح اطلاقه على الشيء حال
 عدم اجتهاده قوله وكومها الى وكو القارورة والحن وذلك كما لم يثبت
 وهو اسم رطل كان في اذنه رطله حال صباه فلانه كما سمع به لاجل طوله
 المناسبة في اطلاق ذلك الاسم عليه في جمع احواله كان في اذنه رطله
 او لم يكن ولنا بطلان شراً فانه لا يصح به شخص لتأنيده شراً الى سيق
 في ذلك الاسم عليه في جمع احواله لان ذلك جواب قوله فاعتبر بعينه ما وكذا
 من المعروف بين المناسبة والوصف لئلا يزل فذلك فان هذا المقام

كس م

قوله م

وله الاقدام فان كثيراً ما سمع قول القائل ان هذا الاسم موضوع لهذا المعنى
 بله المناسبة فيظن انه وصف **اقول** اللفظ قبل الاستعمال لا شئ حقيقة
 والمجازي لان الاستعمال اذا قلنا في معنى كل منهما اذ الحقيقة كما في اللفظ
 المستعمل في ما وضع له في اصطلاح النحاطب والمجازي هو اللفظ المستعمل
 في غير ما وضع له في اصطلاح النحاطب **فان** ولابد في المجاز من ضرورة اللفظ
 او معنى وكل منهما او نقصان او نقل والنقل المنزلة او التركيب فمن غايته
 اقسام اربعة في اللفظ اربعة في المعنى **اقول** لابد في المجاز من تصرف في
 اللفظ المستعمل في غير تصرف فيه لانه لفظ واللفظ معناه كونه صفة لا مجاز
 وذلك التقوف اما في اللفظ او في المعنى وكل منهما اما نقصان او زيادة
 او نقل والنقل اما المنزلة او التركيب والمراعات ثمانية وهي الحاصل
 ضرب ثلاثين عدد الوقوف اللفظي والمعنوي في اربعة التي هي عدد النقصان
 والزيادة والنقل كما في الوقوف والنقل التركيب **واقول** وجه الوقوف في اللفظ
 الاول بالنقصان واسيد القوة **اقول** الاول من الوقوفات الواقعة في المجاز
 بحسب اللفظ هو الوقوف بنقصان اللفظ كقوله تعالى واسيد القوة فانه
 مجاز تصرف فيه بنقصان لفظ اهل المضاف الى القوة والذي يدل على ذلك
 النقصان هو انه لو لم يزد عليه لفظ اهل لا يسميهم الكلام اذ السؤال عن
 القوة فيها غير معقول فالعلاقة المحونة لا اطلاق المسئول على القوة
 انما هو نقصان لفظ اهل **واقول** الثاني بالزيادة ليس كمنه في علم ان
 الاشبه جعله لشيء من لشيء ان يكون مثلاً فصلا عن المثل وجعلها القدر
 محاذ في حكم الكلمة اي احوالها اذ لم يزل حد القوة مضافاً الى اهل وصيب
 المثل تحذف الظرف وقد جعل من المالحق بالحد لانه وانت تعلم الحال
 اذا قلت عليك سوال القوة او ما في من كمنه ثم النقل فيها بين من
 سوال القوة الى سوال اهلها ومن نقل المثل الى نقل المثل
اقول الثاني من وجه الوقوف في اللفظ التقوف فيه بالزيادة كقوله تعالى
 ليس كمنه في فان الظرف منها زائدة صفة فيها وصفت له وهو المثل لان
 المراد من الآية

في اللفظ حقيقة
 وليس

زائدة

نفي المثل لا على مثل المثل ولا اللفظ نفي تعالى لانه اذا على مثل صفة وهو
 مثل مثله فيلزم نفيه وصريح فثبت ان المصطلح في هذا المقام ان يقال
 ليس مثله شيء وان كان اللفظ انما زدت في الكلام فالتعريف بالحق انما
 هو بالزيادة في اللفظ وفيه نظر لان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما
 وضع له لا ما لم يستعمل في ما وضع له ولا شبهه عند المصنف حله هذا
 الكلام على الحصة وصلة مسوقة لمن يشبه ان يكون مثلاً فضلاً
 عن المثل حتى يكون صفته لنفس من يشبه ان يكون مثلاً فلا يكون
 من يشبهه بالطريق الاول وظاهره انه على هذا التقدير ليس فيه زيادة
 وقد جعل التقدير المجاز بالنقصان والمجاز بالزيادة وكلاً منها مجازاً
 في حكم الكلمة اي في اعراضها لا في نفسها ويؤولون ان المصطلح في قول
 تعالى واسئل القريه خبر التقدير باضافة الاصل اليها فاذا عدي عنه ونصب
 فكذا مجازاً في الاعراب وكذا المصطلح في قوله ليس كمثل نصب مثله
 كخبر الحذف وصلة المثل نفيه حتى ليس فاذا عدي عنه الى الخبر فكذا
 من قبل المجاز في الاعراب وقد جعلها صاحب المنهاج من المالحق
 بالمجاز حيث قال وراى في هذا النوع ان بعد كليهما بالمجاز وشبهها به
 لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في التقدير عن المصطلح الى غير المصطلح
 يعني كما ان المصطلح في المراسلة انما هو في الحيوان المفترس وقد
 عدي عنه الى غيره وهو الرجل الشجاع كذلك المصطلح في واسئل القريه
 المجتهد وقد عدي به عنه الى غيره وهو النصب وكذلك الاصل في قوله
 ليس كمثل في النصب وعدي به عنه الى الخبر وانما المصنف الى
 ان هذين القولين بايد ان يضاف اليهما لا يثبت اتفاق بينهما على انها
 مجازان فقال وانت تعلم الى اخبر وتوهم ان يقال انك اذا قلت
 عليك سوال القريه فليس فيه التقدير في حكم الكلمة اي في اعراضها
 اذ لو كانت لفظاً هذا التقدير فقلت عليك سوال اهل
 القريه لكان لفظ القريه ايضاً مجزواً ولو قلت ما عرفت كمثل فليس
 لتعدي الاعراب مثله اذ لو حذف الطاق وقيل ما عرفت مثله اذ لو

وراء

الوضع

الحرف في مثله ايضا لكونه صفة ليس على التقديرين والنقل بينهما اي
 المتأخر من اوزن الاول اصنف السؤال الى القوة والمردواضافة
 اما اهلها لان السؤال عن القدر محال وفي الثاني وكذا ما به ان على
 نفي مثل المثل والمرد في المثل لما ذكرنا من ان نفي مثل المثل يؤول
 الى نفيه ته واذا كان قولنا عليك سوال القريه مجازاً في نفي الكلمة
 مع انه يماثل قوله تعالى واسئل القريه في المعنى فالجزم على احد هما
 بانه مجاز في نفس الكلمة وعلى الآخر بانه مجاز في اعراضها كما ذهب
 اليه القضاة والمحقق بالمجاز كما هو رأي صاحب المنهاج تحكم محض
 وكذا الكلام في قولنا ما عرفت كمثل وقوله تعالى ليس كمثل شيء واعلم
 ان الظاهر في قوله تعالى ليس كمثل شيء وان المرد من المثل الذات
 ليكنز المعنى ليس كذا ته يماثله او بناسبه وسد حسده كما في قولهم
 ضلكت الاصل على قصد المبالغة في نفي النحل عن فانه اذا نفي عن
 يماثله ومن هو على اخص او صافه فقد نفي عنه ونظير قولك للوعى
 العوب لا تحبب الذم فانه المبلغ من قولك انت لا تحبب وعلى هذا
 لا يكون من باب المجاز بل من الكناية واذا كان من باب الكناية لم
 يقع فوقه بين ليس كانه شيء وبين ليس كمثل شيء الا في قفا
 يعطيه الكناية من فائدة لها وكانها عبارة عن معتقبتان على امر
 واحد وهو نفي المماثلة يؤكد ما ذكرنا من ان الامام عبد القاهر فانه يبالغ
 في الانكار على من يطلق المجاز على الكلمة بالزيادة والنقصان
 الثالث بالنقل لمورد وهو اطلاق لفظ الشيء المتعلقه بوجه كالميل للقدرة
 او النعمه لانها عطف صما والواو فيه المزاورة لانها جاملة والحذف للبعد كمثل
 والعذر للوثقة لانها المعصوم منه ورعيها غنيا اي بقا لانه مسبية
 واصل بقنا السما الغيث لكونه من جهتها واعطت السما نباتا
 اي غيث لانه سلبه ومنه اسمع الابال في سحابة وقوله تعالى انما ياكلون
 في بطونهم ناراً واذا قد ات القرآن الى ارباب وناوي نوع انما

ايستحق

وكما طلاق البنات للغيث في قولهم اضطربت السما نباتا اي غيثا لان الغيث
 سببه ومنه اي في المجاز الذي العلاقة فيه السببية قول الله عز وجل
 في صفه الغيث اقبل من اليسار ربابه اسقهم للآبال وسجاءه فانه
 اطلق السنام للغيث لان مسبب عن البنت المسبب عن الغيث
 فقيه اطلاق مسبب المسبب وادارة السبب واطلاق النار لاصوال
 اليتامي في قوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون
 في بطونهم نارا اي ياكلون بطونهم نارا فانه اطلق النار وادارة اموال
 اليتامي لان اكلها سبب للنار يقال اكل في بطنه اي طارده واطلاق
 القدره الادارة بقوله تعالى وادارة القدره فاستغذ بالله استعمل
 قدرته مكان ادوات استعماله مجازيا لكون القدره مبدية عن ادواتها
 لانه لو لم يدرك لم يدرك القدره الفاعل فاستغذ لان الفاعل يعطي التعقيب
 فلو لم يحل القدره على الادارة لم يطر حقيق الفاعل لان الاستغاذه ليست
 متاخرة عن القدره بل لاخر بالعكس وانما من متاخرة عن الادارة القدره
 واطلاق النداء الادارة في قوله تعالى وناوذي نوح ربه فقال رب اني
 من اهل اهل اي اراد نوح نداء ربه والقدره قوله فقال رب اني من اهل
 فان رب الى اهل هو النداء فلو لم يحل النداء على الادارة النداء لزم
 تأخر الشئ عن نفسه لاقتضاه فادارة في قوله تعالى للتعقيب واطلاق
 الاهلاك لادارة في قوله تعالى وكلم من قد نه اهلكناها فاجها بائنا فانه
 قال اهلكنا حوصع ادونا اهلا كما والليل عليه ان اللباس هو الاهلاك
 والبقاء قوله فاجها بائنا فصح من خاض فلو لم يحل قوله اهلكناها
 على ادونا اهلا كما لنفم تاخر الاهلاك عن نفسه واستحقاقه فاصح لك
 تركنا ان قوله وقوله تعالى انما ياكلون وما بعد من الامانات عطف على
 قوله اسقهم للآبال وقوله وما صنعك عطف على ما تقدم من قوله كاليه
 يعني كاطلاق كذا وكذا لاطلاق المنع للدعاء في قوله تعالى ما صنعك ان لا
 تسجد عليا ان يكون لا غير صلبة وانما فعل ذلك لان الصاروق عن الشئ وادارة

بقدره اكثر ما ظهر من طاقته
 وبها يكون التفسير

بعد

سج

وكلم من قد نه اهلكناها فاجها بائنا وما صنعك لا تسجد اي في حال
 لان الصاروق عن الشئ وادارة الى تركه والقدره مملوثة منه فلا ينفقت
 اما من ينفيه فيه فان صنع وجهه اما علم اطلاق المتجوز عليه وذلك لعدم
 التوقيف او الايهامه التوسع فيما لا يسع واما كونه يوجب الباس
 ولا الباس مع القدره ومنه ضيق في الدكية المتوهم لك وعنده الاثنية
 للباقي من العشرة الثالثة **اقول** الثالث من وجوه التعريف في اللفظ
 هو التعريف بالنقل المنفرد وهو ان التعريف باعتبار التعريف في اللفظ
 المنفرد هو اطلاق لفظ الشئ كما يتعلق بذلك الشئ بوصف من التعلاقات
 كما طلاق اليد وهي مصنوعة للجارية المنحصرة للقدره او النعمه لعلاقة
 بينهما تصح ذلك الاطلاق وهي ان اليد فظظها اما كونها مظهرا
 للقدره والقطع والادارة والدفع والوضع والدفع وعذ ذلك من الاطلاق
 التي تجب فصل اجبار عن وجود القدره وينبغي عنها انهم انباء ولذلك
 تجز علما البيان لا يزيدون باليد شيئا لاطلاية بينه وبين هذه
 الجارية واما كونها مظهرا للنعمه فلان النعمه من اليد تصل الى المقصود
 بها اعني المنعم عليه وكما طلاق الداوية وهي في الاصل اسم للبعد الذي
 يحل المداوة للمراة ومعنى النوع الذي يجعل فيه الداء لعلاقة بينهما
 ومع ان الداوية حامل للمراة وكما طلاق المنقص بالجابد الملهمة وتذكر
 التعريف وهو في الاصل مناع البيت الذي يقتضي جعل البعيد لمنكرا
 فذكرنا من العلاقة المذكورة انما الا ان في الصورة السابقة اطلاق
 اسم الحامل والادارة به الجوار وفي الثانية على العكس وفي جملة
 العلاقة في كل منها المداوة وكما طلاق العيش ومعنى اسم للجارية
 المحصورة للبدن اي الذي يد بالانعم ويرقهم وهو البطليحة لان
 العيش من المقصود منه فلانها الشخص كله وكما طلاق الغيث للبيت
 في قولهم رعين غيثا اي غيثا لان الغيث سببه وكما طلاق السماء
 للغيث في قولهم احصا بقنا السماء اي الغيث لكون الغيث من جهتها

المستثنى من استثنى القدره
 المستثنى من استثنى القدره
 المستثنى من استثنى القدره

اد امرتك
 المنع وادارة
 على

الى تركه فالعلاقة المجوزة لصحة الاطلاق استلزامها في كونها من اسباب عدم
 الفعل والعلم انه لو قدر الكلام هكذا ما منعك في ان لا تشهد كان المنع
 حيث لا في صفاء وهذا الوجه اولى لانه ليس فيه ما هو خلافاً للفتاوى
 الاضطرارية من حرف الخبر ان وهو كثير يستمر في كلامهم حيث لا يبلغ المحار
 ح ر ص ه و اعلم ان المصنف لما مثل للمجاز اشار الى بطلان كلام
 من ينفي المجاز عن كلام الله تعالى وهو ابو بكر بن حبان او والاصناف في
 فتاوى القدران مملوءة من اي من المجاز كما في الآيات المذكورة وغيرها وهي
 التوراة تخص فلا يلفظ الى محال قول من ينفي اي من المجاز عنه فان
 منعه وجه اما عدم اطلاق اسم المتحور على الله تعالى واما كون المجاز
 بوجه الالباس وكلامها ليس لشيء اما الاول فلان عدم اطلاق اسم
 المتحور عليه تعالى ليس لاجل انه لم يتكلم بالمجاز لظهور وقوعه فيه كافي
 الآيات المذكورة بل هو اقل ان اسما الله تعالى توقيفه بغيره ان لا يكون اطلاق
 اسم عليه الا ما ذن الشارح ولم يلفظ باق في قوله يدل على جواز اطلاق
 اسم المتحور عليه واما لان اطلاقه عليه بوجه التوسع فيما لا ينبغي يعني
 انما لا يطلق المتحور عليه لان المتحور في اللغة هو المتوسع فيما لا ينبغي فلو
 اطلق عليه لجاز ان يفهم منه صفاء اللغوي فاقوم ذلك ان المراد انه متسع
 فيما لا ينبغي وهو متسع في ذلك علواً كبيراً فلا طر ذلك الا الهام لا يطلق عليه
 ذلك لاسم لانه لم يتكلم بالمجاز واما الثاني فلان الالباس على نقس وقوع
 المجاز في القرآن انما يقع ان لو استعمل المجاز بدون التورية واما اذا
 استعمل معها فلا قوله وصفه صيق الفم البركية أي من قبل المجاز بالنقل
 للفظ صفر قوله للحقا صيق البركية اي البير فان التصيق كما يشهد
 عقلك هو التغير عن السعة الى الصيق ولا سعة هناك لانه يقال ذلك
 للحقا ولم يشرح بعد في الجف انما الذي هناك موجود يجوز ان يدرك
 الحقا التوسعة فينبغي ان يكون التوسعة منزلة السعة الواقعة ثم
 غيرها اي بتغير السعة المتوسعة المفروضة وقدرها واما قال

بآيات م

ان م

عن م

ثم م

٢٤

وقوله عما قبله لان الفعل في ابعده من السعة الآيات المذكورة يظهر بالمرس
 ومنه ايضا قولهم لعل ان على عشرة الاثنية فانه اطلق عشرة الاثنية
 الباقى من العشرة بعد الاثنية وهو السبعة وفيه ايضا بعد حيث انه يدل
 لمجموع كلمات هي عشرة وكلمة الاستثناء والمبني تنبع من واحد فان صاحب المنهاج
 في قسم الاستدلال من كتابه ما مضى هذا ان اصحابنا في علم الحق يصفون
 الاستثناء ما به لخراج الشئ عن حكمه فلهذا ينبغي وانك تعلم ان اخراج ما ليس
 بداخل غير صحيح فيظهر من هذا ان حق المبني تنبع عندهم كونه داخلا في
 حكم المبني تنبع منه وان قولهم لعل ان على عشرة دراهم الا اولها يستدعي
 دخول الواحد في حكم العشرة قبل الاثنى ودخل الواحد في حكم العشرة
 متى قد بد من قبل المتكلم ناقض لاف الطلام اوله كما شهد له الحال فيعلم
 قدس من قبل السامع الا من قبل المتكلم وحده يكون العشرة في قوله
 لعل ان على عشرة الا واحد اجمالا في الشئ وبالف الاول واحد في المجاز
والدواع الدواع بالفتح لتوكيد نحو انبت الدرع البقل وليصنع
 الدهونا حاشا جتهذا اذا صدر بمنزلة الاعتقاد ولا بدعية جالعة في
 التشبيه وهذا السمع مجازا التركيب ومجازا حكميا بحقيقة ان والالهية
 التركيبات بالوضع لاختلافها باللفات وهذه وصفت للملابسة الفاعل
 فاذا اقيمت بها ملابسة غير كما كان مجازا لغة كما قال الامام عبد القاهر
 ومن ظن ان انبت صرع صنوع للصدور عن القادر كذنه غير وجه وقيل
 انه مجاز عقلي اذا انبت حكما غير ما عنده ليفهم عنه ما عنده ويتميز الكذب
 بالقدرة وقال انه استعارة بالكناية كانه ادعى الدرع فاعلا حقيقيا
اقوال الدواع من وجوه التعريف في اللفظ التعريف بالنقل لتوكيد
 نحو انبت الدرع البقل فان النقل فيه ليس ملحوظ لان ضرورة ان من
 انبت الدرع مستعملة في معانيها الاصلية الا ان اصل التركيب
 هذا المقام ان يقال انبت الله البقل الدرع ما سائر الاناس
 لا الله تعالى لانه الملبس بالحقيقة فلما اسند الى الدرع صلافة النقل

وكو قوله وليصنع الدهوي ما شاء مجتهدا اي وليصنع الله في الدهوي
هذا التركيب اعني قوله انبت الدرع البقل انما يكون في قيل
المجاز او اصد من الاعتقاد ان المنيب هو الدرع ولا يدعي ايضا
لا حيل المبالغة في التشبيه اما اذا صدر من معتقد لجهله ان المنيب
هو الدرع فهو من حقه لا مجازا واذا صدر من مدعيه جبالغة في التشبيه
فهو مجاز في قيل الاستعارة بالكناية وكذا الكلام في قوله وليصنع الدهوي ما
شاء مجتهدا وهذا القسم من المجاز ليس مجازا في التركيب لما ذكرنا من
صفواته كلها مستقلة في معانيها الاصلية والنقل انما هو في التركيب
وليس مجازا حكما ايضا لان النقل فيه انما يتعلق بالحكم ولا كسنا ولا
بطور في القضية وكقوله اي تحقق ان هذا المجاز مجاز في التركيب
والحكم ان دلالة هيئة التركيبات بالوضع لا انما العقل لا خلاف في هيئة
التركيبات بحسب اختلاف اللغات فان المضاف مقدم على المضاف
اليه في لغة العرب كما في رامي الحجاز وقفا فرغة في لغة الفرس كما في
قولهم ينك انداز وهذا الهيئة اي الهيئة التركيبية وضعت
للملابسة الفاعل فاذا افند بها حلا بسة هي غير ملابسة الفاعل
كالملا بسة المفعول نحو عيش راحية او المصدر نحو شاي او
الزمان نحو لها صائم او المكان نحو لث حار او السبب او المصدر
كان مجازا في اللغة لانه نقل للهيئة التركيبية عن معناها الاصلية
لغة الفصح وهذا اي كون المجاز في التركيب مجازا في اللغة هو الذي
اختار لرام عبد القاهر وطق بعض ان هذا المجاز اي المجاز في
انبت الدرع البقل واصله انما هو مجاز لغوي في الموضع وذلك
لادعاء ان مثل انبت واجبي واشاب هو صيغة المصدر
عن القادر واستعماله في اختيار فاذا استعمل في غير القادر
كما انبت الدرع البقل واصل من ان ينبت الثمران وقيل
في الشاي اشابت الصغير واصل الكبر كثر الغلة وقيل العيش بكونه مجازا

لغويا في الموضع وهو نفس العقل واستدل هذا القائل على
مدعيه بان العقل يشهد بان صدور العقل لا يتصور بدون حوش
قادر واجبي عنه بان ذلك يقتضي كثر لا يكون وضع الفعل مقيدا
لان شهادته العقل حسنة كافية باستحصا القادر عند ذلك
العقل فاذا لم يجعل شهادته العقل بان الفعل لا بد له من حوش قادر
ولما علم عدم النقص فلا اقل من ان لا يجعل للملا على النقص هذا
بعد ان سلم حكم العقل بان لا بد للافعال من حوش قادر وبصدد ذلك
عن الفاعل القادر وكان ذلك صغلا عن احد من رواة اللغة ولم
يطغى عقل من يدعي على النقص المذكور وترك ذلك القيد في اللغة
العرف على الاماكن وبيان عقل في قولهم فاعل الدرع البقل لو كان
موضوعا لاستعماله في القادر ومن المعاني ان التفاوت بين العقل
وصدره ليس الا بغير لاقتران بالزمان وعدمه لكان يلزم ان
يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الحصى التبريد
وفعل الدوا الفلاني كالسهمونيا اسهال الصفار مجازا معلقا لكل احد
لكن اذ عاكوه مجازا عن الاماكن المضاف لمعزل وانما النظم هذا القائل
بالمصا ويرى من الافعال لان استناد المصا ويرى الى غير القادر
الشر من استناد الافعال اليه ومن اقتله استناد العقل الى
غير القادر قولهم توقوا اول البرد ويلقوا الى آخره فانه بفعل
بابداكم ما يفعل بشجاركم وقول الشاعر وعيسان قال الله تعالى كونا
فكاشا فعولان بالالباب ما يفعل الحشر وياش ارضي واستاب انبت
وعيشها لو كانت موضوعا لاستعمالها في القادر بناء على حكم العقل
بانها لا توصد الا باختيار مختار لكان يجوز شغل الحيز وقيل العرض
ونافي الصلة موضوعا لاستعمالها في غير القادر بناء على حكم العقل بان
شغل الحيز وقبول العرض وضا فاه الصلة ليست بالاختيار لكن
بغير كون شغل وقيل ونافي موضوعا لاستعمالها في غير القادر وغيره

وهو على ما
قوله ان تلك

غير مسموعة وقيل ان هذا الجواز على ان يثبت المتكلم باسناد
الانبات الى الدرع حكما غير ثابت عنده لتصور فيهم منه ما عنده
معنى لينتقل الذهن من غير ما عنده وهو المتعارف من ظاهر اللفظ
الى ما عنده وهو اسناد الانبات الى الله تعالى وهذا هو الذي
احتج به الامام في المراسل والارزى وتميز هذا الكذب بالقول انه لا بد
من القوة والكذب ليس له قوته لان الطائفة لا تصدق قوته
بدل عما ان الحكم في الواقع ليس كما اخرج عنه وقال صاحب المنهاج
بعد ما سمى هذا المجاز مجازا عقليا وذكره جدنا واقسامه هذا كله
تقدير الكلام في هذا الفصل بحسب راي الاصحاح والافعال
عنه في موضع هذا النوع بعينه المجاز العقلي في سلك الاستعانة
بالكناية كعمل الدرع استعانة بالكناية عن الفاعل الحقيقي
بوساطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قوته
لاستعانة فثبت ان ههنا اربعة مذهب في الكلام الضابط لهذا
المذهب ان يقال ان الدرع لما لم يكن فاعلا حقيقيا للانبات مع
انه اثنى لانبات الله فلا بد من تأويل في اللفظ في المعنى
والا لكان كذا والتاويل في اللفظ اما ان يثبت او في الدرع او في
التركيب فهذه احتمالات اربعة الاول التأويل في المعنى وهو انه
ثبت المتكلم حكما غير ثابت عنده هو انبات الدرع لتصور
فينتقل الذهن منه الى اثبات ما هو عنده وهو انبات الله تعالى
وهذا هو الذي احتج به الامام الدارزى من انه مجاز عقلي الثاني ان
التاويل في ان يثبت الى هذا المذهب وتذيقه اشار المصنف
بقوله ومن ظن ان قوله كذبه غير وجه الثالث التأويل في
الدرع بان شبه بالفاعل الحقيقي فاسند اليه ما يسند الى الفاعل
الحقيقي وهو ما احتج به صاحب المنهاج من انه استعانة بالكناية
في التاويل في التركيب وهو ان كل هيئة تدكسه وصفتها زار

علا ٣

تأليف صغرى وهذه الهيئة وضعت للاسناد الفاعل فاد استعملت
للاسناد غير المتكلم او المصدر او الزمان او المكان او غيرهما كان
حجرا في التركيب وهو ما احتج به الامام عبد القاهر في وجه
البقرة في المعنى الاول بالنقصان كما طشف للشبه والمسايق للانف
وهو اطلاق اسم الخاص للعام فهو مجاز لغوي غير صيد اقوال
لما فرع في بيان وجه التصرف في اللفظ شرح في بيان وجه التصرف
في المعنى وهو ايضا اربعة الاول التصرف في المعنى بالنقصان وهو ان
يكتفى بالكلمة موضوع حقيقة مع قيد فتبطلها للملك الحقيقة بدون
ذلك القيد بمعنى ان قوته كما طشف وهو موضوع للشبه مع قيد كونها
شبه بغير اذا استعمل للشبه مطلقا اي بلا قيد كونها للبعيد
وكما لم يسن وهو موضوع للانف مع قيد كونه انف مرسون اذا
استعمل للانف بلا قيد كونه مرسونا وهو في باب اطلاق اسم
الخاص للعام وتسماء اصحاب البيان مجاز لغوي غير صيد اما
وجه تسميته بالمجاز اللغوي فلانه تدرك فيه الوضع اللغوي
واما وجه كونه غير صيد فلانه اذا وضع الى المراسل منه واحسن
النظر الى ما افادته لم يكن هو الا ما افادته احد المتراوين في اذا
اختلف في الآخر والطاهر ان اطلاق احد المتراوين في علم الاخر
لا يثبت قايده بعندها قال الثاني بالزيادة كقول او ثبتت
كل شيء اي بما يوتي مثلها وهو عكسها ما قبله اطلاق اسم العام
لخاص ومنه باب التخصيص باسم اقوال الثاني من وجه
التصريف في المعنى التصرف بالزيادة وهو ان يوتي بكلمة موضوعية
لمعنى بلا قيد ثم استعملت وازيد بها ذلك المعنى مع قيد كقوله تعالى
واو تيت من كل شيء اي بما يوتي مثلها فان لفظ شيء وضع الكل ماله
تحقق بلا قيد والمراد منه في قوله تعالى هو كل ما يصدق عليه ان
له حقيقة لا مطلقا بل حقيقيا عما يوتي مثل يلقين لانه علم

هذه هي التي لا ينفك عن اسم الله تعالى وهذا النوع من الجاز
 اعني الذي تصرف في صفاته بزمانه وهو على ما قبل اعني الذي
 تصرف في صفاته بزمانه لان هذا اطلاق العام الخاص وذلك
 اطلاق الخاص للعام ومنه اي وفي هذا النوع باب التخصيص
 باسم لانه اطلاق العام واداره الخاص **قال** الثالث بالنقل
 لمفرد في الجاه اسد **اقول** الثالث من وجوه التصرف في المعنى المعروف
 فيه بالنقل لمفرد كونه الجاه اسد فانه يعلم صعب الاسد الى الرجل
 الشجاع بان الرجل الشجاع ايضا من اقدار الاسد وبناء على هذا
 الاربعاء اطلق عليه لفظ الاسد فالجاء انما يكون في المعنى الى اللفظ
 لان اللفظ لا يستعمل في احد معنييه على ضرب من التاويل
 وقوله في الجاه قد شبه لهذا النقل في هذا علم انا اذا قلنا رايته
 اسدا في الجاه كوزان يكون النقل في اللفظ بان نقل ذلك اللفظ
 من صفاته لاصح الى فاننا نسميه كما قد في وجوه التصرفات اللطيفة
 وكوزان يكون النقل في المعنى بان نقل معنى اسدا الى
 الرجل الشجاع بناء على الاربعاء ان لاسدية نوعان احد هما
 الموصوف بهما في الحارة وغاية القوم في الهيكل المخصوص
 والاني الموصوف بها لاسم الهيكل المخصوص وهذا هو النوع الثاني
 من الجاه في المعنى بالاستعانة **قال** الرابع بالنقل لتكوين
 كوزان في الدرع من رده صالحة في التسمية وهذا لم يذكر وهو
 بصدد الخلاف المتقدم اجوب الدواع من وجوه التصرف في المعنى
 المعروف بالنقل لتكوين كوزان في الدرع اسد بالنقل اذ صدر
 عن ردي ان الدرع مثبت لاجل المبالغة في التسمية فانه
 ادعى ان الدرع احد الفاعل الحقيقي للانباء ونقل
 الانباء الى الله تعالى الله لا يظن المبالغة في تشبيه
 الدرع بالله تعالى وهذا المثال ايضا يجهل من اهل ما ان

سئل
 رادعي

١١٢
 من النقل الذي هو المركب في اللفظ وذلك اذ صدر من الاعتقاد ان
 المركب هو الدرع والادعاء كما هو في التصرفات اللطيفة والثاني
 انه يكون النقل المذكور في المعنى وذلك بان يدعى ان الفاعل الحقيقي
 للانباء قسمان سواء في الدرع وحده كونه استعانة بالانباء
 الى الدرع استعانة الى الفاعل الحقيقي بناء على التاويل المذكور
 فلا يكون نقل في اللفظ بل النقل انما هو في المعنى للتكوين فالقول
 في هذا القسم اعني الاستعانة في المركب وبين الجاه في المركب
 الذي سماه لاسم في المركب مجازا عقليا ان في الجاه في المركب بلفظ
 المسمى بلفظ الدرع على ما ليس عنده ليعلم منه ما عنده من الاربعاء
 هناك والاستعانة في المركب بخلافه وما يوضح الفرق بينهما
 قوله فابز العذر فانك اذا اردت به فارعا في القدر يكون مجازا
 في المركب واذ اردت ان الفاعل هو القدر على سبيل التاويل
 كان استعانة في المركب وتتم هذا عن الاستعانة بالانباء
 ايضا لان فيها تصور الدرع فاعلا حقيقيا شيئا له به يستند
 الى الانباء ولا تصرف في المعنى التسمية بخلاف هذا قوله
 وهذا الى وهذا القسم الى النقل للمركب بحسب المعنى المستعانة
 في المركب لم يذكر في كتب النظم بل المذكور فيها هو المعنى في المركب
 كما هو في سواها بصدد الخلاف المتقدم في النقل للمركب بحسب
 اللفظ يعني الاستعانة في الواقع في الجاه في المركب الله
 فيه ايضا فان يقال ان نقول انه مجاز لغوي ولا خلاف ان نقول
 انه مجاز عقلي ولا خلاف ان استعانة بالانباء ولا خلاف ان نقول ان
 الدرع منه في انبى على حسب التوجيهات المتقدمة
قال واما من يعتقد انه من صفته كما ذكره ولذلك الحكم
 منه حكم التأسيس فلم يحل على الجاه قول اني ابلغ حيزه فسرعا
 عن قنوع جذب اللبالي ابلغ او اسرع في حقي قال ايضا قد الله

فأقولنا في أن قولنا أثبت الدرس العلم من الجواز الذي هو
 في الدرس كسب المعنى الجازم إذا صدر في ذلك الكلام من مدعيه
 صالحة في التمسك وأما من يعتقد أي يعتقد خمله أن الدرس
 فاعلم للأنبياء حقيقة فهو من حقيقة كاذبة إذا كونه حقيقة فلام
 أسند الفعل إلى فاعله الحقيقي بزمه وأما كونه كاذبة فلعلم المطالع
 للواقع ولذلك أي ولا جازم إذا ذكر من أن هذا الكلام إذا صدر من معتقد
 فهو من حقيقة لا حكم فيه أي ما أثبت الدرس العلم وأما حكمه
 كونه حقيقة أو مجازا لا يثبت أي حجة تدل على اعتقاد المطالع حتى
 إذا ظفونا حجة من قبله تدل على أنه ليس معتقدا كما يستفيد من
 الظاهر كان محاربا وإذا ظفونا دليل يدل على أنه يعتقد كان
 حقيقة وإذا لم يظفوا شيء توقف فلم يملك على الجازم قولنا
 البغى قد أصححت اسم الجبار تدعى علمه وبما كلفه لم اصنع
 من أن رأت راسي كذا أسلاخه حين نسب الجبار السوء
 الداس إلى الزمان قائلا جيت قد عاين قنبر جذب للبدل
 أنبى أو أسرع حتى أتبعه بقوله أفاء قبل الله للشيخ الظلمى
 حتى إذا وراى أفق فارصى فان قوله أفاء إلى أي لما دل
 على أنه لم يعتقد نسبة الجبار للشعر عن الداس إلى الزمان
 حقيقة حكم على كلامه السابق بالحقان اعلم أن كلمة في قوله كلمة
 لم اصنع بدوى مرعيا ومضوبا وقد خدق الإمام عنه
 القاهر رحمه الله بترفعه ونظم في البيت من جهة المعنى وقال
 لو رفعت كلمة يكفر جندرا لم اصنع حين فكان الخلع عا ما وا
 ستقام غرض الشاعر في تنبيه نفسه عن جملة الذنوب ولو
 نصبت لم يكن مقبول لم اصنع وكان النبي نبياً للجمع وهذا
 لا ينافي إثباته ببعض الذنوب فلما يتم عن هذه وهذا جنى على
 أحد وعنوان حرف السلب ليراه عن صيغة العموم وقيل

عنه

في
وصفيه

تردد

كل ذلك لم اصنع كان النعم نفعاً عاجلاً وقصه لا يثبت الجازم
 لو قلت كل ذلك لم افعل وفعلت بعضه ناقضت وإذا قدم حرف السلب
 على الظن لفظاً أو بعداً كان النبي نفعاً للعموم ومولا ينافي لإثبات الجازم
 حتى لو قلت لم افعل كل ذلك أو كل ذلك لم افعل بالنصب وفعلت بعضه
 لم تناقض القنطرة واحدة الفداع ومنى الشعر جواز الداس وقوله بطل
 أو أسرع أما صفة الداس إلى اللبالي المفضل لها بطل أو أسرع أو الحال عنها
 أي اللبالي مقولاً في جتها بطل أو أسرع وقوله فيل الله أي قول الله وحكمه
 لأصل الثالث في الاستعانة وفيه حقيقة وشبهات وخاصة المفارقة قبل
 الاستعانة جعل الشيء الشيء أو الشيء صالحة في التشبيه كقوله الحام أسد والمثني
 انتشرت أظفارها وسبح استعانة لمكان التناكب إذا كان المشبه استعار
 حقيقة المشبه في التشبيه حيث أحفظ فيه ادعاء كما يستعار الذئب ولذلك
 لا ينافي العلم لا يمتنع وصفه كجاء وما در البحر ثم قيل هذا مجاز لغوي
 لأن الأسد موصوف للمحدان المفرد دون الشجاع ولا كان صفة الاسما
 وحقيقة لا مجازاً ولم يقدشها ولا اصباح إلى قدسه وقيل لا ولا لم يكن
 ذلك أوجه للأسد به ولم يكن في قوله أسد بأساً أو أسد ولم يكن للشيء
 في قوله قامت تظلمني ومن عجب شمس تظلمني ولا لا نكاح في قوله
 فكيف يحسن أن تلي معاجرها والندرة كل وقت طالع فيها وجه الكرابان
 الموضوع له لمراسد حقيقة لا ادعاء ومما غدا أن وكل ما ذكرتم للأدعاء وقد
 يتفق لمراسم عبد القاهر فيها أقول الأصل الثالث من الأصول الأربع
 التي كسر المصنف الفصل السابع في علمها هو الكلام في الاستعانة ومنى على
 ذكر صاحب المفصاح أن يذكر أحد طرفي التشبيه وترد به الطرف الآخر مدعيها
 وهو أن المشبه في جنى المشبه به والاعتناء ذلك بأشياء المشبه بالخاص
 المشبه به وجعلها المصنف قسماً أصحها جعل الشيء شيئاً وما فيها جعل الشيء للشيء
 أفاداً بالأسلاف وكيفية أن يقال إن الاستعانة إما أن تعتمد على نفس التشبيه
 وإما أن تعتمد على لوازمه كالأول هو أن يشترك شيئين في صفة واحدة

أما

١١٨

الجود

من السمع

فكيف تعجب أن سلب معاجدها والبذر في كل وقت طالع فيها وجه
أقول لو كان البذر في قوله والبذر في كل وقت مجازا لغويا لكان للراد
انسانا ومن طلوعه في ثباته وملا بسبه لها لا يلزم بلي المعاجز لأن
ذلك شأن البذر الذي هو الكوكب المخصوص فتعجب المقام مقام
التعجب فلو انكوا التعجب علم أن البذر في هذا المقام ليس مجازا لغويا
المعاجز جمع المعجز وفي ما شهد المرأة على رأسها يقال اعجزني المرأة
أي تعجبت ولا عجزا أيضا لف العجالة على الداس ونظير قوله
أخرا تعجبوا من بلي علالة قد ازاد على القصة الفلانة شعاب
يلبس تحت الثوب وحت الذراع أيضا وقوله زراي شد والازرار
جمع زر الخيش والحوار عما استدل به القائل بان هذا النوع
من المجاز مجاز عقلي أن يقال إن المعنى الموضوع له لفظ المرأة الرطل
الشيء ومنها أي ما يطلو عليه الأسد حقيقة وما يطلق هو عليه ادعاء
غير أن ولا يلزم بطلانه على تقدير المجاز اللغوي من ادعاء الاستدلال
لكنه وكفى التوكيد في قوله أنه ليس بادمي أنا مؤسدة وتوجيه التوكيد
في قوله قامت نظمتني الست وتوجه انكاره في قوله فكيف تعجب
الست إنما يكون للادعاء وتناسي التشبيه وهو لا يقتض أن يكون مجازا
عقليا بل لا منافاة بين ذلك وبين المجاز اللغوي فلا يلزم منه ما ذكره
تحقيقه أن يقال إن ادعاء الأسد به والفرد من السواد وما أن
لا يبد صورته متعارفة وعذ صغاره ولا يرد به الثاني لا الأول فلا
منافاة بين الادعاء ولا غيرا في المذكورين وكذا كونه في قوله أنه
ليس بادمي بل مؤسدة بناء على ذلك الادعاء وكذا التعجب في
البيت الأول إنما يتحقق لأنه جعل جسيمة شيئا وكذا انكاره في
البيت الثاني إنما هو لجعله أيا حادرا ادعاء وقد تدور الامام
عبد القاهر في المذهبين فيجعل هذا النوع من المجاز ثانيا لغويا
نظرا إلى كون العلم يستعمل من غير ما هو موضوع له بالتحقيق ويجعله

المذكور

أما وجهه عام في جميع
أقسامه استعمل الخط في
الخطوط العامة

ل
مَوْهَرٌ

ادعی

قولنا في الحام
أستد من لواعظ
بأنه رجل عالم
تأجله من أطلاق
أتم الأسر عليه
بما ناصه

اخرى عقليا نظرا الى كونها مستعملة في ماص موضوعه له ما لنا وملك
والثاني قلت فكيف الجمع بين ادعاء الاسباب ونصب
 القدس على عدم ارادتها قلت انه يدعي ان للاسد صورة متعارفة
 وغيرها كالفار المتبني كمن قعم بلجن في زبي يابس فوق طير لها
 سموص الجبال ويؤتله المجلدات العرفية نحو هذا ليس باسد انما
 هو من الكس اهاب اسد وهذا ليس بانسان انما هو اسد في صورة
 انسان وذكرنا ان قوله للاجل على المعارف وعليه تجب عليهم ضرب
 موضع وقوله يعم لا ينفع حال ولا ينون الا في ان الله تعالى سلم
اقول كما اخطأ عن استدلال القائلين بكيفية الاستعانة من الجاز
 العقلي لا اللغوي بان كل ما ذكرتم للادعاء اذركم شيوان سائلك بقول
 كيف يصح الجمع بين ادعاء الاسباب للرجل وبين نصب القدس
 الدالة على عدم ارادته للاسدة فسل هذا الاتفاق بين قاجات بان
 وجه التوفيق بينهما مبني على ان يكون لاسد صورته متعارفة ومن
 التي لها نهاية فوق البطش وغاية الجوارح على الاقدام مع الصور المحصورة
 وعند متعارفة وهي التي لها تلك العقدة والجزاء لا فتح تلك الصورة بل مع
 صورة الروح كما قال المتبني فتركبا هذا الادعاء في عدم نفسه وجماعة
 من حسن الجنب وعذ جاله من حسن الطير ص قال كيف قدم ملجن
 في زبي تاس فوق طير لها شحوص الجبال قوله ملجن اصله من الجنب
 حذف عنه نون من اللفاء الساكنين كما في قولهم ملان وملكذب واصلها
 من الان ومن الكذب قوله وتؤتله أي وتؤتله ما ذكرنا من ادعاء ان
 للاسد صورة تنس المجلدات العرفية أي ما يحيل في العرف ما فرام من جنس
 شي وادراكه في جنس آخر نحو قولنا هذا ليس باسد انما هو هذا الكس
 اهاب اسد في اسد هرب من ذيب فان القائل بهذا القول كأنه
 ادعى ان للث صورته متعارفة مع الصورة المشهورة وعند متعارفة
 ومع الصورة للاسدة وكذا قولنا هذا ليس بانسان انما هو اسد في صورة

انسان فاما ان كان راسه الايقاعه اجد با وعاد ان لا يد صورته متعارفه
وعنه متعارفه وكدت القوتنه ليدل على ان المراد غير المتعارف
ولا يحل على المتعارف السابق لما الفهم عند الاطلاق طالع الكلام ان
ان كان لا يدركه اما هو بناء على ما ذكرنا من التاويل وكدت القوتنه ليدل على ان
المراد على الصورة المتعارفه فلا تنافض والفرق بين هذه الدعوى
والدعوى اننا بله ان صاحب هذه الدعوى يثبت ان الكذب بالتاويل
وصاحب الدعوى الباطلة يثبت كذلك والفرق بينهما ان الكذب
نفس القوتنه فيه لا يثبت الكذب قوله وعلمه اني وعلم ما ذكرنا من بناء
الكلام على مجرد الابدعاء وادب قول الساع وضل قد لغت لما تحيل
نحوه منهم صيرت وجميع فانه ضل اقدوم حسن الحجة فتستعارفا
هو الحق المتعارفه وعنه متعارف هو الضرب بالوضع قوله قد لغت
لما تحيل اي تعدت لما تحيل قبل عداها بالبا لانه لازم تقار ولغت
الكتبه في الحرب اي تعدت لكن نقل الحو حو في لغت فلم يدل على
انه متعد وارضاه عنه ورر قوله ثم نعم لا ينفع حال ولا يكون الا في
الله تعالى سليم اي الاسلامه من اتي الله تعالى سليم يدل عليه كيان
الكلام فانه ضل اقدوم حسن الكلام والبيان فستمر على سبيل
الساويل متعارفا وسد المال والبنون المشهور ان وعنه متعارف
وهو كلامه القلب فكل نوصه الالبه بوجهين اخرين اهداهما ان
كل قوله ثم لا ينفع حال ولا يكون على صقع الا ينفع مع ما كما
صلت قوله لا ينفع زده ولا يمر وعلم صقع لا ينفع انسان ما وح
نقلت من حضرت الخايع عما لا ينفعان اهدا الا محليها
سليم القلب من الكفر والمقاوم وثانها ان بقدر هكذا الا فادور
هذا شأنه وبنوع حيث انفق فانه سئل الله وارضد كفته الى الحق
وحيثهم على الخير وقصد لهم ان يكونوا عباده الله عظيمه شفعا
انتم انتم

121
ومتعارفه هو المشبه ومتعارفه هو اللفظ ثم قد تبعه حكم من اللفظ
المشبه به ان ذكره مخرج بها نحو تبسم بدر وان لم يذكر هو بل
حكم مختص به مع المشبه فكلها نحو لسان الحال اوضح من لسان
اقول لما بين المتعارفه شرح في التقسيمات والاولا به في الاستقانه
من متعارفه هو المشبه ومتعارفه هو المشبه ومتعارفه هو
اللفظ ثم قد تبعه حكم اما كلام المشبه او المشبه به فالتقسيمات
الواقعه في الاستقانه اربعة الاول التقسيم من جهة المشبه به
فنقول لما كانت الاستقانه ذكر احد طرفي المشبه وادراكه الطرف
الاخر فالمدكور من الطرف ان كان هو المشبه به فالاستقانه
مخرج بها نحو تبسم بدر فانه ذكر منه المشبه به وهو البدر والاريد
المشبه وهو الوجه وان كان هو المشبه مع حكم مختص بالمشبه به
فكلها نحو لسان الحال اوضح من لسان فانه ذكر منه المشبه وهو
الحال مع ما يختص بالمشبه به اي الاينان المكلّم وهو اللسان وعليه
قول الشاعر ولقد طعت لشكر برك منصفيا ولسان حال
ذكر البحراني في رساله المسماة بالتحديد في سبب تسمية الاستقانه
بالكنية بها وجهان جديدا وسوانه قال اذا اراد المتكلم ان يستعيد
الفاعل الحقيقي للدرس فلو اطلق تواراد به الدرس لكان استقانه
حصره هو فلما لم يلفظ به بل كثر عنه بان اطلق اذ كان لوارده الذي
هو الاشياء لتعقيل الذهن منه الى مذكوره الذي هو الفاعل
الحقيقي كان بالكنية منى بالحصره كناه عن استقانه فذكره غير
صريحه وذكر صاحب المصنف وجهها اخو حيث قال لما كان المنيه
في قوله ولذا المنيه انشئت اظهارها بحسب الاداء عايد من حيث
السباع كان استقانه ولما لم يطلق عليه لفظ السبع صرحا بل
اسم المنيه التي على توارد في السبع بحسب وعنده يكون كناه وكذا الكلام
في الدرس والفاعل الحقيقي قبل الاول او الثاني لعدم الكناية على
التوجيه الثاني

منه

بالشكا

لعا

ليست

ووجود تكلفات وفيه نظر لان في الاستعانة بالكناية لما كان لازم المبتدئ
 به فذكر انما صرح به صاحب المنهاج في معرفته لما ينتقل الدخول منه
 الى طرفه فلو كان مستلزما على الكناية وانكار ذلك فطابق علم ان التوضيح
 عند كان في وجود التكلف فالحكم بان الاول اوجه حكم **قال**
 الثاني المبتدئ اما صرح به في تحقيقه او لا فتحيث انه فالتحقيق اطلاق
 اسم الاقوى في صفة للاضعف فيها ليدل بتساوي المعلومات على تساوي
 اللوازم كما لا بد للشيء والبدر للوجه **اقول** الثاني من التقييمات
 الواقعة في الاستعانة انما هو وجه المبتدئ والمقصود منه بيان
 اقسام الاستعانة المصريح بها فقول المبتدئ المتروك في الاستعانة
 المصريح اما ان يكون أمرا متحققا اما في الحبس او في العقل او ليس
 له تحقق في احد مما ذكره هو محال لا وجود له الا في الوهم فيا كان المبتدئ
 المتروك فيه أمرا متحققا كما في رأت اسدا فهو استعانة كتحقيقه
 وما كان المبتدئ المتروك فيه أمرا لا تحقق له الا في الوهم كما اذا
 قلت محال ان المنيب الشبيهة بالسبع نشبت بفلان فهو استعانة
 تحمله فان الاستعانة التحقيق من اطلاق اسم الاقوى في صفة للاضعف
 في تلك الصفة مع تساو في التشبيه او كما ان المعلوم للاضعف
 في الصفة من جنس المعلوم الاقوى فيها ولقد فرادها ليدل بتساوي
 المعلومات اعني المعلوم للاقوى والمعلوم للاضعف على تساوي اللوازم
 كما اذا اطلقت اسم الحيوان المفترس وهو الاقوى في صفة الشجاعة
 وذلك الاسم هو الاسد للفظ الشجاعة وهو للاضعف ليدل بتساوي
 المعلومين اعني الحيوان المفترس والدرهم الشجاعة حيث اوتيت
 في الثاني في جنس الاول وصعلة منها ان اقداره على تساوي
 اللازمين اعني الشجاعة او اطلقت البدر وهو اسم اقوى المعلوم
 في صفة لا يشترط الاستدلال للوجه وهو اسم المعلوم للاضعف منها
 ليدل بتساوي المعلومين اعني البدر والوجه كسب الاوجه على تساوي

بهام
 ميتا

اللازمين **قال** ومنه الاستعانة بالفضة لهما او لغيرهما
 بعذاب اليم **اقول** ومن باب الاستعانة بالفضة
 اعني استعانة اسم احد الضدين او النقيضين كالبيان والانداء
 والوعد والوعيد للآخر بواسطة اشتراك سببه التضاؤد وهو انصاف
 كل من المتضادين بمضادة لآخر او انصاف كل من المتناقضين
 بمناقضة الآخر والحاجة بسببه التباين انصاف كل من المتباينين
 بمناسبة الآخر بطريق التكميل او التملح ثم ادعا ان احدهما من جنس الآخر
 ولا فائدة في ذلك ورضي القوس لقولك فلان تواترت عليه الفسارات
 بقلبه وذهب احواله فانك استعرت البسارات للانداءات
 لتضادها والقدوس المانعة من جملها على المتعارفين من قولك بقلبه
 وذهب احواله وقوله في فبشرهم بعذاب اليم ان اندزم والقوس
 وكذا العذاب الاليم قيد وكص هذا النوع باسم الاستعانة
 التكميلية ان كانت فبشرهم بعذاب اليم والتكميلية ان كانت عند
 قولنا للمحمد طم **قال** واذا كان منزهة عن عدة احوال
 يقدم رطلا وتوخا عن المشرود في الاخرى فهي تمثيلية الاستعانة
اقول اذا كان وجه التشبيه اوجها متزعا من احوال بان يشبه
 صورة منزهة عن اوصاف او الكثر يا غري فتذكرها بلفظها وغير
 تغيير بوجه من الوصف صديقا ودخل المبتدئ في جنس المبتدئ به
 يس في ذلك تمثيلية سبيل الاستعانة كما تقول طين يترو
 في اوصاف ان يقدم عليه او يتقارب عن تقديم رجلا وتوخ
 اخرى فانك يشبه صورة ترو في فعل ذلك لا او ترو في صورة
 ترو وقيام ليد صديقا في فتارة يد يد الذهاب فتقدم
 رجلا وتبان لا يد يد فتوخا عن اوصاف وكما تقول طين لا يند في تحصيله
 الى طين اراك تنبع في غير في وخط على الماء اي انك في فعلك
 هذا كمن يفعل ذلك وقد يس في التمثيل فطابقا فان نفسا استعماله

كذلك سمي ضللا ولذلك لا يغير الاصل بهذا حال حاجب الصاع وقال
 صاحب المنهاج ويكون الاصلان كلها مقبيلات على سبيل الاستعانة
 لا يحد التغيير اليها سبيلا أقول اما كونها مقبيلات على سبيل الاستعانة
 فلان المثل هو الكلام السابق والمثل هو به بمورد ما يدرك الكلام
 المقول في ذلك المورد بعينه من غير تغير الا حظية فلا اليه واما ان
 التغيير لا يحد اليها سبيلا فلان شرط التمثيل على سبيل الاستعانة
 استعانة صورة المشبه به للمثبه في غير تغيير **قال** والتحصيلة
 اطلاق اسم الموصوف على الموضوع مثل واذا المنيية ان نسبت اظفارها
اقول الاستعانة التحصيلية على اطلاق اسم الموصوف
 على الموضوع المحض مثل قوله واذا المنيية ان نسبت اظفارها فانه
 لمساواة المنيية في السبع واعتبار النفوس والنفوس لا تزاح
 بالقدر والغلبة من غير تفريق فيش نفاخ وضار تشبيها بليغا
 حتى كأنها سبع من السباع اورد الوهم في تصويرها بصور السبع
 واخراج ما يلزم صورته ويتم به شكلها من ضرور حيات
 وفنون جوارح وعلم الخوص ما يفتقر قوام اعتدال السبع
 للنفوس وتمام اقترابه للنفوس به وصولا اظفار ثم اطلاق على ذلك
 المخرج اسم ذلك الا والمتحقق للسبع واعلم ان في البيت استعانة
 بأحد هما في المنيية وعلى استعانة بالكناية وقد بينتها ذكر انشاء اظفار
 صحتها واثباته للاستعانة التحصيلية وهي في الاظفار وقد بينتها وذكر
 المنيية قبلها واما ما قلت اظفار المنيية السبعة بالسبع نسبت
 بفلان كان في استعانة تخيلية دون المكنية او شرط الاستعانة
 ان لا يكون الطرفان مذكورين معاً ولا يصرح ايضا بالتشبيه
 وفي المثال المذكور وقعا المنيية والسبع مذكوران مع التصرح بالتشبيه
 واما التحصيلية فتتحقق بشرطها لغز عدم ذلك احد الطرفين
 وعدم التصرح بالتشبيه فعلم من ان التخييلة قد يوجد دون المكنية

كقولهم

صوفة

نار

سوارا ووجه الاستعانة ان يكون في السبع مكنية فلهذا صرح
 بخلافه صوابا ليس هناك نقل لاسم المشبه به او دعاء وهذا نقل اسم المشبه
 كان المشبه سبع فكيف لا يسع السبع باسمه **اقول** هذا سوارا غير
 الاستعانة بالكناية وتبين ان نقار انك اوصيت بالاستعانة
 بالكناية انما يكون المشبه من جنسه أي من جنس المشبه به لا من جنس
 ذكره في جنس المشبه به واصل من افرجه وهذا أي وذكر كالمثبه
 في المثال المذكور وغيره باسم جنس تصرح بخلاف ما اوصيته فانه لا
 اعراض بآراء صفة الشيء لذكر الا ببيان باسم جنس فعلى هذا
 يلزمك الجمع بين المتنافين انما يكون المشبه من جنسه ولا اعراض
 بانه من جنسه فالجواب عنه انك قد عرفت اننا اذا قلنا رأيت أسدا يدعى
 بأدعاء الاسد المشبه وتضبط القرينة الدالة على عدم ارادتها في
 الاستعانة المصريح بها فانما يعمل في ذلك بصر من التأويل من نقل
 معنى المشبه به للمثبه بأدعاء ان لا يسد صورته متعارفة وغير متعارفة
 حتى لا يلزم الجمع من ادعاء الاسد به ومن نصب القرينة الدالة على عدم
 ارادتها الذي هو الجمع من المتنافيين فكما ان ذاك نقل معنى
 المشبه به فهذا أي فقلت واذا المنيية ان نسبت اظفارها في الاستعانة
 بالكناية نقل اسم المشبه بأدعاء ان المنيية ايضا اسم السبع حتى يكون
 السبع والمنيية لفظين مترادفين واذا كانت المنيية منقولة الى السبع
 فادعاء له فكيف لا يسع السبع باسمه أي باسم السبع وهو المنيية **صلى**
 ان يقال ادعاء السبع للمنيية وذكر لفظ المنيية لا بد فبان ان
 التنافي انما يلزم ان لو لم يكن المراد بالمنيية في المثال هو السبع اما اذا
 كان المراد بها السبع ولو كان ادعاء فلا يلزم تناقض لان ذلكها
 ليس بصرحاً بخلاف ما اوصيته في الاستعانة المكنية من انما يكون
 المشبه من جنسه **قال** بل قد يحتمل التحقق والتخييل كما قال
 صفا القلب عن سبله واوضح باطلة وغيره في اقداس الصبر ورواها

مخفى

أي غطلت الألفاظ كميلا أو يداد به وواعى النفس حقيقة الاستعارة
المصرح بها قد كتمل التحقيق والتحصيل وهي التي تكون المقتضية المذكور
منها صالح الجمل من وجه على حاله كصفت وصالح الجمل من وجه آخر
على ما حققه كقول زهير صحى القلب عن سلمي وأقصد باطله
وعنى القياس الصحيح وزواجه فان الاستعارة فيه كتمل أن يكون
تخييله وأن يكون تحقيقه أما التخييل فبان أراد أن يبين أنه
مفكوك ما كان تدل عليه أو أن المحبة من الجهل والغنى والعرض عن صاعده
فقطعت الآلة كالتى امر وطنت النفس على اجتنابه ورفع
القلب رأسا عن ذوق بابه ففقد الغناء كلف ما فوأم ذلك
النوع به من الآلات والآراء فترى يد البطل يستول
على تلك الآلات فتلك شيئا فشيئا حتى لا يجد أدنى علة
منها اثر فشيء الصبح كهيئة من جهة المسير كالحج والنجاة التي
فقد منها الوطء فاهلكت الآلة فتعطلت فثبت لها القياس
والدواخل والصبح على هذا من الصبوة لمعنى الميل لما الجمل
والانهاك لمعنى التهنك لا معنى الفتا والمراد بالافراس
والدواخل الآلات الصبوة والاسم تعارة التحصيل فيها التبريل
افراس الصبح وزواجه منزله انبات المنيه ومخايلها واما
التحققه فبان اراد وواعى النفس وسهواتها والاصور الحاصل
لها استغفار اللذات أو لا سباب التي قلما يتأخذ في
اثبات الغنى وجرأ في الابطال الا اراد أن الصبح وعلى التقدري
لكون الاستعارة تحقيقه لكون المقتضية المذكورة شيئا محققا
عقلها على التقدير الأول وجسب على الثاني قوله صحى القلب
عن سلمي أن خرج عن جهراها وأفاق عنه من صحى السكران من
يشكر صحوا فهو صاوح وأقصد باطله أي اختص باطل القلب والدواخل
جمع زواجه ومن المركب من الابل ولا كان أو انشئ

لاصم

المستعار اما اسم حسن فاصلة أو غير مقتضية كالفعل فانه
بواسطة المصدر وحى في نسبتته الى المتعلقات كقول النخل
وارضا السباحا وقرى الدماح رباحا من الجوز من هو افراسي
النفوس في الاصفان ايقاطا وكالحروف فاما بواسطة متعلقات
صعابها مثل الظروف ولا يتدرا منه اذ ليست من معانيها بل هي لوازم
لها ولا كانت اسما اذ غاير الحروف ولا اسم انما هو بالمعنى نحو لعلمهم
يتقون وكفوا لقطم آل فدعون لكونهم عدوا وحزنا
وربما يوه من التهنك اقول البات في التقسيم هو التقيم
من جهة المستعار وهو ان يقول المستعار اما اسم حسن
كذلك واسد وقام وقعود أو كقصر كالأفعال والصفات
المشتقة منها والحروف فان كان المستعار اسم جيبس
ما الاستعارة اصلية وان لم يكن كذلك فتبعه وذلك لان
الاستعارة شيئا فاعلى تسمية المستعار له بالمتعار منه
والتي تسمى ليس الا وضعا للشيء يكونه ماثرا في وجه
الشيء ولا اصل في الموصوف من الكفاية الثابتة المنفردة
كالجسم واللباس والظواهر لا لافعال فانها لدخول النكاح
في مفهومها لا تدل على الثبات فلا استعارة الا بواسطة
مصادرها وكالصفات فانها ايضا لعروض الدلالة على
الثبات لها لا تفيد الثبات فلا استعارة هي أيضا الا
بتبعه مصادرها كالحواف فانها لعدم استقلالها الاستعارة
بل استعارتها انما يكون بتبعه استعارة متعلقات
صعابها فان قلت ما ذكرت من ان الصفات لا تقع موصوفات
بالاصالة منقوض بقولهم شجاع باسل وجولة فياض وعالم
شجر فان باسلا وصف لشجاع وياضا وصف لجولة
ومخرى وصف لعالم مع كون الشجاع والجولة والعالم

غندره ص

است ووات قلت لايم انها اوصاف للملك الاول والآخر
 اوصاف لذوات فان الباسل وصف لذات موصوف
 بالمتجاعة وكذلك الكلام في عينه وادق قد عرفت ان الاستعانة
 بالاضالة انما يكون في اسماء الاضمار من حيث ان الافعال
 لا يقع مستقاة الا بالشيء فتقول قد نجح الاستعانة السبعة
 في نسبة الفعل الى متعلقاته بمعنى قدسه الاستعانة التبعية
 في الافعال انما يكون نسبتها الى متعلقاتها من الفاعل المفعول
 والجار والمجرور وعندها اما على سبيل الاستعانة واما على سبيل
 الاجتماع فالاستعانة التبعية في نسبة الفعل الى الفاعل
 لتلك تطفئت الخ كما يكذب فانك استعنت اولاً بطرف
 الناطق لدلالة الجار باذخالك ولان الجار في حين تطفئ
 الناطق لقصد المبالغة في التشبيه وتبعيته استعنت
 تطفئت لذات وفي نسبة الى المفعول كقول الشاعر
 جمع الحق لنا في امام قلب النخل واخيه السماجا اي ازال
 النخل واظهر السماج فانه استعار ازالا واظهر قلب
 واخيه بعد ما اعتبر استعارة القلب للازالة والاحياء
 للاظهار وفي نسبة الى عدة من المتعلقات كقول بقوى
 الدراج رياض الحزن وهو الدراج في اللفظ في الاجزاء
 ايقاظ فانه استعاره بالتبع في نسبة الفعل وهو
 يقوى اي ايقاظ وهو الدراج والى المفعول الاول
 اعني رياض الحزن والى الثاني اعني ايقاظ فانه
 استعاره بظهور الدراج على الدراج وجعلها نباتا
 من حيث تسمى الالفاظ وتبعيتها استعاره بظهور
 وفيه استعانة اخرى في نسبة الفعل وهو قوله سترى
 في الجار والمجرور وهو قوله في الاستعانة لان السرى في

لذات

الحصة السيد بالليل فاذا جعله في الاجزاء فذلك استعانة
 فكلما استعار لدخول النظم في الاجزاء السرى ثم
 استعار لظهور السرى على سبيل التبعية واما الجار
 فانها تستعار بواسطة استعانة متعلقات معانيها
 كالطرفه والابتداء فان الاستعانة تقع اولاً في تلك المتعلقات
 ثم السرى في الجار واعني متعلقات معاني الجار ما
 يعبر به عنها عند تفسير معاني الجار مثل قولنا من مضاعفا
 ابتداء الفايه واتي مضاعفا انتهاها وفي مضاعفا الطرفه
 فابتداء الفايه وانتهاها والطرفه ليست معاني الجار
 بل هي لوازم معانيها الا اذا افتدت هذه الجوارف معاني
 رجعت صلا الى تلك المتعلقات اعني لابتداءها وانتهائها والطرفه بنوع استلزام
 لا مطلقا وان كانت معاني الجوارف لا متعلقات معانيها وانما قلنا ان
 لا ابتداء وانتهاء والطرفه لوازم المعاني و متعلقاتها اذ لو كانت هي معانيها
 لكانت تلك الجوارف اسما لان التمايز بين الجوارف والاسماء انما هو بالمعنى
 فاذا حصلت المعاني للاسمية الجوارف كانت اسما لا حرفا واذ قد تحققت
 منها فاعلم انه لا استعارة لعلنا قولهم خلق الله الخلق لعلمهم يتقون الا
 بواسطة استعانة متعلق معناه اعني التوحي وتحيق ذلك ان التوحي الواقع
 عامة للفعل معناه يكون الشيء غايه متوقفة متروكة بين الوجود والعدم
 خلق مع الجمل بالعاقبة فاذا قيل الله الخ الخلق لعلمهم يتقون شبه كنه التقوى
 غايه للخلق يكون الشيء عامة متوقفة متروكة بين الوجود والعدم مع الجمل بالعاقبة
 الذي موقعه التوحي الواقع غايه على سبيل الاستعانة والقدره اسنادا الى الله تعالى
 لتواضعه عن كنه الشئ بالنسبة المتروكة وفيه محمول العاقبة واذا اعتبرت الاستعانة
 في التوحي جي لفظ لعلنا على سبيل الاستعانة بالتبع ولك ان تقول ان لعلنا الواقع غايه
 لفعل معناه الفايه المتروكة بين الوجود والعدم مع الجمل بالعاقبة وهو
 استعماله ان يكون بالنسبة الى الناس فاذا نسب الى الله تعالى كقولهم الخ الخ الخ

وكما في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والدين من قبلكم لعلكم تتقون
 فالمراد منه الغاية المتوقعة كذا في القيد من الخبيرين وحي يكون من الحاد والنفوس
 عند المقيد كالمستفد والمرسئ للشيء والآن المطلقين وحي هذا المراد ان
 في كل استعانة فانه في اقل رأيت اسديا يجوز ان يقال انه سبب الرسل
 الشجاع بالاسد واستعانة به بالغة في التسمية وكذا ان يقال انه موضوع
 للشجاع المقيد بكونه مع الصور المتعارفة في ذلك القيد الاخر واريد به الشجاع
 مطلقا فيكون من قبيل المجاز النفوس المقيد وعلمه ففقد سبب الاقل
 ومن أمثلة استعانة الحرف قوله ثم فالتقطه آل فزعون لكون لهم عدوا
 وحي فان اللام منه ليست للعرض إذ ليس عرض يزعمون وأهل في النقاط
 فوسى عليه اللام لكون عدوا وحيثما لهم بك استعانة على سبيل التبع لانه
 استعانة معن العرض وهو ترتب وحيثما مع كون الثاني مقصودا في الاول
 كترتب وجه امر على أمر غير أن يكون الثاني مقصودا في الاول ثم
 استعانة اللام له تبعا وكذا قوله ثم ربما يقهر الدين كغزو الوكاذا مسلمين لان
 رب التقليل وقد استعملت الكثير موضعكم الجبرية فاستعانة متعلق
 صغرت وحيثما استعملت الكثير او الاستعانة اصلية على سبيل التبع لانه
 وبما استعملها استعانة رب لكم الجبرية فقل رب يا قوم **قال** والشيخ
 كعمل التبع من المكنى عنها كما قال كعمل المدينة سبعا والحال باطفا اجعل
 اللهدميات في تقديم لهدميات الطعم والمهفات في صحتها الخرجية
 مهفات صبرها تها **اقول** صاحب المنهاج جعل الاستعانة
 التبعية في قبيل الاستعانة المكنى عنها فانه قال كما كعمل المدينة سبعا أي
 استعانة بالكتابة عن السبع في قوله واذا المدينة التبت اطفاها
 وكعمل الحال باطفا أي استعانة في قوله فطقت الحال بهذا
 اصل اللهدميات في قول السامع **نقد** لهدميات بقدها كما كان
 خاط عليهم كل زباد الطعم أي استعانة بالكتابة عن الطعم وتقديم قوتها
 كمرهات في قوله صحتها الخرجية من مهفات اباردوى اودها

غيره

أن

على أمر

موم

ذووها صبرها أي استعانة بالكتابة عن الصور على سبيل التبع وصحتها
 قد تبتها ورد عليه صاحب الايضاح صحت قال وفيه نظر لان التبع
 التي جعلها وتبته لقرنتها التي جعلها لاستعانة بالكتابة لقطعت في
 قولنا نطق الحال بهذا لا يكون ان يذرها صفة لا لانه لو قدرها
 صفة لم يكن استعانة تخيلية لأن الاستعانة الحقيقية عند مجاز
 ولولم يكن تخيلية لم يكن الاستعانة بالخايه مشتتة للتخيلية واللازم
 باطل بالاتفاق فتعين أن يذرها مجازا واذا قدرها مجازا لزم ان
 يذرها من قبيل الاستعانة لكون العلاقة بين المعينين مع المشابهة
 فلا يكون ما ذهب اليه صغيا عن قسم الاستعانة الى اصلية وتبعية
 قيل في جواب البروفير دور لوصف التحلية أنضاه نفس ما الاستعانة
 بالكتابة لتخيلية المهفات بصور الصبر وحيثما ليس لان التحلية
 كما عرفها المصنف على اطلاق اسم الموصوف على الموصوف المحض وهذا
 ليس كذلك لانه أطلق المهفات على الصور وكلها من الاصور
 المتخيلة بل الصور في الاحواب أن يقال انه قد نطق حقيقة
 قوله لو قدرها حقيقة لم يكن تخيلية ولولم يكن تخيلية لم يكن الاستعانة
 بالكتابة مستلزمة للتخيلية واللازم باطل بالاتفاق فلنا بطلان
 اللازم بالاتفاق ممنوع فان صاحب المنهاج يجوز ان يقال الاستعانة
 بالكتابة عن التحلية **قال** تنبيه اما الفعل فبذل على التسمية
 ويستدعي صحتها وزمانا في الاكثر وان كان قد نوى عن الحدث كما كان
 أو عن الزمان كنعم وبس أو الاستدراك به الحكم والاستعانة بمتصور
 في كل من التسمية في التسمية كنعم لا غير الجند وفي الزمان كنادي
 اصحاب الحنة وفي الحدث فبشرهم بغداب الهم واما الحروف ففي مثلا
 وضعت لكل طرفية خاصة وان كان الوضع بامر عام جعلت به وانها
 لا تنحصر الا ذلك المتعلق فاذا اراد بها استعلاء كما في قوله لا صلبكم
 في حدود العلم فقد نطق بالموضوع له والموضوع عليه فانه وكذا

لذلك بعد التحقيق التام في التسمية أقول حاصلا هذا التبيين بيان
 ان الاستعانة في الفعل والحرف قد يكون بالاصالة اما في الفعل فلامه
 يدل على النسبة الحدث الى الذات في زمان معين فيستدعي حدثا
 وزمانا لان كل واحد منهما واحد في مفهومه وان كان قد تعدى عن الحدث
 كما في فعال الوضوء في اي الساعة وادواتها او تعدى عن الزمان كنعم
 وبئس وعسى وصيغ العقوبة والفسوخ كبعث ووهبت اذا اراد
 بها الاستحداث الحكم لا الايجاب والاكستعانة فيجب في كل من التثنية
 اعني النسبة والحدث والزمان اما الاستعانة في النسبة فكقولهم هنم
 الامير الجيوش فان الاستعانة فيه انما تكون في نسبة الفعل الى غير
 فاعلم لان المحارم ما كلفته جند الامير لا هو ولا الاستعانة ههنا في
 الزمان والحدث واما الاستعانة في الزمان فكقوله ته فنادى صحاب
 الحنة فانه استعمل نادى صرح ينادى مع كونه مبنويا الى ما هو فاعلم
 في الاعلى حذرة واما في الحدث فكما في قوله ته فبشرهم لغزاة التهم فان
 الشان التي هي الحدث استعملت لانذار مع كون الفعل باقيا
 على الحقيقة في الاخرى اعني الزمان والنسبة واما في الحروف فلان في
 مثلا وصفت بكل طرفه خاصة كطرفية الدار والكنوز والسوق وغيرها
 وان كان الوضع باعتبار امر عام عقلت اي تصور تلك الطرفية
 الخاصة بذلك الاعيان عام كالطرفية المطلقة فان الطرفية الخاصة مثلا
 لا يمكن تعقلها الا باعتبار الطرفية المطلقة لان المطلقة جزء الخاصة
 والكل لا يعقل الا بعد تعقل اجزائه فائدة افادها المصنف في
 شرح المختلف المنقذ في بيان ان الموضوع له قد يكون او اخاصا
 باعتبار معنى عام حيث قال ان اللفظ قد يوضع وضعيا لا هو مخصوصة
 كسائر صيغ المشتقات والمبهمات فان الواضع لما قال صيغة فاعلم
 من كل صيغة لمن قام به مدلوله وصيغته مفعول منه لمن وقع عليه علم
 به كقوله فاعلم في غير التبرع لمخصصها ولذا في

على نسبه

كلان

آخر

قال هذا الكل من ارباب مخصوص واما الكل منكم والى لكل معنى بجهة تلس وضع هذا
 الاسماء كوضع رجل فان الموضوع له فيه عام ومذموم وصوت باعتبار المعنى العام لا بخصوص
 التي تحته فاذا استعمل رجل في زيد مخصوصه كان محارا واذا ازيد به العام المطاوعة له
 كان حصة بخلاف هذا المراد به اربابا من ارباب الناس والاداء به منكم ما واخر
 قد تحقق في كل فنفول الحرف بمن والى مثلا وضع باعتبار وضع عام وهو نوع والنسبة
 كالابتداء والانتهاى ابتداء وانتهى معنى مخصوصه والنسبة لا تتعلق الا بالمشوب اليه
 فالابتداء الذي من البصر يتعين نكرة البصر لانها الذي الى الكوفة يتعين بذكرها فاما
 لم نذكر متعلقة لا يتصل فيه من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف لانه العقل
 والى الخارج وانما يتصل بالمشوب اليه ويعقل متعلقه بخلاف ما وضع للنوع
 بعينه كالابتداء لانها بخلاف ما وضع لذات باعتبار نسبة بخلافه وفوق
 وعنى وعلى والى الكاف اذا اراد بها العلو والتجاوز والتشبه فابهاج كالا ابتداء
 والانتهاى والظرفية قوله ولا يتصل اي ولا يمكن تحصيل الطرفين في الخارج
 والابتداء المتعلق اي متعلق الحرف لفظا كالدار للقطعة في والبصرة للقطعة
 من الكوفة للقطعة الى مثلا وطاصه ان تقار لفظه في وضعت للطرفية الخاصة
 ومن لا يعقل الا بتعقل الطرفية المطلقة ولا تتعين لانها متعلق الحرف
 واما كانت موضوعا الطرفية الخاصة فاذا استعملت اراد بها الاستعانة
 كما في قوله تعالى ولا صلبيكم في خدوع النخل فقد نقلت عن المعنى الموضوع
 له الى الاستعانة وما دخل عليه الحرف وهو خدوع النخل فربما السبق لا يصاح
 الطرفية ومنى مدلول النسبة في النسبة في الجدوى وكل ذلك اي كل ما ذكرناه من
 التصرفات في الفعل والحرف بالاصالة لذلك بعد التحقيق التام في
 التسمية لاقتضاية في الاصطلاحات كما ان ادراج في الشهور ويمكن ان يقال
 الاستعانة في الاشارة المذكورة للفعل استعانة بالشيء لانها اما استعانة في
 نسبت الاستعانة في الحدث وهو غير ما قالوا من ان استعانة الفعل تابعة
 لاستعانة مصدره واما في سبب الدفات او النسبة ولا شك ان شيئا
 منها ليس بفعل واما كانت متعلقة

الكل ص

فعلا فيصح قولهم ان الاستغفار تبعه وكذا الاستغفار في قوله تعالى ولا صلتم
 في حذو الخ فانه يمكن ان يقال انها استغفار بالفتح لانه استغفار اول
 متعلق معنى في وسوا الطرف للاستغفار تشبها بالاستغفار المصطلح على
 الجذوع يتمكن المظروف في الطرف وبواسطتها وكذا لفظة في استغفار
 بالفتح **قال** الرابع الحكم ان ناسب المشبه بحجزة او المشبه به من شجرة
 وان عدم فطلة قد ائتت اسما اطلاق وقولك بقوله شاك السلاح بحجزة رمية
 تجرد وحاد الخالكب دامي البرائن تشريح ومبني التشريح تاسع التشبيه
 كما قال أبو تمام وتضعده حتى يظن الجول بانها له جاحمة السما يفعلون
 ذلك مع التشريح بالثبته **اقول** البقم الرابع حسب الحكم الرابع
 للاستغفار فنقول الرابع لها وصف أو توضع كلام ان ناسب المشبه
 أعني المستغارة فالاستغارة مجردة لا تجرد عما يناسب المشبه به ولا
 نفع ما نوصف الوصف النحوي بل المعنوي كيف كان يجوز ان كان اولاد ان
 ناسب المشبه به أعني المستغارة منه والاستغارة مرشحة وانما سميت
 بها لأن التشريح في اللغة هو التبريد فاذا اتبعت الاستغارة بما يناسب
 المشبه به كان ذلك تشبيه لها وان عدم الحكم بان لم يذكر شي مما يناسب
 أحد الطرفين فالاستغارة مطلقا لعدم تقيدها بشي مما يناسب المشبه
 أو المشبه به واذا قد عرفت معنى التجرد والتشريح والاطلاق عرفت
 ان قولنا رأيت اسدا اطلاق وقولنا بقوله شاك السلاح يجوز مج
 تجرد لأن التشريح وجو الدم مما يناسب المشبه وهو الرطل الشجاع
 لا المشبه به والشاك من الشوك وهو الجدة في السلاح وقد شاك الرطل
 يشاك شوكه أي ظهرت شوكته وجمته فهو شاك بكل السلاح وشاك السلاح
 ايضا مقلوب منه وقولنا رأيت اسدا حاد الخالكب دامي البرائن
 تشريح للاستغارة لأن الخالكب هو طرف البرائن وهو من السباع
 بمزلة الانايل من الانسان مما يناسب المشبه به واعلم ان الحكم الثاني
 المشبه به او المشبه به لا يجب ان يكون مذكورا بعد المستغارة كما يستعمل

وفي

فاما لفظ الكتاب لم قد يكون بعده كما في وقد يكون قبله وقد يكون بعضه
 قبله وبعضه بعد كقولك في البحر قد شاورت اسدا شاك السلاح
 وجازت محررا جنقيل الغضب ما اكثر علوه فان المساورة بالشيء
 المحجة والمجاورة بالجماع المهملة وصقالة الغضب وكثير العلم مما يناسب
 المتبة الشرح وشاورت اسدا بصورا عظم اللبنة فان المساورة
 بالسين المهملة وهي الموازنة واللبنة وهي الشعر المتراكب بين كتي
 الاسد مما يناسب المتبة به وقد جمع في الاستغارة بين ما يناسب المتبة
 والمثبه به كقول الشاعر لدي اسد شاك السلاح مقدر له ليد اظفان
 لم تعلم فانه اتي ما يلام المشبه وهو قوله شاك السلاح مقدر اي
 كثير القدر نفسه الى الوقاع وما يلام المشبه وهو قوله له ليد
 اظفان لم تعلم واعلم ان معنى التشريح تاسع التشبيه وهو النفس
 عن نفسه حتى لا يبالي من ان يبلغ على علو القدر وسمو الرتبة
 مثل ما ثبت على علو المكان فان لك ان تستعير الوصف المحسوس
 للشيء المعقول ثم تعتقد ان ذلك الوصف ثابت في الحقيقة للوصف
 بذلك الشيء المعقول كان الاستغارة لم يوجد اضلا كما استعارت العلو
 المكان لذنا وه الرطل على عذرا في الفصل ثم وضعف الكلام فوضعف
 بذلك علوا وكما يناسب كما قال أبو تمام ويضعده حتى يظن الجول
 تأنف له حادة في السماء فانه وان اراد فهو مرتبة الملهوج وارتقاء
 في مدارج الزكاه وضاح الفضل ولا فصل لكن ساق الكلام
 ميساق من بذلك علوا وكما يناسب حيث قال حتى يظن الجول بان
 له حادة في السماء ومع يفعلون ذلك أي يفعل أصحاب التشبيهات
 من البلاغ التشريح وبنأ الكلام على الفروع أي المتبة به مع التصريح بالثبته
 ولا اعتراض بالأصل أعني المشبه ونقولون هي الشجر مسكنها في
 السماء فخذ الفواجر عزا جميلا فلن يستطيع اليها الصعود ولن يستطيع
 اليك النزول واذا كانوا يفعلون ذلك مع الاعتراض بالأصل والتصريح

بالتبعية فهم مع تدرك التصريح بالتبعية وعدم الاعتراف بالاصح لما
 في المثال المذكور قيل بالارض ابلع ما لم ياتسما اقلعي وغيض الماء
 وقض الاخر واشتوت على الجودي وقيل بعدا للقيم الظالمية تدافيه
 من لطائف العلمين فسول تاليا لصاحب المفتاح حاكيا للترعباراة
 البراهمة النظر في الآية اربع جهات من جهة علم البيان ومن جهة علم المعاني
 ومما مرجع البلاغة لما عرفت في تعرفها من انما لا تحصل الا بالعلم
 ومن جهة انفسها المعنوية ومن جهة انفسها اللغوية اما النظر فيها
 من الجواز والاستعانة والكناية وما يتصل بها فنقول انه تعالى لما اراد ان
 يتبين معنى هذا الكلام وسوار ونا ان يرد ما انجر من الارض الى باطنها فارتد
 وان ينقطع طوفان السماء ما تنقطع وان تغض الماء النار من السحاب فتغض
 وان تنقطع ارضه وسواها ما كذا وعذنا من افراف قوم فقصر وان
 نشوي السفينة على الجودي فاستوت وأبقينا الظلمة عن بين الظلام
 على تشبيه الارض والسماء بالماصور الذي لا يتاني عنه كمال هيبة الاخر
 العصيان وعلم تشبيه تكون المرد والجاد والافقر الجرم النافذ في
 تكون المعصور تصور الاقدار العظم وتنبهها على ان السموات والارض
 وهذه اجرام العظام تابعة لارادة الجاد او اعداها كما انها عقلاء
 موزون قد عرف حق معرفته وعلما وضرب انقياد لقره وتصوروا
 عند اقدارهم فغظت صابته في نفوسهم فكما يلوح لهم اشارة كان
 المتأثر لثمة مقدما وكما يدرك عليهم ان كان الماصور به فتمامه بنى على
 تشبيه هذا نظم الظلام فقال قيل مجاز عن الارادة التي وقع
 بسببها قول القائل وصعل قد نبت العجايز الخطاب للجاد وتوابع الارض
 وناسما ثم قال كما ندى بالارض وناسما محبا لها على سبيل الاستعانة
 بالتبعية المذكور وسو كثر السماء والارض كما ماحور الذي لا يتاني عنه
 العصيان قال شارح المفتاح ان هذه الاستعانة تصريحية مستدللا
 على صاحب المتناظر لها لو كانت بالتبعية لقيت بها ما فيه

ست ٣
 علم السان وهو
 وصاحبها

للحجاء

نظرا الى المذكور وهو انما لا تشبه به فلا يكون استعانة به
 ثم استعار لغور الماء في الارض ابلع الذي هو اعمال الجاذبة
 في المقصود للتبعية منها وسوالها ان الى مقتضى ان استعار الماء
 لغور الاستعانة بالكناية تشبيها لها بالغور لتقوى الارض بالماء
 الانبات تقوى الاكل بالطعام وحصل قدسه لكان استعانة لفظة
 ابلع تكون ابلع صوصوعا للاستعانة في الغلبة ووثق الماء لم او على
 سبيل الاستعانة للتبعية المقدم ذكره وخاطب سائر الماصور وهو ابلع
 تشبيها للاستعانة المذكور لانه لما استعار نداء الماصور الذي لا يتاني
 عنه العصيان للجاذبة تشبيها تلك الاستعانة بذكر صفات التبعية به
 فخاطب الجاد بما يخاطب به الماصور المذكور وهو ابلع لانه من صفات
 الحق لا من صفات الجاد ثم قال ما كس ما ضافة الماء الى الماصور على سبيل
 العجايز تشبيها لا تضار اما بالارض بانضال الملك بالملك واختار
 ضمير الخطاب لاجل التوسيع لان الخطاب من صفات التبعية به ثم
 اختار لا يقتبس المظهر للاقلام الذي هو مركز القاعل المعاني للتبعية
 منها في عدم ما كان ثم امر على سبيل الاستعانة للتبعية المقدم ذكره
 وخاطب في الماصور تشبيها للاستعانة المذكور فابدا اقلعي بمنك ما تقدم
 في ابلع وسوانه لما استعار نداء الماصور الذي لا يتاني عنه انفسا
 للجاد وشرح تلك الاستعانة بذكر صفات التبعية به وخاطب الجاذبة بما
 يخاطب به الماصور المذكور وهو اقلعي لانه من صفات العقلاء ثم قال
 وغيض الماء وقض الاخر واشتوت على الجودي وقيل بعدا ولم
 يصحح بمنزلة غرض الما ولا بمنزلة قض الاخر وسوس السفينة وقال بعد
 كالم يصحح بقابل بالارض وبيا سما سلوكا في كل ذلك لسبيل الكناية
 لما علمت ان الكناية اقوى من المافضاح وسبيلها ان تلك الاقوال العظام
 لا يتاني الاخر في قدره لا يبلغ كنهه فها ان يغالب فلا محال ليعطى
 الدغم الى ان يكون غير قايك بالارض والسماء ولا غايص

ولا فاضل في ذلك الا ان كان يكون نسوة السفينة واستوارها
 بنسوة غيره واقول نعم ضم الكلام نوعا وموقولا بعدا للتقدم
 دون ان يقول نقد التقدم نوح المكدر تنبيهها لسالكى صلك قوم
 نوح في تكذيب الدسل على صغ ان حال غيرهم اذا فعلوا مثل فعلهم كالم
 ضم اظهار المكان السخط والحكمة استخفافهم اياه وان حصول الطوفان
 وتلك الصورة الهائلة ما كانت الا لظلمهم واما النظر فيها من جهة علم المعاني
 وسوا النظر فائدة كل كلمة فيها وجهة كل تقدم وتأخير فيها بين جملها فذلك انه
 اختبر يا دون ساير اخواتها واربها وصيادها والهمة لكونها اكثر من استعمار
 وانما دال على بعد المناوي الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة ولم يقل
 ما ارض بالكسر لا جداراتها ونو قويمته ولم يقل يا ايها الارض المقصد
 الاختصار واختير لفظ الارض دون ساير اخواتها كالغبار لكونه اضعف
 واكثر وزنا وضمير لفظ السماء دون ساير اسماءها كما لدفع الخضار لكونه
 ما تقدم في الارض وهو كونه اضعف مع قصد المطابقة بين السماء والارض
 لان مع الارض تذكر السماء لا لدفع الخضار واختير ابلع على اتساع
 لكونه اخضر والان خط التي بين وبين اقلع او فز وقيل مارك
 بالافراد دون الجمع لما في الجمع من صفة تكثير المتباني عنها مقام
 اظهار الجبروت والكبرياء وسوا الوجه في اقلع الارض والسماء وانما لم يقل
 ابلع بدون المعقول لئلا يستلزم ترك المعقول واليس عزمه في تعظيم
 الاتساع للبحال والندال والبخار وساكنات الماء باسرها نظرا الى
 مقام وجود الارض الذي هو مقام العظمة والكبرياء ثم اذ بين المراد وهو بلع الارض
 ما رعا لافل ما عليها علم ان المراد من اقلع ايضا افلاح السماء ومطارها
 لا غير ذلك في كبرها فلما اختصر الكلام مع ابلع اختار اذ اعجزوا وسواها
 الاختار عن الحسن الوجه في ان لم يقل قيل يا ارض مارك قبلت ويا سما
 اقلع فاقامت واختير عطف على غيبض المستند لكونها اخضر وقيل
 لما دون ان يقال ما الطوفان وكذا لا بد من ان يقال او نوح

ابلع

عند

لغرض الاختصار ولا استغناء عن الوصف في ذلك ولم يقل سوفت
 الجودي بلع اقلع كوقيل وعين وقض سن الفعل للمعول
 اعتبارنا الفعل للفاعل مع السفينة قوله بحري ايم في صرح كالكمل
 مع قصد الاختصار ثم قيل بعدا للتقدم دون ان يقال لتعبد
 القوم طلبا للناكدة مع الاختصار وسو يؤول بعدا من ذلك لتعبد وانما
 مع فائدة اخرى وهي استعمال اللام مع بعد الدال على معنى ان البعد حق
 لهم ثم اطلق الظلم ليتناول كل نوع من الظلم حتى يدخل فيه ظلمهم لزيادة
 التنبية على سواد اختيارهم في تلكهم المرسل هذا اي ما ذكره من العوائد
 المتعلقة بالمعاني من حيث النظر الى الكلام واما من حيث النظر الى ترتيب
 الكلام فذلك انه قدّم النداء على الاو وقيل يا ارض ابلع مارك ويا
 سما اقلع دون ابلع يا ارض واقلع يا سما جريا على صنعة اللام في
 كان ماضيا حقيقة من تقدم التنبية ليتناول الامر والوارث حقيقة في
 نفس المناوي وهذا كذلك بلع السمح اي مدح استعان الماحور
 حقيقة كغير الماحور حقيقة لان التنبية من صفات الماحور حقيقة لانه
 فيه تصور دون الجاد ثم قدّم او الارض لانتشار الطوفان منها
 ونحوها لانك في قصة منزلة الاصل ثم اتبعها قوله وعين على
 الاتصال بقصة الماء واخذت في تالان ان الاصل الكلام قديما ارض
 ابلع مارك قبلت ويا سما اقلع عن ارض المطر فاقبلت عن ارساله
 وعين على الماء ففاض ثم اتبعه ما هو المقصود من القصة وهو قوله
 وقض لا و اي البحر الموعود من اهلاك الكفر والجاد نوح ومن معه
 ثم اتبعه حديث السفينة وموقوله واستوت على الجودي ثم ختمت
 القصة بالتعريف للنسبة المذكورة فله النظر فيها من جاني البلاغة
 اي من جانب وجهها ومما المعاني والبيانات واما النظر فيها من جهة
 النضاج المعنوي في كما تذي نظم المعاني لطيف وتأدية لها ما يحضه
 حبيته لا تعقيد فيها لتوسيع الفكرة طلبا للمعنى ولا التواء في معنى الطريق

الطريق

بل اذا جرت نفسك عند اجتماعها وصدت الفاظها تسابق
 صاعقتها ومعانها تسابق الفاظها مما عر لفظه في تركيب الآنة
 ونظمها سبق الى اذ لك الا وعضاها سبق الى قلبك واما
 النظر فيها من جانب الفصاحة واللفظة فالفاظها على ما ترى عريه
 مستعمله جارية على قوائم اللغة سليمة عن التناقض بعد عن البسطة
 كل منها كالماء في السلاسة والماء في الخلاوة وقال في الرفة
 وانه هوشان التبريل لا تامل العالم آنة من امانة الا اذ كان لطائف
 الانكاد تدطر تحت الحصر والما تليق ككلام صاحب المصباح
 واقنعت ان في تحقيق الامة لانه شكر الله سبحانه نذل المحمود
 في تنقيح لظاهرها وسبق غيره في توضيح وقايتها قال
 وبالبحر في ان نذيلها يشي من البدع وهو قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي
 غرضنا في المطابقة ان نجعل من المتشابهة حذو وحسبهم ايقاظا ومع
 رفق اقول لما كان بحسن الكلام بعد رعاية التطبيق ووضع
 الدلالة انما هو رعاية صنعة البدع والحد بر ان نذيل العلمان بذكر
 في من البدع فذلك قال وبالبحر في ان نذيلها الى لفظ اذا عرفت
 هذا فاعلم ان البدع قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي اخصاف منها
 المطابقة وسمي الطباق والتضاد ايضا وهي الجمع من المتشابهة ولكن
 ذلك اما بلفظ من نوع واحد اسمي لقوله في وحسبهم ايقاظا ومع
 رفق او فاعلم لقوله قل لعلهم مالك الملك تولى الملك من تشا وتشاء
 الملك من تشا وتعر من تشا وتذكر من تشا بيدك الخ انك على كل شيء قدير
 والذكر م وفور الساع انا والذكي انك في ارضك امانات وارضى والذي اومر الام
 او جبرير كقوله في لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وقول الشاعر
 على اني رايت ان اهل النوى واخلص منه لا على ولا نيا
 واما بلفظ من نوعين كقوله في اومر كان ميتا فاجيبنا اي
 خالا فندريه ان طباقت سقم الى ظاهر كما في والي خفي كقوله في

مدح

ما خطا يام اعرفوا فادخلوا نارا فابق من اعرقوا وادخلوا نارا وصور
 ينقسم ايضا الى طباقت الانجاب كما في وطباقت السلب وهو ان نجح
 بين فقلي مضد واحد عتبت ومنق او معني وكقوله في ولكن الكثر
 الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحق الدنيا وقوله لا تخشوا
 واخشوني قال المتقابل ان نجح بين متنا فين وتشرطها بمقابلين
 نحو ما من اعطى وارتع وصدق بالحسن فيبليس للبيري واما من
 علم واستغنى وكذب بالحسن فيبليس للبيري اقول المتقابل
 ومن ان نجح بين اومر من متنا فين صدق او غير ظاهرا في
 وتعلمها مشروطا بامر من متقابلين بوضوح كلام صاحب المصباح
 حيث عار من ان نجح بين شيد متوافقين او الكفر ونزعة لها
 ثم اذ شرطت هناك شرطت هناك في صدق واما صاحب المصباح
 على ان يوتي معينين متوافقين او معان متوافقين ثم عاتقها
 او ما يقابلها على الترتيب والمردو بالتوافق خلاف التباين مثال متقابل
 ان شيد بالخير قوله في فليضكو قليلا وليسكوا كثيرا بالمتوافقين والاف
 الظاهر في الضحك والعلل متقابلا في الطرف الاقر البكا والكثرة
 و مثال متقابل ملنة بملنة قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا
 و اقول الكفر والافلاكس بالعدل و مثال متقابل اربعة مائة قوله تعالى
 ومن اعطى وارتع وصدق بالحسن فيبليس للبيري واما كذب واستغنى
 وكذب بالحسن فيبليس للبيري يعني من اعطى الطاعة بل حقوق
 ماله وارتع المقصود وصدق بالحسن ايا بكلمة التوحيد في نهضة
 للخلعة التي تقوى الى نيز و راحة كدخول الحنة واما من تحمل بما اخرج به
 واستغنى اي راحة فناء عند الله كانه مستغنى عنه فلم يبق اهل
 استغنى لستورات الدنيا عن نعيم الحنة فلم يبق وكذب بكلمة بالحسن
 بانكار مدلولها فيبليس للخلعة الموقية الى البصر والسند كدخول النار ومعنى
 قدل صاحب المصباح ثم اذ شرطت هناك شرطت هناك في صدق بظرف
 الامة

احمد

وحيثما عن عمد و...
ان الجمل والجبن

افانه لما جعل التفسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتقدير مشدوداً
بها جعل ضده وهو التفسير مشتركاً بين الضد له تلك ومن المنع والاستغناء
والتكذيب كذلك وشال مقابلته جنبه كمنه قول ابن الطيب الزورم
وسوله الليل شفع لي وانثى ويا من الصبح يغري لي فانه قابل
ازور يابثني وسوله بياض والليل بالصبح وشفع يغري ولي
من غير حشق مع سهولة النظم وتمكين القافية ولذلك عدا فضله
في المقابل قال المناكح ان نذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحته نحو
قالوا اقترح شيئاً نذكر الشئ بلفظ طعمه قلنا اطعموا لي حبه ومختصاً
المناكح من ان نذكر الشئ بلفظ غيره لوقوع ذلك الشئ في صحته ذلك الغير
قالوا اقترح شيئاً نذكر الشئ بلفظ طعمه قلنا اطعموا لي حبه ومختصاً فانه
الحبه والقبض بلفظ الطعم أي جعلها مفعولاً له لوقوعها في صحته قوله نذكر
لكن طعمه الاقتراح سوال الشئ عن رونه وقوله نذكر أي محسن من الاجارة
ومنى صل الشئ شيئاً واعادة النظر لجمع بين المتشابهات وحرف كنون
تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم في النقطة ونحو لقرأت منا ما تحت
يد انوعى والبيض نعم والاسم تنقط **أول واعادة النظر** في سبب
ولان اختلاف والتوفيق انصاح على الجمع بين المتشابهات كقول المولى
تجلى عن الرهط الاماني غادة ليل عليل منا بما لكها رهط
وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم غير النقطة
لكن استهارة البيت الثاني فانه جمع بين المتشابهات حيث الغرة
بلفظ الحرف والنقطة وبعض حرف الكفاة عا اراودة من المع المله
بالر هط الاول جلد قد ما بين السرف والدكبة شبه الازار يلبس
الاما الحيق وماله هط الثاني الجماعة وحرف مجرور عطف على الدهط
والاول والماله بالحرف الناقصة الضامة بغيرها بالنور وهو
المحوت لدهتها وضمورها قوله تحت راء أي تحت رجل يضر
ريتها من قولهم يا بني ضربت رية وقوله بدال اي يرافق بها

قال

ع

بقوله بكون الناقصة اذ لو دلوا اي سببها سبباً ورفقت لها وقوله
يوم الرسم أي يقصد رسم الجسد والنقطة من نقط المجرى تقع على
الحواري عادة موصوفة بأنها مائلة ورطبة من انما لك في عقل وعقل فانه
تحت شمس ضرب ريتها ولا ينفق بها فاصد اطلالا غيرهما الاضمار
والحاصل ان هذه العادة الناعمة الاعضا في تجارب الاثنا اربار
الاماء وعن الدكوب على الناقصة الغراء وكقولك لغير توكنت شاهدة
لقائنا والجلد من تحت الفوارس تحت ليدات منا ما تحت يد الوعى
والبيض تشط والاسم تنقط والاسم تنقط والاسم تنقط
مع القداة الخط ومع الاسكال قوله تنقط اي معك الذفر وتقول اي
سكال من تشط الكتاب اي قد ن بالاعراب فانه في الصحاح ونظر
انها تشط الكتاب بالالف كالك ازلت به تشا شكل والانس
والنقط جعل الكتاب منقطاً **قال** المزاوجة ان تدويع بعض
في الشرط والحواري اما في النامي فليج في الهوى اصاحته الى الواش فليج بها
المهر **أقول** المزاوجة على ان تدويع بعض في الشرط والحواري فليج بها
أحد المعين نوعاً للشرط والاخر نوعاً للحواري كقول المختري اذا ما في
يلج في الهوى اصاحته الى الواش فليج بها المهر فانه صلب كجاح الهوى اي
استبداد زوجه للشرط وهو قوله اذا ما في النامي ولجاح المهر زوجه
للمهر وهو قوله اصاحته الى الواش المعنى اذا ما في النامي عن الهوى
وبسبب هذه اشتدت موانى بنا على ان لرائس صراحت على حاض
اصاحته الى الواش اي سمعت كلام الفخار ونسب ذلك اشتد هوها
وقوله كان الثريا علقته كدنه وفي بحر الشوى وفي حله القوم مدور
واعادة النظر لانه جمع بين المتشابهات حيث وكدمع الثريا الشوى والمهر
ومع الجينس النخ و**الحدة** واللف والنشر ان يلف من شين
ويشتر متعلقها اعما دأ على العقد كجود الكيم الليل والهار السكنا
وليس غداً فضله

بيع ص
ن
بلد
ت

اشكال

الناس
الحمر

الف والف والنشر هو ان يلف اي جمع بين شيئين في اللفظ
 متعلقهما اي تنبها كلاهما متعلقا على متعلق بوجه واحد متعلق لفرق
 غير تعبير اعني وا على عقد السامع بانه رده كلاهما الى ماصولة وهو على
 نوعين لان النشر اما ان يكون على ترتيب اللف او العكس الاول
 سيج المرتب كقوله تعالى ومن رحمة جعل لكم اللبس والنهار لسكنوا فيه
 وليبتغوا فضلا من ربهم لفظ من اللبس والنهار وارتبها بما يتعلق باللبس
 وهو السكون وما يتعلق بالنهار وهو لا يتغير من فضلهم وكقول الشاعر فقل للمدام
 ولونها وهذا في عقلتيه ووجنتيه وريقة فانه لفظ بين المدام ولونها
 وهذا في نشر متعلقها اي في عقلتيه ووجنتيه وريقة على الترتيب الثاني
 سيج المستحسن لقوله كيف اسلو وانت حقف وفحص وغزال الحظا
 وقد ورر وفا فان اللحن متعلق بالفرال بالفحص والدورف بالحقف
 وظاهر انه ليس على ترتيب اللف الحقف المعوج في اللفظ **قال**
 الجمع ان تدل شيئين فضا عدا في نوع كخوارق الفراع والشباب والجن
 ففسد للمراي ففسد **اقول** الجمع ان تدل شيئين اي في نشر فضا عدا
 في كل واحد وسيج ذلك الظل الجامع كقول الشاعر ان الشباب والفراع
 والجن ففسد للمراي ففسد فانه ارض الشباب والفراع والحكمة وهي
 الاستغناء في المفسد وهي حكمة كلية وتلك جزائنها وكقوله ثلثه ليرق الدنيا
 بهجتها تنب الضمخ وابوا حقف والقر وكقوله في المال واللسون زينة الحنف
 الدنيا فالظن الجامع في الآية زينة الحنف الدنيا وخرتها المال واللسون **قال**
 الفرق عكسها نوال الغمام وقت زرع كنوال الامير يوم سخا فنوال الامير
 تدرك عكس نوال الغمام فطر ما **اقول** الفرق هو عكس الجمع لانه عباد
 عن انعام تناسل من امرين من نوع واحد في المدح او غيره كقول الود طاط
 فانوال الغمام وقت زرع الى لفر البقيت فانه فرق بين نوعي النوال اعني
 نوال الغمام ونوال الامير بفضيله نوال الامير على نوال الغمام حيث بين ان
 نوال الامير اشد من نوال الغمام فطر ما ومنه قوله وقاس جدواك بالغمام

على

اعني

والقيد

تلكه ما

١٢٢
 فما انصف الحكم بين شيئين انت اذ اجدت ضابطا ايدا وسواهما **قال**
 العينة فانه قد فرغ من نوعي الجوه بفضيله جوده المتطابق على جوده الغمام حيث ذكره
 ان المتطابق حالة الجوه ضابط والغمام في تلك الحالة ياك **قال**
 النسيم ان تذكر شيئا ذا جزئ او اكثر وتسد الى كل واحد من خواص بيان
 في بلع لا ياكلان اذ اصبجا المر غير اللبس فهذا هو كظلم القناء وهذا
 قصه كظلم **الود** النسيم هو ان تذكر شيئا ذا جزئ او اكثر وتسد
 الى كل من تلك الاجزاء ماصولة عندك على التعيين كقول بعض الشعراء بيان
 في بلع لا ياكلان اذ اصبجا المر غير اللبس فهذا هو كظلم القناء وهذا قصه
 كظلم الود فانه ذكر شيئا ذا جزئ وسوا بيان واسند الى بعضهما قول
 كظلم كظلم القناء والى اخر قوله قصه كظلم الود وكقول ابن عامر
 فما سوا الودعي او جد من صف تحيل طباء اذ عني كل طاب فدا وادار من كل عالم
 وهذا وادار الدار من كل طاب وكقوله كظلم والاعظم على صنم يدره به الا
 الاذ ان غير الحي والود هذا على الخفيف مربوط بدسته واد الينج
 فلا يد في له لحد وانما زونا في تعريف التقيم قولنا على التقدير يخرج عند
 اللف والنشر فانه على ما عرفت المصنف اذ بدأ بصاحب المنهاج لشم اللف والنشر
 فيلزم تدل على اقسام **قال** الجمع مع التفرق ان تدل شيئين واحد ونوع
 حدة لادارة كقوله قد اسوق كالمسك صدعا وقد طاب كالمسك خلقا **اقول**
 الجمع مع التفرق ان تدل شيئين في معنى واحد ونوع حدة او خالفا فيه
 كقول الشاعر قد اسوق كالمسك صدعا وقد طاب كالمسك خلقا فانه
 جمع بين الصدع والخلق بان ارضاهما في معنى واحد وهو الثبوت بالمسك
 ففرق بين وجهي المشابهة بان يشتر ان وجه المشبه به الصدع والجميل هو السوله
 ووجه من الخلق هو المسك هو الطيب وكقوله فوهلك كالنار في صوها
 وقلي كالنار في جرحها فانه شبه وجه الخشب وقلب نفسه بالنار وقرق من وجهي
 المشابهة بانه في اوجه من المصنوع ومن لاخر الجرح ومنه قوله في وجهه اللبس والنهار
 ايتنر فمخونا اية اللبس جعلنا اية النهار جوهرا **قال** الجمع مع التقيم بان جمع

أقول

ثم يفتح قوله مقتدر والنصر منتظر وأرضهم لك مصطاف وخرج
 للنبي ما نكحوا أو القتل ما ولدوا أو الذهب ما جمعوا والنار ما زرعوا التقيم
 مع الجمع بعكس ما تقدم فقم إذا جاز بواضحة وأعدوهم أو جابوا النفع في
 أسياعهم فنعوا بجملة تلك منهم غير محدثة أن الخلايق فاعلم شرها
 البدع مع الجمع مع التقيم هو أن الجمع أمور الكثرة تحت حكم واحد ثم قسم
 كقول المتنبي الدهر مقتدر والنصر منتظر وأرضهم لك مصطاف
 وخرج للنبي ما نكحوا أو القتل ما ولدوا أو الذهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
 فانه جمع في البيت الاول أرض العدو وما فيها في كونهها خالصة للمدح
 وقسم في البيت الثاني يقال ضاغر المكان واصطاف إذا قام به الصيف
 والموضع قصيف وضطاف ويقال ارتفعوا فوضع كذا في الثمانية الدرع
 والموضع مرتفع والتقيم مع الجمع هو أن تقسم ثم جمع كقول حسن فقم إذا
 جازعوا البيهات فانه قسم في البيت الاول حيث ذكر ضم للأعداد ونفعهم
 للاولياء ثم جمع في الثاني لأن تلك سيجية تلك منهم قوله طاولوا أي طلبوا
 والسياع الاصحاب والارتباع والسيحية الخلق والخلق جمع الخليفة وهي الطبيعة
 والبدع جمع البدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد
 ههنا مستحدثات الاطلاقات لا ما هو كالغوايز ومن هذا الصنف قول المراف
 لو أن ما نفع منه ندم لكم طننت ما أنافه دائما أبدا لكن رابت اللبالي
 غير تاركة ما يترق حاديت أو ساء مطهر القد سكنت إلى أني والكم
 فسبحي ظلاف الخاليت غدا فتولد ظلاف الخاليت جمع لما قسم حيث قال
 ما يترق حاديت أو ساء مطهر وقال الجمع مع التوق والسهم نحو
 فلما النار ضوا وكال نار حرا مجيا جميع وجرقة بالي فذلك من ضوة في اختيار
 وهذا الجرق في اختلال أقول الجمع مع التوق والتقيم أن جمع أمور
 كثيرة في حكم واحد ثم تفرق هذه اندراجها تحت ذلك الوحد ثم تقسم لقول
 كقول الشاعر فلما النار ضوا وكال نار حرا مجيا جميع وجرقة بالي فذلك من
 ضوة في اختيار وهذا الجرق في اختلال فانه جمع مجيا الحسب وجرقة
 بالي فانه تحت حكم واحد

قال

وهو تشبيهها بالنار ثم فوق بين المشابهة بانه في أحد ما الضو ومن المراف
 الجرق ثم قسم بان قال فذلك أي جميع من ضوة مجيا في اختيار أي تختار
 وجرقة بالي الجرق في اختلال ومن هذا القبيل قوله في
 ندم يائي لا تعلم نفس الا بانه فيهم شقي وسعيد فاما الدين شقوا في
 ان نارهم فيها زفر وشقيق خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما
 شاربك ان ربك فعال لما يريد واما الدين سعدوا في الجنة خالدين فيها
 ما دامت السموات والارض الا ما شاربك عطا غير محذوف فانه جمع حسب
 قال لا تعلم نفس الا بانه فان قوله نفس متعدد معني لان التكرار في
 سياق البغ يفيد الجمع وقد في بقوله فهم شقي وسعيد وقسم بقوله فاما
 الدين شقوا واما الدين سعدوا قال الا بانه ان تذكر لفظا لا استعملان
 فتزيد بعدهما نحو حملناهم طوبا على الدم بعد ما حملنا عليهم بالطعان ملايا
أقول الا بانه ليس السورة ارضاء وهو ان تذكر لفظا لا استعملان مرتب
 وبعيد فتزيد بعدهما مع انك توهم ارادة التوبيخ كقول الشاعر حملناهم
 طوبا على الدم بعد ما خلقنا عليهم بالطعان ملايا فان الحمل الدم
 لا استعملان قد مر وهو الاركاب على المراف كس الدم وبعيد وهو التقيد
 بجمع المرافم بجعل القيد فذكر الشاعر واراوه لا استعملان البعيد المعنى التقيد
 مع انه او مع انه ارادوا لا استعملان التوبيخ المعنى الاركاب على المراف كس الدم
 واعلم ان المرافم ضربان مجرد ومرشح اما المجرد هو الذي لا يخامع شيئا
 ما ملأه المعنى التوبيخ كقوله نو الرحمن على العرش استوى فان قوله
 استوى له استعمالان قد يرب وهو عامر وبعيد وهو ان يكون المراد
 به استوى عاريد به لا استعملان البعيد من غير ذكر ما ملأه المعنى التوبيخ
 واما المرشح هو الذي قد يرب ما ملأه المعنى التوبيخ اما قبله كقوله تعالى
 والسماء فيها ما يابئ اي يقول فانه ذكر لفظ ايد وارب به المعنى البعيد وهو
 الثقة مع ذكر البناء قبله وهو ما ملأه المعنى التوبيخ لليد المعنى الحارص المخصوص
 واما بعد كذا لانه في قول الشاعر كان كانون اهدى من طابسة لشهر تميز

١٢٤

انواع من الخلق او الغزاة من طول الملبس حتى فت كما تعرف بين الجدي والحيات
فان الغزاة لها استعمالان قريب من ان يستعمل للأنثى من ولد الظلم بعيد
وسوان يستعمل للشمس فاراد بها الشاعر الاستعمال البعيد مع انه ذكره
بعدها ما لا لم المفع القريب وهو قوله جوفيت **فان** النوع ان يذكر ذا
وحيث قيلت عليه سوادا للامور اقول في سجع حمل الضدين ايضا
سوان يذكر ذا او جدير كقول بشار في جنات أغور يسع وعمر خاطلي
عمرو فيا ليت عيني سوادا قلت شعرا ليس يدري أمدح أم هجا
واعلم ان للمثابها ت من القدران مدخلا في هذا النوع اعني التوضيح
باعتبار موضوعا للمثابها ت لوجهين مختلفين وان اختلفا في ان
المثابها ت كمثل وجهين قدسا وهو غير خراب وبعيدا سو واد خلافا للتوجيه
فان المحتملين فنه ليس لهما قريبا وراف بعيدا **فان**
مما عارض ان تكلل الكلام كلام آخر وان لم تفعلوا اولي تفعلوا
فاتقوا النار **اقول** مما عارض في سجع الحشو ان تكلل الكلام كلام آخر
يتم المعنى المقصود والغرض الاصل بدون ولا يخفى عليك ان هذا التوفيق
يصح ان تكلل كلمة على اللفظ المذكور لا يسع اعتراضا مع انه اعتراض بالاعتقاف
وكذا يصح ان لا يكون الاعتراض في آخر الكلام وليس كذلك واد
قد عرفت هذا فاعلم ان الاعتراض على ثلثة اشياء مضموم وهو ما لا يفيد
شيئا كقول الشاعر واورثني بطلقة صداع الداس والقلقة فلفظ
الداس صورا لا حاجة اليه فان الصداع موضح الداس وكقوله جبرؤلم
والديار دانه اهدى لداسي ومزق شيئا مقوله موزع مع الداس
صو مضموم ومضبوط وهو ما يفيد ما كيد كقول امرئ القيس
الا هلا بناها والحوادث جهة بان امرئ القيس اين تملك سعدا
تفقد الرجل اذا قام بالحض وتذكر فقه بالبا وبة ففوله والحوادث
جهة صورا فاد ما كيد لول لان البيهق من الحوادث ايضا ويصح
حشو اللزج وهو ما يفيد المعنى جمالا اما لا فاد رفع الشك او لا غناء عن

ل

نقد السؤال كقول الشاعر ولا صرصة بيد وول الشان
تصنفوا لما فتكاد به لان قوله بلا صرصة تبدو واحشوا لكونه احد مطلوبه
وذلك مما يشك في امره وتحرك سماعه لان يقول وما صنع بالصرصة
فقبل تمام الكلام قال وفي الناس راحة ازاله لهذا الشك واغناء
على نقد السؤال او غير ذلك كقوله طرفة فستقي دمارك غير مفسدها
صوب الدمع ودمعة هي قارح غير مفسدها وهو حشو سليم
الضمير في مفسدها للدمعة وصوب الدمع مطع والدمعة هي المطر
الذي ليس فيه رعد ولا برق اوله ثلث النهار او ثلث الليل
وقوله هي اي تسيل مرهبي الماء والدمع تهي ههنا وههنا اذا
سار وكقول النابغة الجعفي وما عرى على الهين لقد نظفت بطلا
على الاكارع فانه ادرج وما عرى على كعين ولا تخف طاحنة قوله
بطلا اي باطلا وكذا والاكارع الجماعة وكقوله تع فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعتدت
للكافرين فادرج قوله ولن تفعلوا بين الشرط والحجارة فلكقوله فلا
اقسم بمواقع الحكم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقد ان كدم فانه
ادرج قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم بين القسم وصوابه وكذا ادرج
لو تعلمون بين الضمة والموصوف **فان** التجاهل وقد عرفت ان هذا
جنه الفردوس ام ارم ام حضرة جفها العليا والكم **اقول**
التجاهل ان تذكر كلاما يدل على جهلك بالشئ مع علمك به وقد عرفت
عنه في صياحت البديع كقوله جنه الفردوس ام ارم ام حضرة العليا جفها
والكم **فان** الاستساع وهو مدح يستع مدحا لفظا فوكنت
من الاعمار والوجوه لاهيت الدنيا بانك خالد **اقول** الاستساع
هو المدح بشئ علم وجه يستع المدح بشئ كقول ابن الجنيب نهبت
من الاعمار والوجوه لاهيت الدنيا بانك خالد فانه مدح ببلوغه النهاية
في الشجاعة حيث بين انه قتل اقواما كثيرين بحيث لو ورث اغارهم

كعين

جفها

حيث جعل الدنيا محبة مخلوقة قبل خلقه وجاهل احوال من المبدع
 احد صلا انه كخب الامار دون الاحوال والثاني انه لم يكن ظاهرا في قلوبهم
 الا انه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا ورفاهة اهلها فتم سرورون
 بقائه قال ههنا اقسام ثلث كالانفقات ولا يجوز وغيره **اقول**
 عز الله مع المعنوي اقسام ثلث غير ما ذكرنا كالانفقات ولا يجوز وقد تقدم
 ذكرها فلا يقدح فيها وكما لا رصا ووسوان تجعل قبل العجز في التثاوي في
 النظم ما يدل على العجز مثاله من التثاوي قوله تعالى وما كان الناس الا امة
 واحدة فاختلّفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه
 مختلفون فان القاري اذا وصل الى قوله فيما هم فيه عرف السامع
 ان الله مختلفون لما تقدم من الدلالة عليه وقوله وما ظلمناهم ولكن كانوا
 انفسهم يظلمون وقوله مثل الذين اخذوا من دون الله اوليا
 كلهم الغلبون اتخذت بيوتا وان اوهن السوت لبيت الغلبون
 فان القاري اذا وصل الى قوله وان اوهن السوت لبيت الغلبون يعلم ان
 بعد بيت الغلبون وكما لا يستطرد وهو لا انفصال بين البيت وبين
 اخذ متصل به لم يقصد بذلك الاول التوصل الى ذكر الثاني لقول
 الشاعر وانا تقدم ما نرى القتل سنة اذا ما دارت عاو وسلول
 وكقوله نعم يا بني ادم قد انزلنا عليكم لباسا يواري سوالبكم وريشا
 ولباس التقوى ذلك خير ذلك من ايات الله لعلمكم تذكرون وكالعباس
 والتبديل وسوان تقدم جرائم يوحى ويقع على وجوه منها ان طوفى
 حلة وما اضعف الله الطرف الا ان يقول بعضهم عادات السادات
 سادات العادات وكقولهم كلام الملوك ملوك الكلام ومنها ان يقع
 بين متعلقين فعلين في حلة كقوله يا محمد الحى من الملت وتخرج الميت
 من الحى ومنها ان يقع بين الفعلين في ظرفي حلة كقوله يا هين لباس
 لكم وانتم لباس لهن وكما لا رصا وهو يعود على الكلام السابق بالتحقق لثبوت
 كقول زهير قف بالديار التي لم يعرفها القدم على غيرها الارواح والدم

ل

لعل من
 يسمع من
 يسمع من
 يسمع من

كأنه لما وقفت على الديار وتسلطت عليه الحشم حبيبة فاحبر عالم
 بتكليف ثم لما رجع اليه عطفه وخرج عن الحيرة تدارك كلامه قال بل
 وعنه ما روي له والدم وكما لا يستطرد وسوان يولد لمعظلة صغيان
 او اكثر اصددها ثم بعضهم صغاه الاخر او يولد باحد صغيره اجد معنيته
 والاخر المعنى الآخر مثال الاول قول الشاعر اذا نزل السحاب من فم رعيته
 وان كانوا عضا ما فان السحاب يستل مع الغيث ومع الغيث فاره
 بلفظ السماء حيث قال اذا نزل السحاب الغيث وتضهر في رعيته
 الغيث مثال الثاني قول البحري فسق الغضا والسكنى وان هم شوه
 وبين حواج وضلوع فان الغضا له صغيان المكان والسر قارار باحد
 صغيره وسوا الصغيرة الساكنة المكان وبعضهم الآخر هو الذي في شوه
 السر وكما لا يرتد وسوان يولد من اوجه صفة اخرى صفة صالحة
 في كمالها فانه كقولك لي من فلان صدق جميع معنى انه بلغ من الصدقة مبلغا
 صح ان يستخلص من صدق لفظ وكقولهم لمن سالت فلان لتسكن
 التخي وكما لا تفرع وسوان يولد متعلق او برلم بعد اثباته لمتعلق له
 اخذ كقول الشاعر حواركم لسقام الذل شافية كما نوالكم لشفع من البعث فانه
 فزع من وصفهم بشفا حجارهم لسقام الذل وصفهم بشفا نوالهم من يقب
 الفقر كما يشبه الذم وسوقمان اصدما ان يستثنى من صفة دم منفية عن
 الشئ صفة مدح تتقدم دخول صفة المدح المستثناة في صفة الذم المنفية
 عن الشئ كقول الشاعر ولا عيب منهم عن ان سويهم يمشى فلول من قراع
 الكتائب وثانها ان ثبت لشيء صفة مدح وتجب باداة الاستثناء
 يلها صفة مدح اخرى لقول النبي صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بدي الى من
 قد يشي وكقول الشاعر من البدر الا انه البحر را حوا سوى انه الصراخام لكنه الولد
 وكما لقول الموصي وسوقمان اصدما ان يقع صفة في كلام الغيرة ثابته عن
 شئ اثبت له حكم فثبتت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ من غير تعرض
 لثبوت ذلك الحكم له او انشاء عنه كقوله تو يقولون ليمن رجعتا الى امدسة

الحكم
 التخي
 التخي

عن انفسهم وبالاول عن فزون المومنين واشتوا للاخر حكما
 الاخراج فابنت اسما الفاعلهم صفة الغنى له ولد سوله وللمومنين
 من غير تعرض لثبوت حكمه للاخراج للموصوفين بصفة الغنى ولتقديم
 وثانها حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف قراره بما يحتمل بذكر متعلقه
 لقول الشاعر قلت قلت اذ انبت مرارا قال قلت كاهل بالانادي
 قلت طرقت قال بل نطرت قلت ابرمت قيل جلد ووردي فانه
 حمل قوله بعلت على غير واره بذكر متعلقه وهو قوله كاهل بالانادي وكذا
 حمل قوله ابرمت على غير واره بذكر متعلقه وهو قوله جلد ووردي وكلاهما
 وسوان يوتى باسماء المذوح او غيره واباؤه على تدبير الولاة من غير تظلم
 كقول الشاعر قتلنا بعد الله خير لذة وواب ابن اسمان زيد بن قارب
وا واللفظ اسما التحنيس لسانه الكلمتين في اللفظ منه نام خورصة
 رجة وباقص نحو البرد مع البرد ومزيد نحو كاس كاسب ومضارع ومطرون
 كود اميس طابس ولاصق كوس عبيد بعيد ووزوج كوز طلب وجد
 وصدور البند بعد السم غم وكفيس تصف كوعايت عايت وشابه
 نحو اذ لم يكن ملك ذاهب فدعه فدلته ذاهب ومزوق نحو كلم قد اشد
 الحام ولا جام لنا ط الذي ضره يد الجام لو طامنا ولعدمة
 نحو قال اني لعالم من القائل واقم وجهك للدين القيم وفذوح ورحان
اقول لا فزع من عذبة نصف اصناف البدع المعنوية شمع في البدع
 اللفظي وسواها اصناف منها التحنيس وهو تشابه الكلمتين في
 اللفظ وتماه قد اشد طابقا وقال سوان يوتى في غير رة العجز الى الصدر
 بلفظين منهما ثالث في الحروف وتفاوت في المعنى والمقتدر منه في باب التخصيص
 عند انواع التحنيس التام وسوان لا تتفاوت المتجانسان في اللفظ
 وذلك بان يتفقا حرفا وحركة كقولك رجة الى سباحة واسبعة
 ومن اقله قوله تم ويوم تقوم الساعة لتسم الحروف بالبنوا غير سامة
 وقولهم زائر السلطان كذا يدرك اللفظ الذي ذكره والتحنيس الناقص

اصناف م

125
 وسم المتخلف وسوان كلف المتجانسان في الهيئة الى هيئة الحروف والساكن
 او في هيئة التشديد والتخفيف دون صورة اللفظ الخ حروفه الملقطة
 كقولك البرد مع البرد وقولك البدع ترك الشك وقولك الجوز اما مطرط
 او مطرط وصاحب الاضاح سم هذا العيم والتحنيس المحرف وعبر
 عن الناقص بما اختلف المتجانسان في ابدال الحروف نحو الساق والمساق
 في قوله تم والفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق والتحنيس
 المزدل ويقال له التحنيس الزائد والناقص وسوان كلفا زيدا وجر
 سواء كان في الاول او الوسط او الاخر كقولك مالي مالي وجرى جدي الى حلي
 ونحن سوسعي وصاحب الاضاح سم هذا مطرطا ايضا وكاس كاسب
 كاس سم فاعل من كسا بكسوة والكاسب من الكسب والتحنيس المضارع
 وسوان كلف المتجانسان بحرف واحد وقع في الحروف او لا او وسطا
 او اخر مع تفاوت المحرف وقوله تم ومم نهون عنه وشارون عنه وقوله
 عليه السلام اكمل معقود سوارحها والمطوف سوما كلف المتجانسان
 بحرفين مع تفاوت محرفيهما كقولهم ما حصصته ولكن حصصه الى
 يثبتني الى الخيبة والتصنيف لم يفرق بين المضارع والمطوف
 والتحنيس اللاصق وسوان يختلف في حرف او حرفين لاصق تقارب
 المحرف سواء كان في الاول او الوسط او الاخر كقولك مسعد بعدد وقوله
 نعم وانك على ذلك لشهيد وانك لبخر لشديد وقولك عابد عايت
 ومثال الاصل في الحرفين مجاهد مجاوز وشروط صاحب الاضاح
 في المتجانسين في انواع الحروف ان لا يكون للاضلاف بالحد واحد
 والتحنيس المزدوج وسم المكرر والمرة ايضا وسوان يلي هذا المتجانسين
 الاخر كقولك طلب وجد وجد وقرع بابا ورج ورج والبيد بعد النعم
 عم وعمر الدسم سم والمومنون هيتون ليتون وحيثك وسباريتك
 يقين وحنيف والتصحيح وسم تحنيس الخط ايضا وهو التحنيس
 اللاصق الذي يقع الحرفان المتخلفان فيهما كقولك عايت عايت

التخييل التام الذي يكون احد متجانسيه مركبا وراف صورا ولم
 يكن منها اصلا في الخط كقول البسته اذا طك لم يكن راجيه
 فزعه وذوله ذاهبه الاول وكبير الثاني صورا مع توافقه في
 الخط والتخييل المرفوق هو التام الذي يكون احدهما وكبير وراف
 صورا مع اختلافهما في الخط كقوله كلهم قد اضر الحام والاحام لتاما الذي
 صر صديدا الحام لوجاهلنا واعلم ان ظاهر عبارة المصنف شعريان
 تخيل التصحيح والتخييل المتشابه والمرفوق كل منهما
 قسم على وجه قسم للاقسام المذكورة والمعنى من كلام صاحب المصاح
 سوان تخيل التصحيح نفع من اللواحق والاخير ان نوعان
 من التام فتأمل في توافقهما المذكورة تعرف الصواب منها واد
 قد عرفت اضا في التخييل فاعلم انه قد عرفت التخييل
 الكلمتان اللتان تحتها ب هذه اشتقاق كقوله في قال اني لعالم
 من القائلين فان قال وقالن ليس بينهما شي نس على وجه من الوجه
 المذكورة ولا بينهما اشتراك في الاشتقاق ولكن جمعها شبيهة
 اشتقاق فلذلك اعدا من المتجانسين وكذا بعد من الكلمتان
 اللتان جمعها اشتقاق بان ترجعا الى اصل واحد كقوله
 تعالى وارق وجهك للدين القيم فان ارق والقيم كليهما يدعيان
 الى اصل واحد هو القوام وكذا قوله في فزوج ورمان ووهذا
 القيل قوله تعالى يحق الله الدنيا ويؤتي الصدقات وقوله
 عليه السلام ذو الوجهين لا يكون وجهها عند الله وكقول علي رضي الله عنه
 يا صفراء صفوي ويا بيضا بيضي عن ابي **قال** ارد العجز
 على الصدر مجازية لف البيت للفظ فيه كونه شتري رعد وعلمه
 وحله وعهد مستترا فها وقع مستترا الاول واجبة مالا تكرار فيه
اقول في العجز على الصدر صورة النثر ان يخلط اجد اللفظ
 للمؤثر او المتخالفين او المحققين هما في اول الفقرة وراف في لفظها

ويام

قوله في وجهه التام والتمام في ان كسائه وقوله في الحلة بدل
 الحلة وقوله سائل الليم يرفع ووجه سائل وقوله تعالى
 واستغفرها ربكم انه كان غفارا وقوله في قال اني لعالم
 القائلين وفي الشعر ان يكون لف البيت مخايسا للفظ فيه ايضا
 وقع ذلك اللفظ في صدر المصراع الاول او صنف اوله او صدر
 المصراع الثاني او صنف وقوله مخايسا لف البيت للفظ فيه سائل
 الكلمتين المكررتين والمتخالفين والمحققين بالمتخالفين ولان
 المواضع خمسة والكلمات اقل من رمان او متخالفان او ملحقان
 بهما فكل من الامثلة خمسة عشر كما اذا قلت شتري رعد وعلمه
 وزعد وعهد شتري ونظر والكلمات متفقان صورة
 وصفي اي اشتقاقا قوله سري الى ابن العم بطم وجهه
 وسري الى داع الذي لسري ونظر والكلمات متفقان صورة
 لاصفي قوله شتري شتري المنيا ومنه في عطيها اليسار ونظر
 والكلمات متفقان صفي لاصورة قوله واستبدت من واهن
 انما الفاخر في الايب تبد ونظر والكلمات ليستا بموافقتين
 لاصورة ولا صفي ولكن بينهما مشابهة في اشتقاق قول الخدي
 والاح بلح على حدي العنان الى ملهى فشي قاله وراف لاح
 اي وظهر المشيب يلوم على من العنان الى موضع اللهو فعلا
 له من طامه لاهم او قلت في علمه شتري وعلمه وزعد وعهد
 شتري ونظر والكلمات متفقان صفة وصفي قوله الى تمام
 ولم يحفظ ضياء الجذبة من الاشياء كالمسا المصاع ونظر
 مرسا متفقان صفة لاصفي قوله الثعالبي وراف البدراني اوصيت
 بلغاتها ماليا البدراني باحتساب بدران فالاول جمع البدراني والثاني
 جمع بديره وهي الهم والثالث جمع بديره وهي طرف الخمر ونظر ومها
 متفقان صفي لاصفي لا قول امري القيس **اقول** المراد لم يجرن

عليه السلام

اسكن بالقداد والفسايا وفتحات الطعام ومراني والبصر في ما دورات
 عن جوارات مكان العذوات وامراني وصور زورات مع ان من
 ارتكبا بالحدود وصور مخالفة الله فاطنك بهم فاذلك **قال** **المرصع**
 توارن للافات مع توافق الماعز او تغارها نحو ان لمارار الحنن **المرصع**
 وان الفجار نفي حتم **اقول** **المرصع** سوان بكس للافات حتمية
 الاوران متفقة الماعز او متغار بها اي متغار به الماعز كقول غزاه
 ان الينا اباهم ثم ان اعلينا جيا بهم وقوله ان لمارار لن نغم
 وان الفجار نفي حتم قال ان لا تتر في المثل السائر هذا وتب
 من المرصع الا انه منه فان لفظ لن قد وردت في الفقرتين معا
 وهذا خلاف شرط المرصع الذي شرطنا ان يكون لفظ من
 الفاظ الفصل الاول وهو لفظ من الفاظ الفصل الثاني في
 الورد والعافه وهذا **قال** **المرصع** كلام الله طافه من زياده التكلف
 وتقولهم فلان مفتوح بالهم العاله لا بالهم الباليه الثالثة وقول ان لمار
 وافعاله للماعز كده نهاب وقد عي مع التحفيس كقولهم اذا
 قلت الا انصار كلت الا انصار وما ورا الحلق الا هم الحلق **المرصع**
 وتقول العوطاط فللن في التكرار سيبك وافع وللخطه العدر **المرصع**
 خاطب وتقول الحركي **المرصع** تراسخ كوامر لفظ وتفرع الماعز
 بنزله وعظه ومنه من اطاع غرضه اصاح اوده واذا عرفت هذا
 فاعلم ان المرصع مأخوذ من مرصع العقد وهو ان يكون في احد
 جانبي العقد من اللالي مثل ما في الجانب الاخر واعلم ايضا
 ان عمان المصنف صرح في ان لا يعجز على الصدر والقلب **المرصع**
 والمرصع كل منهما من الهمج اللفظي وعنان صاحب المنهاج ليست
 بصركه فاذلك فانه قال ومن جهات الحسن رد العجز على الصدر
 وكذا في الباقى وليس فيه نص صريح بانه من المحسنات اللفظية
 او المعنوية **قال** وورد في هذا انواع لفر يكون احر من منقطة

واحر من اللفظ البصر

عزم

وعند منقطة وحلطة منها على السواء اولك ان تسخر منها ما
 منب **اقول** قد يورد في الهمج اللفظي انواع لفر غير ما
 ذكره يكون احر من كلها منقطة نحو قول الحركي فيمتن فحشني
 لن بعد عزم **المرصع** او يكون كلها منقطة كقوله ايضا الجدة
 الملك المحمود لاله المالك المودود ويكون احر من محلطة منها على
 السواء وورد على قسمين احدهما ان يكون حروف كلمة باسمه منقطة
 وحروف الاخرى باسمها غير منقطة نحو قول الحركي الكدم بنت الله حشني
 سعودك يدين والدم عصف الدهر عصف صوب كل شين والدرالة
 المصوغة على هذا الوجه تسع صنفا احدهم النساء الحفا ومن التي يكون
 احدى عينيها سودا والاخرى زرقاء وثانيهما ان يكون بعض حروف
 الكلمة منقطة وبعضها غير منقطة على الترتيب كقوله ايضا اطلاق
 سيدنا نجب وبقوة يدك والدرالة المرسعة هذا الترتيب تسع
 باله قطا احدا من النساء الذوات ومن التي لها نقط سود وبعضها
 ان تسخر منها اي من اضاف الهمج المعنوي واللفظي الذي كدت
 احنا فالفر مني ايضا من المحسنات كالنقدل وهو انتفاع اسما
 صفة على كيان ولد نحو قول المصنف الجليل والليل والبيدات ترفق
 والحب والفر من الوطاس والقلم والتسويق الصفات وهو
 قوله صفات النخ التي عنوانه كقول الحسن بيض الوص كدله اطلاقهم
 ثم لا توف من المطار اراول **المرصع** كالعكس والتبدل وهو استخدام
 والرد صوب ولا يتطرد ولا طرد ولا رصار والقول بالمعصوم وقد
 شرحها عند بيان اضاف الهمج المعنوي وكجز ان يكون الصفة
 في منها عند عائد الى الانواع في قوله ويورد في هذا انواع منقطة
 منها من التفرقات الحروفية فدا ان ياتي بحروف الكلمة كلها موصولة
 كما في قوله فسمي محسن اللفظ وهذا الكلام سبع بالمعصوم او
 ثانيا في كلها موصولة كقولهم وورد وورد وورد وورد وورد هذا

الباب في بيان ما استأثر به السيد الشايخ ابا الصيب الحزبي في جملة ما انفق من ماله
في تكملة ما ذكره من ذلك في بيان ما كان عليه من الجود والسخاء في احواله
والكتاب المذكور شرح العوايد الغبارية للمفتي زين العابدين المصطفى

سنة ١٢٠٠
عبد الحامد المصطفى

شهادة بدلية
على البندوي